The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Arts
Master of Arabic Language

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب
ماجستير لغة عربية

مَوْقِفُ المُرَادِي مِن نُحَاةِ الأندَلُسِ في شرْحِه لألَفِيّةِ ابن مَالِك

(دِراسَةٌ نَحْوِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّة)

Al-Muradi Position From The Andalusia Grammarians In Ibn-Malek Milfoil
(Grammatical Analytical Study)

إعْدَادُ البَاحِث

محمد معاوية إسماعيل ناصر الدّين

إشْرَافُ الدُّكْتُور

باسم عبد الرحمن البابلي

قُدّم هذا البحث استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة

يناير/٢٠١٩م – جمادى الأولى/١٤٤٠هـ

إقـــــــرار

أنا الموقع أدناه مُقدِّم الرسالة التي تحمل العنوان:

مَوْقِفُ المُرَادِي مِن نُحَاةِ الأندَلُسِ في شرْحِه لألَفِيّةِ ابن مَالِك

(دِراسَةٌ نَحْوِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّة)

Al-Muradi Position From The Andalusia Grammarian In Ibn-Malek Milfoil
(Grammatical Analytical Study)

أقرّ بأنَّ ما اشتملتْ عليه هذه الرسالة إنَّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حَيْثُمَا ورد، وأنَّ هذه الرسالة كلّها، أو أيّ جزء منها، لم يقدَّمْ من قِبل الآخرِينَ لنيل درجة أو لقب علمي، أو بحثي لدى أيِّ مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمد معاوية إسماعيل ناصر الدين	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم س.غ/35/..... Ref
التاريخ 2019/01/26م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد معاويه اسماعيل ناصر الدين** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية** وموضوعها:

موقِفُ المُرادِي منْ نُحَاةِ الأندلُس فِي شَرحِه لألفيّة ابن مَالك
دراسة نحوية تحليلية

Al-Muradi Position from the Andalusia Grammarians in Ibn-Malek Milfoil Grammatical Analytical Study

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **السبت 19 جمادي الأولى 1440**هـ الموافق 2019/01/26م الساعة **الثانية عشرة والنصف مساءً**، في **قاعة مؤتمرات مبنى القدس** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. باسم عبد الرحمن البابلي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. فوزي ابراهيم أبو فياض	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. نهاد عبد الفتاح بدرية	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. مازن إسماعيل هنية

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 هاتف: Fax: + 970 (8) 264 4800 فاكس: ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

الرقم العام للنسخة	3107234	اللغة	ع

التاريخ: 20/9/2016

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

الطالب/ محمد معاذ إسماعيل ناصر الدين

رقم جامعي: 120150054 قسم: اللغة العربية كلية: الآداب

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمَّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصُّفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

68

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب

.....

إدارة المكتبة المركزية

.....

مَوْقِفُ المُرَادِي مِن نُحَاةِ الأندَلُسِ في شرْحِه لألَفِيّةِ ابن مَالِك
(دِراسَةٌ نَحْوِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّة)

مُلَخَّصُ الرِّسَالَة:

يُعَدُّ **الحَسنُ المُرادِي** (ت٧٤٩هـ) مِن جَهابذةِ النَّحْوِ العَرَبِي واللُّغَةِ في القَرنِ الثَّامِنِ الهِجْرِي، وقَدْ تَنَاوَلَ في شَرْحِه لألفِيَّةِ ابنِ مَالكٍ عَدَدًا مِن آرَاءِ نُحَاةِ الأنْدَلُسِ، فَسَعَى هذَا البَحْثُ إلى جَمْعِ هذِه الآرَاءِ المُتَنَاثِرةِ في شَرْحِه، ودِراسَتِها وتحلِيلِهَا، وبَيانِ مواطِن اتّفاقِ المرادي معها واختِلَافه.

وَقَد جَاءت الدِّراسَةُ مُوَزَّعَةً في مُقدِّمةٍ، وتَمْهِيدٍ، وفَصْلَين، وخَاتِمةٍ متبوعَةٍ بالمَلَاحِقِ، وقَد جاءَ في **التَّمهيدِ** ترجَمةٌ للعَالمِ الجَليلِ الحسَن بن قَاسِم المُرادِي، وكتَابِه: (شَرح الألْفِيَّةِ لابْنِ مَالِك)، كَمَا افتتح الحدِيثَ عَن الدَّرسِ النَّحْوي في الأنْدَلسِ، وفِي **الفَصْلِ الأَوّلِ** تَنَاوَلَت الدِّراسَةُ موْقِفَ المُرادي مِنْ نُحَاةِ الأنْدَلُسِ ما قَبلَ منتَصفِ القَرنِ السابِع الهِجْري، وفِي **الفَصْلِ الثَّانِي** تَنَاوَلَت مَوْقِفَ المُرادِي مِن نُحَاةِ الأندَلُسِ ما بَعدَ مُنتَصَفِ القَرنِ السَابِعِ الهِجْري.

وفِي **الخَاتِمَةِ** تَوصَّلَت الدِّراسةُ إلَى مَجْموعَةٍ من **النَتائِجِ**؛ لَعلَّ أهمَّها أنَّ المُرادِي خَالَفَ نُحَاةَ الأَنْدَلُسِ فِي ثُلُثَيّ المَسَائِلِ –تَقريبًا– وَوافَقَهم فيْمَا تَبقَّى مِن المَسَائِلِ، ولمْ يُبدِ رأيَه في جُزءٍ يَسِيرٍ مِنهَا، وبهذا تكونُ اعتِراضَاتُه عَلى نُحاةِ الأنْدلسِ أكثرَ مِن مَوافقاتِه لَهُم.

وَمِن ثَمَّ أَكَّدَت الدِّراسَةُ علَى **تَوصِياتٍ** عِدّة؛ أبرَزُها توجيه البَاحِثين إلى دراسةِ مَوقفِ المُرادِي من نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ دِراسَةً صَرفِيَّةً، فقدْ زخرَ شَرحُ المُرادِي بِكَثِيرٍ مِن الآرَاءِ الصَرفِيّة للنُّحاةِ الأنْدَلُسيّين التِي تَحتاجُ لدِرَاسةٍ شَامِلَةٍ ومُتَعَمّقةٍ تُسلّطُ الضَوءَ عَلى آرائِهم وفِكْرِهم، وتُفصحُ عَن مَوقفِ المُرادِي مِن هذه الآراءِ والأفَكارِ، وقَد خُتِمَت الدِّراسَةُ بِذكْرِ المَصادِرِ والمَراجِع التي تَمَّ الاستِعَانَةُ بِهَا على إتْمَامِ هذا البحثِ.

Al-Muradi position from the Andalusia grammarian in Ibn-Malek milfoil (Grammatical Analytical Study)

Abstract

Al-Hassan Al-Muradi is considered to be one of the most famous Arabic language grammarian in the eighteenth centurie. He has dealt with a number of Andalusia, grammarian views in his commentary on Ibn-Malek milfoil , so this study is aiming at collecting these various views, also studying analyzing it and shows of the agreement and disagreement sides with Al-Muradi.

The study is divided into introduction, acknowledgment, two chapters and conclusion followed by appendixes. The acknowledgment includes information about the greatest grammarian (Al-Hassan Ibn Qassem Al-Muradi), and his book :(commentary on Ibn-Malek milfoil), It has also been talking about grammar lesson in Andalusia.

In the first chapter the study collected the position of Al-Muradi from Andalusia grammarian before the middle of the seventh Hijri century, then in the second chapter the study addressed the position of Al-Muradi from Andalusia grammarian after the middle of the seventh Hijri century.

The study reached to a set of results; the most important one is that Al-Muradi contravened Andalusia grammarian in almost two thirds of the issues -and agree with them in the other issues,and did not give his opinion in a few of them. By those positions, he has contravened more than he has agreed with Andalusia grammarian.

The study put several recommendations such as ; to guide researchers to study the position of Al-Muradi from Andalusia grammarians in morphological study. Al-Muradi commentary has known with lots of grammar views for the Andalusia grammarian which need to a comprehensive and in-depth study , that sheds light on their views and opinions and clear Al-Muradi from these views and ideas.

Finally ,The study concludes by adding the sources and references that have been used to complete the research.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

[النِّساء: ١١٣]

الإهْدَاء

إِلَى **جَدِّي وجدَّتِي**، القَمرين اللَّذين يفيضَان طيبةً وحَنانًا..

إِلَى **أَبِي وأُمِّي**، الأصل الذِي يُنسَبُ إليهِما كلّ مَا أنَا عَليْه..

إِلَى **أسْرَتِي الصَغيرة**، زوجَتِي ريْحانَة القَلبِ، وبُنَيَّتِي (جُمَان) قُرّة عَينِي..

إِلَى **أسرَتِي الكَبيرة**، (فلسْطِين) الوَطنِ والمَوطِن..

إِلَى **إخْوَانِي**، سَندِي وعَونِي في الحَيَاة، و**أختِي** القَلب الطَاهر الرَقِيق..

إِلَى جميعِ أفرَاد **عَائلَتي** الأعزَّاء، مِثال التَّآزرِ والتَّلاحم..

إِلَى كُلّ مَن يبحثُ عَن المعرفَة بينَ طيَّات هذا البحث..

أُهدِي لكم عُصارة جهدي المُتواضِع حُبًّا وتَقْديرًا..

شُكْرٌ وامْتِنَان

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١]

لا يَسَعني بعدَ أنْ مَنَّ اللهُ عليَّ بِتمامِ هذا الجُهد إلّا أنْ أشكرَه على فضلِه أولًا وأخيرًا، فأحمده حَمدًا كثيرًا أنْ وفَّقنِي لإنجازِ هذا البحث الذي كانَ فكرةً فِي رحمِ الغَيبِ، وحُلمًا أهيم به في الخَيالِ، فصارَ واقِعًا أتلمَّسه، ومنطِقًا أتحسّسه، فاللهم لكَ الحمدُ كَما ينبغِي لجلالِ وجهِك وعظيمِ سلطانِك.

وبعدَ الحمدِ شُكْرٌ وامتنانٌ إلَى مَثَلِي وقُدوَتِي، إلى مَن حصدَ الأشْواكَ عَن دَربي لِيُمهّد لي طريق العلمِ، واتَّسع قلبُه ليحتوي حُلمي حينَ ضَاقت الدنيا، فروَّض الصِعابَ من أجلِي، وسار في حلكة الدَّربِ ليغرس معَاني النُّورِ والصَفاءِ فِي قَلبي، ولطالمَا تفطَّر قلبُه شوقًا، وحنَّت عينَاه الوضَّاءتان إلى رُؤيتِي متقلِّدًا هذه الشهادة، وها هي قد أيْنَعت لأقدِّمها بينَ يديك **والدي الحبيب**، فقد أرضاني الله فيك يا أبَتِي، فهلّا رضيت عني.

وإلى مُربّيتِي ومُربّيةِ الأجيالِ، التي رآني قلبُها قبلَ أنْ تَرانِي عينُها، والتي تمتَهِنُ وتغزلُ الأملَ في قلبي عُصفورًا يرفرفُ فوقَ ناصيةِ الأحلامِ، فتبقى رُوحِي متلألئةً ومشرِقةً طالما كانت دعواتُها عنوان دَربي، فإنّي أحبّك يا **أمّي** حبًا لو مرَّ على أرضٍ قَاحِلة لتفجرَّت منها ينابيعُ المحبة، فيا جسرَ الحبِّ الصاعدِ بِي إلى الجَنَّة تمتمي لي بالرِضا يَا جَنَّتِي.

وامتِنَانِي إلى **زَوْجِي الحَبيبة**، رفيقة الدَربِ والحَياة، أروع مَنْ جسَّدت الحُبَّ بكلِّ معانيه، فكَانت السندَ والعطاءَ، حيث قدَّمت لي كثيرًا في صورٍ من صبرٍ، وأمَلٍ، ومحبّة، فَيا ربِّ أستودِعُك سعادتَها، فهبْ لهَا نفسًا راضِيةً، وصدرًا من الهمومِ خاليًا، وقَلبًا بحبِّك صَافيًا، وأتممْ عليها العافية.

حَقٌّ وعِرْفَان

بعدَ شُكْرِي لله مَولَاي وخَالِقي، الذي مَنَّ عَليَّ بإتمَامِ هذا العَملِ المُتَواضِعِ، وعملًا بقولِه –تعالى–: ﴿**لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**﴾ [إبراهيم: ٧]، فإنَّنِي أتقدَّمُ بجزيلِ الشُّكرِ وعظيمِ الامتِنان إلَى مَن عرفتُ فيه رحابةَ صدرِ الآباءِ قبلَ أنْ أعرفَ فيه بشاشَةَ وجهِ العُلماءِ، إلى أسْتَاذي الدكتور: **باسم عبد الرحمن البابلي** –حفظَه الله–، والذي أنالُ الشرفَ كلَّه، وأحوزُ الفضلَ أجمَعَه إذْ قَبِلَ الإشرافَ عَلى عَمَلِي، الذي قَادنِي فيه قُدمًا، ودلَّنِي فاهتَديتُ، وأرشَدَني فَوَصلْتُ، يَلومُنِي إذا تكَاسَلتُ، ويحمِلُني إذا وقعتُ، ويُصَوِّبُ لي إذا أخْطأتُ، فقد هيَّأَ لي جَوًّا من العِلمِ تصبُو له النُّفوسُ، وما بخلَ بِغالٍ نَفيس، وقادَ سَفينَتي إلى بَرِّ الأَمَانِ، فكلُّ شكْرٍ لا يَفِي بحقِّه، فجَزاهُ الله عنِّي خيرَ ما جَزى عبدًا من عِبادِه.

الباحث: مُحَمَّد ناصِر الدِّين

شُكْرٌ وتَقْدِير

(مَنْ لا يشْكُرُ النَّاسَ لا يشْكُرُ الله)

امتِثَالًا لأمر النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– وعِرفَانًا لأهلِ الفَضْلِ بفضْلِهم، فإنّي أُسدِي الشكرَ خالِصًا إلَى كلِّ مَن مَدَّ لِي يَدَ العَونِ في إنْجازِ البحثِ، وتقويمِ ما اعوَجَّ منه، وتعزيزِ ما استقام، وأخصُّ بالذكرِ الدّكتور الفاضل: **فوزي أبو فيَّاض**، والدّكتور الفاضل: **نهاد بدريّة**؛ اللذين تَفضّلا بالموافقةِ على مُناقشةِ رسالتِي، وتجشّما قراءةَ هذه الرسالة العلميّة الجادّة؛ لإثراءِ الرسالة من غزيرِ علْمِهما، وتقديمِ التَّوجيه والنُّصح اللازمين، نفعنِي اللهُ بملحوظاتهما وتوجيهاتِهما السدِيدة، وأَجْزَلَ لهما المَثُوبةَ والأجرَ، وجَعلَ ما بَذَلَاه من جُهودٍ في قِراءةِ البحثِ وتقوِيمِه في مَوازين حَسناتِهما.

والشكرُ والامتنانُ موصولٌ لجامعَتِي الغرّاء الجَامِعة الإسْلامِيّة، متمثّلةً في القَائمين عليها من الهيئات العلميّةِ والإداريةِ، وأخصّ بالذكر أساتِذتي الكرام في قسمِ اللغة العربية، شموس العلمِ والمعرفة الذين رفعوا لواءَ العلمِ، واقتفوا هديَ خير الأنَام مُحَمّد –صلّى الله عليه وسلّم– راجيًا لهم دوامَ الصحّةِ والعافيةِ والسَعادةِ.

كَمَا أتقدّمُ بجزيلِ شُكْرِي لإخوانِي وزُملائي أعضاء الهيئة التدريسيّة والإدارية في مدرسةِ سُعادِ الصبّاح الثَّانويّة، وأخصُّ بالذكرِ الدكتور الفاضل: فَهد الجَمَل، الذي فتحَ لي قلبَه وعقلَه، فله منّي كلّ الحُبِ والوَفاءِ.

فشُكري جزيلٌ لِمَن ذكرتُ، وموصولٌ لمَن نسيت، ودُعائي للجميع برضا الله، كما أَسأَلُ المولى –سُبْحَانَه– أنْ يُجازيَ الجميعَ عنِّي خيرَ الجَزَاءِ، كمَا أسألُه أنْ يُهيّئ لي من الأسبابِ ما يُمَكّنني من ردِّ بعض الفضلِ لأهلِه، والحمدُ لله الذي بنعمته تتِمُّ الصَالحات.

فَهرسُ المُحتَويات

إقـــرار ..... أ

مُلَخَّصُ الرِّسَالَة: ..... ت

شُكْرٌ وامْتِنَان ..... خ

حَقٌّ وعِرْفَان ..... د

شُكْرٌ وتَقْدِير ..... ذ

المقدمة 7

التّمْهِيد 13

أوّلًا: حَيَاةُ المُرادِي، وَكِتَابُه: (شَرْحُ الأَلْفِيَّةِ لابنِ مَالِكٍ) 14

ثانيًا: الدَّرسُ النَّحْوي في الأَنْدَلُس 26

الفصلُ الأوّل: مَوقِفُ المُرادِي مِنْ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ مَا قَبْلَ مُنتَصفِ القَرنِ السَابِعِ الهجري 36

المبحثُ الأوّل: مَوقِفُ المُرادِي من نُحاةِ الأَنْدَلسِ في القرنِ الرابعِ حتّى السَادِس الهجري 37

المطلبُ الأوّل: آرَاءُ نُحاةِ الأندلس في القَرنين الرَابعِ والخَامِسِ الهجريّين 37

أولًا: مَوقِفُ المُرادي من النَّحْوِي (أبو بَكر الزُّبَيْدِي) (ت٣٧٩هـ)..... 37

مسألة: إضافةُ (آل) إلى الضَّمِير..... 37

ثانيًا: مَوقِفُ المُرادي من النَّحْوي (ابن سِيْدَه) (ت٤٥٨هـ) 40

مسألة: جَواز إعمَال المَصدرِ المَجمُوع..... 40

ثالثًا: موقفُ المرادِي من النَّحْوي (الأعْلَم الشَنْتَمَري) (ت٤٧٦هـ)..... 42

مسألة: الإعْرَاب فِي الاصطِلَاح..... 42

مسألة: تكرّر لفظ المُنَادى مضافًا..... 44

المَطْلَبُ الثَّانِي: آراءُ نُحاةِ الأَندلسِ في القَرنِ السَادسِ الهِجْرِي..... 47

أولًا: مَوقفُ المُرادي من النَّحوي (ابن السِّيد) (ت٥٢١هـ) 47

مسألة: نصب اسم إنّ وخبرها معًا 47
مسألة: بدلُ الغَلط في كلامِ العَرب..... 49
ثانيًا: موقِفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن الطَّرَاوَة) (ت٥٢٨هـ)..... 52
مسألة: الاتّصال فِيما وقعَ ثانِي ضَميرَين مَنصُوبين بفعلٍ ناسخ..... 52
مسألة: هل (أيّ) في قوله –تعالى–: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ معربة أو مبنيّة؟ . 55
مسألة: وقوعُ المصدرِ المَعرفة ذي أداة حالًا..... 58
مسألة: القولُ بأنّ إضافةَ المصدرِ إلى مَرفُوعِه أو منصوبِه غيرُ مَحضة..... 61
مسألة: إضافةُ الشَيء إلى مَا بمعناه..... 64
مسألة: القولُ بجوازِ نعتِ المَعرفة بالنَّكرة..... 67
مسألة: عطفُ ألفاظِ التَّوكيد بعضها على بعض..... 69
مسألة: نَوع البَدلِ في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ 70
ثالثًا: مَوْقِفُ المُرَادِي من النَّحوي (ابن البَاذِش) (ت٥٢٨هـ)..... 73
مسألة: الأحوالُ الإعرَابيّة للمَخصوصِ بالمدحِ والذمِّ عندَ ذكرِهما بعد فاعلهما 73
رابعًا: موقفُ المُرادِي من النَّحْوي (ابن يَسْعون) (ت٥٤٢هـ) 75
مسألة: القولُ بكونِ (مَا) فِي قوله –تعالى–: ﴿رُبَما يَودُّ﴾ نَكرةً مَوْصُوفة..... 75
خامسًا: موقفُ المُرَادِي من النَّحْوي (ابن مَضاء) (ت٥٩٢هـ)..... 77
مسألة: القولُ بجواز عمَل اسم الفَاعِل إنْ كانَ بمَعْنى المَاضِي..... 77
المبحثُ الثَّاني: موقِفُ المُرَادِي من نُحاةِ الأَنْدَلُس في النّصفِ الأوّل من القَرنِ السَابِعِ الهِجْرِي . ٨١
المطلبُ الأَوَّل: آراءُ نُحَاةِ الأَندَلسِ في الرُّبعِ الأوّلِ مِن القَرنِ السَابِعِ الهِجْرِي ٨١
أوّلًا: مَوقِفُ المُرَادِي من النَّحْوي (ابن خَرُوف) (ت٦٠٥–٦١٠هـ) ٨١
مسألة: وقُوع (ما) عَلى آحَاد مَنْ يَعقل..... ٨١
مسألة: الاشتراطُ في الجُملَةِ المُوصُولِ بها ألّا تَكون تَعجُّبِيَّةً ٨٥

مسألة: القول بجَواز فتحِ هَمزة إنَّ في قوله: واللهِ إنّ زيدًا قائمٌ 87
مسألة: ناصِبُ (نباتاً) في قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾..... 89
مسألة: أوجهُ نَصبِ المَصدرِ المُؤوّل مِن (عَدا) و(خَلا) عندَ صِلتِهما بـ(مَا) المَصْدَريَّة 91
مسألة: كونُ عامل الحَالِ المُؤكِّدة لمضمونِ الجملةِ مُقدّرًا 94
مسألة: هَل (عَلَى) اسمٌ أم حرف؟..... 96
مسألة: رفعُ اسمِ الفاعلِ للفاعلِ المُضْمر 99
مسألة: أقوال النحاة في (ما) الواقعة بعد نعم وبئس فاعلًا 101
مسألة: فاعِليّة (ذَا) فِي قَولِه: (حَبَّذا)..... 104
مسألة: اللَّامُ الدَّاخِلةُ عَلى المُسْتَغاث..... 108
مسألة: إعرابُ مَا بعد الوَاو عندَ التَّحذِير فِي نَحو قَولِك: (إيَّاكَ والشرَّ)..... 110
مسألة: جازمُ الفعلِ بعدَ سُقوطِ الفَاء..... 112
مسألة: جرُّ تَمييز (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّة..... 117
مسألة: ورودُ (كذَا) الّتي للتَّكثِيرِ مُفردةٌ..... 119
مسألة: أصل كلمة (كأيّن)..... 120
ثانيًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن طَلحَة) (ت٦١٨هـ)..... 124
مسألة: القولُ بأنَّ الفعلَ المضارعَ المُتَّصل بنونِ الإنَاثِ مَبنيٌ بِلا خِلاف..... 124
مسألة: إعمالُ المصْدرِ المُقترنِ بـ(أل)..... 126
المَطْلبُ الثَّانِي: آراءُ النُّحاةِ فِي الرّبعِ الثَّانِي مِن القرنِ السَابِعِ الهِجْرِي.....130
أولًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (أبو علي الشَلوبِين) (ت٦٤٥هـ)..... 130
مسألة: اللُّغاتُ الّتي حُكيت في اسمِ الإشارة (أُولَى)..... 130
مسألة: القولُ بأنَّ (أل) المَوصُولة حَرفٌ..... 132
مسألة: إعرابُ مَا بعد (إنْ) الشَرطيَّة إذا حُذِفت (كَان) واسمها قبلها..... 136

مسألة: رافعُ خبرِ لا النَّافية للجِنْس عندَ تركيبِها 140
مسألة: نصبُ المُختصّ مِن المَكانِ بَعدَ (دَخلَ) 142
مسألة: مَجِيء البَاءِ بعدَ السُّؤال بمعنى (عَن) 146
مسألة: رفعُ اسمِ الفاعلِ للفاعلِ الظاهرِ 149
مسألة: الفصلُ بينَ فعلِ التَّعجبِ ومعمولِه بشبهِ الجُملة 151
مسألة: جوازُ تنكيرِ عطف البَيانِ ومتبوعه 155
مسألة: العطفُ على ضميرِ الجرّ بدون إعادة الجارّ 158
مسألة: أصلُ لفظِ (فُل) الملازم للنِّداء 164
مسألة: القولُ بأنّ مَعنى (إذَن) الجوابُ والجَزاء 167
مسألة: مَا أصلُ همزةِ الوَصلِ؛ سكون أو حركة؟ 168
ثانيًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن هِشَام الخَضْراوي) (ت٦٤٦هـ) 170
مسألة: نيابةُ المَفعولِ الثَّالثِ من بَابِ (أعلَمَ) عن الفَاعِل 170
مسألة: التَّوجِيه النَّحْوي للمصدَرِ المُنكّر والمُعرّف بعدَ (أمّا) الشرطيّة 172
مسألة: كونُ (حتّى) بِمَعنى (إلّا أن) لتنصبَ المضارعَ بعدَها 175
مسألة: هَل (لو) الّتي للتَّمني قسمٌ برأسِه أو راجعة إلى قسمٍ آخر؟ 176
مسألة: الخبرُ حينَما يكونُ موضعُ (أنّ) بعدَ (لو) مبتدأً 180
مسألة: ثبوت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ 182
الفصلُ الثَّاني: مَوقِفُ المُرَادِي مِنْ نُحاةِ الأَنْدَلُسِ مَا بَعدَ مُنتصَفِ القَرنِ السَّابِعِ 185
المبحثُ الأوّل: موقفُ المُرادِي مِن نُحاةِ الأَنْدَلُسِ فِي الرُّبعِ الثَّالِثِ من القَرنِ السَّابعِ الهِجْري 186
مَوقفُ المُرادِي مِن النَّحوي (ابن عُصْفُور) (ت٦٦٩هـ) 186
مسألة: القولُ بجوازِ تثنية (ذُو) الطَّائيّة وجمعها 186
مسألة: ما اللغاتُ في (سوى) التي يُستَثنى بها؟ 189

مسألة: سَوى بينَ الظَرفيّة والتَّصرّف..... 191
مسألة: هل لجملتي (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء محل من الإعراب؟..... 197
مسألة: العاملُ في تمييزِ الجُملة..... 200
مسألة: مجيءُ (مِن) دالة على التَّبعيض..... 203
مسألة: حكمُ (مُذْ) و(مُنْذُ) إذا وليهما جُمْلَة..... 207
مسألة: هلْ (نعمَ) و(بئسَ)، اسْمَان أمْ فِعلان؟..... 209
مسألة: اقتران (لكنْ) العاطفة بـ(الواو)..... 112
مسألة: مجِيء (أَوْ) بمعنَى (بَلْ)..... 215
مسألة: مَجيء (إمّا) عَاطِفة..... 218
مسألة: بدلُ النِّسيان بينَ بدلِ الغلط وبدل الإضْراب..... 121
مسألة: زيادةُ (لَا) مَع (بَل) في النَّفي والنَّهي..... 223
مسألة: حرف النداء (آ) بين القريب والبعيد..... 225
المبحث الثاني: مَوقِفُ المُرادِي مِن نُحاةِ الأَنْدَلسِ في الرُّبعِ الأَخيرِ مِن القرنِ السابِعِ الهِجْرِي إلى ما قبل منتصف القرن الثامن الهجري 227
أولًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن الضَّائِع) (ت٦٨٠هـ)..... 227
مسألة: القولُ بأنَّ الإضافةَ بمعْنَى اللَّام على كلِّ حال..... 227
مسألة: ترخيمُ المُستَغاث إذَا لم يكنْ فيه اللَّام..... 230
ثانيًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (أبو الحسن الأُبَّذي) (ت٦٨٠هـ)..... 232
مسألة: العطفُ عَلى ضميرِ الرَّفع المُنفَصِل بِلا شُروط..... 232
مسألة: القولُ بجوازِ حذف مَجزوم (لا) النَّاهِية إذا دلَّ عَليه دليلٌ بـ(إلّا)..... 234
ثالثًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن أبي الربيع) (ت٦٨٨هـ)..... 235
مسألة: أسماءُ الإشَارةِ للمُفردِ المُؤنَّث..... 235

مسألة: القولُ بأنَّ عطفَ جملةٍ فيها ضَمير بالفَاء رابطٌ من روابط المبتدأِ بالخبر..... 237
مسألة: القول بأنّ فاعل (نِعم) و(بئس) المضمر المبهم إذا فُسّر بمؤنث لحقته تاء التأنيث ... 239
مسألة: هل (لكنْ) عَاطِفَة أو غير عَاطِفَة إذا تليها جملة؟..... 241
مسألة: لغةُ تميم في (أمس)..... 244
المبحث الثالث: موقفُ المُرادِي من نحاةِ الأندلسِ في القَرنِ الثَّامِن الهِجري 247
موقفُ المُرادِي من النَّحوي (أبو حيّان) (ت٧٤٥هـ) 247
مسألة: حذفُ عَاملِ المَعطوفِ والاستغناء بمعموله..... 247
مسألة: أصلُ مَادة (هناه) الّتي للنداء 250
مسألة: حكمُ الفعلِ المُضارِع المنصوبِ بعدَ لامِ الجحود..... 253
مسألة: النصبُ بعدَ واو المعيّة في الدعاءِ والعَرضِ والتَّحضيض والرَّجاء..... 256
مسألة: اقترانُ جوابِ الشرطِ الذي جاءَ على الأصلِ بالفَاء 258
مسألة: إظهارُ العاطفِ في قولك: (عندي خمسةٌ وعشَرةٌ رجلًا) 261
جدول يُوَضّحُ مَوْقِفَ المُرادِي مِن آراءِ نُحَاةِ الأنْدَلُسِ:.....263
جَدول إحصَائِي يُوَضّحُ مَوْقِفَ المُرادِي مِن آراءِ نُحَاةِ الأنْدَلُسِ:.....267
الخَاتِمة: ٢٦٨
الفهارس الفنيّة: ٢٧٢
فهرسُ الآيات القُرآنيّة ٢٧٣
فهرسُ الأحاديث النبويّة 279
فهرسُ أقوال وأمثال العرب 280
فهرسُ الأبيات الشعريّة 281
قَائِمَةُ المَصَادِرِ والمَرَاجِع: 285

المُقَدِّمَـــة

رَبَّاه هَأنَذَا خَلِصْتُ مِنَ الهَوَى ... وَاسْتَقْبَلَ القَلْبُ الخَالِيُّ هَوَاكَ

وَتَرَكْتُ أُنسِيَ بِالحَيَاةِ ولَهْوَهَا ... ولَقِيتُ كلَّ الأُنْسِ فِي نَجْوَاكَ

وَنَسِيتُ حُبِّي واعْتَزَلْتُ أَحِبَّتِي ... وَنَسيتُ نَفْسي خَوْفَ أنْ أَنْسَاكَ

ذُقْتُ الهَوَى مُرّاً ولَمْ أَذُقْ الهَوَى ... يَا رَبِّ حُلْوًا قَبلَ أنْ أَهْوَاكَ

أَنَا كُنْتُ يَا رَبِّي أَسِيرَ غِشَاوَةٍ ... رَانَتْ عَلى قَلبِي فَضَلَّ سَنَاكَ

واليوم يَا رَبِّي مَسَحْتُ غِشَاوَتِي ... وبَدأتُ بالقَلبِ البَصِيرِ أَرَاكَ

الشاعر: إبرَاهيم بديوي -رحمه الله-

المُقَدِمَة:

الحَمدُ لله الذِي أشْرَقَت لَهُ أنْوَارُ السَماءِ والأرضِ، وخَضَعَ لَهُ كلُّ مَن فِي الكَوْنِ، ورَفَعَ قَدْرَ مَن اشْتَغَلَ بالعِلْمِ، وزَيَّن مَجْلِسَه بالحِلْمِ، وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ عَلى نَبيّنَا مُحَمّدٍ المبْعُوثِ رحْمَةً للعَالَمِين، حَامِلِ لِواء العِلْمِ وسِراجه المُنِير، صَلّى الله عليه وسَلَّم أكْمَلَ صَلاةٍ وأتَمَّ تسْلِيم، وبَعد:

لقَدْ نَالَتْ أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ مِن الشُهرَةِ مَا لَمْ تَنَلْه أَيُّ أَلْفِيَّةٍ أُخْرَى، أَو أيُّ مُؤَلَّفٍ نَحْوِيٍ آخَر، حيث بَلَغَت شُروحُها وشُروحُ شُروحِها والذُّيولُ والحَواشِي عَلَيْهَا العَشَرَات، إذْ عَلَت مكَانَتُها بِعُلوّ قيمَتِها، وذَاع صيتُها، حتَّى ملأت الآفاقَ، وغَدَت مُستَقِرَّةً في كُلِّ مسْمَع، فَانْكَبَّ العُلَماءُ عَلى تحْلِيلِها وشرحِها، فَكَانَت قبلَتَهم التِي ينْهَلُون من مَعِينِها، ويَتَفَيَّؤون ظِلالَها.

وَيُعَدُّ العالمُ الجَليلُ الحسنُ المُرادِي أحَدَ أبْرَز شُرَّاحِ الألفيَّة، فقد ظَهَرتْ شَخْصِيَّتُه في شَرحِه بشكلٍ واضِحٍ وجَلِي، دَلَّتْ عَلَى قُدْرَتِه، وتَجَلَّتْ فِيه مَواهِبُه وَأفْكَارُه، فَاسْتَمدَّ مِنْه المُؤَلِّفُونَ خَيْرَ مَا يُؤَلِّفُون، كَمَا تَأثَّرَ مَن جَاءَ بَعدَه بِشَرحِه تَأثُّرًا وَاضِحًا، مِنْ خِلالِ الاسْتِدْلالِ بِآرائِه النَّحْوِيَّة، وشَواهِدِه الشِعْرِيَّةِ والنَثْرِيَّةِ.

وَلقَدْ اسْتَدَلَّ المُرادِي بِآرَاءِ نُحَاةِ الأنْدَلُسِ بِمُخْتَلفِ مَذَاهِبِهم واتِّجَاهَاتِهم الخَاصَّة، حَيثُ ظَهَرَ ذَلِك جَلِيًّا بَيْنَ ثَنَايَا شَرحِه، ومِن هُنَا بَدَأت فِكْرةُ جَمعِ ودِراسةِ آرَاءِ نُحاةِ الأنْدَلسِ فِي شَرحِ المُرَادِي لألْفِيَّةِ ابنِ مَالِك، فقَد شَعرتُ برغْبَةٍ مُلحَّةٍ –بعدَ تفكيْرٍ مُضْنٍ– في نَفضِ الغُبارِ عَنْ أعَلامِ الأندَلُسِ الذين لمْ يَحظَوا باهتِمامِ الدَّارِسينِ والبَاحِثِينِ علَى الرغمِ منْ عَطائِهم اللُّغوي، خَاصَّةً وأنَّهم وَقفوا عَلَى دَلَالَاتِ العَرَبِيَّةِ وتَفَقَّهُوا فِي عَجَائِب بَلَاغِتِها، فَنَرَاهُم نَظَّمُوا قَلَائِدَها، وقَنَّصُوا شَوَارِدَها، وأَرْهَفُوا سُيوفَ البَراعَةِ، فَأَلَّفُوا وأَفَادُوا، وصَنَّفُوا وأجَادُوا، وبَلَغُوا مِن المَقَاصِدِ قَاصِيهَا ودَانِيْهَا، فَكانَ مَعَينُهم جَمًّا لا يَنْضُب.

وقَدْ أسَهمَ نُحاةُ الأَنْدَلسِ كَغيرِهم مِن النُّحاةِ فِي الخَوضِ فِي غِمارِ تَخريجِ المَسَائِلِ، وتَأويلِها، فظَهرَ مِنْهُم المُوافِقُ والمُخَالِفُ لِأَوَائِلِ العُلمَاءِ، حيثُ اخْتَارُوا لأَنْفُسِهم مِن تِلكَ الآرَاءِ مَا يَجْعلُهم جَديرِين بِالذكرِ والدِّرَاسَةِ؛ لِذَلِك ارْتَأَيْتُ الحَديثَ عَن المَدرسَةِ الأَنْدَلُسِيَّةِ مُتَعرِّضًا لِنَشْأَتِها وَأعْلامِها التَّقْلِيديّين والمُجَدِّدين والثَائِرين ومُؤَلَّفَاتِهم، وسِماتِ المَدرسةِ وخَصَائِصِها، كمَا وجدتُ أنّ آراءَ نُحاةِ الأنْدلسِ مُتَنَاثِرةٌ فِي شرحِ المُرَادي لألفِيّة ابنِ مَالك، فَأحْبَبتُ أنْ أقومَ بِجَمْعِها ودراسَتِها وتَحْلِيلِها مُبيّنًا مَواطنَ اتِّفاقِهِم واخْتِلافِهم مع المُرادِي، مُسْتَعينًا بالله ومُتوكِّلًا عَلَيْه.

وَلا بُدَّ فِي هَذِه المُقَدِّمةِ أَنْ نُعرِّج عَلى نِقاطٍ عِدّة؛ على النَّحوِ التالي:

- **أَهَمِيَّةُ البَحْثِ:**

تَنْبعُ أهميَّةُ البَحثِ في النِقَاطِ التالية:

١. يكشفُ عن موقِفِ المُرَادِي مِنْ نُحاةِ الأنْدَلُسِ مِنْ خلال الوقوفِ على المَسائلِ التي وافَقَهم أو خالَفَهم فيها.
٢. يُبرزُ شخصيَّة المُرادي العلميَّة الناقِدَة المُميِّزَة، التي تغوصُ في أعمَاقِ النَّحوِ وأصوله، فلَا تُسلِّم بالآراء دونَ أدلةٍ وبراهين.
٣. يُقدِّمُ دراسةً مستقِلَّةً توضِّحُ تأثير نُحاةِ الأندَلسِ في المُرادي.
٤. يُحْصِي آراءَ نُحاة الأندلس في شرحِ المُرادِي ويوضِّحُها ويحلِّلُها.

- **أَسْبابُ اخْتِيارِ مَوْضُوعِ البَحْثِ:**

١. الحسنُ المُرادِي رغم سعة علمِه، ومنزلته الرفيعَة، وجهودِه العَظيمة، إلّا أنّه لم ينلْ حظَّه من الدِراسَة، ولمْ تَنصرفْ إليه عنايةُ البَاحِثين المعاصِرين إِذَا مَا قُورِنَ بمعاصريه كشيخه أبي حيان الغرناطي وتلميذه ابن هشام الأنصاري.
٢. يُعَدُّ شرح المُرادِي لألفيّة ابن مالك منْ أبرز شروحِ الألفيّة، وقد استمدَّ دسمَه من آراء نحاة الأندلس التي تعتبر من صُلْبِ شرحِه، وتُمثّل إحدى أركان عموده الفقري، فكان بحثي محاولةً جادّة لاستقراء آراء نحاة الأندلس المتناثرة، وجدولتها وتحليلها وإظهار مواطن اتفاقها واختلافها مع المرادي.
٣. الإسهام في الكشف عن جهود أعلامِ الأنْدَلس الجهابذة الأفذاذ، والوقوف على دورهم في خدمة العربية.

- **أَهْدَافُ البَحْثِ:**

تكْمنُ أهدَافُ البحثِ فيما يلي:

١. معرفة القضَايا النَّحْويَّة التي وافق المُرادي الأنْدَلُسيين فيها، وتلك التي خالفهم فيها.
٢. بيانُ شَخصية المُرادي العلميّة، وقدرتها على الاعتراض، والكشف عن آرائِه النَّحوية.
٣. إثراء المكتبة العربية بجهدٍ يُسهِمُ في تعزيزِ التُراثِ النَّحوي من خلال ميراث المُرادي والأنْدَلُسيين.

- **خطَّةُ البَحْثِ:**

مَوْقِفُ المُرَادِي مِن نُحَاةِ الأندَلُسِ في شرْحِه لألَفِيّةِ ابن مَالِك

(دِراسَةٌ نَحْوِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّة)

اشتَمَلت هذه الدّراسة على مُقدّمةٍ، وتمهيدٍ، وفَصْلَيْنِ، وخَاتِمَةٍ، ثُمَّ الفَهارِس المختلِفة ومصادِر البَحثِ، وذلك على النَّحوِ الآتِي:

المُقدّمة: وتحدّثتُ فِيها عَن أهمية البحث وأهدافه، وخطّته، وأسبابِ اختيارِ البحثِ، والدراسات السَابقة، ومنهجِ البحثِ، والصعوبات التي واجهت الباحث.

التَّمهِيدُ، واشتَمَلَ عَلى مبْحَثين رَئِيسَين هما:

- **أوّلًا:** حَيَاةُ المُرادِي، وَكِتَابُه: (شَرْحُ الأَلْفِيَّةِ لابنِ مَالِك).
- **ثانيًا:** الـدَّرْسُ النَّـحْوي فِـي الأنْـدَلُـسِ.

الفصلُ الأوّل: مَوقِفُ المُرادِي مِنْ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ مَا قبْلَ مُنتَصفِ القَرنِ السَابِعِ الهِجْرِي؛ واشْتَمَلَ عَلى مَبْحَثَيْن:

- **المبحثُ الأوّل:** موْقِفُ المُرادِي مِن نحاةِ الأَنْدَلسِ فِي القرونِ من الرابعِ حتّى السَادِس؛ وفِيه مَطْلَبان:

١. **المَطلبُ الأوّل:** آرَاءُ نُحاةِ الأَنْدلسِ فِي القَرنِ الرَابعِ والخَامِسِ الهجريين؛ وتحدَّثَ عن موقف المُرادِي من آراءِ: أبِي بكْر الزُّبَيْدِي، وابن سِيدَه، والأعْلَم الشَنْتَمَرِي.

٢. **المَطْلَبُ الثَّانِي:** آراءُ نُحاةِ الأَندلسِ فِي القَرنِ السَادسِ الهِجْرِي؛ وتحدَّثَ عن موقفِ المُرادِي من آراءِ: ابن السيّد، وابن الطَّرَاوَة، وابن البَاذِش، وابن يسعون، وابن مَضَاء.

- **المبحثُ الثاني:** مَوقِفُ المُرادِي مِنْ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ فِي النِّصفِ الأوّلِ مِن القَرنِ السَابِع الهِجْرِي؛ وفيه مَطْلَبان:

١. **المطلبُ الأَّول:** آراءُ نُحاةِ الأندلُسِ فِي الرُّبعِ الأوّلِ مِن القَرنِ السَابع الهِجْرِي؛ وتحدَّث عن موقف المُرادِي من آراءِ: ابن خَرُوف، وابن طَلْحَة.

٢. **المَطْلَبُ الثَّانِي:** آراءُ نُحاةِ الأَنْدَلُسِ فِي الرّبعِ الثَانِي مِن القرنِ السَابع الهِجْرِي؛ وتحدَّث عن موقف المُرادِي من آراءِ: أبي عَلِي الشَلَوْبين، وابن هِشَام الخضْرَاوِي.

الفَصْلُ الثَّانِي: مَوقِفُ المُرَادِي مِنْ نُحاةِ الأَنْدَلسِ مَا بَعدَ مُنتصَفِ القِرنِ السَابِعِ الهِجْرِي؛ واشْتَمَل على ثلاثَة مبَاحِث:

- **المبحثُ الأوّل:** مَوقِفُ المُرَادِي من نُحاةِ الأنْدلسِ فِي الرُّبعِ الثَالثِ من القَرنِ السَابع الهِجْري؛ وتحدَّث عن مَوْقِف المُرادِي من آراءِ: ابن عُصْفُور.
- **المَبحثُ الثَّانِي:** مَوقِفُ المُرادِي مِن نُحاةِ الأنْدَلسِ فِي الرُّبعِ الأخيرِ مِن القرنِ السَابع الهِجْرِي؛ وتحدَّث عن مَوْقِف المُرادِي من آراءِ: ابن الضَّائِع، وأبي الحسن الأُبَّذي، وابن أبي الرَبِيع.
- **المبحثُ الثَّالث:** مَوقِفُ المُرادِي مِن نُحاةِ الأنْدَلُسِ في القَرنِ الثَامنِ الهِجْرِي؛ وتحدَّث عن مَوْقِف المُرادِي من آراءِ: أبي حيّان.

الخَاتِمة: وفيها أهم النتائِج، وأبرز التوصِيات.

الفهارس الفنيَّة، والمصادر والمراجع.

- **الدِّراسَات السَابِقَة:**

مِنَ الدِّراسات التي تَقتَرِبُ مِن موضوعِ البحثِ:

١. رسالةُ ماجستير للباحِثَة: صَفيّة المحامدي من كليةِ التَّربية للبَنات بالمَدينةِ المُنورة، قُدّمت في ٢٠٠٤م، تَحملُ عُنوان: **(جُهودُ المُرادِي وآراؤُه النَّحوية)**، إشراف: أ.د نادية همام، وهذه الدّراسةُ تُسلّطُ الضَوء على عصرِ المُرادي وحياتِه، وقيمة مُؤلفاتِه منَ النَّاحية العلمِيَّة، والأثرِ الذي تركته آراؤُه في كتبِ النُّحاةِ المُعَاصِرين له، والخَالفين من بعده.

٢. رسَالةُ ماجستير للباحث: عائد النَّحال من الجامعة الإسلامية في غزة، قُدِّمت عام ٢٠١٤م، تحمِلُ عُنوان: **(الخِلافُ النَّحوي في كتاب توضيحِ المَقَاصدِ والمَسالك بشرحِ ألفيّة ابن مالك لابن أم قاسم المُرادي)**، إشراف: د. يوسف عاشور، وهذه الرسالة عمدت إلى دراسة الخلاف النَّحوي بينَ العُلماء.

٣. رِسَالةُ مَاجستير للباحِث: عبد العَزيز الرشيدي منْ جَامعَة مؤتة، قُدِّمَت في عام ٢٠١١م، تَحملُ عنوان: **(الشاهدُ النَّحوي عندَ المُرادي في كِتابه: تَوضِيح المقاصِد والمَسَالك، وابن هِشَام في كتابِه: أَوْضَح المسَالك)**، إشراف: أ. د محمد الروابدة، وهذِه الدراسةُ تَحدَّثَت عن الشَاهدِ النَّحوي عند المرادي في باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

وإذا كُنَّا قدْ لمسنَا جُهودًا مُثمرةً في هذه الدراسات، إلّا أنَّ هذه الدّراسات لم تكتملْ حلقاتُها ممَّا كنّا نبتغيه منْ تشابكٍ للآراءِ، وتفرّدٍ لنحاة الأندلس في بعضِ الأقوال، كما أنَّها لمْ تُسلّط الضوء على موقفِ المرادي من نحاة الأندلس.

- **منهجُ الدِّراسَة:**

لقد اقتضَت طبيعة البحثِ أنْ يسلُكَ الباحثُ فيه سبيلَ المنهج الوصفي التَّحليلي، مع ما يتضمّنه ذلك من تحقيقٍ وتوثيقٍ ومقارنةٍ وتدقيقٍ وتمحيصٍ، **ولقد اتَّبعَ الباحثُ في عرضِ كلِّ مسألةٍ الخطوات التالية:**

١. حدَّدتُ رأيَ النَّحْوي الأنْدَلسي في (شَرْحِ المُرادِي لِلأَلْفِيّة)، ووثَّقته مِن كِتَابه، ثمّ وضعت عنوانًا مُناسِبًا للمسألة.
٢. سلكتُ منهجًا مُوحَّدًا في تناولِ المَسائلِ –إلّا ما ندر– بدأتُه بذكرِ أقوال النُّحاةِ ومذاهبِهم في المسألة المدروسة بعد تمهيدٍ مختصر، وكنْتُ قد رددتُ قولَ النَّحوي الأندلسي إلى مذهبه، ثمّ تناولتُ أدلةَ أصحاب كلّ قولٍ مع المُناقشة.
٣. ذكرتُ موقفَ المُرادي من رَأيِ النَّحوي الأندلسي من حيث الموافقة أو المخالفة، مع ذكر الحجّة أو العلّة التي ساقها المرادي لإثبات صحّة مذهبه.
٤. ختمتُ كلَّ مسألةٍ ببيان ما ترجّح لي فيها، مع بيان وجه التَّرجيح والاختيار، بحسب ما تحقّق لدي من أدلّة.
٥. اجتهدتُ في إيراد الأدلّة التي اعتمدها النُّحاة الالتزام بإيراد الأدلة السماعيَّة للقول أولًا، ثُمّ أوردتُ الأدلة العقليَّة أو القياسيَّة الداعِمة للقول.

- **الصُعوبَاتُ التي وَاجَهَت الباحث:**

لَمَّا كان لا يخلو بحثٌ من صُعوباتٍ، ولا ينجو باحثٌ من عراقِيل، لذلك كان علينَا أنْ نذلّلها بقدر الإمكان، وجهدِ الاستطاعة، وإنْ كنَّا نذكر منها أهمّها:

١. قلّة المصادرِ النَّحْويّة المُتعلِّقة ببعض نحاة الأندلسِ، ممَّا خلقَ إشْكالًا في تدعيم الجانب التطبيقي من هذا البحث.
٢. تداخل المسائل النَّحويَّة التي تطرَّق إليها المرادي مع المسائلِ الصرفيّة واللُّغوية والصَوتِيّة.
٣. صعوبة تحديد رأي النَّحوي الأندلسي بدقة في بعض المسائل، ويرجع ذلك إلى عدم نسبة المرادي الرأي للنَّحوي الأندلسي بشكلٍ مباشر –أحيانًا– واختلاف قول النَّحوي الأندلسي في كتب النحو.
٤. الظروف التي يُعانيها قطاع غزة من احتلالٍ وحصارٍ وانقطاعٍ للتيّار الكهربائي لأكثر ساعات اليوم. ولكن منّة الله الواسعة، ورحمته الغامرة، كانتَا العونَ الأوّل في تذليلِ هذه الصُعوبات، فله الحمدُ من قبلُ ومن بعد.

التّمهِيد

أوّلًا: حَيَاةُ المُرادِي، وَكِتَابُه: (شَرْحُ الأَلْفِيَّةِ لابنِ مَالِكٍ)

- **اسْمُه ونَسَبُه:**

الحَسنُ بنُ قاسِم بن عبد الله بن عَلي المُرادِي، المصرِيّ المَولد، الإمام العالم، الفقيه المالكي، النَّحْوي اللُغَوِي، المراكشي المغربي الأصل(١) .

- **كُنْيَتُهُ ولَقَبُه:**

كنيته أبو علي بدر الدين، وقيل: (شمس الدِّين) – وكنّاه ابنُ الجَزَرِي(٢) بأبي مُحَمَّد – (٣) وقد اُشْتهِرَ بـ(ابن أمّ قَاسم)، وهي جدته أم أبيه، واسمها (زَهْراء)، التي اُشتهِرت بالصلاح والتُّقى، فَعُرِفَت بـ(الشَيْخَة)، وقدْ كانت محطَّ احترام وتقديرِ الجميع، فلمّا لازم الحسنُ المرادي جدَّتَه، وكان أكثرَ حبًا وتقرّبًا لها، وصفوه بها وقَرنوا اسمَه باسمِها(٤).

وقد ذكر صاحب (الدرر الكامنة) أنّ الشيخةَ زهراء ليست جدّته، إنَّمَا هي امرأةٌ من بيت العز والسلطان، أحبَّت الحسنَ المرادي لورعِه وتقواه وحسنِ أخلاقِه فتبنَّته، واُشتهِر اسمه باسمها(٥)، أمَّا عن لقبه (المُرَادِي) فلعلّه نسبة إلى قبيلة (مُرَاد)، وهم بَطنٌ من بطونِ (مالك بن أدد بن مذحج)(٦) وسُمِّي بالمغربي المراكشي لأصول عائلته التي اتَّخذت من المغرب موطنًا، وسُمِّي بالمصري لولادته في مصر(٧).

- **مَوْلِدُه ونَشْأَتُه:**

لم يذكر المؤرّخون تاريخَ ميلادِه، كما أنَّهم لمْ يذكروا شيئًا عن أفراد أسرته، والذين عُرِفُوا من

---

(١) ينظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١٣٨/٢–١٣٩، وجلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة ٥١٧/١.

(٢) هو أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، ولد بدمشق، واعتنى بالفقه والحديث، وبرز في القراءات، ومن أشهر مؤلفاته: النشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء، وقد تُوفي سنة ٨٣٣هـ. ينظر ترجمته في: مصطفى الإزميري، تحرير النشر ١٧–١٩، ومحمود العبد، الروضة الندية شرح متن الجزريَّة ٧/١.

(٣) ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء ٢٠٧/١.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ١٣٩/٢، وبغية الوعاة ٥١٧/١، و ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢٧٤/٨.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة ١٣٩/٢.

(٦) ينظر: ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب٤٧٦/١.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ٥١٧/١، ويوسف سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ١٧٢٣/٢–١٧٢٤.

أفراد أسرته –إنْ صَحَّ نسبها إليه– إنَّما هي جدّته (زهراء) فقط، وكلّ ما ذُكِرَ أنّ عائلَتَه كانت تتَّخذ من بلاد المغرب موطنًا، إلا أنّ الإجماعَ بين أصحابِ التراجمِ والطَّبقات أنَّه مصري المولد.

ويبدو أنّ ابنَ أمّ قاسم عاش حياته كلّها في مصر، ودليلي في ذلك ما ذكره **ابن حجر**(١) – رحمه الله– أنّ المُرادي رأى النَّبي –صلَّى الله عليه وسَلّم– في المنام، فقال له: "يا حسنُ، اجلس انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق، بجوار المصحف"(٢) .

- **أَخْلَاقُه:**

عُرِفَ المُرادي بورعِه وتقْوَاه، فقد كانَ مقيمًا للصلاة محافظًا على النَّوافل، كثيرَ المحاسن، عظيمَ الوقار والسكينة، محمودَ السيرة، حسنَ العشرة، فقد أثنى عليه صاحب **(شذرات الذهب)** قائلًا: "كان تقيًّا صالحًا"(٣).

ولقد أظهر المرادي في مقدمة كتابه **(المفيد في شرح عمدة المجيد)** أنّه كان يتأدّب بآداب القرآن، ويتخلّق بأخلاقه، فإنَّ كُلَّ ما استحسنه وأثنى عليه ودعا إليه فقد تحَلَّى به، وكلّ ما استهجنه ونهى عنه تَجَنَّبَه وتَخَلَّى عنه، فكان القرآنُ بيانَ خلقه، حيث قال: "إنّ أفضل ما شغل به العبد لسانه، وعمّر به قلبه وجنانه وعني بتفهم دقائقه، وتَنعّم في رياض حدائق كتابه المجيد ... فطُوبى لمنْ أقبل على قِراءته، وتلاه حقَّ تلاوتِه"(٤).

فتقدمة المرادي لكتابِه على هذه الشاكلة فيه دلالة جليّة بأنّ الرجلَ كان من أهل العلم والتقوى، فأنار اللهُ دربَه بالقُرآن، وأضاءَ قلبَه بالإيمان.

- **عِلْمُه وثَقَافَتُه:**

تميَّز ابنُ أمّ قاسم بسعةِ ثقافتِه وتنوّعِها وغزارةِ علمِه، فهو كالسندباد غاصَ بينَ مُختلفِ العلومِ السائدةِ في عصرِه، فكانَ عالمًا لُغويًّا نَحْويًا مُفسّرًا أديبًا، فهو عالمٌ متقنٌ للعربيّة، عارفٌ بالفقه

---

(١) هو شيخ الإسلام وإمام الحفّاظ في زمانه، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني ثمّ المصري الشافعي، صنّف تصانيف عديدة، منها: شرح البخاري، وتهذيب التهذيب، والدرر الكامنة، ولسان الميزان، وقد توفي سنة ٨٥٢هـ. ينظر ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفّاظ ٥٥٢–٥٥٣.

(٢) الدرر الكامنة ١٣٩/٢.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢٧٥/٨.

(٤) الحسن المرادي، المفيد في شرح عمدة المجيد ٥٤.

المالِكي، نابغٌ في القراءات، متفنِّنٌ فيها ومجيد[١].

- **ابنُ أمّ قَاسِم العَالِمُ النَّحْوي:**

برعَ الحسنُ المرادي في النَحْوِ، حتى أصبح نابغةً من نوابغِه، فكان نحْويًا بارعًا، وأُصوليًّا مُتَكلّمًا وفصيحًا بليغًا، فقد اطّلع على كتب النحوِ قبله، ودرسها دراسةً تقومُ على الدقّةِ والبحث والمناقشة والاستنباط، كما أنّه اعتمد منهجًا عقليًا منظمًا في عرض المسائلِ النَّحْويّة وتحليلِها حتّى غدا من علماء النحو الذين يُشار إليهم بالبَنَان، فقد وصفه **ابنُ حجر** قائلًا: "كان إمامًا في العربيّة"[٢]، كما أثنى عليه **السيوطي**[٣] بقوله: "أتقنَ العربيّة والقراءات وصنّف وتفنّن وأجاد"[٤]، وقد ذاع صيتُه حتّى أصبح في قائمة شيوخِ العرب الذين يُعوَّلُ على مصنفاتهم وذلك لسعة علمه بالنحو، وتمكّنه من مذاهب النحاة، وحفظه لها، وعنايته بالشواهد[٥].

- **ابنُ أمّ قَاسِم المُقرِئ:**

تميَّزَ المرادي في علم القراءات، فكان من العلماء الأفاضل بالقراءات والتجويد، اهتدى بهدي شيخه **مجد الدين إسماعيل التُّستري** الذي يُعدُّ من أعلام القرّاء في عصرِه[٦]، فقد سَار على دربه، وسلكَ طريقَه في تعليمِ القراءات حتّى أصبح له مجلسٌ يتوافد إليه الكثيرون؛ ليستقوا منْ معينِ علمِه، ورُوي أنّه ألّفَ كتابًا صغيرَ الحجمِ في وقف حمزة وهشام على الهمز على الشاطبية[٧].

- **ابنُ أمّ قَاسِم الشَاعِر:**

وظّف المرادي الشعرَ في مؤلفاته، فقد نظم الشعرَ التعليمي، وذلك رغبةً منه في تمكينِ الطلبة من تمَثُّل القواعد النَّحوية بشكلٍ ميسّر، وما هذا النظم إلّا دلالة على قُوة مَلَكَتِه وسعةِ اطلاعه،

---

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء ٢٠٧/١، والزركلي، الأعلام ٢١١/٢.

(٢) الدرر الكامنة ١٣٩/٢.

(٣) هو عبد الرحمن بن أبي بكر الأسيوطي، المشهور بجلال الدين السيوطي، وهو إمامٌ حافظٌ مؤرّخٌ أديبٌ، له نحو ٦٠٠ مصنف، ومن مصنّفاته: الإتقان في علوم القرآن، والاقتراح في أصول النحو، وغيره الكثير، وقد توفي سنة ٩١١هـ. ينظر ترجمته في: نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٢٢٧/١-٢٢٨، والأعلام ٣٠١/٣-٣٠٣.

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٥١٧/١.

(٥) ينظر: الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢١٧.

(٦) ينظر: الدرر الكامنة ١٤٠/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٧/١.

(٧) غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٧/١.

ومن ذلك قوله في أقسام (إنْ) المكسورة المخفّفة:

وأقْسَامُ (إن) بالكَسْرِ شَرْطٌ، زيادةٌ ونَفْيٌ، وتخفيفٌ، فتلْزَمُ لامُها
وقدْ قِيْلَ: معْنَى (إذْ) و(إمّا) وقَدْ حَكَى الـ كسَائِي مَعنى (قَدْ) ، وهذا تَمَامُها[1]

و–أيضًا– قوله في أقسام الفاء:

مَعَانِي الفَاءِ لَا تَعْدُو ثَلَاثًا فَعَاطِفَةٌ، تُرَتِّبُ بِاتِّصَالِ
وبَعْضٌ قَالَ: قَدْ تَأتِي، كَوَاو وبَعْضٌ قَالَ: تَأتِي، لانْفِصَالِ
وفِيْ جُمَلٍ، وأوصَافٍ، كثيراً جَلَتْ سَبَبِيَّةٌ، ضِمْن المَقَالِ[2]

- **<u>ابنُ أمّ قَاسِم الفَقِيْه</u>:**

عُرِفَ عن المُرَادِي بأنَّه كانَ فقيهًا وعالِمًا مُتفنِّنًا عَارفًا بالأحكامِ، وقدْ تبَنَّى آراءَ المذهب المالكي، حيث درس الفقهَ وأتقنه، ونبغ فيه حتّى أصبح أهلًا للفتيا يعتدُّ الناسُ برأيه، ويَأتَمِرُون بقوله، حتى إنَّه كان يجلس في بعض الأمكنة لمنحهم درسه، والانتفاع من علمه في أحكام الشريعة، وذلك لأنَّه تلقَّى عنْ عَلَمٍ من أعلام المذهب المالكي وهو **الشرف المغيلي** المالكي، الذي بثّ فيه روحه ولقَّنه أحكامَ الفقهِ وشرائِعه[3]، فقد أُوتيَ المُرادِي علمَ اللغةِ العربية، وأُوتِي علمَ الكتاب، فَفَقِه معانيه، وطبّ أسراره ومراميه.

- **<u>ابنُ أمّ قَاسِم الأُصُولِي</u>:**

برع المرادي في علمِ الأصولِ ونبغَ فيه، فهو لمْ يكتفِ بالنحوِ والفقهِ المالِكِي وعلمِ القراءات، بل كان أُصوليًا مَاهِرًا مَتينًا، لا يضنُّ بعلمه ولا يبخلُ به على أحد، فقد تلقَّى علمَه على يد الشيخ **شمس الدين بن اللبان** الذي يُعدُّ من أَجَلِّ شيوخ أصول الفقه في عصره[4]، ورغم براعة الحسن ابن قاسم إلا أنّه لم يَرِدْ أنَّه صنّف في علم الأصول، بل اكتفى بتدريسه في مجلسه.

---

(١) البيتان للمرادي، من البحر الطويل، في كتابه: الجنى الداني في حروف المعاني ٢١٥.

(٢) الجنى الداني ٧٧.

(٣) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٧/١، والدرر الكامنة ٢/ ١٣٩، وبغية الوعاة ٥١٧/١.

(٤) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٧/١، وبغية الوعاة ٥١٧/١، وشذرات الذهب ٢٧٥/٨.

- **ثناءُ العُلماءِ عَلَيْه:**

حَظِي المُرادي بثناء العلماءِ القدماءِ والمُعاصرين، فكان عندهم محلّ تقديرٍ وإجلال، وما نال ذلك إلا بتوفيق الله له، ثم جَدِّه وحرصِه على العلم بما هَيَّأ اللهُ له بذاته من أسباب النبوغ والذكاء، فلا تزال تلهج الألسنة بالثناء عليه والدعاء له.

ومِمَّا قِيل في الثناءِ عليه ما ذكرَه **السيوطي**: بأنّه "أتقنَ العربيَّة والقراءات، وصنّف وتفنّن وأجاد"(١)، وأثنى عليه صاحبُ شذرات الذَّهب قائلًا: بأنّه "النَّحوي اللُغوي الفقيه البارع "(٢)، كما أثْنَى عليه كثيرٌ من العلماء المعاصرين، ومن أبرزهم الشيخ **محمد الطنطاوي** الذي قال عنه: "إنّ مؤلفاته مصادرُ لدى النُّحاة، وثيقةٌ عَوّل عليها كثيرٌ ممَّن جاء بعده"(٣).

أما الدكتور **شوقي ضيف** فقال فيه بأنّه "من أنبه تلاميذ أبي حيان، وتحتفظ كتبُ النَّحو له بآراء مختلفة"(٤)، وقد أثنى عليه **عمر كحالة** فقال: "عالمٌ مشاركٌ في النَّحو والتفسير، والفقه والأصول، والقراءات"(٥)، ولم تذكرْ أيٌّ من النصوص شيئًا يطعن في أخلاقه وسلوكه، أو يضعّفه أو يقدح فيه، فقد أجمع جلُّ العلماءِ على مكانته العلميَّة وتقواه وصلاحه.

- **شُيُوخُه:**

تتلمذَ ابنُ أم قاسم على يد كوكبةٍ من علماء عصرِه، فأخذَ من مَعينِ علمِهم، واستمدَّ شعاعَ النور منهم، فذاع صيتُه، واشتهر بينَ الخلقِ بفضلهم، ومن أبرز هؤلاء الشيوخ:

١- أبو زكريَّا الغُمَارِي (٦٤٣ -٧٢٤هـ):

هو يحيى بن أبي بكر عبد الله الغماري التُّونسي أبو زكريَّا الصوفي، وُلد سنة ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة، عالمٌ جليل، أخذَ العربيَّة بتونس عن أبي الحسن بن عصفور، وبدمشق عن ابن مالك، وقد مات في الثالث عشر من ذي الحجة سنة أربع وعشرين وسبعمائة(٦).

---

(١) بغية الوعاة ٥١٧/١.

(٢) شذرات الذهب ٢٧٤/٨.

(٣) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢١٧.

(٤) شوقي ضيف، المدارس النَّحوية ٣٤٢.

(٥) عمر كحالة، معجم المؤلفين ٢٧١/٣.

(٦) الدرر الكامنة ٢٠٠/٦، وبغية الوعاة ٣٣١/٢.

٢- **أبو حيَّان الأندَلُسي** (٦٥٤ – ٧٤٥هـ):

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزي، نسبة إلى (نفزة) قبيلة من البربر، غرناطي المولد والمنشأ، ومصري الدار.

لأبي حيّان مصنفاتٌ ومؤلفاتٌ عديدة منها: (ارتِشَافُ الضَرَب مِن لسانِ العَرب)، و(البَحرُ المُحيطُ في التَّفسير)، و(التَّذيِيلُ والتَّكْمِيل)، كما أسهم في نشرِ كتب ابن مالك، وشرحها، والإشادة بها، فقد قال **السيوطي** عنه: "هو الذي جَسَّر الناسَ على مصنفاتِ ابن مالك، ورغَّبَهم في قراءتها، وشرح لهم غامضَها، وخاض في لُجَجِها"[١]، وغادر الحياة في الثامن والعشرين من صفر سنة خمسٍ وأربعين وسبعمائة، ودُفن في مقبرة الصوفية[٢].

٣- **الشَّرف المُغَيلي** (ت٧٤٦هـ):

عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي، الشيخ شرف الدّين، كان عالمًا مِن علماءِ المَالِكيَّة، درس مذهبَ الإمام مالك ونبغ فيه، وكان عالمًا من أعلام الأصول والفروع، جليلَ القدرِ عظيمَ الشأن، قيل فيه أنَّه كان حكمًا عدلًا يعطي الحقوق لذويها، حتى أحبّه الناس وأكبروه وأجلّوه لنزاهته وحصافته، ومن صفاته –أيضًا– أنَّه كان رجلًا عالي الهمّة، يمتاز بالكرم والمروءة وحسن الخلق، أخذ عنه المرادي المذهب المالكي، وتوفي سنة ٧٤٦هـ[٣].

٤- **مجدُ الدِّين التُّستَري** (ت٧٤٨هـ):

إسماعيل بن محمد بن عبد الله التُّستري، مجد الدّين النَّحوي، المقرئ الأستاذ، والتستري نسبه إلى قريته (تستر)، كان إمامًا عالمًا فاضِلًا عارفًا باللغة العربية، مُقرئًا ضابطًا للقراءات، بارعًا في الأصول، وقد ذكره **ابن الجزري** بقوله: "شيخ القرّاء العلّامة الأوحد، الأستاذ المقرئ النَّحوي الأصولي

---

(١) بغية الوعاة ٢٨٢/١.

(٢) ينظر: صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات ١٧٥/٥، ومحمد الكتبي، فوات الوفيات ٧١/٤، والدرر الكامنة ٦ / ٥٨ وبغية الوعاة ١ / ٢٨٠.

(٣) ينظر: السيوطي، حسن المحاضرة ٤٦٠/١، وشمس الدين الداوودي، طبقات المفسرين ٥٨/١، وأحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ٢٩٠/١-٢٩١.

الشافعي، برع في القراءات والأصول والعربية، وكان شيخَ القراءات بالمدرسة الفاضليّة، مشهورًا بحسن القراءة وجودة الأداء"[١]، وتُوفّي سنة ٧٤٨هـ[٢].

٥- **شمس الدّين اللبّان** (٦٨٥- ٧٤٩هـ):

محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدّين بن اللبّان الدمشقيّ المصريّ الشافعيّ الإمام العلّامة المعروف بـ(ابن اللبّان)، ولد سنة خمس وثمانين وستمائة من الهجرة في دمشق، وقد تأثَّر به المرادي في علم أصول الفقه، فقد كان عارفًا بالفقه والأصول والعربية، أديبًا شاعرًا، وبلغ الغاية في علوم القرآن، فأصبح إمامًا في التفسير والحديث، وقد ألّف مصنفاتٍ عديدة منها: (ترتيب الأم للإمام الشافعي ومختصر في علوم الحديث)، وكتاب (متشابه القرآن) وصنّف ألفيّة في النحو وتفسير القرآن، وغيرهما، توفي بالطاعون في شوال سنة ٧٤٩هـ[٣].

٦- **سراج الدّين الدمنهوري** (٦٨٠- ٧٥٢ هـ):

هو عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزّي الدمنهوري المصري الشافعي، مولده بعد الثمانين وستمائة من الهجرة، كان عالمًا فاضلًا متقنًا جامعًا للعلوم، قال عنه **ابن الجزري**: "العلّامة الأوحد المقرئ الفقيه المفتي شيخ القرّاء"[٤]، توفي سراج الدين الدمنهوري في مكة شهر ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة من الهجرة[٥].

- **تَلاميذُه:**

نبغَ المُرادي في علوم العربية نبوغًا عظيمًا، وذاعَ صيتُه واشتهرَ أمرُه، فاتَّجهت إليه أنظارُ الباحثين والعلماء، وتزايد عددُ طلابه وتهافتوا عليه، ومن أشهر تلاميذه:

١-**ابن هشام الأنصاري** (٧٠٨ – ٧٦١هـ):

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي النَّحوي المصري، الفاضل العلّامة المشهور بأبي مُحمد، ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١٦٨/١.

(٢) بغية الوعاة ٤٥٥/١.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ١١٨/٢، وعبد الوهاب السبكي، طبقات الشافعية الكبرى ٩٤/٩، و غاية النهاية في طبقات القراء ٢٥٦/٢، وطبقات المفسرين ٨٠/٢.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ٥٩٧/١.

(٥) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٥٩٧/١، وبغية الوعاة ٢٢٣/٢.

من الهجرة، كان دمثَ الأخلاق، رقيقَ القلب، سهلًا ليّنًا وديعًا، ويعدّ من كبار علماء اللغة العربية، فقد اشتهر بالتَّحقيق، وسعة الاطّلاع، والاقتدار على التَّصرّف في الكلام، وله مصنفات عديدة منها:

أ- شُذُور الذَّهَب في مَعرفَةِ كلامِ العَرب.

ب-قَطْرُ النَّدَى وبَلِّ الصَّدَى.

ت-مُغْنِي اللبِيبِ عن كُتبِ الأعاريب.

ث-موقِد الأذْهَانِ وموقِظ الوسنان.

توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة[1].

٢-جلال الدين التَّباني (ت٧٩٣هـ):

هو جلال بن أحمد بن يوسف التيزيني، المعروف بـ(التّباني)؛ لنزوله (التّبانة) ظاهر القاهرة، ويُقال أنّ اسمه (رسولا)، أخذ العربيّة عن الحسن المرادي، وابن عقيل، وابن هشام، وغيرهم، وكان شديدَ الحرص على مُلاقاة العلماء، والاجتماع بهم، لأنّهم كانوا سببًا في نبوغه، وشهرته وعلوِّ قدره، ومن مصنفاته: (المنظومة في الفقه وشرحها)، و(شرح المشارق)، و(شرح التلخيص)، مات بالقاهرة في الثالثَ عشرَ من رجب سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة من الهجرة[2].

آثاره العلمية:

ترك المرادي أثرًا واضحًا في السَّاحة العلميّة، وخلّدت آثاره القيمة ذكرًا عاطرًا من بعده، وهي شاهدٌ على مسيرةٍ حافلة بالعطاء الزاخر، وتُظهرُ مصنَّفاتُه مدى سعة اطّلاعه، ومهارته في التحقيق والإحاطة، وقدرته على مناقشة علماء اللغة والنحو، ومن هذه المصنَّفات ما يلي[3]:

- تفسير القرآن، وهو في عشرة مجلدات.
- جمل الإعراب، وقد حققته الدكتورة سهير خليفة.

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، وبغية الوعاة ٦٨/٢، وحسن المحاضرة ٤٧٢/١، والأعلام ١٤٧/٤.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٢ / ٩٧، وبغية الوعاة ٤٨٨/١، وحسن المحاضرة ٤٧٢/١، والأعلام ١٣٢/٢، ومعجم المؤلفين ١٥٢/٣.

(٣) ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء ٢٠٧/١، والدرر الكامنة ١٣٩/٢، وبغية الوعاة ٥١٧/١، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١، والأعلام ٢١١/٢.

- الجنى الدَّاني في حروف المعاني: وقد حقَّقه الدكتور: فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم.
- رسالة في جمل الإعراب، تناول فيها المرادي الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب.
- رسالة في كلا وبلى: كرّاسة أفردها للحديث عن معنى الأداتين كلا وبلى.
- شرح الاستعاذة والبسملة.
- شرح الألفيّة لابن مالك: وقد حقَّقه الدكتور: فخر الدين قباوة، وحقَّقه –أيضًا– الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان.
- شرح التَّسهيل: وقد حقَّقه: ناصر حسين علي، وهو كتابٌ نَحْوِيٌ جامع لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وقد شرحه المرادي شرحًا مُطوَّلًا.
- شرح الجزولية: وهي مقدمة مشهورة موجزة في النَّحو، وهي في الأصل حواشي على جمل الزجاجي.
- شرح الفصول: والفصول كتابٌ نحويٌ يُسمَّى (الفصول الخمسون) صنَّفه: يحيى بن عبد المعطي.
- شرح المُفَصَّل: والمُفَصَّل كتابٌ نحويٌ مشهور، ألَّفَه: جار الله الزمخشري، وقد قام المرادي بشرحه.
- شرح المقصد الجليل في علم الخليل: وتُسمَّى مقدمة ابن الحاجب في علم العروض.
- شرح الواضحة في تجويد الفاتحة.
- شرح باب وقف حمزة وهشام من الشاطبيَّة.
- شرح عروض ابن الحاجب: وقد حقَّقه الأستاذ الدكتور: محمود العامودي.
- كتاب سرور النفس.
- المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد.
- منظومة في الظاء والضاد.
- منظومة في بيان الدّال والذال.

- **وَفاتُه:**

تُوفّي في عيد الفطر المبارك سنة (٧٤٩هـ) –تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة– الموافقة لسنة ١٣٤٩م، ودفن في القاهرة في بلدة تسمى (سرياقوس)[١].

وانفرد **ابن حجر** بأنَّ وفاته كانت سنة ٧٥٥هـ، وقد ذكره بصيغة الشك، فقال: "وقد رأيت بخطي– ولا أدري من أين نقلته– وكانت وفاته سنة ٧٥٥هـ"[٢]، ويبدو أنّ القول الأول هو الراجح وذلك لإجماع غالبية المترجمين له، كما تحدثت المصادر عن انتشار الطاعون في هذه السنة حتى شمل العالم الإسلامي كلّه، مع ذلك لم يُثبتْ المؤرخون أنّه مات بسبب هذا الوباء.

- **شرحُه عَلى أَلْفِيّة ابن مَالِك:**

يُعَدُّ شرح المرادي على ألفية ابن مالك من أنفس شروح الألفية، حيث بسط فيه آراء النُّحاة ومذاهبهم وتعليلاتهم، وأخذها بالعناية والتفصيل، وقد صدّر شرحه بمقدمةٍ مُوجزةٍ بَدأها بحمد الله والصلاة على النبي، ثم ذكر فيها الباعثَ على تَأليفِه، فقال: "فهذا مختصر توضيح مقاصد ألفية ابن مالك يجلو معانيها على طلّابها، ويظهر محاسنها لخطّابها، سألنيه بعض حفَّاظِها، المعتنين باستنباط فوائِدها من ألفاظها، فأجبتُه إلى ذلك رغبةً في الثواب، وتقريبًا على الطلاب"[٣].

ما وقعَ تحتَ أيدينا هو شرحُ المُرادي لألفيّة ابن مالك، بتحقيق الدكتور العلّامة: **فخر الدين قباوة** الذي يعد من أعظم المحققين الذين أنْجبَتهم مدينةُ حلب في تحقيق النَّحو واللغة والأدب، حيث وجد أنّ غاية ابن أم قاسم من شرحه للألفية هي متابعة جهود أستاذه أبي حيان بعد أن وجد شرحه مبتورًا جديرًا بالإتمام، كما أنّه وجد أنّ شرح ابن الناظم غير وافٍ وبحاجة لإيضاح[٤]، فطّوع خبرته وثقافته النحوية لتصنيف كتاب يلبي غايته، ويسهّل على الدّارس إيجاد ضالته.

---

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٧/١، والدرر الكامنة ١٤٠/٢، وبغية الوعاة ٥١٧/١، و الأعلام ٢١١/٢.

(٢) الدرر الكامنة ١٤٠/٢.

(٣) الحسن المرادي، شرح الألفية لابن مالك ٢١/١.

(٤) ينظر: شرح المرادي ٧/١.

- **مَنهجُ المُرادِي في شَرحِه:**

تَتّضِح معالمُ منهجِه في النِّقاط التالية:

١- يبرز في شرح المرادي الأسلوب التَّعليمي، حيث تجده يشرح القضايَا النَّحوية والصرفيَّة شرحًا مُفصَّلًا دقيقًا، عبر طرحه أسئلة افتراضية تقتضيها المسألة النَّحوية التي يناقشها، ومن ذلك قوله: (فإنْ قُلتَ ... أو فإنْ قِيلَ ...) ثم يُعرِّج عليه بقوله: (قلتُ: ... أو الجواب ...) وهذه الطريقة تُمكّن المُتعلِّمين من استيعاب المسألة.

٢- وافق المرادي الناظم في ترتيب الألفية وتبويبها، فبدأ بشرح المقدّمة، وانتهى بالخاتمة، مرورًا بالأبواب، كما أنّه لم يقتصر على ذكر رأي ابن مالك في المسألة الواحدة، إنما كان يُنبِّه على رأيه في كتبه المختلفة كالتسهيل وشرحه، والكافية وشرحها، ومن ذلك قوله في باب الاستثناء بعد قول صاحب الألفية:

وإن يُـفـرّغ ســـابـــقٌ (إلّا)، لِـمَـا بـعـدُ، يـكـنْ كـمـا لـوِ (إلّا) عُـدِمَـا[١]

"وقوله: (سابق) أولى من قوله في (التسهيل): العامل"[٢].

٣- برزَ اهتمام المرادي بالتّنبيهات التي رافقته خلال شرحه الألفية، فاستخدمها لإيضاح بعض المسائل التي لم يتطرّق إليها ابن مالك، أو لمخالفته في الرَّأي الذي نصّ عليه في الألفية، أو للتنبيه على حالاتٍ إعرابية، أو للإشارة إلى آراء النحاة.

٤- تَجنَّبَ الإطالة في الشرح، وابتعدَ عن الإسهاب، دفعًا للملل واكتفاءً بما هو ضروري للدَّارس، ومن ذلك قوله في باب النكرة والمعرفة: "وفيه مذاهب أُخر تُطّول بها"[٣]، كما أنّه يحاول الإيجاز والاختصار في القضايا التي سبق أنْ عرضها وناقشها في مؤَّلفٍ سابق، ويشير إليها بقوله: "وقد بسطتُ الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب"[٤].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٢١.

(٢) شرح المرادي ٣٣٦/١.

(٣) شرح المرادي ١٠٤/١.

(٤) شرح المرادي ١/ ٢٤ .

٥- تطرَّق المُرادي في شرحه إلى اللهجات واللغات المختلفة، وغالبًا ما كان يحكم على صحّة اللغة بشهرتها أو بضعفها أو بغرابتها، من ذلك قوله: "في (إمَّا) المذكورة لغتان: كسر همزتها، وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى، وفتح همزتها، وهي لغة قيس وأسد وتميم"[١].

٦- مهّد المرادي لبعض الأبيات بمقدماتٍ لخَّصَ فيها الباب أو الفصل قبل شروعه في الشرح، ومن ذلك حديثه في باب التَّوكيد عن معناه واشتقاقه ونوعيه: اللفظي والمعنوي، قبل شرح أبياته[٢].

٧- اعتمد المرادي في تناوله للمسائل النَّحْوية والصرفيّة على جميع مذاهب النحاة؛ بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومغاربة.

٨- اعتنى المرادي بالحدود والتّعريفات، فقد عَرَّف بعضَ المصطلحات كالإعراب والبناء والفاعل، ومن ذلك تعريفه للتَّرخيم بقوله: "التَّرخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه. يُقال: صوتٌ رخيم، أي: رقيق. وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص"[٣].

٩- اعتنى المرادي بتوضيح المفردات اللغوية وشرحها، ومن ذلك توضيحه لمعنى (صَوجَان) فقال: "الصَّوجَان: البعير اليابس الظهر"[٤]، و-أيضًا- توضيحه معنى (خُشَشاء) فقال: "خُشَشاءُ: عظم خلف الأذن"[٥].

---

(١) شرح المرادي ٦١٤/١.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٥٧٦/١.

(٣) السابق ١٨/٢.

(٤) السابق ٧٧/٢.

(٥) السابق ٢٤٨/٢.

ثانيًا: الدَّرسُ النَّحْوي فِي الأنْدَلُس

ما أنْ سَطعت شمسُ الإسلام عَلى بلاد الأندلس، حتَّى انتقل الدّرسُ اللغوي إليها كما انتقلت العربيّة والكتاب العزيز، حيثُ كثرت رحلات العلماء بين الأندلس والمشرق، فكان علماءُ الأندلس يرحلون نحو المشرق طلبًا للعلم، والتّزوّدَ به من مصادره، ينهلون من معين العلم الإسلامي الذي غزا العالم في عصر بني أُميّة، وبذلك ظهر نبوغٌ أندلسيٌ في الفكر العربي بفضل علماءَ أعلوا شأن العربيّة من خلال إثرائهم للدّرس اللغوي عامة والدّرس النّحوي بشكل خاص.

- **نشأةُ الدَّرسِ النَّحوي في الأندَلس:**

غدت رحلات الأندلسيين هدفًا أو فريضةً ثقافيةً بحلول القرن الثالث، حتى لَقِي بعضُهم مشاهيرَ اللغويين في البصرة والكوفة أمثال: السجستاني والأصمعي والكسائي، وتَوَغّل بعضهم فلقي الأعراب وأخذ اللغة عنهم مباشرة، وتحكي الروايات التاريخية أنّ النحو الكوفي استفرد ببلاد الأندلس لعقودٍ طويلة، لم يشركه فيها النّحو البصري ولا غيره، وهو الأمر الذي سمح له بأن يَنضَج في غياب النَّحو البصري.

يقول **شوقي ضيف:** "أوّل نُحاةِ الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نَحْوي: جوديّ بن عثمان المورووري الذي رحل إلى المشرق، وتتلمذ للكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيّين، وأوّل من صنّف به في النحو، وما زال يُدَّرِسه لطلّابه حتّى تُوفي سنة (١٩٨) للهجرة"[١].

لم يكن **جودي بن عثمان** النّحوي الوحيد الذي ترك بلاده ليرحل طالبًا للعلم، بل كان هناك الكثير غيره مثل: **عبد المَلك بن حَبِيب السُّلمي** (ت٢٣٨هـ) الذي كان من كبار علماء النّحو واللغة والفقه في الأندلس[٢]، **وعبد الله بن سَوَّار** الذي لقي **الرياشي**[٣] وتتلمذ على يديه[٤]، وكذلك **محمد**

---

(١) شوقي ضيف، المدارس النحوية ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) ينظر: أبو بكر الزبيدي، طبقات النّحويين واللغويين ٢٦٠.

(٣) هو أبو الفضل عباس بن فرج الرياشي، إمامٌ نحويٌ لُغويٌ، وراوية للأشعار، قتله الفرنج وهو قائم في صلاة الضحى بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين. ينظر: الفيروز آبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٦٤.

(٤) ينظر: طبقات النّحويين واللغويين ٢٦٠.

ابن عبد الله الغازي الذي تتلمذ على يد الرياشي –أيضًا– وجلب إلى الأندلس علمًا كثيرًا من الشعر والعربيّة[١].

- **النَّحو الكُوفي في الأندلس:**

بدأ النَّحو الأندلسي كوفي النزعة، بسبب اشتهار كتب **الكسائي** فيها، واهتمام أهلها به، حيث تكاد تجمع التراجم على أنّ كتابَ شيخ نُحاة الكوفة سبق إلى البيئة الأندلسية غيرَه من المُؤلّفات النَّحوية بفضل **جودي بن عثمان** الذي حمله إلى الأندلس، وظل يدّرسه لطلابه[٢].

واستمرّ تأثر نحاة الأندلس بالمذهب الكوفي؛ فقد تعاقب بعضُ النَّحويين الأندلسيين على شرح كتاب الكسائي، حيث ألّف مفرّج بن مالك النّحوي أبو الحسن المعروف بـ(البغل) كتابًا يشرحه فيه[٣]، وشرحه أحمد بن أبان بن سيد؛ وهو أبو القاسم أحمد بن أبان بن سيد اللغوي الأندلسي (ت٣٨٢هـ)، المُلقّب بـ(صاحب الشرطة)، تشريفًا وتكريمًا لعلمه ولمنزلته[٤]، وعبد الله بن سليمان ابن المنذر بن عبد الله بن سالم المكفوف المُلقّب بـ(دَرْوَد) (ت٣٢٥هـ)؛ الذي له شرح على كتاب الكسائي في ستة أجزاء[٥].

وقد نَبَّه **شوقي ضيف** إلى أنَّ آراءَ الكوفيّين ظلّت رائجة في الأندلس رغم دخول النَّحو البصري، بل إنّ كُتبَهم حظيت بالعناية والشرح حتى تاريخ متأخر[٦]، وتتمثّلُ أسباب عناية الأندلسيّين بالنّحو الكوفي، وتقديمه على النحو البصري في النقاط التالية:

أولًا: **طبيعة الكتب الكوفية التي درسها الأندلسيون:** حيث اتّسمت بسهولتها وبساطتها، خاصة الكتاب الأول الذي جلبه جودي بن عثمان إلى الأندلس، فقد كان كتابًا صغيرًا بسيطًا مختصرًا، يعطي الفائدة المرجوّة دون توسع، فكان هَمُّ الأندلسيين تعلّم القاعدة النحوية التي تساعدهم على فهم كتاب الله تعالى، وبعد أنْ وجدوا في أنفسهم قدرةً على تجاوز النّحو المختصر، توجهوا إلى نحو البصرة وقياساته وأحكامه.

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٦٧.

(٢) ينظر: محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٨/١.

(٣) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٩٦.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢٩١/١.

(٥) طبقات النّحويين واللغويين ٢٩٨.

(٦) ينظر: المدارس النّحوية ٢٩١.

ثانيًا: **تشدّد البصريّين في القياس:** ممّا أدّى إلى تعقيدِ الدَّرس النَّحوي الأمر الذي يَفرُّ منه الأندلسيّون، وفَضَّلوا الأخذَ عن الكوفي المُتيسِّر الذي اعتمد على السماع، وقَلّلَ من القياس، فكان هذا الأمر أقربَ إلى الواقعِ؛ لأنّهم لم يكتَرِثوا بالقِلَّة أو الكثرة، ولا يرى الكوفيون أيَّ سببٍ لتفضيل لهجة على أخرى، فكلّ اللهجات عندهم فصيحة(١)، فوجد الأندلسيون ضالتهم في النحو الكوفي المسموع المُيسَّر.

ثالثًا: نشأة المدرسَتين – البصرة والكوفة –: فقد سبقت مدرسةُ البصرة مدرسةَ الكوفة بحوالي مائة سنة، فكان لها السبق في تقعيد النَّحوِ ووضع أُصوله العلميَّة، فاكتملت آراؤُها النَّحوية، وعمّت أرجاء البلاد، من ثمّ بزغَ نورُ المدرسة الكوفيّة، فكانت آراؤُها في بدايتها بسيطةً بعيدةً عن التعقيد، فجذبت إليها الأندلسيين الذين جاءوا لطلب النَّحو العربي؛ لأنَّهم وجدوا فيها سهولةً ويُسرًا.

- **النَّحو البصري في الأندلس:**

سيطرَ النَّحوُ الكوفي على الساحة الأندلسية مدّةً زمنيةً طويلة، لكن سرعان ما اشتدّت سواعدُ الأندلسيّين النَّحوية، ووجدوا أنّهم أصبحوا قادرين على تجاوز النّحو المختصر، إلى نحو البصرة وقياساته وأحكامه، في محاولةٍ منهم للتخلّص من الفوضى التي يوقعها النَّحو الكوفي باعتماده على قاعدة بمجرد سماع شاهدٍ واحد فقط، الأمر الذي أوجد اضطرابًا في النحو العربي(٢).

تأخّر دخول النَّحو البصري إلى بلاد الأندلس، حيث ذكر شوقي ضيف: "ولا يلبث محمد بن يحيى المهبلي الرباحي الجياني المتوفي سنة (٣٥٣هـ) أنْ يفتتحَ عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه ... ورحل إلى المشرق فلقى بمصر نَحْوِيها النابه أبا جعفر ابن النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب، شارحًا له ومُفَسِّرًا تفسيرًا مبينًا"(٣).

---

(١) فادي عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي ١٣-١٤.

(٢) ينظر: المدارس النحوية ١٦٢- ١٦٣.

(٣) السابق ٢٩٠.

يقول **القفطي**[١] أنّه "لَمّا ورد محمد بن يحيى قرطبة، أخذ في التَّدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وردّ الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلّمون طريقه"[٢]، ومفاد ذلك أنّ الرباحي ترك أثراً في النّحويين الذين اعتمدوا سُنَّته في الاحتجاج والاستنباط، حيث رسم لهم منهجًا يرمي إلى تَدبّر أصول هذا العلم، وقد أسعفه في ذلك دقّة نظره ومنطقه وقدرته على تحليل العبارات والغوص في العلل.

ويُقال أنّ العالم **الأقشتيق**[٣] **(ت٣٠٧هـ)** في أواخر القرن الثالث الهجري أدخل النَّحو البصري إلى الأندلس، وذلك عندما أدخل كتاب سيبويه، فقد وصل إلى المشرق العربي، ولقى **أبا جعفر الدينوري**[٤]، وانتسخ منه نسخة[٥].

وهكذا أصبح كتاب سيبويه أول وثيقة بصرية تدخل إلى بلاد الأندلس، وسرعان ما ذاع صيته في أرجاء البلاد، فَوَجَّه نحاةُ الأندلس جهودَهم نحوه، يتناولونه شرحًا وحفظًا وتعليقًا عليه، فشرحه عددٌ كبير من العلماء منهم: أبو بكر الخشني، وابن الطراوة، وابن خروف، وابن الباذش، وابن الضائع وغيرهم[٦]،وهكذا بدأ الاهتمام الكبير الذي أوجده قرآنُ النَّحوِ لدى علماء الأندلس المتمثل بالنّحوَ الكوفي ينكمش في ظلِّ تمدّد النَّحو البصري.

- **النَّحوُ البَغدَادِي في الأنْدَلُس:**

وصل النَّحو البغدادي إلى الأندلس بعدَ مدّةٍ متأخرةٍ من وصول النَّحْوَينِ الكوفي والبصري، متأثرًا بآراء نُحاة المذهبينِ، فَقَدْ "كان لعلماء البصرة منهجهم وللكوفيين منهجهم، فالتقى المنهجان في بغداد، لِيُكَوّنا النَّحوَ العربي في مرحلةٍ من مراحل نضوجه"[٧].

---

(١) هو القاضي الأكرم، الوزير الأوحد، جمال الدين علي بن يوسف القفطي المصري، كان عالمًا متفننًا، وله مصنفات عديدة من ضمنها: (تاريخ النحاة)، و(أخبار المصنفين وما صنّفوه)، توفي في رمضان سنة ٦٤٦هـ. ينظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢٢٧/٢٣.

(٢) جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٣٠/٣.

(٣) هو الأندلسي محمد بن موسى بن هاشم بن يزيد، كان عالمًا في النّحو والأدب، وله مصنفات عديدة منها: (شواهد الحكم)، و(طبقات الكتاب)، توفي في رجب سنة سبعٍ وثلاثمائة. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢١٦/٣.

(٤) هو أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو جعفر الكاتب، يُروى أنّه حدّث بكتب أبيه كلها بمصر حفظًا، وقد ولد ببغداد ومات بمصر وهو على قضائها سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٨٠/١-٨١، والوافي بالوفيات ٥٢/٧.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٨١-٢٨٢.

(٦) ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النَّحوية ٢١٥.

(٧) شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل١٨٢.

وقد مَثّل النَّحوَ الكوفي في الأندلس العالمُ اللُّغوي **أبو علي القالي**[١]، حيثُ تَخَرَّج على يديه كثيرٌ من أبناء الأندلس، فقد أقام في بغداد خمسةً وعشرين عامًا يُحصّل مع الجدِّ حتى أتقن علومَ العربيّة، ونظرًا لشهرته دعاه الخليفة الناصر لنشر علومه وآدابه، فَلبَّى الدعوةَ وجاء إلى الأندلس، وقام بإملاء تصانيفه الممتعة وكتبه القيمة، فتهافت عليه علماءُ الأندلسِ ينهلون من معين علمه[٢]، ليقضي ستًّا وعشرين سنة من عمره بين أرجاء الأندلس يهدي علمه لمن جاء وافدًا إليه[٣].

- **دوافعُ التَّأليفِ النَّحوي عندَ الأنْدَلُسيّين:**

عكفَ علماءُ الأندلسِ على تأليف الكتب النَّحْوِيَّة، وصفًا وتأريخًا ونقدًا وجدالًا ومقارنةً، فتنافست هممُهم من أجل التَّمكن في هذا العلم، وسبر أغوار معرفتهم به، وذلك لغاياتٍ ودوافعَ مختلفة، ومنها ما يلي:

أ- حِفظُ اللِّسانِ من اللحنِ وصيانةُ اللغة:

شاع اللحنُ في بلاد الأندلس، وتَسرّب إلى لغتهم، فمع "الزمن أخذتْ تتفشَّى الأخطاءُ في الكتابة، حتى عندَ المُدقِّقين الذين يتحرّون وجهَ الصواب، وما ذلك إلا لأنّ العاميّة الأندلسية كانت تزاحم الفصحى مزاحمةً شديدة"[٤]، فبرزت الحاجة إلى صيانة اللسان الأندلسي من اللحن، حتى لا يتأثر القرآن الكريم به.

ب- تيسيرُ النَّحوِ وتسهيلُ فهمِه للدَّارسين:

أوغل بعضُ العلماء في تعقيدِ النَّحو العربي، وكانت بعض الخلافات المدرسية تجنح إلى آراء بعيدة فيها تعقيد وتأويل، وكانت تُغرق نفسها أحيانًا في التعليلات العقلية البعيدة عن طبيعة اللغة،

---

(١) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم بن هارون القالي البغدادي، العلّامة اللغوي، صاحب كتاب (الأمالي) في الأدب، وله كتاب (المقصور والممدود)، و(البارع)، أخذ العربية عن أبي بكر الأنباري وابن درستويه، توفي بقرطبة سنة ستٍ وخمسين وثلاثمائة. ينظر ترجمته في: بغية الملتمس ٢٣٢-٢٣٣، وسير أعلام النبلاء ١٦/٤٥-٤٧.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٨٥- ١٨٨، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/٢٣٩- ٢٤٤، والنشاط المعجمي في الأندلس ٧٣-٧٧.

(٣) ينظر: النشاط المعجمي في الأندلس ٧٧.

(٤) ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس ٢٨٥.

فكان ذلك مما عَقّدَ الإعرابَ وأبهمَ مسائله، لذا شَمَّرَ علماءُ الأندلس عن سواعدِ الجد والاجتهاد بغية تيسير علم النحو، وتبسيط قواعده، وتذليلها للطلبة والدّارسين.

وقد دعا بعض علماء الأندلس إلى تبسيط النحو العربي، وعدّوا كثرة التعليلات مفسدة للنَّحو، ومن أشهر هؤلاء العلماء: العالم الفقيه ابن حزم الأندلسي، وابن مضاء القرطبي، والفيلسوف ابن رشد، فقد دعوا إلى التخلّص من التعمّق في عللِ النَّحو باعتبارها فضولًا لا منفعة فيه[١].

ج- الردُّ على المشَارقة:

كان الأندلسيّون يشعرون بنوعٍ من التأخّر عن المشارقة، ويحاولون دائمًا أنْ يُعوّضوا ذلك بتأكيد تفوقهم رغم بعدهم، وسبقهم رغم غربتهم، ومن هنا تراهم يتعصَّبون للغة حيث يبدعون بعلم النحو، ويقتلونه درسًا وتأليفًا[٢]، فرغبة الأندلسيّين في إظهار تفوّقهم، جعلتهم ينكبُّون على الدِّراسة والسماع وتواتر العلم والإقرار والتأليف.

- **نُحاةُ الأنْدلسِ الذين تَناولَتهم الدِّراسة:**

استعان المرادي في شرحه لألفية ابن مالك بآراء نحاة الأندلس بشكل كبير بين ثنايا مُؤَلّفه، ولعلّ من أبرز هؤلاء النّحاة:

- **أبو بَكر الزُّبَيْدِي (ت٣٧٩هـ):**

محمد بن الحسن بن عبد الله مذحج بن محمد بن عبد الله، أبو بكر الزُّبيدي الإشبيلي النَّحوي، من تصانيفه: كتاب (الواضح في النَّحو)، وكتاب (الأبنية)، وكتاب (ما تلحن فيه العامة)، و(طبقات النَّحويّين واللغويّين)، توفي سنة تسعٍ وسبعين وثلاثمائة[٣].

- **ابن سِيْدَه (ت٤٥٨هـ):**

علي بن إسماعيل أبو الحسن النَّحوي، كان ضريرًا ابن ضرير، من مصنّفاته: (المُحْكَم)، وكتاب (العالم والمُتعلِّم)، وله (شاذ اللغة)، و(الأنيق في شرح الحماسة)، و(المُخَصَّص)، كان من أعلم

---

(١) ينظر: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي ٢٤-٢٥.

(٢) ينظر: عمر يونس، الأدب العربي في شمال إفريقيا ٢٤.

(٣) ينظر: جذوة المقتبس ٤٦/١-٤٨، وأبو جعفر الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ٦٦/١-٧٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٦٢، وبغية الوعاة ١/ ٨٤-٨٥.

أهل عصره باللغة حافظًا لها، توفي سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة، وقيل سنة ثمانٍ وأربعين وأربعمائة، والأول أشهر[١].

- **الأَعْلَم الشَنْتَمَرِيّ (ت٤٧٦هـ):**

يوسف بن سليمان بن عيسى الشَنْتَمَرِيّ الأندلسي، عالمٌ بالأدبِ واللغة، كان مشقوقَ الشفّة العليا، فاشتُهر بـ(الأعلم)، من مصنَّفاته: (شرح ديوان زهير بن أبي سلمى)، (شرح ديوان طرفة بن العبد)، و(شرح ديوان علقمة الفحل)، و(تحصيل عين الذَّهب)، توفي سنة ستٍ وسبعين وأربعمائة للهجرة[٢].

- **ابن السِّيد (ت٥٢١هـ):**

عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطْلَيُوسي، إمامٌ في اللغة والآداب، له تصانيف جليلة منها: كتاب (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب)، وكتاب (الحلل على أبيات الجمل للزجاجي)، وكتاب (المسائل والأجوبة)، تُوفي في رجب عام واحد وعشرين وخمسمائة[٣].

- **ابن الطَرَاوَة (ت٥٢٨هـ):**

سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين، أديبٌ نَحْويٌ أندلسي، له آراء في النَّحو تفرّد بها، وخالف فيها جمهور النحاة، له شعرٌ كرقة النسيم، وله مصنّفات في النَّحو، منها: (الترشيح على النَّحو)، ومقالة في (الاسم والمُسَمّى)، تُوفي في رمضان سنة ثمانٍ وعشرين وخمسمائة[٤].

- **ابن البَاذِش (ت٥٢٨هـ):**

علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، كان ذا معرفةٍ واسعةٍ بعلم العربيّة، صنّف شروحًا على كتاب سيبويه، وكتاب المقتضب للمبرّد، والأصول لابن السراج، والجمل للزجاجي، والإيضاح لأبي علي الفارسي، توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة[٥].

- **ابن بَسْعُون (ت٥٤٢هـ):**

---

(١) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٣/٣٣٠، وابن حجر العسقلاني، لسان الميزان ٥/ ٥٠٠.

(٢) ينظر: صلاح الدين الصفدي، نكث الهميان في نكت العميان ٣٠٠، والأعلام ٨/٢٣٣.

(٣) ينظر: بغية الملتمس ١/٣٣٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٧٤.

(٤) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/١١٣، وبغية الوعاة ١/٦٠٢، والأعلام ٣/١٣٢.

(٥) ينظر: بغية الملتمس ١/٤١٩، وإنباه الرواة ٢/٢٢٧، والوافي بالوفيات ٢٠/٩٣، والأعلام ٤/٢٥٥.

يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن يسعون التَّجيبي، ويقال له: الشنشي، فقيهٌ نَحْوي، أديبٌ إمامٌ في النَّحوِ، أَلَّف: (المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح)، تُوفي في حدود سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة[١].

- **ابن مَضَاء (ت٥٩٢هـ):**

أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء أبو العبّاس القرطبي، كان عارفًا باللغة والأصول والكلام والطب والحساب والهندسة، وكان شاعرًا بارعًا كاتبًا، صنّف: (المشرق في النّحو)، و(الردّ على النّحويين)، و(تنزيه القرآن)، توفي بإشبيلية سنة اثنين وتسعين وخمسمائة[٢].

- **ابن خَرُوف (ت٦٠٥-٦١٠هـ):**

علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي أبو الحسن، النَّحوي الأندلسي، عالمٌ بالعربيّة، كان مُحقِّقًا مُدقّقًا ماهرًا مُشاركًا في علم الأصول، صنّف شرحًا لكتاب سيبويه وشرحًا للجمل، وكتابًا في الفرائض، مات سنة تسعٍ وستمائة، وقيل خمسٍ وقيل عشر، وقيل ستٍّ وستمائة بإشبيلية[٣].

- **ابن طَلْحَة (ت٦١٨هـ):**

محمد بن طلحة بن محمد أبو بكر الأموي الإشبيلي، كان إمامًا في صناعة العربية، موصوفًا بالعقل والذكاء والنباهة، مات بإشبيلية سنة ثماني عَشرَةَ وستمائة[٤].

- **الشَّلَوْبِين (ت٦٤٥هـ):**

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، أبو علي الشلوبينيّ، من قرية من قرى إشبيلية، اسمها شلوبينية، من كبار العلماء بالنّحو واللغة، من مصنفاته: (القوانين في علم العربية)، و(شرح المقدمة الجزولية في النّحو)، و(تعليق على كتاب سيبويه)، مات سنة خمسٍ وأربعين وستمائة[٥].

---

(١) ينظر: بغية الملتمس ٤٩٧/١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٣٢٢/١-٣٢٣، وبغية الوعاة ٣٦٣/٢، والأعلام ٢٥٦/٨.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٣٢٣/١، والأعلام ١٤٦/١.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٥٩/٢٢، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢، والأعلام ٣٣٠/٤.

(٤) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٦٧/١، وبغية الوعاة ١٢١/١.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٣٣٢/٢-٣٣٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٢١، والأعلام ٦٢/٥.

- **ابن هِشَام الخَضْرَاوي (ت٦٤٦هـ):**

محمد بن يحيى بن هشَام الخَضْرَاوي، المعروف بـ(ابن البرذعي)، كان رأسًا في العربية، عاكفًا على التعليم، من أهل الجزيرة الخضراء، له مصنفاتٌ جليلةٌ منها: (فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال)، و(النقض على الممتع لابن عصفور)، توفي سنة ست وأربعين وستمائة[١].

- **ابن عُصْفُور (ت٦٦٩هـ):**

علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن، المعروف بـ(ابن عُصْفُور)، ولد بإشبيلية، ويعدّ حامل لواء العربية بالأندلس، من مصنفاته: (الممتع في التصريف)، و(المقرّب في النّحو)، و(المفتاح والهلالية)، و(سرقات الشعراء)، توفي سنة تسع وستين وستمائة في تونس[٢].

- **ابن الضَّائِع (ت٦٨٠هـ):**

علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، المعروف بـ(ابن الضَّائع)، بلغ الغاية في فن النَّحو، له: (شرح الجمل)، و(شرح كتاب سيبويه)، و(الردّ على ابن عصفور)، تُوفي سنة ثمانين وستمائة[٣].

- **أبو حسَن الأُبَّذِي (ت٦٨٠هـ):**

علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخُشَني، إشبيلي، أخذ عن أبي علي الشلوبين، كان عالمًا بالعربية، حسن الإلقاء، وتوفي بغرناطة في رجب سنة ثمانين وستمائة[٤].

- **ابن أبي الرَبِيْع (ت٦٨٨هـ):**

عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع الإشبيلي، إمامُ النَّحو في زمانه، صنّف كتاب (الإفصاح في شرح الإيضاح)، و(القوانين النحوية)، و(شرح كتاب سيبويه)، و(شرح الجمل)، توفي

---

(١) ينظر: البلغة ٢٨٦، والوافي بالوفيات ١٣٢/٥، وبغية الوعاة ٢٦٧/١-٢٦٨، والأعلام ١٣٨/٧.

(٢) ينظر: البلغة ٢١٨، والوافي بالوفيات ١٦٥/٢٢-١٦٦، وبغية الوعاة ٢١٠/٢، والأعلام ٢٧/٥.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، والأعلام ٤/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٤) ينظر: أبو عبد الله الأوسي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣٢٩/٣.

سنة ثمانٍ وثمانين وستمائة[1].

- **أبو حَيَّان (٧٤٥هـ):** هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة[2].

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٢٣٨/١٩، وبغية الوعاة ١٢٥/٢، والأعلام ١٩١/٤.

(٢) ينظر: الدراسة ١٩.

الفصلُ الأوّل: مَوقِفُ المُرادِي مِنْ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ مَا قبْلَ مُنتَصفِ القَرنِ السَابِعِ الهِجْرِي

المبحثُ الأوّل: مَوقِفُ المُرادِي من نُحاةِ الأَنْدَلسِ فِي القرونِ منَ الرابعِ حتّى السَادِس الهجري

المطلبُ الأوّل: آراءُ نُحاةِ الأندلس فِي القَرنين الرَابعِ والخَامِسِ الهجريّين

❖ أولًا: مَوقِفُ المُرادي من النَّحْوِي (أبو بَكر الزُّبَيْدِي) (ت٣٧٩هـ)

مسألة: إضافةُ (آل) إلى الضَّمِير

قال **ابن مالك:**

مُصَلِّيَاً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الْشَّرَفَا[١]

حكى **المُرادي** عن (آل): "اُختلِف في جواز إضافته إلى الضَّمير، فمنعه الكسائي والنَّحاس، وأجازه غيرهما"[٢] ،وذهب **أبو بكر الزبيدي** إلى أنّ إضافته إلى الضَّمير من لحن العامة[٣].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

تُعدُّ إضافةُ (آل) إلى الاسم الظاهر هي الأفصح اتفاقًا، وقد اختلف النحاةُ في جواز إضافته إلى الضَّمير على مذهبين على النَّحو التالي:

المذهبُ الأوّل: أجَاز إضافة (آل) إلى الضمير، وهو مذهب **ابن السِّيد** الذي استدلّ بقول رسول الله –صلّى الله عليه وسلم– حينما سُئِل فقِيل: "يا رسول الله، مَن آلُكَ؟ فقال: آلي كُلُّ تقيٍّ إلى يومِ القِيَامة"[٤].

وأجازه الإمام **برهان الدّين ابن قيم الجوزية**[٥] –أيضًا– مستدلًا بقول عبد المطلب:

---

(١) متن ألفية ابن مالك ١.

(٢) شرح المرادي ٢٣/١.

(٣) ينظر: شرح المرادي ٢٣/١.

(٤) ينظر: ابن السّيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣٥/١، وابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب ٥٤/٢. ولم يقف الباحث على الحديث في الصحيحين، وذكر البيهقي أنّه لا يحلّ الاحتجاج بمثله، فقد كذّبه يحيى بن معين، وضعّفه أحمد بن حنبل وغيرهما. ينظر: أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى ٢١٨/٢.

(٥) ينظر: برهان الدين ابن الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٧٣/١، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي بكر، المعروف بـ(ابن قيم الجوزيّة) الحنبلي الدمشقي، تفقّه واشتغل بالعربيّة، وشرح ألفية ابن مالك، توفي سنة سبع وستين وسبعمائة. ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٦٥/١، وحاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٨/١.

وانـــصـــرْ عـــلَـــى آلِ الصَلِيـــــــ ـــــب وعَـابِـديـهِ الـيـومَ آلـَكَ[1]

وجه الاستشهاد: إضافة كلمة (آل) إلى ضمير المخاطب في قوله: (آلك)، وفي ذلك دلالة على صحّة إضافة (آل) إلى الضمير.

واستدلّ **أبو حيان** على جواز إضافتها بقول **خُفاف بن نُدبة**[2]:

أَنَـا الْفَـارِسُ الْحَـامِي حَقِيقَـةَ وَالِـدِي وَآلِي كَمَـا تَحْمِي حَقِيقَـةَ آلِكَـا[3]

المذهب الثَّاني: منَع إضافته إلى الضَّمير، وذهب إلى أنّ (آل) يُضاف إلى الأسماءِ الظاهرة فقط، فلا يُقال (آله) في قوله: (صَلَّى الله على مُحمدٍ وآلِه)، وإنَّما الصواب: (وأهله)، وهو مذهب **الكسائي** و**النّحاس**[4]، ولعلَّ شبهتَهما في منع إضافة (آل) إلى الضمير أنَّه لا يُضاف إلّا إلى ذي شرف، والمفصح عن الأشراف الاسم الظاهر لا المضمر.

قال الإمام **أبو بكر الزبيدي** في كتابه (لحن العوام): "يقولون: اللهمّ صلِّ على محمد وآله، والصواب: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد"[5]، ونَقلَ عنه **المرادي** أنّه يرى بأنّ إضافة (آل) إلى الضَّمير من لحن العامة[6]، وقد منع **ابن مالك** مذهب **الزُّبيدي** بقوله: "والصحيح أنّه من كلام العرب لكنّه قليل"[7]، وردّ **الفيّومي**[8] مذهبَه –أيضًا– بقوله: "ليس بصحيحٍ إذْ لا قياس يَعْضُدُه ولا سماع يُؤيّدُه"[9].

---

(١) البيت لعبد المطلب بن هاشم، من مجزوء الكامل، في الاقتضاب ٣٧/١، وشرح التسهيل ٢٤٤/٣، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٧٣، والسيوطي، همع الهوامع ٥١٦/٢، والصبان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢٠/١.

(٢) خفاف بن نُدبة، هو ابن عم الخنساء وصخر، مشهور بالشعر، شهد حنينًا مع النبي. ينظر ترجمته في: أبو عمر النّمري، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤٥٠/٢.

(٣) البيت لخفاف بن ندبة، من الطويل، في الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ٣٨/١، وأبي حيّان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ١/ ٣٠٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٤٤/٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٠٤/١، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣٤٢/١، واللباب في علوم الكتاب ٥٤/٢.

(٥) أبو بكر الزبيدي، لحن العوام ٧١.

(٦) ينظر: شرح المرادي ٢٣/١.

(٧) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٩٥٤/٢.

(٨) هو أحمد بن محمد الفيومي، كان فاضلًا عارفًا بالفقه واللغة، صنّف: (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير)، وتُوفي سنة ٧٧٠هـ. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٨٩/١.

(٩) أحمد الفيّومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢٩/١.

- **موقف المُرادِي والتَّرجيح:**

اتَّخذَ المرادي موقفًا صريحًا وواضحًا في معارضة ما ذهب إليه أبو بكر الزبيدي من أنّ إضافة (آل) إلى الضمير من لحن العامة، فبعد أن استعرض رأي الزُّبيدي قال: "والصحيح أنّه من كلام العرب"(١)، وهذا يعني أنّ المرادي ذهب إلى جواز إضافة (آل) إلى الضمير لسماع ذلك في كلام العرب.

والراجح عند الباحث مذهب الجواز، فإطلاق أبي بكر الزبيدي حكمًا يقضى بأنّ إضافتها من لحن العامة ليس بدقيق، فقد ثبت إضافتُها إلى الضمير كثيرًا في لسان العرب، ومن ذلك قول **الكُمَيْت**(٢):

فَـأبْلِغ بَنِي الهنْـدَينِ مِن آل وَائِـلٍ وآل مـنَـاةٍ والأقـاربِ آلـهَـا(٣)

وأنشد **مقّاس العائذي**(٤):

إذَا وَضَـع الهَـزاهِـزَ آلُ قَـومٍ فـزادَ اللهُ آلَـكُـم ارتِـفَـاعَـا(٥)

كما جاءت كلمة (آل) مضافةً إلى الضمير في قواميس اللغة، ومن ذلك ما وردَ في (لسان العرب)، حيثُ قال ابن منظور: "كانَ الجاحِظُ كذَّابًا عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَعَلَى النَّاسِ"(٦)، وجاء في **(الخصائص)**: "الحمد لله الواحد العدل القديم، وصَلَّى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين"(٧).

---

(١) شرح المرادي ٢٣/١.

(٢) الكميت بن زيد الأسدي، شاعر زمانه، بلغ شعره أكثر من خمسة آلاف بيت، عاش في الدولة الأموية، وعُرف بالتشيع. ينظر: المرزباني، معجم الشعراء ٣٤٧–٣٤٨، وابن قايماز، تاريخ الإسلام ٤٨٦/٣.

(٣) البيت للكميت، من الطويل، لم أجده في ديوانه، وهو في الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ١/ ٣٨.

(٤) مقّاس العائذي، لقب له، واسمه مسهر بن النعمان، والعائذي نسبة إلى أمه عائذة، وهو شاعر مخضرم، ينظر: معجم الشعراء ٤٠٤–٤٠٥.

(٥) البيت لمقاس العائذي، من الوافر، في الاقتضاب ١/ ٣٨، والمفضل الضبي، المفضليات ٣٠٥.

(٦) ابن منظور، لسان العرب ٤٣٧/٧.

(٧) ابن جنّي، الخصائص ١/١.

❖ ثانيًا: مَوقِفُ المُرادي من الأَنْدَلُسِي (ابن سِيْدَه) (ت٤٥٨هـ)

مسألة: إعمَال المَصدرِ المَجمُوع

قال **المرادي:** "اختلفَ النَّحويّون في جواز إعمال المجموع، فأجازه قوم واختاره ابن عصفور، ومنعه قوم ومنهم **ابن سيده**"(١).

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

وضع النحاة شروطًا لعمل المصدر عمل فعله، من ضمنها أن يكون مفردًا، لكنّهم اختلفوا في إعماله مجموعًا، حيث قال **ابن مالك:** "المجموع حقّه ألّا يعمل، لأنّ لفظه إذا جُمع مغايرٌ للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتقٌ منه، فإن ظفرَ بإعماله قُبِلَ ولمْ يُقس عليه"(٢)، ثُمَّ أنشد قول الشاعر:

قـدْ جـرّبـوه فـمـا زادَت تَـجَـارِبُـهـم أبَـا قُـدامَـة إلّا المَجْـدَ والفَنَعَـا(٣)

وجه الاستشهاد: إعمال المصدر المجموع (تَجارِبُهم) عمل الفعل، فنصب (أبا قدامة).

إلّا أنّه عاد في (شرح التسهيل) ليصرّح بجوازه، معللًا ذلك بقوله: "إنْ زال معها الصيغة الأصلية فإنّ المعنى معها باقٍ ومتضاعفٌ بالجمعية؛ لأنّ جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررًا بعطف"(٤).

وذكر **ابن جنّي** أمثلةً على جواز إعمال المصدر المجموع ومنها قولهم: (تَرَكَتْه بمَلَاحس البقرِ أولادَها)؛ فعمل المصدر (ملاحس) وهو جمع ملحس في (الأولاد) فنصبها(٥)، ويرى **ابن عصفور** أنّ المصدر المجموع يجري مجرى المفرد في الإعمال(٦)، حيث استدل بقول الشاعر:

وقَـدْ وَعَـدَتْـكَ مَوْعِـدًا لوْ وَفَـتْ بِـه مَـوَاعِـدَ عُـرْقُـوبٍ أَخَـاهُ بِـيَـثْـرِبِ(٧)

---

(١) شرح المرادي ٤٦٠/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢.

(٣) البيت للأعشى، من البسيط، في ديوانه ١٠٩، والخصائص ٢١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠١٦/٢، والخصائص ٢١٠/٢، وحاشية الصبان ٤٣٣/٢. الفنع: الكرم والخير.

(٤) شرح التسهيل ١٠٦/٣-١٠٧.

(٥) ينظر: الخصائص ٢١٠/٢.

(٦) ينظر: ابن عصفور، المقرّب ١٩٦-١٩٧.

(٧) البيت لعلقمة، من الطويل، في ديوانه ٢٠، والمقرب ١٩٧، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٥٨/١١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد ٢٨٢٣/٦، وبدر الدين العيني، شرح الشواهد الكبرى ٩٦٤/٢. عرقوب: هو عرقوب بن صخر.

وجه الاستشهاد: إعمال المصدر المجموع (مَوَاعِدَ) عمل الفعل، فنصب (أخَاه).

وقد منع **ابن سيده** عمل المصدر المجموع عمل فعله، وعدّ ذلك غريبًا، فقال عن (تَجارِبُهم): "إنّه مصدر مجموع في المفعول به، وهو غريب"(١)، ووافقه الشيخ **أبو حيان** في منع إعماله بقوله: "والقياس يقتضي أنّه إذا جُمع لا يعمل"(٢).

ومن قال بمنع إعمال المجموع جعل المنصوب بعده منصوبًا بإضمار فعلٍ، وتقديره في الشواهد السابقة: لحسَت أولادَها، وجَرّبُوا أبا قدامة، ووعدَ أخاه(٣).

- **موقفُ المُرادي والتّرجيح:**

يظهر للباحث أنّ المرادي يخالف ابن سيده فيما ذهب إليه من منع إعمال المصدر المجموع، فقد استعرض رأي ابن مالك القائل بقبول إعمال المجموع دون أن يُقاس عليه، ويبدو أنّ ابن أم قاسم تبنّى هذا الرأي، حيث ذكر دليلًا على جواز إعماله، في حين أنّه لم يتعرَض لعلل مَن ذهب إلى منع إعماله واكتفى بقوله: "ومنعه قوم ومنهم ابن سيده"(٤).

ويترجّح للباحث مَّما سبق أنّ ما ذهب إليه ابن سيده أدق وأصوب؛ لأنّ إعمال المجموع نادرٌ في الاستعمال، والأدلة السماعية عليه قليلة جدًا، كما أنّ كثيرًا من أئمّة النَّحو جعلوا المنصوب بعده منصوبًا بتقدير فعل، حتّى إنّ ابن مالك ظهر مترددًا في إطلاق حكمٍ حول المسألة، فلم يقبل القياس عليه في (شرح الكافية الشافية)، لكنّه عاد ليجيزه في (شرح التسهيل).

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ٣٠٤/٧.

(٢) التذييل والتكميل ٦٠/١١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٨٢٥/٦.

(٤) شرح المرادي ٤٦٠/١.

❖ ثالثًا: موقفُ المرادِي من النَّحْوي (الأعْلَم الشَنْتَمَري) (ت٤٧٦هـ)

مسألة: الإعْرَاب فِي الاصطِلَاح

يرى **المرادي** أن الإعراب في الاصطلاح فيه مذهبان: أحدهما لفظي، والآخر معنوي[١]، وتبنّى **الأعلم الشنتمري** المذهب الثاني القائل بأنّ الإعراب في الاصطلاح معنوي، والحركات إنَّما هي دلائل عليه[٢].

- **التَّحليل والتَّوضِيح:**

عرض **المرادي** لتعريف الإعراب في الاصطلاح، وحكى أنّ النَّحاة اختلفوا في تعريفه على مذهبين:

الأول: ذهب إلى أنّ (الإعراب) لفظي، وهو تعبير **المرادي والأشموني**[٣]، فقد عرّفه **ابن مالك** بقوله: "الإعراب ما جِيء به لبيان مُقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ"[٤]، وذكرَ في (شرح التسهيل) أنّه عند المُحقّقين من النَّحويّين "عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبنيًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، وذلك المجعول قد يتغيّر لتغيّر مدلوله، وهو الأكثر، كالضمّة والفتحة والكسرة"[٥].

وجعله **أبو علي الشلوبين** حُكمًا بقوله: "الإعراب: حكمٌ في آخر الكلمة يوجِّهُه العامل، نحو: قام زيدٌ، وضربتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ"[٦]، وفسّره **أبو حيان** على رأيهم بقوله: "هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال"[٧].

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٤٥/١.

(٢) ينظر: السابق ٤٥/١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٤١/١. والأشموني هو أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، القاهري الشافعي، نحوي فقيه، من آثاره: شرح ألفية ابن مالك في النحو، وقد توفي سنة ٩٢٩هـ. ينظر: الأعلام ١٠/٥-١١، ومعجم المؤلفين ٢٢٥/٧.

(٤) شرح التسهيل ٣٣/١.

(٥) شرح التسهيل ٣٣/١.

(٦) أبو علي الشلوبين، التوطئة ١١٦.

(٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٨٣٣/٢.

وتبعهم **ابن هشام** فيما ذهبوا إليه حيث حكى: "الإعرابُ أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة"[١]، والظاهر أنّ تعبيرات النَّحاة في تعريفه مختلفة، إلّا أنّها توافق ابن مالك في تعريفه.

وقد رجّح **الأشموني** مذهب **ابن مالك** ومن تبعه بقوله: "والمذهب الأول أقرب إلى الصواب؛ لأنَّ المذهبَ الثَّاني يقتضي أنَّ التغيير الأول ليس إعرابًا؛ لأنَّ العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك"[٢].

الثاني: ذهب إلى أنّ (الإعراب) معنوي، حيث حكى **المرادي**: "وحدّوه بقولهم: الإعراب تغير أواخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظًا أو تقديرًا"[٣]، وهو ظاهر كلام **سيبويه** الذي يعتبر أنّ العاملَ هو الذي يُحدِث الإعراب، وعلاماته من الرفع والنصب والجرّ والجزم[٤].

وفسّره **أبو حيّان** بقوله: "هو تغيّر في آخر الكلمة لعاملٍ داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له"[٥]، وقد نُسِبَ هذا المذهب **للأعلم الشنتمري**[٦].

قال **ابن فارس:** "الإعرابُ الَّذِي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللّفظ، وبه يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيِّزَ فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام"[٧]، وعرّفه **ناظر الجيش**[٨] بقوله: "هو التغيير العارض للكَلِم، أي الانتقال عن الحال التي وُضِعَت عليها إلى الحالة التي أحدثها العامل"[٩].

- **مَوقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

خالف المرادي الأعلم في مذهبه، وانتصر للمذهب الأول، وظهر ذلك جليًّا بقوله: "والمذهب الأول أقرب إلى الصواب"[١٠]، وهو بذلك يرى أنّ الإعرابَ وصفٌ لأثر العامل الظاهر على المعمول.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٦٤/١.
(٢) شرح الأشموني ٤١/١.
(٣) شرح المرادي ٤٥/١.
(٤) ينظر: الكتاب ١٣/١.
(٥) التذييل والتكميل ١١٦/١.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٣٣/٢، وهمع الهوامع ٦٠/١.
(٧) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ٤٣/١.
(٨) محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، يُعرف بـ(ناظر الجيش)، لازم أبا حيان، وشَرحَ التسهيل لابن مالك، وتوفي في سنة ثمانٍ وسبعين وسبعمائة للهجرة. ينظر: بغية الوعاة ٢٧٦/١، وشذرات الذهب ٤٤٦/٨.
(٩) تمهيد القواعد ٢٢٤/١.
(١٠) شرح المرادي ٤٥/١.

ويرى الباحث أنّ الإعراب ليس لفظيًا محضًا ولا معنويًا محضًا، وإنّما هو جامعٌ لهما، فهو لفظيٌ معنويٌ، فأنت حينما تقول: (قرأ محمد)، فالعامل (قرأ) أحدث تغييرًا وجلب أثرًا لفظيًا في المعمول في الوقت نفسه، فهو تأثيرٌ وأثرٌ في آنٍ واحد.

مسألة: تكرّر لفظ المُنَادى مضافًا

قال **ابن مالك:**

فِي نَحْوِ (سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ) يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا، تُصِبْ[1]

قال **المرادي:** "إذا تكرّر لفظ المنادى مُضافاً ... فلا بُدّ من نصب الثاني، وأمّا الأول ففيه وجهان: ضمُّه وفتحه"[2]، ويرى **الأعلم الشنتمري** أنّه في حال فتح الأول فإنّ الاسمين رُكّبا تركيب (خمسةَ عشرَ)، وجُعلا اسمًا واحدًا[3].

- **التَّحليل والتَّوضِيح:**

إذا تكرَّرَ لفظُ المنادى مُضافًا، نحو قول **ابن مالك:** (سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ)، وقول الشاعر:

يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لا أبَـا لَـكُـمُ لا يُـلْـقِـيَـنَّـكُـمُ فـي سَـــوْءَةٍ عُـمَـرُ[4]

حينها يتوجَّب نصب الثاني، ولك في الأول وجهان:

الوجه الأول: ضَمُّه؛ على تقديره منادى مفرد، فيكون مبنيًا على الضم، ويُنصَب الثَّاني على أنّه منادى مضافٌ سقط حرفُ ندائِه، أو توكيدٌ أو عطفُ بيان أو بدل، أو بإضمار (أَعْنِي)[5]، قال **المبرد:** "الأجود في هذا أن تقول: يا تيمُ تيْمَ عَدِيّ، فترفع الأول؛ لأنّه مفرد، وتنصب الثاني؛ لأنّه مضاف"[6].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٣٨.

(٢) شرح المرادي ٦٦٦/١.

(٣) ينظر: شرح المرادي ٦٦٧/١.

(٤) البيت لجرير، من البسيط، في ديوانه ٢١٢، والكتاب ٢٠٥/٢، والمبرد، المقتضب ٢٢٧/٤، و أبو زيد المكودي، شرح المكودي ٢٤٣/١، وارتشاف الضرب ٢٢٠٣/٤، وهمع الهوامع ١٦٣/٣. لا أبالكم: زجر وغلظة في الخطاب، السَوءَة: الحالة الشنيعة.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٠٤/٤، وأوضح المسالك ١٩/٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ١٢٣/٣، والأزهري، شرح التصريح ٢٢٠/٢، وشرح الأشموني ٢٨/٣.

(٦) المقتضب ٢٢٧/٤.

الوجه الثَّاني: فَتْحُه، على اعتبار ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّه منادى مضاف، بتقدير إضافته إلى ما بعد الاسم الثاني، والاسم الثاني مُقحَم بين المضاف والمضاف إليه، وكأنّه قال: يا تيمَ عَدِيّ تيمه، وحذف الضمير من الثاني، ويصير (تيم) الثاني حشوًا في الكلام[١]، وهو ظاهر مذهب **سيبويه**[٢]، حيث نقل عنه **ابن هشام** قوله: "مضاف لما بعد الثاني، والثاني مُقحَمٌ بينهما"[٣].

وحكى **أبو حيّان** عن نصب الثَّاني: "الإعراب على مذهب سيبويه أنّه منصوبٌ على التّوكيد، إذْ هو مُقحَمٌ"[٤]، ورُدّ مذهب سيبويه بأنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه يجوز لضرورة الشعر، بشرط أن يكونَ الفصلُ بظرفٍ أو مجرور، وظاهر قول سيبويه أنّه يفصل بين الأول ومخفوضه بالثاني، وليس بظرفٍ أو مجرور، كما أنّه لم يخص الشعر في الفصل، وهذا غير جائز[٥].

الثاني: أنّه منادى مضاف، بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثاني[٦]، فيكون التقدير في بيت جرير: يا تيمَ عَديّ يا تيمَ عَدِيّ، فحذف (عَديّ) الأول لدلالة الثاني عليه، وهو مذهب **المبرّد**، حيث قال: "فإمّا أقحمت الثاني تأكيدًا للأول، وإمّا حذفت من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني"[٧].

وحكى **أبو حيان** أنّ نصب الثاني على مذهب المبرد أنّه بدلٌ، أو عطفُ بيان، أو منادى مستأنف، أو توكيد الذي أجازه لأنّ المحذوف مراد، فصار توكيدًا لفظيًا[٨]، وردّ **الشاطبي** مذهب **المبرّد** بقوله: "لو كان المضاف إليه الأول محذوفًا لوجب رجوع التنوين، لزوال ما أوجب حذفه؛ لأنّه إنّما حُذف للإضافة، فلمّا حذف المضاف إليه المعاقب للتنوين وجب ردّه، كما في (كل، وبعضٍ) ونحوهما"[٩].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٠٤/٤، وأوضح المسالك ١٩/٤، وشرح الأشموني ٣٩/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٠٥/٢.

(٣) أوضح المسالك ١٩/٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٠٥/٤.

(٥) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية ٣٣٠/٥.

(٦) ينظر: المقتضب ٢٢٧/٤، وارتشاف الضرب ٢٢٠٥/٤، وأوضح المسالك ٢٠/٤، وشرح الأشموني ٣٩/٣.

(٧) المقتضب ٢٢٧/٤.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٠٥/٤.

(٩) المقاصد الشافية ٣٣١/٥.

الثالث: ذهب إلى أنّ فتحتهما فتحةُ بناء، أي أنّ الاسمين رُكِّبا تركيب (خمسةَ عشرَ)، وجُعلا اسمًا واحدًا، ومجموعهما منادى مضاف[١]، وقد نُسب هذا المذهب **للأعلم الشَنْتَمَرِي**[٢]، وعليه يكون الاسم الثاني في موضع نصب منادى مضاف[٣]، وحكى **الأزهري:** "فيه تكلّف تركيب ثلاثة أشياء"[٤].

- **موقِفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ذهب المرادي إلى ترجيح المذهب القائل بضم الأول؛ لأنّه حينما سُئل عن الرَّاجح في الوجهين: ضمّه أم فتحه؟ أجاب: "بل ضمه؛ لوضوح وجهه"[٥]، وهو بذلك لم ينتصر لمذهب الأعلم، كما أنّه لم يَمِلْ لأيٍّ من وجوه النصب الثلاثة.

والراجح أن يكون الأوّل بالضم، ويُقدَّم على وجوه الفتح الثلاثة؛ لأنّه القياس والأصل، بخلاف الثاني، وهو ما أكّده **المبرد** بقوله: "الأجود: يا تيمُ تيمَ عَدِيّ؛ لأنّه لا ضَرورة فيه، ولا حذفَ، ولا إزالةَ شيءٍ عن موضعه"[٦]، وأردف قائلًا: إنّ بيت جرير يُنشدُ بالوجهين، بضمّ الأول وفتحه[٧].

واعتُرِض مذهب **سيبويه؛** لأنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، لا يُفصل بينهما إلّا لضرورة الشعر، وإن كان الثاني منصوبًا على أنّه توكيد كما ذكر **أبو حيان،** فهذا غير جائز؛ لأنّه يتوجّب أن يكون توكيدًا لفظيًا بأن يكون الثاني عين الأول، أو معنويًا محصورًا في السبعة الألفاظ، كما أنّه لا يمكن أنْ يُعربَ توكيدًا مع اتّصالهما بما لم يتَّصل به المتبوع.

أما عن مذهب **المبرد** فكلامه مُعترض؛ لأنّ الأصل أن يكون الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، لا العكس، وما ذهب إليه **الأعلم** فيه تكلّف تركيب ثلاثة أشياء، ولا وجه له إذ المركّب شيئان فقط–والله أعلى وأعلم–.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٠٥/٤، وشرح المرادي ٦٦٧/١، وأوضح المسالك ٢٠/٤، وشرح الأشموني ٣٩/٣.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٠٥/٤، وشرح المرادي ٦٦٧/١، وهمع الهوامع ٥٨/٢.
(٣) ارتشاف الضرب ٢٢٠٥/٤.
(٤) شرح التصريح ٢٢١/٢.
(٥) شرح المرادي ٦٦٧/١.
(٦) المقتضب ٢٢٩/٤.
(٧) ينظر: السابق ٢٢٩/٤.

المَطْلَبُ الثَّانِي: آراءُ نُحاةِ الأَندلسِ في القَرنِ السَادسِ الهِجْرِي

❖ أولًا: مَوقفُ المُرادي من النَّحوي (ابن السِّيد) (ت٥٢١هـ)

مسألة: نصب اسم إنّ وخبرها معًا

قال **ابن مالك:**

لإِنَّ أَنَّ لَـــــيْـــــتَ لـكـــِنَّ لَـعَـلَّ كَـأَنَّ عَـكْسٌ مَا لِـكَانَ مِـنْ عَـمَـلْ[١]

ذكر **المرادي** أنّ بعض العرب ينصب بـ(إنّ) وأخواتها الجزأين معًا؛ (الاسم والخبر)[٢]، وحكى **ابن السِّيد** أنّ ذلك لغة[٣].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

اللُّغة المشهورةُ في (إنّ) وأخواتها أنّها تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، وحكى قومٌ منهم **ابن السّيد** أنّ قومًا من العرب ينصب خبر إنّ وأخواتها؛ أي أنّ هذه الحروف تنصب الجزأين معًا، وذكر أنّها لغة[٤]، ونسبَ **أبو علي الشَلوبين** هذا المذهب **لابن الطَرَاوَة**[٥].

قال **ابن هشام:** "قد تنصبهما في لغة"[٦]، كقول الشاعر:

إِذَا اسْـــوَدَّ جُنْحُ اللَّيْـلِ فَلْتَـأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافا إِنَّ حُرَّاسَـــنَا أُسْـــدَا[٧]

---

(١) متن ألفية ابن مالك ١٢.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٢١٧/١.

(٣) ينظر: شرح المرادي ٢١٧/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٠/٢، والمقاصد الشافية ٣١١/٢، وشرح الأشموني ٢٩٤/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧/٥.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٥/١.

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة، من بحر الطويل، لم أجده في ديوانه، والبيت في التذييل والتكميل ٢٧/٥، وشرح التسهيل ٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١٨/١، والجنى الداني ٣٩٤/١، ومغني اللبيب ٥٥/١، وحاشية الصبّان ٣٩٧/١، والمقاصد الشافية ٣١١/٢، وتمهيد القواعد ١٢١٧/٣.

وجه الاستشهاد: قوله: (إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا)، حيث نصب الجزأين معًا بـ(إنّ). غير أنّ جمهور النحاة يمنعون ذلك، ويُؤوّلون هذا الشاهد على الحالية، والخبر محذوف، أي: تلقاهم أسْدًا[1]، ومنهم منْ أوّلها على أنّها خبر كان محذوفة، والتقدير: كانوا أسدًا[2].

وأجاز **الفراء** نصب الاسم والخبر معًا بـ(ليت)[3]، واستدلّ بقول الشاعر:

ليت الشـــبابَ هُوَ الرجِيعَ عَلَى الفتى والشـــيبُ كَانَ هُوَ البديءُ الأوّلُ[4]

وجه الاستشهاد: قوله: (ليت الشبابَ هو الرجيعَ)، حيث نصب اسم ليت (الشباب) وخبرها (الرجيع) معًا، أمّا هو فضمير فصل. وردّ **ابن مالك** ذلك، وحمل البيت على تقدير (كان)، كأنّه قال: ليت الشبابَ كان الرجيعَ، فحُذفت كان، وأظهر الضمير، ثم بقي النصب بعده دليلًا[5]، وحكى **الشاطبي** أنّ أهل البصرة رووا (الرجيع) على الرفع[6].

ونقل **ابن أصبغ** عن **الفراء** أنَّه أجاز ذلك في (لعلّ) –أيضًا–[7]، وحكى **الكسائي:** "ليتَ الدَّجاجَ مُذَبَّجًا"[8]، وقد ذكر **ابن مالك** في (شرح التسهيل) أنّ بعض الكوفيّين أجازوا ذلك في أخوات إنّ الخمسة[9]، ومن حججهم قول النبي –صلّى الله عليه وسلم–: "إنّ قَعْرَ جَهَنّمَ لَسَبعينَ خريفًا"[10].

وقد حمل **ابن مالك** الحديث على أنّ (قَعْر) مصدرٌ، و(سبعين) منصوبٌ على الظرفِيّة، مخبرٌ به؛ لأنّ الاسم مصدر، والإخبار عن المصدر بظرف زمان كثيرٌ في العربيّة[11]، وقال **الشاطبي:** "الوجه في هذا أن يُردّ بندورِهِ وقلّتِه إنْ لم يكنْ له تأويلٌ سائغٌ"[12].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٥٦/١، والجنى الداني ٣٩٤/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٩٤/١، والدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٩/٤.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٣٥٢/٢.

(٤) البيت بلا نسبة، من الكامل، في معاني القرآن ٣٥٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٦/٥، وشرح التسهيل ٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٨/٥، والجنى الداني ٤٩٣/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٩/٢، والمقاصد الشافية ٣١١/٢.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٣١١/٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٣٩٤/١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠/٥.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٩/٢.

(١٠) [المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد الهراني الأصبهاني، الدين النصيحة، ٢٧٠/١، ٤٨٥]

(١١) ينظر: شرح التسهيل ١٠/٢.

(١٢) المقاصد الشافية ٣١٢/٢.

نقل **أبو حيان** عن **ابن عصفور** قوله: "زعم بعض النَّحويين أنّه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معًا، وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام في (طبقات الشعراء)، وزعم أنّه لغة رؤبة وقومه"[١]، وقال **الدماميني**[٢]: "مذهب الجمهور عدم الجواز مطلقًا"[٣].

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

لم يتّخذ المرادي موقفًا صريحًا من المسألة، لكنّه اكتفى بذكر مذهب آخر لـ(إنّ) وأخواتها بقوله: "وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معًا"[٤]، في حين أنّ غالبية النّحاة في مؤلفاتهم عملوا على تأويل المنصوب الثاني، وردّوا هذه اللغة، واكتفاء المرادي بذكر القول الآخر فيه دلالةٌ مبطنةٌ على موافقته **لابن السّيد** فيما ذهب إليه بأنّها لغة.

والذي يميل إليه الباحث في المسألة هو منع ما جاء به **ابن السّيد**، وتأويل المنصوب الثاني في الأدّلة السماعية السابقة بعامل محذوف.

مسألة: بدلُ الغَلط في كلامِ العَرب

قال **ابن مالك:**

وَذَا لِلاضْـرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْـدَاً صَـحِبْ وَدُونَ قَصْـــدٍ غَلَطٌ بِـهِ سُـــلِبْ[٥]

قال **المرادي** عن **بدل الغلط:** "هو ما لا يقصد متبوعه، بل يجري على لسان المتكلم، من غير قصد، وهذا النوّع قال المبرد وغيره: لا يوجد في كلام العرب لا نثرًا ولا نظمًا، وإنّما يقع في لفظ الغَلّاط"[٦]، وزعم **ابن السّيد** أنّه وُجد في شعر العرب[٧].

---

(١) التذييل والتكميل ٢٦/٥.

(٢) بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، شاعر وأديب ونحوي وفقيه مصري، له مصنّفات عديدة أبرزها: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وشرح البخاري، توفي في الهند سنة ٨٢٧هـ. ينظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، المعجم المؤسس للمعجم المفهرس ٢٩٠/٣-٢٩١، وشذرات الذهب ٢٦٢/٩-٢٦٣.

(٣) تعليق الفرائد ١٨/٤.

(٤) شرح المرادي ٢١٧/١.

(٥) متن ألفية ابن مالك ٣٧.

(٦) شرح المرادي ٦٣٥/١.

(٧) شرح المرادي ٦٣٥/١.

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

عرّف النَّحويون (البدل) بأنّه: "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[١]، وقد قسّموه إلى أربعة أقسام، ذكروا منها البدل المباين، وأدرجوا ضمنه (بدل الغلط)[٢]، وعرّفوه بأنّه: "ما ذُكر فيه الأوّل من غير قصد، بل سبق إليه اللسان، أي فهو بدل عمّا ذُكر غلطًا"[٣]،نحو: ركب زيد حمارًا فرسًا، أردت أن تذكر الفرس، فسبق لسانك، فذكرت الحمار غلطًا، فأبدلت منه الفرس.

وبدل الغلط مختلفٌ فيه، هل هو موجودٌ في لغة العرب أم لا؟، فقال **المبرّد**: "هذا البدل لا يكون مثلُه في قرآن ولا شعر"[٤]، وعندما عرّف **ابن السراج** بدل الغلط قال: "هو البدل الذي لا يقع في قرآن ولا شعر"[٥].

ونقل **أبو حيان** عن **خطاب الماردي**[٦] قوله: "وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده فطالبت غيري به فلم يعرفه"[٧]، ونقل عنه **السيوطي** –أيضًا– قوله: "لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها"[٨]، وذكر **ابن عصفور** أنّه لم يرد به سماع[٩].

حكى **ابن السّيد** أنّ بدل الغلط ظهر في كلام العرب[١٠]، واحتجّ بقول ذي الرُّمّة[١١]:

لَمْيَـاءُ فِي شَـــفَتَيهَـا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللثاثِ وَفي أَنْيَابها شَـــنَبُ[١٢]

---

(١) أوضح المسالك ٣٦٢/٣، وشهاب الدين الأُبّذي، الحدود في علم النحو ٤٧٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٠/٢، وحاشية الصبّان ١٨٣/٣، ، وفاضل السامرائي، معاني النحو ٢٠٣/٣، والغلاييني، جامع الدروس العربية ٢٣٥/٣.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١٩١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/٣، وأوضح المسالك ٣٦٣/٣، وجامع الدروس العربية ٢٣٦/٣.

(٣) عبد الله الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو ٢٧٠.

(٤) المقتضب ١٦٦/١.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو ٤٨/٢.

(٦) أبو بكر خطاب بن يوسف الماردي، كان عالما بالعربية والنحو، له كتاب (الترشيح)، وقد نقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرًا. ينظر: البلغة ١٣١/١، وبغية الوعاة ٥٥٣/١.

(٧) ارتشاف الضرب ١٩٧٠/٤.

(٨) همع الهوامع ١٧٨/٣.

(٩) ينظر: المقرب ٣٢٢.

(١٠) ينظر: شرح المرادي ٦٣٥/١، وهمع الهوامع ١٧٨/٣، وحاشية الصبان ١٨٩/٣.

(١١) أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي، من فحول الشعراء، والرّمة هي الحبل، امتاز ذو الرُّمة بإجادة التشبيه، وله ديوان شعر واحد، توفي بأصبهان سنة ١١٧هـ–١٢٠هـ. ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٦٧/٥، والأعلام ١٢٤/٥.

(١٢) البيت لذي الرمة، من البسيط، في ديوانه ٣٢/١، والخصائص ٢٩٤/٣، والمقرب ٣٢٢، وحاشية الصبّان ١٨٩/٣.

وجه الاستشهاد: جاء (لعس) بدل غلط من (حُوّة)، فالحُوّة: السواد، واللعس: سوادٌ تشوبه حمرة، فذكر الحوّة غلطًا، وأراد اللعس.

ورَدَّ **ابن عصفور** ذلك، وقام بتأويل البيت بأن جعل (لَعَس) مصدرًا وُصفت به الحوّة، كأنّه قال: حوة لعساء، على حدّ قولهم: رجلٌ عدْلٌ[١]، وعدّ البعض كلًا من الحُوّة واللعس حمرةً تضرب إلى سواد، وعليه فـ(لعسٌ) بدل كل من كل[٢].

وقد نقل النُّحاة عن **صاحب البسيط**[٣] قوله: "وأمّا بدل الغلط فجوَّزه فيه سيبويه، وجماعة، والقياس يقتضيه"[٤]

- **موقِفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

عارض المرادي ابن السّيد، وعدّ ما ذهب إليه زعمًا، وذلك بقوله: "وزعم قومٌ، منهم ابن السّيد"[٥]، وظهر اعتراضه بشكلٍ جليٍ عندما ردَّ بيت ذي الرُّمة الذي احتجّ به ابن السّيد على وجود بدل الغلط في شعر العرب، حيث قال: "ولا حجّة فيما ذكر لإمكان تأويله"[٦].

الأرجح في هذه المسألة أنّ بدل الغلط لم يرد في كلام العرب، لعدم وجود أدلة سماعية تثبت ظهوره، كما أنّ ما استدل به ابن السّيد تم تأويله، إضافة إلى أنّ الشاعر العربي غالبًا ما كان يعيد مراجعة ما نظمه ليصححه، وهو ما أكّد عليه **ابن يعيش** بقوله: "أمّا القرآن، فهو منزهٌ عن الغلط، وكذلك الشعر الفصيح، لأنّ الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه، فإذا وجد غلطًا أصلحه"[٧].

---

(١) ينظر: المقرب ٣٢٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبّان ١٨٩/٣.

(٣) ضياء الدين بن العلج ، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه. ينظر: بغية الوعاة ٣٧٠/٢.

(٤) ينظر: ابن الضائع، اللمحة في شرح الملحة ٧٢١/٢، وهمع الهوامع ١٨٣/٣، وحسن الشاعر، الكشف عن صاحب البسيط في النحو، ١٥٨/١.

(٥) شرح المرادي ٦٣٥/١.

(٦) شرح المرادي ٦٣٥/١.

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل ٢٦٢/٢.

❖ ثانيًا: موقِفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن الطَّرَاوَة) (ت٥٢٨هـ)

مسألة: الاتّصال فِيما وقعَ ثانِي ضَميرَين مَنصُوبين بفعلٍ ناسخ

قال ابن مالك:

وَصِـــلْ أَوِ افْصِـــلْ هَاء سَـــلْنِيْهِ وَمَا ... أَشْبَهَـهُ فِـي كُـنْـتُـهُ الْخُـلْـفُ انْتَمَـى
كَـذَاكَ خِـلْـتَـنِـيْـهِ وَاتِّصَـــالاَ ... أَخْتَـارُ، غَـيْرِي اخْتَـارَ الانْـفِـصَـالاَ[1]

قال المرادي: "قوله: كذاك خلتنيه، يعني: أنّ هاء نحو: (خِلتَنيه) كهاء (كنته) ... والمراد بهاء (خِلتَنيه): ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعلٍ ناسخ، ثم ذكر اختياره فقال: واتصالًا أختار. يعني: في باب: كنتُه وخِلتَنِيه، ووجهه أن الأصل الاتّصال، ثم قال: غيري اختار الانفصالا، وهم الأكثرون ومنهم **سيبويه**، ووجهه أن الضمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع، وما اختاره هو اختيار **الرمّاني** و**ابن الطراوة**"[2].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر **ابن مالك** أنّه متى ما أمكن الإتيان بالضمير المتّصل فلا يعدل عنه إلى المنفصل، وذلك بقوله:

وَفِي اخْتِيَـارٍ لاَ يَجِيء الْمُنْفَصِـــلْ ... إِذَا تَـأَتَّى أَنْ يَجِيء الْمُتَّصِـــلْ[3]

إلّا أنّه استثنى من ذلك ما وقع ثاني ضميرين منصوبين بفعلٍ ناسخ، نحو: الهاء في (خِلْتَنِيه) و(كُنتُه)، حيث أجاز فيهما الوجهين: الاتّصال والانفصال، ويظهر ذلك في قوله: (صِلْ أو افصِل)، وهذا للتخيير، فلك أن تقول: خِلتَنيه، وخلتني إياه، وكنتُه، وكنتُ إيّاه.

ثم قال: (الخُلف)؛ أي أنّ هناك خلافًا في المسألة، والاختلاف في الراجح من الوجهين، فاختار **ابن مالك** الاتّصال بقوله: واتّصالًا أختَار، وقدّمه على الفصل، وما ذهب إليه **ابن مالك** هو اختيار **ابن الطراوة**[4]، حيث قال **ابن عصفور**: "زعم ابن الطراوة أنّ اتّصاله هو الأفصح، وهو مخالف لما حكاه سيبويه عن العرب"[5].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٤-٥.

(٢) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١/١٠٦-١٠٧.

(٣) متن ألفية ابن مالك ٤.

(٤) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك ١/٢٤، وأوضح المسالك ١/١١٣، وشرح التصريح ١/١١٢، وشرح الشواهد الكبرى ١/٢٨٨، ومحمد النجار، ضياء السالك ١/١٠٧.

(٥) شرح الجمل ١/٣٩٤.

واختيارهما الاتصال من جهة القياس أولًا؛ لأنّه أرجح عندهما، عملًا بالقاعدة المطردة التي تمنع استعمال المنفصل معْ تأتّي المتصل وإمكانه، ثانيًا من جهة السماع؛ لأنَّ الاتّصال ثابتٌ نثرًا ونظمًا(١).

أمّا الاتّصال في النثر فظهر في قول **الرسول** –صلى الله عليه وسلم– لمّا استأذنه عمر في قتل ابن صيّاد ظنًا منه أنّه الدجال: "إِنْ يَكُنْهُ، فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ، فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"(٢)، ومنه –أيضًا– قوله لعائشة –رضي الله عنها–: "إِيَاكِ أَنْ تَكُوْنِيْها يا حُمَيْراء"(٣).

وقد نقل **أبو حيّان** عن العرب قولهم: "وعليه رجلًا ليسني"(٤)، ومن وروده في الشعر قوله:

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا(٥)

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير الثاني (الهاء) في إخالُكه متّصلًا، حيث لم يقل: إخالك إياه منفصلًا.

ومنه –أيضًا– قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلامًا له، كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله:

فَإِنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّه بِلِبَانِهَا(٦)

وجه الاستشهاد: مجيء خبر (تكن) ضميرًا متصلًا.

واختار **سيبويه** ترجيح الانفصال على الاتّصال، وعلّته في ذلك أنّ الضمير في الصورتين خبرٌ في الأصل، والأصل هو انفصال الخبر، وحكى في كتابه: "وتقول: حسبتُك إياه، وحسبتني

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٥٤/١، والمقاصد الشافية ٣٠٣/١.

(٢) [مسلم، صحيح مسلم، ذكر ابن صيّاد، ٢٢٤٤/٤: رقم الحديث ٢٩٣٠]

(٣) الحديث ليس موجودًا في الكتب المعول عليها عند أهل السنة، وذُكر في شرح التسهيل ١٥٤/١، والتذييل والتكميل ٢٤٠/٢، والمقاصد الشافية ٣٠٣/١، قال ابن القيّم: (وَكُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ يَا حُمَيْرَاءُ أو ذكر الحميراء فهو كذب مختلق). ابن قيّم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف ٦٠/١.

(٤) التذييل والتكميل ٢٤١/٢.

(٥) البيت لم ينسب لقائل، من البسيط، في شرح التسهيل ١٥٤/١، والمقاصد الشافية ٣٠٣/١، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٢، وشرح الشواهد الكبرى ٢٨٨/١، وشرح التصريح ١١٢/١، وشرح الأشموني ٩٦/١، وضياء السالك ١٠٧/١. برّ: الصادق، مبتدرا: مسرعا.

(٦) البيت لأبي الأسود الدؤلي، من الطويل، في الأصول في النحو ٩١/١، والاقتضاب ٢٥٢/٣، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٤٠/١، وشرح الأشموني ٩٥/١.

إياه؛ لأنَّ حسبتُنيه وحسبتُكَه قليل في كلامهم؛ وذلك لأن حسبتُ بمنزلة كان، إنَّما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال"[١].

وقد تبعه ابن **عصفور** فيما ذهب إليه، فقال: "الأفصح أنْ يجيء منفصلًا، فتقول: كان زيدٌ إيّاك"[٢]، واستدل بقول عمر بن أبي ربيعة:

لـــيـــسَ إيّـــايَ وإيّـــا كِ ولا نـــخْشَـــى رقِـيْـبَـا[٣]

وجه الاستشهاد: مجيء الخبر (إيّاي) ضميرًا منفصلًا، ولم يقل: ليسَنِي، وبعد العودة لديوان عمر ابن أبي ربيعة، لم يجد الباحث البيت على هذه الصورة، وإنما وردت (ليس إلّاي وإياها) في ديوانه[٤].

وقد لوحظ أنّ **ابن مالك** عاد في (شرح التسهيل) ليوافق **سيبويه** فيما ذهب إليه، فقال: "الانفصال به أولى، لأنّه خبر مبتدأ في الأصل"[٥]، وتبعه في ذلك **ابن هشام** الذي قال: "الأرجح عند الجمهور الفصل"[٦]، واستدل بقول الشاعر:

أخي حَسِـــبْتُـكَ إيَّـاهُ وَقَـدْ مُلِئَـتْ أرْجَاءُ صَـــدْرِكَ بالأضْـــغَانِ والإحَنِ[٧]

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير (إيّاه) منفصلًا، وهو مفعولٌ ثانٍ لـ (حسب)، ولم يقل: حَسبتُكه.

ومن وروده في الشعر –أيضًا– قول عمر بن أبي ربيعة:

لَئِنْ كـانَ إيَّـاهُ لقَـدْ حـالَ بَعْـدَنـا عن العَهْـدِ والإنْســـانُ قـد يَتَغَيَّرُ[٨]

وجه الاستشهاد: مجيء خبر كان الضمير (إيّاه) منفصلًا.

---

(١) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٢) شرح الجمل ٣٩٣/١.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، من مجزوء الرمل، في ابن عصفور، شرح الجمل ٣٩٣/١، وبلا نسبة في الأصول في النحو ١١٨/٢، وشرح المفصل ٢٧٩/٢، وشرح التسهيل ٤٠٦/٢، وهمع الهوامع ٢٥٤/١.

(٤) ديوانه ٧٩.

(٥) شرح التسهيل ١٥٤/١.

(٦) أوضح المسالك ١١٢/١.

(٧) البيت لم ينسب لقائل، من البسيط، في شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ٤١/١، والتذييل والتكميل ٢٣٩/٢، وشرح الشواهد الكبرى ٢٨٦/١، وشرح التصريح ١١١/١، ومحمد النجار، ضياء السالك ١٠٦/١. الإحن جمع إحنة وهي الحقد.

(٨) البيت لعمر بن أبي ربيعة، من الطويل، في ديوانه ١٢٤، وابن عصفور، شرح الجمل ٣٩٣/١، وشرح التصريح ١١٢/١، وحاشية الصبّان ١٧٦/١، وضياء السالك ١٠٨/١.

قال **أبو حيان:** "إنّ الوجهين مسموعان، فاشتركا في الجواز، إلّا أنّ الاتّصال ثابتٌ في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناءٍ إلا في نظم، فرجح الاتّصال لأنّه أكثر في الاستعمال"(١).

- **مَوْقِفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

الظاهر أنّ المرادي يخالف ابن الطراوة وابن مالك فيما ذهبا إليه، ويتَّضح ذلك بعد استعراضه لرأي ابن مالك المخالفِ لسيبويه في المسألة، عاد ليظهر موافقة الأول للأخير، وذلك بقوله: "وافق في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال"(٢)، كما أنّه وصف أصحاب المذهب القائل بترجيح الانفصال بقوله: "وهم الأكثرون"(٣)، ومخالفته لابن مالك دلالة على مخالفته لابن الطَرَاوة في مذهبه.

والراجح عند الباحث مذهب ابن الطراوة وابن مالك من أنّ الاتصال أرجح؛ وذلك لأنّ الانفصال لم يظهر في النثر إلّا في الاستثناء، وهو ما أكّد عليه ابن الناظم بقوله: "ولم يجيء في النثر إلا في الاستثناء، نحو: أتوني ليس إياك، ولا يكون إياك، فإن الاتصال فيه من الضرورة"(٤)، في حين أنّ الاتّصال ظهر في المفعول الثاني من باب ظنّ في القرآن الكريم، وذلك في قوله –تعالى–: ﴿**إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا، لَفَشِلْتُمْ**﴾(٥)

كذلك ورد الاتصال في خبر (كان) في حديث النبي –صلى الله عليه وسلم– مع عمر، وورود الاتّصال في النثر والشعر يجعل كفة الاتصال تميل على كفّة الانفصال –هذا والله أعلى وأعلم–.

مسألة: هل (أيّ) معربة أو مبنيّة؟

قال **ابن مالك:**

أَيٌّ كَمَـا وَأُعْرِبَـتْ مَـا لَمْ تُضَـــفْ وَصَـــدْرُ وَصْـــلِهَا ضَـــمِيْرٌ انْحَذَفْ(٦)

---

(١) التذييل والتكميل ٢/٢٤٠.

(٢) شرح المرادي ١/١٠٧.

(٣) شرح المرادي ١/١٠٧.

(٤) شرح ابن الناظم ١/٤٠.

(٥) [الأنفال:٤٣]

(٦) متن ألفية ابن مالك ٧.

ذكر **المرادي** أنّ (أيّ) تُعرب، ما لم يجتمع فيها أمران: الإضافة وحذف الصدر، فإن فُقدا أو فُقد أحدُهما أُعربت، وفي قوله –تعالى–: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ فهذه تبنى لاجتماع الأمرين، وفيه خلاف[١]، ونقل المرادي عن **ابن الطراوة** قوله: "غلطوا، ولم تُبنَ إلا لقطعها عن الإضافة، وهم: مبتدأ، وأشدّ: خبره".[٢]

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

(أَيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء تأتي على خمسة أوجه: شرطية، واستفهامية، وموصولة، وصفة نكرة، وحالًا للمعرفة[٣]، وفي قول **ابن مالك**: (وأُعْرِبَتْ) دلالة على أنّها معربةٌ دون أخواتها، مع ذلك ذَكر أنّها تأتي مبنيّة، وذلك إذا كانت موصولة بشرطين: الإضافة وحذف صدر الصلة، وظهر ذلك بقوله: (مَا لم تُضَف، وصدرُ وصْلِها ضمير انحذف).

واستدلّ **المرادي** على اجتماع الأمرين بقوله –تعالى–: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾[٤]، وفي الآية خلافٌ حول إنْ كانت (أَيّ) معربة أو مبنية؟

فقد ذهب **سيبويه** إلى أنّها موصولة مبنية على الضم؛ لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، وتقديرها: (لننزعنَّ الذي هو أشدّ)[٥]، وتبعه أكثر **البصريّين**، واحتجوا بأن قياسها البناء كأخواتها، وإعرابها على خلاف القياس، فلما نقصت صلتها التي هي مُبَيّنة لها وموضحة رجعت إلى ما عليه أخواتها من البناء[٦].

وقد خالفهم **الخليل** فيما ذهبوا إليه، ورأى أنّها في الآية استفهامية معربة، وتقديرها: (ثمّ لننزعنّ من كل شيعة الذي يقال فيه)، فهو عنده مرتفع على الحكاية[٧]، وردّ **سيبويه** ما ذهب إليه شيخه، وألزمه أن يجيز: (اضرب الفاسقُ الخبيثُ) بالرفع، على تقدير اضرب الذي يُقال له هو الخبيث[٨].

---

(١) ينظر: شرح المرادي ١٦١/١.

(٢) شرح المرادي ١٦٢/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٨٥/١–٢٨٦، وجامع الدروس العربية ٢١٦/٣.

(٤) [مريم: ٦٩]

(٥) ينظر: الكتاب ٣٩٨/٢، والزمخشري، الكشاف ٣٤/٣، وارتشاف الضرب ٢١١٩/٤.

(٦) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٥٨٦/٢.

(٧) ينظر: الكشاف ٣٤/٣، وارتشاف الضرب ١٠١٧/٢، والسهيلي، نتائج الفكر في النحو ١٥٤/١.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٠١/٢.

وجعلها **يونس بن حبيب** استفهامية –أيضًا– لكنّه حكم بتعليق الفعل قبلها؛ لأنّه يُجيز التعليق في سائر الأفعال، ولا يخصّه بأفعال القلوب، كما يخصّه الجمهور، فـ(أيّ) عنده مرفوع بالابتداء و(أشدّ) خبره، والجملة هي المفعول للفعل المعلق[١]، وردّه **ابن هشام** بقوله: "(ننزع) ليس بفعلٍ قلبي، بل (أيّ) موصولة لا استفهامية، وهي المفعول، وضمتها بناء لا إعراب"[٢].

وقد نقل **أبو البقاء العكبري**[٣] عن **الجرمي**[٤] قوله: "خرجت من البصرة، فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكّة أحدًا يقول: (لأضربنّ أيّهم أفضل) بالضم؛ بل بنصبها، ولأنّ أيّهم معربة في غير هذا الموضع فتكون مُعربة ها هنا"[٥]، وذهب **أبو البقاء** إلى أنّ حكاية الجرمي لغة لبعض العرب، والأقيس البناء[٦]، أمّا **الأنباري** فذهب إلى أنّه قد يكون سَمِعه غيره[٧].

وذهب **الكوفيّون** إلى أنّ (أيّ) في الآية موصولة معربة، وقد احتجّوا بقراءة معاذ الهرّاء وهارون القارئ ويعقوب للآية؛ حيث قرأوها بالنصب[٨]، لكنّ **الأنباري** حكى أنّها قراءة شاذة[٩].

أما **الأخفش** فيرى أنّ (مِنْ) زائدة، وجملة الاستفهام (أيّهم أشدّ) مستأنفة[١٠]، وجوّز **الزمخشري** كونها موصولة مع أنّ الضمّة ضمّة إعراب، فقدّر النزع من كل شيعة؛ أي لننزعنّ بعض كل شيعة، ثم قدّر أنّه سُئل: من هم البعض؟، فقيل: هو الذي أشد[١١].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٥٨٤/٢، وارتشاف الضرب ٢١١٩/٤، وشرح المرادي ١٦١/١.

(٢) مغني اللبيب ٥٤٤/١.

(٣) أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري، الضرير النحوي الحنبلي، له تصانيف عديدة منها: إعراب القرآن، وشرح اللمع، وشرح الحماسة، توفي سنة ٦١٦هـ. ينظر: تاريخ الإسلام ٤٧١/١٣، وبغية الوعاة ٣٩/٢.

(٤) أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي، البصري النحوي، من كبار أئمة العربية في زمانه، أخذ اللغة عن الأصمعي، له مصنفات منها: كتاب (غريب سيبويه)، وكتاب (الأبنية)، توفي سنة ٢٣٠هـ. ينظر: إنباه الرواة ٨٠/٢–٨١، ووفيات الأعيان ٤٨٥/٢.

(٥) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٤/٢.

(٦) ينظر: السابق ١٢٤/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف ٥٨٧/٢

(٨) ينظر: الإنصاف ٥٨٣/٢–٥٨٤.

(٩) ينظر: السابق ٥٨٦/٢.

(١٠) ينظر: شرح المرادي لألفية ابن مالك ١٦٢/١.

(١١) ينظر: الكشاف ٣٤/٣.

وقد ذهب **ابن الطراوة** إلى أنّ (أيّا) مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنيت، وأنّ (هم أشدّ) مبتدأ وخبر، فهو يرى أنّ (أيّا) حُذف ما تُضاف إليه، ولم يُحذف صدر صلتها، وأنّ ضمّتها بناء[١].

قال **ابن مالك:** "إنْ صُرّح بما تُضاف إليه، وحُذف صدر الصلة بُنيت على الضم"[٢]، واستدل بقول الشاعر:

إذَا مَـا لَـقِـيـتَ بَـنِـي مَـالِـكٍ فَسَـلِّمْ عَـلَـى أَيُّـهُـمْ أَفْضَـلُ[٣]

وجه الاستشهاد: جاءت (أيّ) هنا موصولة بمعنى الذي، وقد رُويت بالضم، لكونها مضافة، وقد حذف صدر صلتها.

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

خالف المرادي ابن الطراوة في مذهبه من أنّ (أيّ) بُنيت لقطعها عن الإضافة، حيث قال: "وليس بشيء، لأنّها لا تُبنى إلّا إذا أُضيفت، ولأنّ (أيّا) في رسم المُصحف موصولةٌ بالضمير، ولو كان مبتدأً لَفُصِل"[٤]، وهو بذلك يوافق مذهب سيبويه.

والراجح في الآية مذهب سيبويه، ويثبت صحّة ذلك ما نقله ابن مالك عن غسان بن وعلة بضم (أيّهم)، كما أنّ الرواية المشهورة للآية بالضم بينما قراءة الكوفيّين قراءة شاذة، ورجحان السماع على القياس أمر محتم، مع ذلك يجوز قراءة الآية بالنصب، خاصة أنّ سيبويه عدّها لغة جيدة، بقوله: "وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرر على أيّهم أفضل"[٥].

مسألة: وقوعُ المصدرِ المَعرفة ذي أداة حالاً

قال ابن مالك:

وَمَصْـدَرٌ مُـنَـكَّرٌ حَـالاً يَـقَـعْ بِـكَـثْـرَةٍ كَـبَـغْـتَةً زَيْـدٌ طَـلَـعْ[٦]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٠١٨/٢، وشرح المرادي لألفية ابن مالك ١٦٢/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢.

(٣) البيت لغسان بن وعلة، من المتقارب، في المفصل ١٨٩/١، والإنصاف ٥٨٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٨٥/١، ومغني اللبيب ١٠٨/١، وشرح الأشموني ١٥٣/١، وهمع الهوامع ٣٤٩/١.

(٤) شرح المرادي ١٦٢/١.

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٦) متن ألفية ابن مالك ٢٢.

قال **المرادي**: "في قوله: ومصدرٌ منكّرٌ حالًا يقع (بكثرة) تنبيه على وقوع المصدر المعرفة حالًا بقلة، وهو ضربان: علمٌ جنسيّ، كقول العرب: جاءت الخيلُ بدادِ، فيؤوّل بنكرة أي: متبدّدة، وذو أداة، كقوله: (فأرسَلَها العِراكَ، ولم يَذُدْها)، فيُؤَوَّل على زيادة (أل)"[1]، ورأى **ابن الطراوة** بأنّ (العراك) نعت مصدرٍ محذوف، وليس بحال، أي: الإرسالَ العراكَ[2].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

الأصل في الحال أن تكون نكرةً مشتقة، فلا تكون مصدرًا[3]؛ لأنّ الحال وصفٌ لصاحب الحال، أي لفاعل الحدث، والمصدر يتضمَّن الحدث دون من قام بالحدث، لكنّ الاستعمال اللغوي ينافي القياس النحوي، حيث وردت شواهدُ قرآنية وشواهد من كلام العرب أُستعمل المصدر فيها حالًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً**﴾[4].

ومنه –أيضًا– قول لبيد بن ربيعة[5]:

فأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[6]

فقد استدلّ **المرادي** بهذا البيت على وقوع المصدر المعرّف (العراكَ) حالًا، مؤولًا على زيادة (أل)، وذكر أنّ فيه خلافًا[7].

وذهب **سيبويه** إلى أنّ المصدر نفسه هو الحال، رغم مخالفة لفظه للأصل في الحال؛ لكونه ينطوي على شذوذين: المصدرية والتعريف، وكأنّه قال اعتراكًا[8]، أمّا أستاذه الخليل فقد أوّله على

---

(١) شرح المرادي ٣٦٠/١-٣٦١.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٣٦١/١.

(٣) ينظر: اللباب في قواعد اللغة ١٠١/١، وعبده الراجحي، التطبيق النحوي ٢٥٠.

(٤) [يوسف: ١٠٧]

(٥) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، يُكنّى بأبي عقيل، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، وهو أحد أصحاب المعلقات، ومطلع معلقته: (عفتِ الديارُ محلُّها فمُقامُهَا، بمنًى تأبَّدَ غَوْلُها فَرِجَامُهَا)، أدرك الإسلام فأسلم، وتوفي سنة ٤١هـ. ينظر: الزَّوزَنِي، شرح المعلقات السبع ١٥٣، والأعلام ٢٤٠/٥.

(٦) البيت للبيد بن ربيعة العامري، من الوافر، في ديوانه ٧٠، والكتاب ٣٧٢/١، و المقتضب ٢٣٧/٣، والإنصاف ٦٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٤/٢، وشرح المفصل ١٨/٢. العراك: الجماعة، الازدحام، لم يذدها: لم يحبسها، الدخال: أن يشرب بعض الإبل، ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

(٧) ينظر: شرح المرادي ٣٦١/١.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٧٢/١.

أنّ العرب تكلّمت بمثل هذا الحال المعرّف على نيّة طرح الألف واللام [١].

قال **المبرّد**: "هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال، وليست بأحوال، ولكنّها موافقة وموضوعة في مواضع غيرها؛ لوقوعها معه في المعنى"[٢]، وحكى أنّ (العراكَ) في البيت في موضع: أرسلها معتركة، ومعناها: أرسلها وهي تعترك[٣].

ويرى **الكوفيّون** أنّ (العراكَ) مفعول ثانٍ لـ(أرسل)، حيث جاء الفعل (أرسَلَها) مُضمّنًا معنى (أوردها) الذي يتعدى لمفعولين، وكأنّهم يقصدون: أوردها العراك: أي الازدحام، وأراد مكانه[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿**يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ**﴾[٥].

وحينما سُئل **ابن الورّاق**[٦]: كيف جاز وقوع المصادر حالًا، وفيها الألف واللام؟ ذهب إلى أنّه يُحتمل أن يكونَ المصدر منصوبًا بفعلٍ من لفظه، والفعل المحذوف في موضع الحال، وقام المصدر مقامه، والتقدير هنا: أرسلها تعترك العراك، و(تعترك) هو الحال، وقام (العراك) مقامه[٧]، وما جاء به ابن الورّاق هو مذهب **ابن السرّاج**[٨] و**الأنباري**[٩] في المسألة.

قال صاحب (**المُخَصَّص**): "العراك في موضع الحال، وهو معرفة، وذلك شاذ"[١٠]، وذهب **ابن الطَرَاوة** إلى أنّ انتصاب (العراك) على أنّه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، وتقديره: الإرسالَ العراكَ[١١]، وردّ **أبو حيّان** ما ذهب إليه قائلًا: "لم نجد صفةً تلتزم فيها أل، بل المعهود في الصفات أن تكون

---

(١) ينظر: المدارس النحوية ٨٨.

(٢) المقتضب ٢٣٨/٣.

(٣) ينظر: السابق ٢٣٧/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣، وشرح المرادي ٣٦١/١.

(٥) [هود: ٩٨]

(٦) أبو الحسن الورّاق، محمد بن عبد الله، عالم بالنحو وعلله، كان بغداديًا، صنّف كتاب (علل النحو) و(شرح مختصر الجرمي) في النحو، توفي سنة ٣٨١هـ. ينظر: إنباه الرواة ١٦٥/٣.

(٧) ينظر: ابن الورّاق، علل النحو ٣٦٤.

(٨) ينظر: الأصول في النحو ١٦٤/١.

(٩) ينظر: الإنصاف ٦٨٠/٢.

(١٠) ابن سيده، المخصص ٣٣٩/٤.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٣/٩.

معارف ونكرات"[١]، أمّا **ابن خروف** فيرى أن المصدر المعرّف في البيت واقعٌ موقع أسماء الفاعلين، فينتصب على الحال بنفسه مشتق من ألفاظها ومعانيها، فيكون التقدير: مغْتَرِكة[٢].

وحكى **ابن مالك** أنّه مؤولٌ بنكرة، أي: معتركة، وروده قليلٌ[٣]، وقال **ابن يعيش:** "والتحقيق أنّ هذا نائب عن الحال، وليس بها، وإنّما التقدير: أرسلَها معتركة"[٤]، وهو **مذهب أبي البقاء العكبري**[٥]، وحكى **ابن هشام** أنّه: "قد جاءت مصادر أحوالًا بقلة في المعارف، كـ(جاء وحده)، و(أرسلها العراك)"[٦].

- **موقفُ المرادِي والتَّرجيح:**

ذهب المرادي إلى أنّ (العراكَ) حالٌ مُؤَوّلٌ على زيادة (أل)، فهو بذلك يخالف ما ذهب إليه ابن الطراوة من أنّها نعت مصدر محذوف.

والظاهر أن هذه المصادر سماعية، ومجيئها حالًا قليلٌ في العربية، فلا يُقاس عليها، بل تُؤَوّل بنكرة، وإنّما ساغ تأويلُها لورودها في الفصيح المحتجّ بكلامه، كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ**﴾[٧]، يكون التأويل: وإذا ذُكر الله منفردًا، وهذا قول إجماع النَّحاة، وهو ما أكّد عليه أبو حيّان بقوله: "أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره"[٨].

مسألة: القولُ بأنّ إضافةَ المصدرِ إلى مَرفُوعِه أو منصوبِه غيرُ مَحضة

قال **ابن مالك:**

وَذِي الإِضَـــافَـةُ اسْـــمُهَـا لَفْظِيَّـة وَتِـــلْـــكَ مَحْـضَـــةٌ وَمَـعْـنَوِيَّـــة[٩]

---

(١) التذييل والتكميل ٣٣/٩.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٣٤/٢-٧٣٥.
(٤) شرح المفصل ١٨/٢.
(٥) ينظر: اللباب في علل البناء ٢٨٦/١.
(٦) أوضح المسالك ٢٥٨/٢.
(٧) [الزمر: ٤٥]
(٨) ارتشاف الضرب ١٥٧٠/٣.
(٩) متن ألفية ابن مالك ٢٦.

قال **المرادي**: "قال: وتلك محضةٌ، يعني التي تفيد التخصيص والتعريف تُسمى محضة، لأنّها خالصة من شائبة الانفصال"[١]، ويرى **ابن الطراوة** أنّ إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة[٢].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

الإضافةُ عند النَّحاة: نسبةُ شيء إلى شيء بواسطة حرف الجرّ لفظًا أو تقديرًا مرادًا[٣]، وهي على قسمين:

الأوّل: إضافة محضة –وتسمّى إضافة معنوية حقيقية– وهذه الإضافة فائدتها في المعنى، فهي تفيد المضاف تعريفًا إذا كان المضاف إليه معرفة[٤]، مثل قولك: [قطّة أحمد]، هنا (قطّة) نكرة أُضيفت إلى معرفة فاكتسبت التعريف، وتفيده تخصيصًا إذا كان المضاف إليه نكرة[٥]، مثل قولك: [شجرة عنب]، كما أنّها خالصة من نية الانفصال، حيث عرّفها **أبو علي الفارسي** بقوله: "وهي التي لا يُنْوَى بها الانفصال"[٦].

الثَّانِي: إضافة غير محضة –وتسمّى إضافة لفظيّة غير حقيقية– وهذه الإضافة فائدتها في اللفظ، فلا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا[٧]، فهي في نية الانفصال، فقد حكى **أبو علي الفارسي**: "وأنّها في تقدير الانفصال"[٨]، [فقولك: لاعب الكرة، في تقدير: لاعب هو الكرة؛ لأنّ لاعبًا فيه ضمير مستتر هو الفاعل]، ويشترط فيها أن يكون المضاف مشتقًّا وصفًا[٩] نحو: فاعل الخير، طويل النجاد.

واختلف النُّحاة في إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه؛ هل إضافته إضافة محضة أو غير محضة؟

---

(١) شرح المرادي ٤٢١/١-٤٢٢.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٤٢٢/١.

(٣) ابن الحاجب، الكافية في علم النحو ٢٨/١، وأبو الفداء، الكنّاش في فني النحو والصرف ٢١٣/٢، والشريف الجرجاني، التعريفات ٢١٧، والتهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢١٥/٢.

(٤) ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح ٢٦٧/١، وهمع الهوامع ٥٠٣/٢، ومعاني النحو ١٢٣/٣.

(٥) ينظر: الإيضاح ٢٦٨/١، وهمع الهوامع ٥٠٣/٢، ومعاني النحو ١٢٣/٣.

(٦) الإيضاح ٢٦٧/١.

(٧) ينظر: معاني النحو ١٣١/٣.

(٨) الإيضاح ٢٦٩/١.

(٩) ينظر: معاني النحو ١٣٠/٣.

فذهب **ابن برهان**[١] **وابن الطراوة** إلى أنّ إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه إضافة غير محضة، مثل إضافة العامل إلى معموله[٢]، وعلّل **ابن برهان** ذلك بأنّ المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه[٣]، أمّا **ابن الطراوة** فقد علّله بأنّ عمله بالنيابة عن الفعل، فكان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف[٤].

وقد خالف جمهور النحاة ما ذهبا إليه، وذهبوا إلى أنّها محضة، وهو ما أكّده **أبو حيان** بقوله: "مذهب الجمهور أنّ إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه محضة"[٥]، ودليلهم في ذلك ورود السماع بنعته بالمعرفة، ومنه قول الشاعر:

إنَّ وَجْـدي بـكَ الشَّـــــديـدَ أَرانـي عـاذرًا مَنْ وَجَـدْتُ فيـكَ عَـذُولا[٦]

وجه الاستشهاد: (وجدي) هنا مصدر، قد وُصف بـ(الشديد)، فلمّا نُعت بالشديد وهو معرفة، دلّ على أنّ وجدي معرفة، لأنّ شرط الوصف مع موصوفه التطابق، وكونه معرفة دلّ على أنّ الإضافة هنا حقيقيّةٌ محضة.

قال **ابن مالك:** "الصحيح كون إضافة المصدر محضة"[٧]، ثمّ ضعّف مذهب ابن برهان وابن الطراوة على أوجه، ذكر منها: كثرة استعمال المصدر المضاف مقارنة مع غير المضاف، كذلك كون المضاف إلى معرفة (معرفة)، فلا ينعت بغير معرفة[٨]، وحكى **السمين الحلبي**[٩]: "مذهبهما فاسدٌ؛ لأنّ هذا المصدر قد نُعت، وأُكّد بالمعرفة"[١٠].

---

(١) أبو القاسم ابن بَرْهان الأسدي العكبري، عالم بالأدب والنحو والنسب، له (اللمع في النحو)، توفي سنة ٤٥٦هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/٢١٣-٢١٥، والأعلام ٤/١٧٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٠٥، وهمع الهوامع ٢/٥٠٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٢٨، همع الهوامع ٢/٥٠٥.

(٤) بنظر: همع الهوامع ٢/٥٠٥.

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٨٠٥.

(٦) البيت بلا نسبة، من الخفيف، في الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ١/٢٩٤، والتذييل والتكميل ١١/٦١، وتمهيد القواعد ٧/٨٢٨، والمقاصد الشافية ٤/٢٢٧، وشرح التصريح ١/٦٧٩.

(٧) شرح التسهيل ٣/٢٢٨.

(٨) ينظر: السابق ٣/٢٢٨.

(٩) أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، كان فقيهًا بارعًا في النحو، تتلمذ على يد أبي حيان، توفي سنة ٧٥٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٤٠٢.

(١٠) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٨/٢٦٨.

- **موقفُ المُرَادِي والتَّرجيح:**

يظهر جليًّا مخالفة **المرادي** لمذهب **ابن الطراوة**، حيث قال في شرحه: "والصحيح أنّها محضة"(١)، وفي ذلك دلالة على موافقته لمذهب الجمهور، ومعارضته لرأي ابن الطراوة.

وبعد الاطّلاع على مؤلفات النَّحو ظهر أنّ ابن برهان وابن الطراوة تفرّدا في رأيهما، وأنّ الصواب مذهب الجمهور من أنّ إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه إضافة محضة حقيقية.

مسألة: إضافةُ الشَيء إلى مَا بمعناه

قال **ابن مالك:**

وَلاَ يُضَـــــافُ اسْـــمٌ لِمَـا بِـهِ اتَّحَـدْ مَعْنـــــىً وَأَوِّلْ مُـــــوْهِمَــاً إذَا وَرَدْ(٢)

قال **المرادي:** "لابدّ من كون المُضاف غيرَ المضاف إليه، بوجه ما؛ لأنّ المضاف يتخصّصُ أو يتعرّفُ بالمُضاف إليه، والشيء لا يتخصّص ولا يتعرّف بنفسه، وما أوهم ذلك أُوِّلَ"(٣)، وقد وافق **ابن الطراوة** الفراء في جواز إضافة الشيء إلى ما بمعناه، لاختلاف اللفظين(٤).

- **التَّحلِيلُ والتَّوضِيح:**

معلومٌ أنّ المضافَ يتخصّص بالمضاف إليه، أو يتعرّف به؛ فالأصل أن يكون المضاف إليه غير المضاف، لكن ما الحكم عند إضافة اسمٍ إلى ما اتّحد به في المعنى؟

ذهب **الكوفيّون** إلى جواز إضافة الاسم إلى اسمٍ يوافقه في المعنى، إذا اختلف اللفظان(٥)، وعلى رأسهم **الفراء**، حيث قال عند قوله –تعالى– ﴿**وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾(٦): "أُضيفت الدار إلى الآخرة، وقد تضيف العرب الشيءَ إلى نفسه إذا اختلف لفظُه، كقوله: إنّ هذا لهو الحق المبين، ومثله أتيتك بارحة اليوم، وعام الأوّل وليلة الأولى، ويوم الخميس"(٧).

---

(١) شرح المرادي ٤٢٢/١.

(٢) متن ألفية ابن مالك ٢٦.

(٣) شرح المرادي ٤٢٨/١.

(٤) ينظر: شرح المرادي ٤٢٨/١.

(٥) ينظر: الإنصاف ٣٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٨٠٦/٤، وشرح الأشموني ١٤١/٢.

(٦) [يوسف: ١٠٩]

(٧) معاني القرآن ٥٦/٢.

ووافقه **ابن الطراوة** و**ابن خروف** فيما ذهب إليه[١]، وقد استدلّ الكوفيون على مذهبهم بالرواية –نثرًا ونظمًا– والقياس، أمّا الرواية فمن القرآن الكريم في قوله –تعالى–: ﴿**فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ**﴾[٢]، وقوله: ﴿**وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ**﴾[٣]، وقوله –أيضًا–: ﴿**وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ**﴾[٤]، وقوله: ﴿**حَقُّ الْيَقِينِ**﴾[٥].

ومن الرواية قولهم: بقلة الحمقاء، ومسجد الجامع، وصلاة الأولى، فالبقلة هي الحمقاء، والجامع هو المسجد، والصلاة هي الأولى، وقد أضيفت إلى نفسها[٦]، ومن رواية النَّظم قول الشاعر:

إذا خاطَ عينيهِ كَرَى النّوم لمْ يَزَلْ له كَالئٌ، منْ قلبِ شيحان فاتكِ[٧]

فأضاف الكرى إلى النَّوم، وهما بمعنى واحد، وأمّا القياس فقد علّلوا مذهبهم بأنّه يجوز قياسًا على جواز إضافة الاسم إلى اللقب، نحو: (سَعِيْدُ كُرْز)، و(زيدُ بطّة)، و(قيس قفّة)، فهو من إضافة الشيء إلى نفسه[٨].

وذهب **البصريّون** إلى منع إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللّفظين[٩]، وتبعهم **العُكْبري**[١٠] و**ابن يعيش**[١١] و**ابن الحاجب**[١٢] و**الأزهري**[١٣]، وقد حكى **ابن السرّاج**: "فإنْ يكُ من الصفة وأُضيفَ إلى الاسم، وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجدُ الجامعِ، فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته؛ لأن معناه النعت وحده الصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ ... ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٠٦/٤.
(٢) [ق: ٩]
(٣) [البينة: ٥]
(٤) [القصص: ٤٤]
(٥) [الواقعة: ٩٥]
(٦) ينظر: الإنصاف ٣٥٧/٢، وشرح المفصل ١٦٨/٢.
(٧) البيت لتأبط شرًا، من الطويل، في ديوانه ١٥٢، وفي ارتشاف الضرب ١٨٠٧/٤، وتمهيد القواعد ٣١٩١/٧.
(٨) ينظر: شرح المفصل ١٦٦/٢، وشرح ابن الناظم ٢٧٧.
(٩) ينظر: الإنصاف ٣٥٦/٢، وارتشاف الضرب ١٨٠٦/٤.
(١٠) ينظر: اللباب في علل البناء ٣٩١/١.
(١١) ينظر: شرح المفصل ١٦٨/٢.
(١٢) ينظر: الكافية في علم النحو ٢٨/١.
(١٣) ينظر: شرح التصريح ٦٩٠/١.

الإضافة إليهما مستحيلة؛ لأنّك لا تضيف الشيء إلى نفسه، لا تقولُ: هذا زيدٌ العاقلِ، والعاقلُ هو زيدٌ"[١].

واستدلّ **البصريون** لهذا المذهب بأنّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يُعرّف ولا يوضّح ولا يخصص بنفسه[٢]، قال **الأنباري:** "لأنّه لو كان فيه تعريفٌ كان مستغنيًا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريفٌ كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئًا آخرَ بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أنْ لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفِقًا"[٣].

وأجابوا عن أدلة الكوفيّين السماعية، بأنّه لا حجة لهم فيها؛ لأنّه على تقدير حذف المضاف إليه الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: ولدار الساعة الآخرة، وحبّ الزرع الحصيد، ودين الملّة القويمة، وجانب المكان الغربي، وحقّ الأمر اليقين، وبقلة الحبة الحمقاء، ومسجد الموضع الجامع، وصلاة الساعة الأولى[٤].

وردّوا قياسهم على جوازه بأنّ هذا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، فالاسم يُطلق ويراد به اللّفظ، ويراد به المدلول، فأحدهما حقيقة المسمّى، والآخر لفظٌ دالٌ عليه[٥].

- **مَوقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ظهر المرادي في موقف الحائر من المسألة، حيث ذهب في بادئ الأمر إلى منع إضافة الشيء إلى نفسه، وقال بتأويله[٦]، لكنّه عاد ليظهر موافقته لمذهب الكوفيّين وابن الطراوة، حيث قال: "والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه"[٧]، ثمّ ذكر عدّة أدلة سماعية توافق ذلك.

ويظهر مما سبق أنّ مذهب الكوفيين وابن الطراوة هو الأولى بالقبول؛ فقد أخذوا المسموع على ظاهره، في حين أنّ البصريّين أوّلوه؛ ليكونَ سائغًا في أقيستهم، فكثرت تأويلاتهم القائمة على الحذف والتقدير، الذي لا يخلو من تكلفٍ وبعدٍ وتعسفٍ أحيانًا، فالعربيّة تجيز هذا الاستعمال،

---

(١) الأصول في النحو ٨/٢.
(٢) ينظر: الإنصاف ٣٥٧/٢.
(٣) الإنصاف ٣٥٧/٢.
(٤) ينظر: السابق ٣٥٧/٢.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٢٤/٢، وشرح ابن الناظم ٢٢٧، وشرح المرادي ٤٢٨/١.
(٦) ينظر: شرح المرادي ٤٢٨/١.
(٧) السابق ٤٢٨/١.

والدليل على ذلك وروده في القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا، فدلّ على أنّه أسلوب من أساليب العرب في كلامها.

مسألة: القولُ بجوازِ نعتِ المَعرفة بالنَّكرة

ذكر **المرادي** أنّ وجوب تبعية النعت للمنعوت في التّعريفِ والتّنكير هو مذهب جمهور النَّحويين[١]، وأجاز **ابن الطراوة** نعت المعرفة بالنَّكرة، وذلك بشرط كون الوصف خاصًّا بذلك الموصوف[٢].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذهب **جمهور النحاة** إلى وجوب تبعية النعت لمنعوته تعريفًا وتنكيرًا، فالنعت والمنعوت يُشترَط فيهما المطابقة في الوجوه كلِّها، قال **سيبويه:** "فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت، فقولك: مررت برجل ظريفٍ قَبْلُ، فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت؛ لأنّهما كالاسم الواحد"[٣].

وحكى **الفارسي:** "الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره، فصفة المعرفة معرفةٌ، وصفة النّكرة نكرةٌ، ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة؛ لأنّ الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى"[٤].

مع ذلك ذهب **ابن الطراوة** إلى جواز وصف المعرفة بالنكرة، واشترط أن يكون الوصف خاصًّا بذلك الموصوف، لا يُوصف به غيره[٥]، مستدلًا بقول النابغة:

فَبِتُّ كأنّي ساوَرَتْني ضَئيلةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقِعُ[٦]

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٥٦١/١.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٥٦١/١.

(٣) الكتاب ٤٢١/١.

(٤) الإيضاح ٢٧٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٠٩/٤، وهمع الهوامع ١٤٦/٣.

(٦) البيت للنابغة الذبياني، من الطويل، في ديوانه ١٢٢، وارتشاف الضرب ١٩٠٩/٤، والتذييل والتكميل ١٠٢/٩، وشرح الشواهد الكبرى ١٥٦٥/٤، وهمع الهوامع ١٤٦/٣. ساورتني: انقضّت علي، ضئيلة: الحية الدقيقة، الرقش: ذات نقط سود وبيض، الناقع: البالغ القاتل.

فـ(ناقِع) عنده صفة للسم، وهي خاصة بالموصوف، ومنه –أيضًا– قول الشاعر:

لابْنِ اللَّعِينِ الـذي يُخْبـا الـدّخـانُ لـه ... ولـلـمُغنـي رَسُـــولُ الـزُّورِ قَوَّادِي[1]

فقد ذهب إلى أنّ (قوَّادي) صفةٌ للمُغني، وردّ **أبو حيان** ذلك قائلًا: "والذي نختاره أنّه لا تُنْعَت المعرفة إلّا بالمعرفة، ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب"[2]، وذهب **السيوطي** إلى منع إعرابهما نعتًا في البيتين، وذكر أنّهما يعربان بدلًا[3]، وتبعه **الصبّان** في ذلك[4].

وحكى **ابن السراج**: "أصل الصفة أن تقع للنكرة دون المعرفة؛ لأن المعرفة كان حقّها أن تستغني بنفسها، وإنّما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة"[5]، وقال **ابن الورّاق**: "اعلم أنّ حقّ النعت أن يكون تعريفُه أنقصَ تعريفًا من المنعوت، ولا يجوز أن تنعت الاسم بالأخص"[6].

ويرى **ابن برهان** أنّ علّة امتناع نعت المعرفة بالنكرة؛ أنّ صفة المعرفة لإزالة الاشتراك العارض على المعرفة، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارض، كما أنّ القياس يوجب أن يكون الموصوف أعرف من الصفة، وحكم النكرة ألا تُوصف إلّا بنكرة؛ لأنّ المعرفة أحق بالتّقديم[7].

- **موقفُ المُرادِي والتّرجيح:**

عارض المرادِي ابنَ الطراوة فيما ذهب إليه من جواز نعت المعرفة بالنكرة، وقال: "الصحيح مذهب الجمهور"[8]، ومذهب الجمهور يمنع نعت المعرفة بالنكرة.

والراجح عند الباحث مذهب جمهور النّحاة، حيث يظهر ممّا سبق أنّ ابن الطراوة تفرّد في رأيه، فلاقى معارضةً كبيرةً من النّحاة.

---

(١) البيت للأحوص، من البسيط، في المبرد، الكامل في اللغة والأدب ١٩٤/٣، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ١٩٠٩/٤، وهمع الهوامع ١٤٦/٣.

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٠٩/٤.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١٤٦/٣.

(٤) ينظر: حاشية الصبّان ٨٨/٣.

(٥) الأصول في النحو ٢٣/٢.

(٦) علل النحو ٣٨١.

(٧) ينظر: ابن برهان العكبري، شرح اللمع ٢٠٨/١.

(٨) شرح المرادي ٥٦١/١.

مسألة: عطفُ ألفاظِ التَّوكيد بعضها على بعض

قال **المرادي**: "لا يجوز عطف ألفاظه، بعضها على بعض، فلا يقال: قام زيد نفسُه وعينُه، ولا جاء القومُ كلُّهم وأجمعون"(١)، وأجاز **ابن الطراوة** عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض(٢).

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

حكى **المرادي** أنّ عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض غير جائزٍ في العربيّة، وهو مذهب جمهور النحاة، فقد ذهب إليه **ابن يعيش**(٣)، و**ابن مالك**(٤)، و**أبو حيان**(٥)، و**ابن هشام**(٦)، و**الفيّومي**(٧)، و**السيوطي**(٨)، و**الأشموني**(٩)، و**الصبّان**(١٠).

قال **ابن مالك**:

وإنْ تـوَاكِـيـد اجْـتَـمَـعـن فَـامـتَـنِـع منْ عَطْفِ بَعْضهَا عَلى بعضٍ تُطِع(١١)

وأردف قائلًا: "ولا يجوز عطف بعض التواكيد على بعض، بل تُورد متتابعة دون فصل، كقولك: قام تعظيمًا لزيدٍ الملأُ كلُّهم أجمعون، أكتعون"(١٢)، وحكى **أبو حيان**: "لا يجوز عطف ألفاظه بعضها على بعض، لا يجوز: قام زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون"(١٣).

وذكر **ابن هشام** أنّ المؤكدات لا يجوز أن تتعاطف، وعلّل امتناع ذلك بأنّها بمعنى واحد، ولا يعطف الشيء إلى نفسه(١٤)، وتبعه **الفيومي** فَعَلّل منع عطفه بأنّ مفهومها غير زائد على مفهوم

---

(١) شرح المرادي ٥٨٢/١.
(٢) ينظر: شرح المرادي ٥٨٢/١.
(٣) ينظر: شرح المفصّل ٢٢١/٢.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٨١/٣.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٥٤/٤.
(٦) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٧٧.
(٧) ينظر: المصباح المنير ١٠٨/٢.
(٨) ينظر: همع الهوامع ١٧١/٣.
(٩) ينظر: شرح الأشموني ٣٤٠/٢.
(١٠) ينظر: حاشية الصبّان ١١٢/٣.
(١١) شرح الكافية الشافية ١١٨١/٣.
(١٢) السابق ١١٨٢/٣.
(١٣) ارتشاف الضرب ٩٥٤/٤.
(١٤) ينظر: شرح قطر الندى ٢٧٦.

المؤكد، والعطف إنّما يكون عند المغايرة[١].

قال **السيوطي**: "ولا يجوز تعاطفهما؛ أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض، فلا يُقال: قام زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلّهم وأجمعون؛ لاتّحادهما في المعنى"[٢]، ثم أردَف قائلًا: "خلافًا لابن الطراوة في إجازته"[٣]، فقد أجاز **ابن الطراوة** عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض مخالفًا بذلك جمهور النحاة، وهو ما ذكره **أبو حيّان** بقوله: "وأجاز العطف بعضهم، وهو قول ابن الطَراوة"[٤].

ولم تذكر مؤلفات النحو علة ابن الطَرَاوة فيما ذهب إليه، مع ذلك نفى **الصبّان** أن يكون أحدٌ من النحاة جوّز العطف في ألفاظ التوكيد، حيث قال: "ولم أرَ منْ ذكره، بل إطلاقهم يخالفه"[٥].

- **مَوقِف المُرادي والتَّرجيح:**

خالف المرادي ابن الطراوة فيما ذهب إليه، وذلك بقوله: "لا يجوز عطف ألفاظه بعضها على بعض"[٦]، وهو بذلك التزم بمذهب الجمهور.

والراجح في المسألة مذهب الجمهور من منع عطف ألفاظ التوكيد، فالظاهر أنّ ابن الطراوة خرج عن رأي جمهور النحاة، وقد يكون ما نُسب إليه غير دقيق، بدليل قول الصبّان.

مسألة: نَوع البَدلِ في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾

قال **ابن مالك**:

مُطابقًا، أو بَعضًـــا، أو ما يشـــتَمِلْ عليهِ، يُلفَى، أو كمَعطُوفٍ بـــ (بَلْ)[٧]

---

(١) ينظر: المصباح المنير ١٠٨/٢.
(٢) همع الهوامع ١٧١/٣.
(٣) السابق ١٧١/٣.
(٤) ارتشاف الضرب ٩٥٤/٤.
(٥) حاشية الصبّان ١١٢/٣.
(٦) شرح المرادي ٥٨٢/١.
(٧) متن ألفية ابن مالك ٣٧.

ذكر **المرادي** أنّ النَّحويّين اشترطوا في بدل الاشتمال ضميراً يعود على المبدل منه، وأضاف أنّ ابن مالك لا يشترط ذلك، مستشهداً بقوله –تعالى–: ﴿**قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**﴾[١] على الاستغناء عن الضمير[٢].

يرى **ابن الطراوة** أنّ (النّار) بدل كل من كل، حيث عَبَّرَ بالأخدود عن النَّار، لمَّا كان مُشتملًا عليها، كقولهم: عفيفُ الإزار[٣]، أمّا **ابن خروف** فيرى أنّه بدل إضراب[٤].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر **أبو حيان** أنّ النُحاة اتّفقوا على أنّ (النّار) في قوله تعالى: ﴿قتل أصْحابُ الأخْدودِ، النّارِ﴾ بدل، لكنّهم اختلفوا في نوع البدل في الآية[٥]، فقد جعله **ابن مالك** من شواهد بدل الاشتمال المستغني عن ضمير، وجعل اتصال الضمير فيها كثيرًا لا شرطًا[٦].

وكذلك فعل **ابن هشام** الذي عدَّ الضمير فيه مقدرًا، أي: النار فيه[٧]، فحذف الجار والمجرور، والمجرور هو الضمير الرابط، ويصح أن يكون التقدير: ناره ذات الوقود، ثم حُذِف الضمير، ونابت عنه (أل) في الربط[٨].

قال **ابن بابشاذ**[٩]: "إنه من بدل الاشتمال، وهو بدل معرفة من معرفة، وهما الأخدود والنار، وإنّما كان بدل اشتمال؛ لأنّ الأخدود هو الشق في الأرض، والنار فيه، فكان من بدل الاشتمال"[١٠].

---

(١) [البروج: ٤–٥]

(٢) ينظر: شرح المرادي ٦٣٣/١.

(٣) شرح المرادي ٦٣٣/١.

(٤) ينظر: شرح المرادي ٦٣٣/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٦٧/٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٨٠/٣.

(٧) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦٦/٣، ومغني اللبيب ٦٥٨/١.

(٨) عباس حسن، النحو الوافي ٦٧٠/٣.

(٩) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، نحوي مصري، شرَحَ جمل الزجاجي، توفي سنة ٤٥٤هـ. ينظر: إنباه الرواة ٩٥/٢–٩٧.

(١٠) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة ٤٢٧/٢–٤٢٨.

وقد منع **السهيلي**[1] في بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثاني جوهراً؛ لأنه لا يبدل جوهر من عرض، كما أنّه اشترط إضافته إلى ضمير الاسم؛ لأنه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم، فأنكر أن تكون (النار) بدل اشتمال، لكون النار جوهرًا وليس بعرض، إضافة لكونها غير مضافة إلى ضمير الأخدود[2].

وقيل إنّه أراد بالأخدود النار لاشتماله عليها، فالنار على حذف مضاف، أي: أخدود النار، وهو قول **الفراء** و**ابن الطراوة**، والبدل على هذا الرأي بدل كل من كل[3]، أما **ابن خروف** فيرى أنّه بدل إضراب[4]، أي أنّه صرف النظر عن المبدل منه (الأخدود)، واتّجه إلى (النار).

- **مَوقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يظهر للباحث ممّا سبق أنّ المرادي يأخذ بالرأي الذي يرى بأنّ (النّار) بدل اشتمال، ودليل ذلك قيامه بتأويل بدل الاشتمال في الآية على حذف الضمير، كما أنّه في تأويل آخر جعل الألف واللام في (النار) تقوم مقام الضمير، وهو بذلك يخالف ابن الطراوة وابن خروف فيما ذهبا إليه.

والذي يميل إليه الباحث في هذه المسألة تخريج لفظ (النار) على أنّه بدل اشتمال، كما أنّ ما ذهب إليه ابن الطراوة وابن خروف ضعيف؛ لتوفّر شرط بدل الاشتمال في الآية، وهو أن يكون الأول مشتملًا على الثاني، فـ(النار) بدل لأنّ الأخدود مشتملٌ عليها، كما أنّك بذكرك الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني، فلك أن تقول: قتل أصحاب الأخدود وأنت تقصد النار.

---

(١) أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب السهيلي الأندلسي، كان عالمًا بالقراءات واللغات، كفّ بصره وهو ابن سبع عشرة سنة، توفي سنة ٥٨١هـ. ينظر: إنباه الرواة ١٦٢/٢، وبغية الوعاة ٨١/٢.

(٢) ينظر: أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو ٢٤٠.

(٣) ينظر: شرح المرادي ٦٣٣/١، وحاشية الصبّان ١٨٦/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٦٧/٤ وشرح المرادي ٦٣٣/١.

❖ ثالثًا: مَوْقِفُ المُرَادِي من النَّحوي (ابن البَاذِش) (ت٥٢٨هـ)

مسألة: الأحوالُ الإعرَابيّة للمَخصوصِ بالمدحِ والذمّ عندَ ذكرِهما بعد فاعلهما

قال **ابن مالك:**

وَيُذْكَـرُ المَـخْـصُـوصُ بَـعْـدُ مُـبْـتَـدَى أَو خَبَـــرَ اسْـــمِ لَيْـسَ يَبْدُو أَبَدَا[١]

ذكر **المرادي** أنّ المخصوص بالمدح والذم له ثلاثة أحوال، منها: أنْ يُذكر بعد فاعلهما، كقوله: نعم الرجل زيدٌ! وحينئذ يكون له ثلاثة أوجه إعرابية[٢]، ونقل عن **ابن البَاذِش** قوله: "لا يجيز سيبويه أن يكون المُختصّ بالمدح والذمّ إلا مبتدأ"[٣].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر **المرادي** ثلاثة أحوال للمخصوص في المدح، وذكر منها أن يُذكر المخصوص بعد فاعل (نعم، وبئس)، وحينها يكون له أكثر من صورةٍ إعرابيّة، وهي على النحو التالي:

الأوّل: أنْ يُجعل المخصوص مبتدأً مؤخرًا، والجملة الفعلية التي قبله في محل رفع خبر عنه، نحو: نعم المدرس أحمد، وبئس الرجل أبو لهب، وهو مذهب **سيبويه وابن خروف وابن باذش**[٤] الذي نقل عنه **أبو حيّان** قوله: "لا يُجيز سيبويه أن يكون المختصُّ بالمدح والذم إلا مبتدأ في: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو، كما كان في: زيدُ نِعمَ الرجلُ، وعمرُو بئسَ الرجلُ، وتكون الجملة في موضع رفع، وذلك أنَّ نِعمَ وبئسَ لا يتم المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختصّ بالمدح والذم مع الجنس الذي هو منه، فلا يتقدر على هذا إلا مبتدأً"[٥]، قال **المكودي:** "وهذا قولٌ متفقٌ عليه"[٦].

الثاني: أن يُعرب المخصوص على أنّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف وجوبًا تقديره (هو)، أو أي ضمير يناسب المخصوص، وهو ما أشار إليه **ابن مالك** بقوله: (ليس يبدو أبدًا)، وهو مذهب **المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنّي**[٧]، وحكى **ابن مالك** أنّ **سيبويه** أجازه[٨].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٣٢.
(٢) ينظر: شرح المرادي ٥٣٥/١.
(٣) شرح المرادي ٥٣٦/١.
(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٨٣/٢.
(٥) التذييل والتكميل ١٣٤/١٠.
(٦) شرح المكودي ٢٠٦.
(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٥٣٥/٤-٥٣٦، وشرح التصريح ٨٣/٢.
(٨) ينظر: شرح التسهيل ١٦/٣.

وردّ **أبو حيان** هذا الوجه بقوله: "ولو كان خبرَ مبتدأ محذوف للزمَ حذف الجملة رأسًا في نحو (نِعْمَ العَبدُ)؛ إذ يصير التقدير: أيُّوبُ الممدوح، ولا يجوز حذف الجملة رأسًا، إلّا إنْ كان في الكلام ما ينوب عنها، نحو: نَعَمْ، وبَلَى، ولا، ونحوها من حروف الجواب"(١).

الثالث: أنْ يُعرب المخصوص مبتدأً وخبره محذوف، حينها يكون التقدير: (أحمد الممدوح، وأبو لهب المذموم)، وقد أجازه **ابن عصفور**، وتقديره عنده أنّه قال: (نعم أو بئس الرجل)، فقيل له: فمن هذا الممدوح أو المذموم، فقال: (زيدٌ)، على تقدير: زيد الممدوح وزيد المذموم"(٢)، قال **ابن مالك:** "غير صحيح؛ لأنّ هذا الحذف مُلتَزَم، ولم نجد خبرًا يَلزم حذفه إلّا ومحله مشغول بشيءٍ يسدّ مسدّه، كخبر المبتدأ بعد لولا وهذا بخلاف ذلك"(٣).

الرابع: أنْ يُجعل المخصوص بدلًا من فاعل نعم وبئس، وإليه ذهب **ابن كيسان**(٤)، قال **المرادي:** "رُدّ بأنّه لازم، وليس البدل بلازم، وأنّه لا يصلح لمباشرة (نِعْمَ)"(٥).

قال **ابن مالك:** "والأوّل أولى، بل هو عندي متعيّن؛ لصحّته في المعنى، وسلامته من مخالفة الأصل"(٦)، وحكى **الشاطبي:** "فأمّا القول بإعرابه مبتدأً خبره (نعم وبئس) فهو الراجح"(٧).

وعلّل **الشاطبي** ما ذهب إليه بأسباب، ذكر منها: أنّه لو كان حكمه خبرًا لمبتدأ، لوجب أن ينتصب إذا دخلت عليه (كان)، حينها تقول: نعم المدرس كان أحمدَ، كذلك إذا دخلت (ظننت) وأخواتها فيتوجّب النصب(٨)، كما أنّ النّحاة يجيزون حذف المخصوص إذا تقدم ذكره، وكان معلومًا، كقوله –تعالى–: ﴿**نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾(٩)، فكون المبتدأ لازم الحذف، ثم يتم حذف خبره، لأدّى

---

(١) التذييل والتكميل ١٠/ ١٣٢.
(٢) ينظر: شرح الجمل ٧٠/٢، والمقرب ١٠٥.
(٣) شرح التسهيل ١٧/٣.
(٤) ينظر: شرح المرادي ٥٣٦/١، وشرح التصريح ٨٣/٢.
(٥) شرح المرادي ٥٣٦/١.
(٦) شرح التسهيل ١٦/٣.
(٧) المقاصد الشافية ٥٣٦/٤.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية ٥٣٦/٤–٥٣٧.
(٩) [سورة ص: ٤٤]

ذلك إلى حذف الجملة كلّها، وذلك غير جائز[١]، كما أنّ الكلام تامٌّ من غير تقدير محذوف، فلا حاجة للتكلّف عبر تقدير محذوف[٢].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ذهب ابن الباذش إلى أنّ سيبويه لا يجيز أن يكون المختص بالمدح والذم إلا مبتدأ، لكنّ المرادي استدل على أنّ سيبويه أجاز الوجه الإعرابي الثاني بقول ابن مالك في (شرح التسهيل) المذكور آنِفًا، لكنّه عاد لينفي ما ذهب إليه ابن مالك بقوله: "عبارة سيبويه فيها احتمال، ومن تأمّل كلامه لم يجد فيه ذكرًا له"[٣]، وهو بذلك يوافق ابن الباذش في مذهبه.

ويميل الباحث إلى الوجه الإعرابي الأول لأنّه متفقٌ عليه، وتكفي العلل والبراهين التي ساقها الشاطبي لتدلّل على قوّة رجحانه على غيره من الوجوه الإعرابية الأخرى.

❖ رابعًا: موقفُ المُرادِي من الأنْدَلُسِي (ابن يَسْعون) (ت٥٤٢هـ)

مسألة: القولُ بكونِ (مَا) فِي قوله –تعالى–: ﴿رُبَما يَودُّ﴾ نَكرةً مَوْصُوفة

قال ابن مالك:

وَزِيْـدَ بَـعْـدَ رُبَ وَالْـكَـافِ فَـكَـف وَقَـدْ تَـلِـيْهِـمَا وَجَـرٌّ لَـمْ يُـكَف[٤]

قال **المرادي:** "(ما) تُزاد بعد (رُبّ) والكافِ، كافّة وغير كافّة. مثالها كافّة: (رُبَما يَوَدّ)[٥]، وأجاز **ابن يسعون** كون (ما) في (رُبَما يودّ) نكرة موصوفة، والتقدير حينئذٍ: (رُبَ ودٍّ يَودُّ)[٦].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

تُزاد (ما) الكافة بعد (رُبَّ)، وهي حينئذٍ تكفّها عن العمل، وإذا كفَّتها عن العمل سلبت اختصاصها بالاسم، فتدخل على الجملة الفعلية[٧]، وسُمِّيَت –أيضًا– بـ(المُهَيِّئة)؛ لأنّها تُهيِّئ (رُبّ)

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥٣٧/٤.

(٢) ينظر: السابق ٥٣٨/٤.

(٣) شرح المرادي ٥٣٦/١.

(٤) متن ألفية ابن مالك ٢٥.

(٥) شرح المرادي ٤١٢/١.

(٦) السابق ٤١٢/١.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٤٥٦، وشرح التصريح ٦٦٧/١.

للدخول على الفعل[١]، قال **سيبويه**: "جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمةٍ واحدة، وهيّأوها ليذكر بعدها الفعل"[٢]، ويظهر ذلك في قوله –تعالى–: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**﴾[٣]، حيث ذكر **ابن مالك** أنّ (ما) في الآية زائدةٌ كافّة[٤].

والغالب في (رُبّ) المكفوفة أن تدخل على فعل ماضٍ، لكنّها في الآية دخلت على مضارع مُنَزّل منزلة الماضي لتحقّق الوقوع[٥]، وقد نقل **ابن هشام** عن **الرُمَّاني** قوله في (رُبَمَا يودُّ): "إنّما جاز لأنّ المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي"[٦]، وتخريج الآية حينها: (ربما ودّ الذين كفروا)[٧]، حيث قال **الزمخشري**: "فإن قلتَ: لِمَ دخلت على المضارع، وقد أبوا دخولها إلا على الماضي؟ قلتُ: لأنّ المترقب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه، فكأنّه قيل: ربما ودّ"[٨].

أمّا **ابن السرّاج** حكى عن (رُبما): "إذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثمّ إضمار كان"[٩]، والتقدير: ربّما كان يودّ، ومنهم من أوّلها على أنّها حكاية حال، حيث كانت العرب تحكي المضارع فيصير كأنّه حالٌ واقع، فيخبر عنه إخبار الحال، وهو مذهب **أبي علي الفارسي**[١٠]، الذي مثّل عليه بقوله –تعالى–: ﴿**فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ**﴾[١١].

ونقل **أبو حيّان** عن **ابن يسعون** قوله: "قد تكون (ما) نكرة موصوفة، أي: ربّ ودٍّ يَودُّ"[١٢]، وعلى هذا القول (رُبّ) دخلت على جملة اسمية، وردّه **ابن هشام الخضراوي**، ووصف قوله بأنّه

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٣٥، ومحمد الشنطي، فن التحرير العربي ١٣٢.
(٢) الكتاب ١١٥/٣.
(٣) [الحجر: ٢]
(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٤٧/٣.
(٥) ينظر: أوضح المسالك ٦١/٣، ومغني اللبيب ١٨٣/١، وضياء السالك ٣٠٠/٢، وجامع الدروس العربية ١٩٢/٣.
(٦) مغني اللبيب ٤٠٨/١.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ١٠٦/١، وتمهيد القواعد ٢٠٤٢/٦.
(٨) الكشاف ٥٦٩/٢.
(٩) الأصول في النحو ٤١٩/١.
(١٠) ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح ٢٥٤/١.
(١١) [القصص: ١٥]
(١٢) ارتشاف الضرب ١٧٤٩/٤.

باطل[1].

- **مَوقِفُ المُرَادِي والتَّرجيح:**

يُظهر المرادي معارضته لما ذهب إليه ابن يسعون، لأنّه حينما سُئل عن الغالب على (ما) بعد (رُبّ)، أجاب: "الكفّ هو الغالب"[2]، فهو يرى أنّ (ما) كافة زائدة بعد رُبّ.

والذي يميل إليه الباحث في الآية أنّ (ما) زائدة كافة هيّأت (ربّ) للدخول على الفعل، والفعل الماضي في الآية في المعنى دون اللفظ، وقد ظهر كثيرًا أنّ الفعل المضارع قد يكون مدلوله الماضي، ومن ذلك قوله –تعالى–: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[3]، إذ قال: (كُنْ فَيَكُونُ) دون (كن فكان)، وقوله: ﴿**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾[4]؛ أي: ما تلت، وقوله: ﴿ **قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾[5]؛ أي : فَلِمَ قتلتم –هذا والله تعالى أعلى وأعلم–.

خامسًا: موقفُ المُرَادِي من النَّحْوي (ابن مَضاء) (ت٥٩٢هـ)

مسألة: القولُ بجواز عمَل اسم الفَاعِل إنْ كانَ بمَعْنى المَاضِي

قال **ابن مالك:**

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ[6]

قال **المرادي:** "من شرط عمل اسم الفاعل عملَ فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل"[7]، وقد وافق **ابن مضاء الكسائي** في إجازته عمل اسم الفاعل عمل فعله إن كان بمعنى الماضي[8].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٥/١١.

(٢) شرح المرادي ٤١٢/١.

(٣) [آل عمران: ٥٩]

(٤) [البقرة: ١٠٢]

(٥) [البقرة: ٩١]

(٦) متن ألفية ابن مالك ٢٨.

(٧) شرح المرادي لألفية ابن مالك ٤٦٦/١.

(٨) ينظر: السابق ٤٦٦/١.

- **التَّحليل والتَّوضِيح:**

اشترط جمهور النحاة في اسم الفاعل المجرد من (أل) ليعمل عمل فعله، أنْ يدلّ دلالة المضارع على الحال أو الاستقبال، دون الماضي، فإذا دَلَّ على الماضي أُلغي عمله، وهو قول **سيبويه**[١]، و**ابن السرّاج**[٢]، و**ابن يعيش**[٣]، و**العكبري**[٤]، و**ابن مالك**[٥]، و**المكودي**[٦]، **وابن الصائغ**[٧]، و**أبي حيّان**[٨]، و**ابن هشام**[٩]، و**الشاطبي**[١٠]، ومن ذلك قوله –تعالى–: ﴿**إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ**﴾[١١]، فـ(خالقٌ) اسم فاعل عَمِلَ عَمَلَ فعله فنصب (بشرًا) على أنّه مفعول به لاسم الفاعل.

قال **سيبويه:** "باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى"[١٢]، وحكى **ابن السرّاج:** " هذا ضاربٌ زيدًا، إذا أردت (بضاربٍ) ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له، فإذا قلت: هذا ضارب زيدٍ، تريد به معنى المضي فهو بمعنى: غلام زيد، وتقول: هذا ضارب زيدٍ أمس ... كل ذلك إذا أردت به معنى المضي، لم يجز فيه إلا هذا، يعني الإضافة والخفض"[١٣].

وذكر **ابن يعيش** في (شرح المفصّل): "قد بيّنتُ أنّه لا مضارعَةَ بين الماضي واسم الفاعل إذا كان في معناه، فلمّا لم يكن بينهما مضارعةُ ما بينه وبين الفعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، لم

---

(١) ينظر: الكتاب ١٦٤/١.
(٢) ينظر: الأصول في النحو ١٢٥/١.
(٣) ينظر: شرح المفصّل ٩٩/٤.
(٤) ينظر: اللباب في علل البناء ٤٣٧/١.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٢١/٢.
(٦) ينظر: شرح المكودي ١٨٠/١.
(٧) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٣٤٢/١.
(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٦/١٠.
(٩) ينظر: أوضح المسالك ١٨١/٣–١٨٢.
(١٠) ينظر: المقاصد الشافية ٢٦٣/٤.
(١١) [سورة ص: ٧١]
(١٢) الكتاب ١٦٤/١.
(١٣) الأصول في النحو ١٢٥/١.

يُعْمِلوه عملَه"[1]، وفي قول **ابن مالك:** (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ) يريد ألا يكون زمانه ماضيًا، وإنَّما يكون بمعنى الحال أو المستقبل.

وقد حكى في (شرح الكافية): "لو قُصد باسم الفاعل المضي لم يعمل؛ لأنّه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذي هو بمعناه، بخلاف المقصود به الحال والاستقبال، فإنّ لفظه شبيه بلفظ الفعل المدلول به على الحال والاستقبال"[2]، وذهب **أبو الفداء**[3] إلى أنّ اسم الفاعل عمل لمشابهة الفعل المضارع في الموازنة والدلالة على المصدر، فـ(مُكرِم) وازنَ (يُكْرِم)[4].

وقذ ذهب **الكسائي وابن مَضاء القرطبي** إلى أنّ اسم الفاعل يعمل ولو دلّ على الماضي، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال[5]، فأجازوا أن يُقال: هذا ضارب زيدًا أمس، مستدلين بقوله –تعالى–: ﴿**وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾[6]، فزمن حصول الحدث للمُخبَر عنه سابق لزمن نزول الآية عندهم، وقوله –تعالى–: ﴿**فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾[7] فنُصب المعطوف، وقول العرب: هذا مار بزيد أمس[8].

وَرُدّ استدلالهما بالآية الكريمة الأولى بأنّه على حكاية حال ماضية، أي: [أنْ تقدّر نفسك كأنّك موجود في ذلك الزمان، أو تقدّر ذلك الزمان كأنّه موجود الآن]، فالواو في قوله تعالى: ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ للحال، والذي يحسن بعد واو الحال قولك: (وكلبهم يبسط)، لا (وكلبهم بسط)[9].

---

(١) شرح المفصّل ٤/٩٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٨.

(٣) عماد الدين أبو الفداء، كان من أمراء دمشق، وهو عالم أديب، له شعر وموشحات، وله الكناش في علمي النحو والصرف، والمختصر في أخبار البشر، توفي سنة ٧٣٢هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٩/٤٠٣/٤٠٤، ومعجم الوفيات ٢/٢٨٢-٢٨٣.

(٤) ينظر: الكناش ١/٣٢٨.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء ٤٣٨، والتذييل والتكميل ١٠/٣٢٤، والمقاصد الشافية ٤/٢٦٣.

(٦) [الكهف: ١٨]

(٧) [الأنعام: ٩٦]

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء ٤٣٨، والتذييل والتكميل ١٠/٣٢٤، والمقاصد الشافية ٤/٢٦٣.

(٩) ينظر: شرح المفصّل ٤/١٠٠، واللباب في علل البناء ٤٣٨، والتذييل والتكميل ١٠/٣٢٦، وأوضح المسالك ٣/١٨١-١٨٢، والمقاصد الشافية ٤/٢٦٣-٢٦٤.

قال **ابن هشام**: "لا حجة له في (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)؛ لأنّه على حكاية الحال، والمعنى: يبسط ذراعيه، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ)، ولم يقل: وقَلبْنَاهم"[١]، واستدل **أبو حيان** على أنّ اسم الفاعل إذا دلّ على الماضي فمراده حكاية الحال، بأنّه لا يوجد عاملٌ إلّا في موضعٍ يسوغ فيه وقوع الفعل المضارع[٢].

وقد أجاب **العكبري** على الآية الثانية بأنّ الشمس والقمر انتصبا بفعل محذوف تقديره: جعل الشمس، أو أنْ تكون الآية على حكاية الحال لأنّ الله سبحانه وتعالى يفلق الإصباح كل يوم، ويجعل الليل سكنًا والشمس حسبانًا[٣].

أمّا (هذا مار بزيد أمس)، فقد ردّه **أبو حيان** بقوله: "فلا حجة فيه؛ لأنّه عمل في المجرور، وليس بمفعولٍ صحيح، والظرف والمجرور يعمل فيهما اللفظ المتحمّل لمعنى الفعل وإن لم يكن مشتقًا، فالأحرى أن يعمل فيه اسم الفاعل بمعنى المضي لأنه مشتق"[٤].

- **مَوقِفُ المُرَادِي والتَّرجيح:**

الظاهر أنّ المرادي يمنع عمل اسم الفاعل عمل فعله إنْ كان بمعنى الماضي، ويتّضح ذلك بقوله: "إنْ كان بمعنى الماضي لم يعمل"[٥]، ثم ذكر رأي الكسائي وابن مضاء المخالف لقوله، وأجاب عن رأيهما بقوله: "رُدّ بأنّه حكاية حال"[٦]، وفي ذلك دلالة على معارضته لمذهب ابن مضاء.

والراجح في المسألة مذهب جمهور النحاة من أنّ اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إنْ كان بمعنى الماضي؛ وذلك لأنّه فقد وجه المشابهة بينه وبين الفعل المضارع، فعمله مرتبط بكونه مشابهًا للفعل المضارع في اللفظ والمعنى، فحينما بَعُد الشبه بينه وبين الفعل المضارع بَطُلَ عمله –والله تعالى أعلم بالصواب–.

---

(١) أوضح المسالك ١٨١/٣.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٦/١٠.
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء ٤٣٨.
(٤) التذييل والتكميل ٣٢٦/١٠.
(٥) شرح المرادي ٤٦٦/١.
(٦) شرح المرادي ٤٦٦/١.

المبحثُ الثَّاني: موقِفُ المُرَادِي من نُحاةِ الأندَلُس في النّصفِ الأوّل من القَرنِ السَابِعِ الهِجْرِي

المطلبُ الأَوَّل: آراءُ نُحاةِ الأندَلسِ في الرُّبعِ الأوّلِ مِن القَرنِ السَابِعِ الهِجْرِي

❖ أوّلًا: مَوقِفُ المُرَادِي من النَّحْوي الأنْدَلُسي (ابن خَرُوف) (ت٦٠٥-٦١٠هـ)

مسألة: وقُوع (ما) عَلى آحَاد مَنْ يَعقل

حكى **المُرَادِي** أنّ ما تقع لما لا يعقل، أو لصفة من يعقل[١]، وأجاز **ابن خروف** وقوع (ما) على آحاد من يعقل[٢].

- **التَّحليل والتَّوضِيح:**

اشتُهر عند النّحاة إطلاق (ما) في باب الموصول على ما لا يعقل، وهو الغالب في استعمالها، ومنه قوله –تعالى–: ﴿**مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ**﴾[٣] أي: الذي عندكم من متاع الدنيا زائل، لكنّهم اختلفوا في جواز إطلاقها على من يعقل في حال إفراده على مذهبين:

الأوّل: ذهب إلى جواز إطلاق (ما) على آحاد من يعقل، بمعنى أنّها تقع موقع (منْ) في الدلالة على العاقل، وهو مذهب **سيبويه**[٤]، و**الفراء**[٥]، و**ابن خروف**[٦]، و**ابن مالك**[٧].

ذكر **سيبويه** أنّ (ما) مثل (منْ) إلّا أنّ ما مبهمة تقع على كل شيء[٨]، وظاهر كلامه أنّه يجوز إطلاقها على غير العاقل، وقد تبعه **الفراء** في مذهبه، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿**نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ**﴾[٩]: "يقول: ترك الَّذِي كَانَ يدعوه إِذَا مسّه الضر يريد الله تعالى، فإنْ قلتَ: فهلّا قيل: نسى من كَانَ يَدْعُو؟ قلتُ: إنّ (ما) قد تكون في موضع (من) قال الله: (قُلْ يا

---

(١) ينظر: شرح المرادي ١/١٥٠.

(٢) ينظر: السابق ١/١٥١.

(٣) [النمل: ٩٦]

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٢٢٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢/٤١٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٢٩، وهمع الهوامع ١/٣٥٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٧٦.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٢٢٨.

(٩) [الزمر: ٨]

أَيُّهَا الْكافِرُونَ لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَلا أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ) يعني الله"[١].

ونسب **أبو حيّان** هذا المذهب لابن درستويه ومكي بن أبي طالب وابن خروف[٢]، وحكى **المرادي** أنّ **ابن خروف** ذهب إلى جواز وقوع (ما) على آحاد من يعقل، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه[٣].

قال **ابن مالك:** "(ما) صالحة للصنفين، لكنّ أولاهما به ما لا يعقل"[٤]، واستدلّ بمجيئها للعاقل بقوله –تعالى–: ﴿**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ**﴾[٥]، وتبعه **ابن عقيل** بقوله: "أكثر ما تُستعمل ما في غير العاقل، وقد تُستعمل في العاقل"[٦].

وحكى **السيوطي** أنّ (ما) تقع للعاقل، ولكن نادرًا[٧]، واستدل بآيات كريمة ذكر منها قوله –تعالى–: ﴿**وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا**﴾[٨]، وقوله –تعالى–: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾[٩].

واشترط **السهيلي** قرينةً لجواز ذلك، والقرينة عنده: الإبهام والمبالغة في التعظيم والتفخيم[١٠]، ومن الأدلة السماعية التي ساقها أصحاب هذا الرأي –أيضًا– قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ**﴾[١١]، وما حُكي عن بعض العرب في قولهم: "سُبحانَ ما يسبّح الرَّعْدُ بحمدِه، وسُبْحانَ ما سخّركُنَّ لنا"[١٢].

الثَّاني: ذهب إلى أنّ (ما) لا تكون إلّا لما لا يعقل، وعدم جواز إطلاقها على أفراد من يعقل، وهو قول **المبرد**[١٣]، و**ابن السرّاج**[١٤]، و**ابن عصفور**[١٥].

---

(١) معاني القرآن ٤١٦/٢.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٢٩/٣.
(٣) ينظر: شرح المرادي ١٥١/١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢٧٦/١.
(٥) [النساء: ٣]
(٦) شرح ابن عقيل ٧٠/١.
(٧) ينظر: همع الهوامع ٣٥١/١.
(٨) [الشمس: ٥]
(٩) [سورة ص: ٧٥]
(١٠) ينظر: السهيلي، الروض الأنف ١٩٥/٣.
(١١) [النساء: ٢٢]
(١٢) الأصول في النحو ١٣٥/٢، والمفصل ١٨٦/١، وشرح التسهيل ٢١٧، شرح ابن عقيل ٧٠/١.
(١٣) ينظر: المقتضب ٢٩٥/٢.
(١٤) ينظر: الأصول في النحو ١٣٥/٢.
(١٥) ينظر: شرح الجمل ١١٥/١–١١٦.

حيث حكى **المبرّد**: "فَأَما (مَا) فَتكون لذوات غير الْآدَمِيّين، ولنعوت الْآدَمِيّين إِذا قَالَ مَا عنْدك؟ قلت: فرسٌ، أَو بعيرٌ، أَو مَتَاع، أَو نَحْو ذَلِك، وَلَا يكون جَوَابه زيد وَلَا عَمْرو، وَلَكِن يجوز أَن يَقُول مَا زيد؟ فَتَقول: طَوِيل أَو قصير"(١)، فقد حصر استخدامها بغير العاقل، وتبعه **ابن السرّاج** في ذلك، حيث أجاز كونها للعاقل في حال جُعلت الصفة في موضع الموصوف(٢)، وحكى **ابن الناظم** أنّ (ما) لا تكون لمن يعقل(٣).

وقد ذهب بعض أئمة النَّحو إلى تأويل الأدلّة السماعية التي أُستدل بها على جواز إطلاق (ما) على آحاد من يعقل، حيث قال **أبو حيّان**: "هو مذهبٌ لا يقوم عليه دليل، إذ جميع ما احتُجّ به لهذا المذهب محْتمل، وقد يُؤوّل"(٤).

فأوّلوا قوله –تعالى–: ﴿**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ**﴾ بأنّ (ما) وقعت لنعوت من يعقل، أو تنزيلًا للإناث منزلة غير العقلاء لنقصان عقولهم، فقال **الزمخشري**: "(ما) ذهابًا إلى الصفة، ولأنّ الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء"(٥).

وحكى **ابن عصفور** عن استدلالهم بقوله –تعالى–: ﴿**وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا**﴾، وقوله –تعالى–: ﴿**وَلا أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ**﴾(٦) أنّه لا حجّة لهم فيهما؛ لاحتمال أن تكون (ما) مصدريّة، وكأنّه قال: وبنائها– عبادتي(٧).

وأوّل **السهيلي** قوله –عزّ وجل–: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾، فقال: هذا كلامٌ ورد في معرض التوبيخ والتبكيت للعين على امتناعه من السجود، ولم يستحق هذا التبكيت والتوبيخ من حيث كان السجود لما يعقل، ولكنْ لعلةٍ أخرى وهي المعصية والتكبّر على ما لم يخلقه، إذ لا ينبغي التكبر لمخلوقٍ على مخلوق مثلِه، وإنَّما التكبّرُ للخالق وحده، فكأنّه يقول له –سبحانه–: لِمَ

---

(١) المقتضب ٢/٢٩٥.
(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢/١٣٥.
(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ١/٥٨.
(٤) البحر المحيط ١/٥٨١.
(٥) الكشاف ١/٤٦٧.
(٦) [الكافرون: ٣]
(٧) ينظر: شرح الجمل ١/١١٥-١١٦.

عصيتني وتكبّرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا، وشرفته وأمرتك بالسجود له؟ فهذا موضع (ما)؛ لأنّ معناها أبلغ ولفظها أعم"[1].

وردّ **أبو حيّان** مذهبهم في قوله –تعالى–: ﴿**وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ**﴾، فذهب إلى أنّ (ما) في الآية واقعةٌ على النوع، أي: لا تنكحوا النوع الذي نكح آباؤكم، وذكر أنّ العربية تجيز وقوع (ما) على أنواع من يعقل[2].

أمّا ما رُوي عن بعض العرب في قولهم: (سُبحانَ ما يسبّح الرَّعْدُ بحمدِه، وسُبْحانَ ما سخّركُنَّ لنا)، فتَمَّ تأويله بأنّ (ما) ظرفيّة مصدريّة، والتقدير: (سُبحان الله مدّة تسبيح الرعد بحمده، ومدة تسخيركنّ لنا)، ثمّ حذف المضاف إليه، وهو اسم الله، وبقي (سبحان) الذي مُنع من الصرف للعلميّة[3].

- **مَوقِفُ المُرادِي والتَّرجِيح:**

حكى المرادي أنّ (ما) تقع على ما لا يعقل، أو لصفة من يعقل، أو لمبهمٍ أمره، ولم يذكر جواز وقوعها على آحاد من يعقل، وبعد أنْ ثبّت القاعدة الأساسية عند القارئ، ذكر أنّ ابن خروف يجيز وقوعها على آحاد من يعقل، ولعلّ في ذلك معارضةً مبطنةً لمذهب ابن خروف؛ لأنّه لو كان يجيز مذهب ابن خروف لاستعرضه في بادئ الأمر في طور المسألة، لكن عُهِد عن المرادي أنّه يذكر المعارضات للمسألة في نهاية عرضه لها.

ويظهر للباحث مما سبق أنّ دقة العربية في التعبير تُوجبُ أنْ تؤدي (مَنْ) دور الدلالة على ذوات من يعقل، وتؤدي (ما) دور الدلالة على ذوات من لا يعقل، مع ذلك يمكن أنْ تُستعمل (ما) للدلالة على العاقل في مواضع، كأنْ تدل على صفة من يعقل، نحو قوله –تعالى–: ﴿**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ**﴾ أي الطيب.

أو عند اختلاط العاقل مع غير العاقل، نحو قوله –تعالى–: ﴿**يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾ [4]، فإنّ (ما) تضم الإنس والجنّ والحيوان والجماد، أو أنْ يكون أمره مبهمًا للمتكلم، كقولك عند رؤيتك شبحًا من بعيد: انظر ما ظهر لي، أو أخبرني ما هناك –هذا والله أعلى وأعلم.

---

(١) نتائج الفكر في النحو ١/١٤٠–١٤١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/٥٧٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٦.

(٤) [الجمعة: ١]

مسألة: الاشتراطُ في الجُملَةِ المُوصُولِ بها ألّا تَكون تَعجُّبِيَّةً

قال **المرادي**: "شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية ... وشرطَ أكثرهم ألا تكون تعجبية، فلا يجوز: (مررتُ بالّذي ما أحسنه!)، وإنْ كانت عندهم خبرية"(١)، وأجاز **ابن خروف** مجيء الجملة الموصول بها تعجبيّة، كما أنّه أجاز النعت بها(٢).

- **التَّحلِيل والتَّوضِيح:**

وضع النُّحاة للجملة الموصول بها شروطًا، ذكروا منها ضرورة كونها خبرية تحتمل الصدق والكذب(٣)، لكنّهم اختلفوا في جواز أن تكون الجملة الموصول بها جملة تعجبيّة، ومنبع هذا الخلاف هو نتاج خلافهم في تحديد الجملة التعجبيَّة إنْ كانت خبرية أو إنشائية.

فقد حكى **أبو حيّان** أنّ المشهور عند النحاة أنّ الجملة الموصول بها لا تكون تعجبيَّة، فلا يجوز قولك: (مررت بالّذي ما أحسنه)(٤)، وحكى في (التّذييل والتّكميل) أنّ سببَ منع جملة الصلة أن تكون تعجبيَّة أنّ التعجب خبرٌ من الأخبار التي تقبل التصديق والتكذيب، والصلة موضحةٌ للموصول، والتعجب يكون من خفي السبب، وإن كان التعجب إنشائيًّا، فمُنِعَ ذلك؛ لأنَّ الإنشاءَ يكون في الحال، بخلاف الصلة التي لا تكون إلّا معلومة ومعهودة بينك وبين مخاطبك(٥).

قال **المرادي**: شرطَ أكثرهم ألّا تكون تعجبيَّةً، كما اشترط **ابن عقيل** في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط، جعل من ضمنها أنْ تكون خاليةً من معنى التعجّب(٦).

قال **السيوطي**: "أمَّا جملة التعجب فإنْ قلنا: إنّها إنشائية لم توصل بها، أو خبرية فقولان أحدهما الجواز، وعليه ابن خروف، نحو: جاءني الذي ما أحسنه، والثاني المنع"(٧)، ثم أردف قائلًا: "والصحيح جوازه"(٨).

---

(١) شرح المرادي ١٥٩/١.
(٢) ينظر: السابق ١٥٩/١.
(٣) ينظر: أوضح المسالك ١٦٨/١، وشرح ابن عقيل ٧٤/١، والمقاصد الشافية ٤٧٧/١.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٩٧/٢.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١١/٣.
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٧٤/١.
(٧) همع الهوامع ٣٣٥/١.
(٨) همع الهوامع ٣٣٥/١.

فقد أجاز **ابن خروف** أن تكون الجملة الموصول بها تعجبية، حيث نقل عنه **الشاطبي** قوله في التعجب: "لا ينبغي أن يمتنع كما لا يمتنع مررت بالذي هو أحسن الناس، وبالذي هو حسن جدًا"[١].

ونُقِل عن **صاحب البسيط** قوله بأنّ وجه جواز كون الصلة جملة تعجبيّة أنّها خبرٌ يوضِّح الموصول كما يوضّح الموصوف[٢]، وحكى **الشاطبي**: "الأصحّ مذهب الجمهور"[٣].

- **مَوقفُ المُرَادِي والتَّرجيح:**

منع المرادي مجيء جملة الصلة تعجبيّة، ويظهر ذلك بقوله: (وشرط أكثرهم ألا تكون تعجبية)، فهو يسير مع مذهب الأكثريّة، ثم عاد ليقول: "من النحاة من أجاز ذلك"[٤]، ونسب هذا المذهب لابن خروف، وهو بذلك يظهر قِلّة من ذهب إلى جواز مجيئها تعجبية.

والراجح أنَّ الجملة التعجبية إذا جاءت خبرية فلا إشكال فيها؛ لأنّ جملة الصلة من شروطها أن تكون خبرية، أمّا إن كانت إنشائية فلا يجوز أنْ تأتي صلةً للموصول؛ لأنّ جملة الصّلة تكون مُعَرِّفة للموصول، والتعجب إنما يُتكلّم به عند خفاء سبب ما يُتعجّب منه، فإنْ ظهرَ السببُ بَطلَ العجب، كما أنّ الشرط في جملة الصلة أنْ تكون معهودةً ومعلومةً عند المُتكلِّم قبل النطق، والتعجب إنشائي يكون في الحال، فلمّا امتنع ذلك لم يصح ربط أحدهما بالآخر، وهو ما أكّد عليه **ابن مالك** بقوله: "وقيد الجملة الموصول بها لكونها غير طلبية ولا إنشائية؛ لأنّ الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول"[٥] -والله أعلم بالصواب-.

---

(١) المقاصد الشافية ٤٧٨/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١١/٣.

(٣) المقاصد الشافية ٤٧٩/١.

(٤) شرح المرادي ١٥٩/١.

(٥) شرح التسهيل ١٨٧/١.

مسألة: القول بجَواز فتحِ هَمزة إنَّ في قوله: واللهِ إنّ زيدًا قائمٌ

قال ابن مالك:

بَـعْـدَ (إذَا) فَـجَـاءةٍ أَوْ قَسَـــم لاَ لاَمَ بَـعْـدَهُ بِـوَجْـهَـيْـنِ نُـمِـي[1]

قال **المرادي:** "فإن قلتَ: فهل يجوزُ الفتح في نحو: واللهِ إنّ زيدًا قائمٌ؟ قلتُ: قد حُكي عن الكوفيّين تفضيله على الكسر في هذا المثال، وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه، ومذهب البصريّين أنّ الكسر لازم"[2]، ونقل عن **ابن خروف** قوله: "لم يُسمع فتحها بعد اليمين، ولا وجه له"[3].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

اختلف النحاة في همزة (إنّ) عند حذف فعل القسم وعدم اقتران اللام بخبر (إنّ)، في نحو قولك: والله إنّ زيدًا قائمٌ، هل هي مفتوحة أم مكسورة؟ على قولين:

القول الأول: ذهب إلى جواز الوجهين، مع تفضيلهم الفتح على الكسر، وهو قول **الكوفيّين**، حيث حكى المرادي في (الجنى الداني): "أجاز الكوفيون فتحَ (أنّ) إذا وقعت جواب القسم دون لام"[4]، وفي (شرح التصريح) نُسب هذا المذهب إلى **الكسائي** و**البغداديين**، وحكى أنّ **أبا عبد الله الطوّال** يوجب فتح همزة إنّ[5]، وجوّز **الزجاجي** الفتح والكسر، لكنّه اختار الكسر، وذلك بقوله: "والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائزٌ قياسًا"[6].

قال **ابن عقيل** في تفسير كلام **ابن مالك:** "مقتضى كلام المصنّف أنّه يُجَوّزُ فتح همزة (إنّ) وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام، سواء كانت الجملة المقسم بها فعليّة والفعل فيها ملفوظ نحو: حلفتُ إنّ زيدًا قائم، أو غير ملفوظ نحو: والله إنّ زيدًا قائمٌ"[7]، وقد خالفه المُحقّق، وحمل كلام ابن مالك على أنّ تجويز الوجهين مخصوصٌ بذكر فعل القسم وهي الصورة المُجمع عليها[8].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ١٢.

(٢) شرح المرادي ٢٢٢/١.

(٣) السابق ٢٢٢/١.

(٤) الجنى الداني ٤١٣/١.

(٥) ينظر: شرح التصريح ٣٠٦/١-٣٠٧.

(٦) الجمل في النحو ٥٨.

(٧) شرح ابن عقيل ١٦٦/١.

(٨) ينظر: حاشية شرح ابن عقيل ١٦٦/١.

وحكى **الدماميني** أنّ وجه تجويز الفتح والكسر عند من قال بهما "أنّه يجوز جَعْل (أنّ) وما في حيّزها جواب القسم فتُكسَر، ويجوز تقدير حرف الجر قبلها، أي: أقسم بالله على أنّ زيدًا قائمٌ، فتُفتح"(١).

وحكى **المرادي** أنّ حجّتهم فيما ذهبوا إليه أنّهم سمعوا الفتح في نحو: حلفتُ أنَّ زيدًا قائمٌ، فجواز الفتح مع التصريح بالفعل يجيز الفتح مع تقديره؛ لأنّ فعل القسم مقدّر في نحو قوله: والله إنّ زيدًا قائم(٢).

القول الثاني: ذهب إلى أنّ (إنّ) إذا وقعت جوابًا للقسم فوجب كسرها، قال **أبو حيّان:** "وهو مذهب البصريّين، وهو القياس، وبه ورد السماع"(٣)، واستدلّ بقوله –تعالى–: ﴿**حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ**﴾ (٤).

وحكى **ابن خروف** أنّه لم يسمع فتحها بعد اليمين، وقال في شرح الجمل: "لا يجوز فتحها في القسم لا سماعًا، ولا قياسًا"(٥)، ونُقِل عن **ابن هشام** إجماع العرب على الكسر(٦).

قال **ابن عصفور:** "منهم لم يجز إلا الكسر، وهو الصحيح"(٧)، وعلّل اختياره بأنّ جواب القسم يكون جملة فعلية أو اسمية، وهذا يتوجّب أنْ تكون إنّ مكسورة، كما تكون إذا وقعت صدر الكلام(٨)، ومثّل على ذلك من السماع بقوله –تعالى–: ﴿**يَس، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ**﴾ (٩).

وردّ **المرادي** دليل **الكوفيّين** بأنّ فتح همزة (إنّ) بعد (حلفتُ) تخرجها من كونها قسمًا، وإنَّما أصبحت إخبارًا عن قسم، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ العربَ لا تضمر (حلفتُ) إذا كان المنوي بها غير القسم، بل إذا أضْمِرت كان الكلام قسمًا حتمًا(١٠)، وحكى **الصبّان:** "لم يثبت لهم سماع بذلك"(١١).

---

(١) تعليق الفرائد ٤/٤٤.
(٢) ينظر: شرح المرادي ١/٢٢٢.
(٣) التذييل والتكميل ٥/٧٠.
(٤) [الدخان: ١–٣]
(٥) شرح الجمل ١/٤٦٨.
(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٣١.
(٧) شرح الجمل ١/٤٦٦.
(٨) ينظر: السابق ١/٤٦٦.
(٩) [يس: ١–٣]
(١٠) ينظر: شرح المرادي ١/٢٢٢.
(١١) حاشية الصبان ١/٤٠٥.

- **مَوقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يرى المرادي أنّه يتوجب في همزة (إنّ) أن تكون مكسورة في نحو قولك: والله إنّ زيدًا قائم، وقد ردّ مذهب الكوفيّين وأدلتهم، وبالتالي فهو يوافق ابن خروف في مذهبه، وظهر ذلك جليًا عند استعراضه لقول ابن خروف في المسألة، حيث تبعه قائلًا: "وهو كما قال"[١].

والراجح في المسألة وجوب كسر همزة إنّ في هذا الموضع، لإجماع العرب على وجوب كسرها، وهو ما أكّده **ابن هشام** بقوله: "لو أُضمر الفعل أو ذكرت اللام تعيّن الكسر إجماعًا"[٢]، كما أنّ الكوفيّين اعتمدوا على القياس في مذهبهم دون الاستعانة بالسماع، في حين أنّ الأدلّة السماعية التي ساقها البصريون ومن تبعهم تؤكد صحة مذهبهم، خاصة أنّ جلّها من آيات القرآن الكريم، كما أنّ جواب القسم يُجاب بالابتداء والخبر، والفعل والفاعل، وهو ما يلزم وقوع إنّ مكسورة؛ لأنّها وقعت ابتداءً لكونها في موضع جملة.

مسألة: ناصِبُ (نباتاً) في قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾

قال ابن مالك:

وَقَـدْ يَـنُـوْبُ عَـنْـهُ مَـا عَـلَـيْـهِ دَلّ كَـجُـدَّ كُـلَّ الْـجِـدِّ وَافْرَحِ الْـجَـذَلْ[٣]

قال **المرادي**: "المصدر ضربان: مؤكد ومبين ... أمّا المؤكد فينوب عنه أحد ثلاثة أشياء. الأول: مرادف ... الثاني: ملاقٍ في الاشتقاق، نحو: (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) ... فعلى هذا ناصبه المذكور"[٤]، وزعم **ابن خروف** أنّ مذهب **سيبويه** في المسألة أنّ الناصب مُقدّرٌ[٥].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ينوب عن المصدر في المفعول المطلق مصدرٌ يلاقيه في الاشتقاق، أي أنّ اشتقاقهما من أصل واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا**﴾[٦]، فـ(نباتًا) ناب عن (إنباتًا)، وكل

---

(١) شرح المرادي ٢٢٢/١.

(٢) أوضح المسالك ٣٣١/١.

(٣) متن ألفية ابن مالك ١٩.

(٤) شرح المرادي ٣١٤/١-٣١٥.

(٥) ينظر: السابق ٣١٥/١.

(٦) [نوح: ١٧]

من (نباتًا) و(إنباتًا) متلاقيان في الاشتقاق من أصل واحد]، لكنّ النحاة اختلفوا في ناصب (نبَاتًا) في الآية، على أقوال:

الأول: ذهب إلى أنّ ناصبه الفعل المذكور، حيث نقل **أبو حيّان** عن **المازني** أنّه ينصبه بالفعل الظاهر، وإن لم يكن جاريًا عليه(١)، وحكى أنّ حجته في ذلك أنّه عندما كان في معناه تعدّى إليه كما يتعدى إلى ما هو من لفظه(٢)، ويرى **ابن يعيش** أنّ أكثر النحويّين ذهبوا إلى أنّ الناصب هو الفعل المذكور، وذلك لاتفاقهما في المعنى(٣).

الثاني: ذهب إلى أنّ ناصبه مقدّر، فقد حكى **ابن خروف** أنّ **سيبويه** يقدّر له عامِلًا من بابه، أي: (أنبتَه الله فنبت نباتًا)(٤)، وفي (الكتاب) **لسيبويه** في باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنّ المعنى واحد حكى: "قال الله تبارك وتعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتا)؛ لأنّه إذا قال: أنبته فكأنّه قال: قد نبت"(٥).

وتبعهما السيوطي فيما ذهبا إليه، وعبّر عن ذلك بقوله: "الثاني أنّه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمرًا، والفعل الظاهر دليل عليه، وعليه المبرّد، وابن خروف، وعزاه لسيبويه"(٦).

الثالث: ذهب إلى التّفصيل، فإنْ كان مغايرًا كما في الآية فنصبه بفعل مضمر، والتقدير: فنبتّم نباتًا؛ لأنّ النبات ليس بمعنى الإنبات، وإنْ كان مرادفًا فنصبه بالظاهر، نحو قول الشاعر:

عنْ متْنِـهِ مِرداةَ كُـلِّ صَـــقْـبِ وقَـدْ تَـطَـوَّيْـتُ انـطـواءَ الحِـضْـبِ(٧)

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٥٤/٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٣/٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢٧٦/١.

(٤) ينظر: شرح المرادي ٣١٥/١، وتمهيد القواعد ١٨٢٦/٤، وهمع الهوامع ٩٨/٢.

(٥) الكتاب ٨١/٤.

(٦) همع الهوامع ٩٨/٢.

(٧) البيت لرؤبة بن العجاج، من الرجز، في ديوانه ١٦، والكتاب ٨٢/٤، والأصول في النحو ١٣٥/٣، وشرح المفصل ٢٧٥/١، وهمع الهوامع ٩٨/٢.

فنصب (انطواء) بـ (تطوّيتُ)؛ لأنّ الانطواء والتطوّي بمعنى واحد، وحكى **أبو حيان** أنّ المذهب الثالث هو اختيار **ابن عصفور** الذي يرجّح نصبه بالفعل السابق؛ تجنبًا لتكلّف الإضمار، ويرجّح نصب الآخر بالمضمر؛ لأنّ المصدر يكون جاريًا عليه[١]، وقد حكاه **المرادي**[٢] و**السيوطي**[٣].

- **مَوقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

الظاهر في المسألة أنّ المرادي يجيز قول أصحاب المذهب الثالث، حيث استعرض قولهم، ثم عبّر عن موقفه منه بقوله: "وهو قول حسن"[٤]، أمّا مذهب ابن خروف فلم يُظهر المرادي موقفًا نحوه.

ويميل الباحث لمذهب التّفصيل، خاصّة أنّه يوفّقُ بين المذهبين؛ الأول والثاني، فنصبه بفعلٍ مضمرٍ إنْ كان معناه مغايرًا لمعنى الفعل الظاهر، ومثاله الآية الكريمة موضع الدراسة، والتقدير حينئذٍ: (فنبتّم نباتًا)، وقد سوّغ إضماره بأنّهم إذا أنبتوا فقد نبتوا، ولا يصحّ نصبه بالفعل الظاهر (أنبت)؛ لأنّ الغاية من المصدر تأكيد الفعل وتبيين معناه، فكونُ المصدر مغايرًا لمعنى الفعل الظاهر يبعده عن الغاية والغرض المقصود؛ لأنّ النبات ليس بمعنى الإنبات، أمّا في حال كان معناه غير مغايرٍ فنصبه بالفعل الظاهر –هذا والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: أوجهُ نَصبِ المَصدرِ المُؤَوّل مِن (عَدا) و(خَلا) عندَ صِلتِهما بـ(مَا) المَصْدَريَّة

قال **المرادي:** "فإنْ قلتَ: إذا وقعا صلة لـ (ما) المصدرية فما موضع المصدر المؤوّل من الإعراب؟ قلتُ نصبٌ، بلا خلاف، وإنّما اختلفوا في وجه نصبه"[٥]، أما **ابن خروف** فقد ذهب إلىأنّ انتصابه على الاستثناء انتصاب (غير)[٦].

---

(١) ينظر: التذييل ١٤٣/٧.
(٢) ينظر: شرح المرادي ٣١٥/١.
(٣) ينظر: همع الهوامع ٩٨/٢.
(٤) شرح المرادي ٣١٥/١.
(٥) شرح المرادي ٣٥١/١.
(٦) ينظر: السابق ٣٥١/١.

- **التَّحليل والتَّوضِيح:**

حكى **المرا**دي أنّ (عدا) و(خلا) إذا وَقَعا صلة لـ(ما) المصدرية، فإنّ موضع المصدر المؤول النصب باتفاق النُّحاة، وبرغم اتفاقهم على نصبه إلّا أنّهم اختلفوا في وجه نصبه على مذاهب:

الأول: ذهب إلى أنّ (ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، يُراد به اسم الفاعل، فهو حال من المستثنى منه، وهو مذهب **السيرافي** حيث قال: "مجاوزتهم عندي بمعنى الحال، كالمصادر التي تُوضع موضع الحال، كقولك: رجع عوده على بدئه، ونظائره"(١)، ففي قولك: قام القوم ما عدا زيدًا، يكون التقدير عنده: مجاوزين زيدًا، أو مجاوزتهم زيدًا.

وهو ظاهر مذهب **المبرّد** الذي يرى ضرورة النصب في (ما عدا) و(ما خلا) والتقدير عنده: مجاوزتهم زيدًا(٢).

الثاني: ذهب إلى أنّ المصدر المؤول منصوبٌ على الاستثناء مثل انتصاب (غير) في قولهم: قام القوم غير زيد، وهو مذهب **ابن خروف** حيث قال: "و(ما) في (ما عدا) و(ما خلا) مصدريّة في موضع نصب على الاستثناء"(٣)، كما أنّه جوّز أن تكون (ما) مع (خلا) زائدة(٤).

ومنع **ابن مالك** مذهبه بقوله: "هو غلطٌ منه؛ لأنّ المنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره، ومعنى الاستثناء قائمٌ بما بعد (ما) وصلتها، لا بها كما هو قائم بـ(ما) بعد غير، فلا يصح القول بأنَّهما منصوبان على الاستثناء؛ لأنّهما مستثنى بهما لا مستثنيان"(٥).

الثالث: ذهب إلى أنّ المصدر المؤول منصوبٌ على الظرفيّة الزمانية، و(ما) وقتية، بمعنى (وقت)، نابت هي وصلتها عن الوقت(٦)، [ففي قولك: قام القوم ما عدا زيدًا، يكون التقدير: قام القوم وقت

---

(١) شرح السيرافي ٣/٩٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٤٢٧.

(٣) شرح الجمل ٢/٩٦٢.

(٤) ينظر: السابق ٢/٩٦٢.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٧٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٣٥، وشرح ابن الناظم ١/٢٢٥، وشرح المرادي ١/٣٥٥، ومغني اللبيب ١/١٧٩، والنحو الوافي ٢/٣٥٥.

مجاوزتهم زيدًا]، وقد قال **السيوطي**: "(ما) ظرف بمعنى المدّة فمحلّه نصب، و(ما) المصدرية كثيرًا ما تكون ظرفًا"[١].

الرابع: ذهب إلى أنّ (ما) زائدة، و(عدا وخلا) حرفي جر، فجوّز جر ما بعدهما، وهو مذهب **الجرمي والكسائي**[٢]، وردّ **ابن هشام** مذهبهم من وجهين:
أحدهما: بالسماع، حيث إنّ ما ذهبوا إليه شاذٌ لا يُؤخذ به[٣]، ثانيهما: بالقياس، حيث منع مجيء (ما) زائدة؛ لأنّها إذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه، بل تتأخر عنه[٤].

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

التزم المرادي السكوت إزاء المسألة، حيث لم يُظهر ميله لمذهبٍ على حساب الآخر، كما أنّه لم يُبدِ اعتراضه على أيٍّ من هذه المذاهب، والسكوت عنده إقرار بجواز المذاهب الثلاثة الأولى، ومنها مذهب ابن خروف، أمّا المذهب الرابع فتطرّق إليه في (الجنى الداني)، وعدّه فاسدًا من جهة القياس وشاذًا من جهة السماع[٥].

والراجح عند الباحث هو المذهب الثالث من أنّ المصدر المؤول منصوبٌ على الظرفيّة، لكون (ما) وصلتها في تأويل المصدر، وكثيرًا ما يتضمّن المصدر معنى ظرف الزمان، ومن ذلك قولهم: أزورك طلوع الشمس وأعود غروبَها، فحذف الظرف الزماني (وقت) وقام المصدر (طلوع وغروب) مقامه.

أمّا مجيء الحال مصدرًا، فيتمُّ تأويله بنكرة، وذلك مشروطٌ بكون المصدر صريحًا، فالحال لا يكون مصدرًا مؤولًا؛ لأنّ المصدر المؤول يشتمل على ضميرٍ يجعل الحال معرفة، مع ذلك قد يجوز على تأويل (ما عدا) و(ما خلا) بالنكرة على تقدير السيرافي؛ حيث قدّرها باسم الفاعل (خالٍ)، فالمصدر المؤول: خالين زيدًا، وعادين زيدًا، أي: مجاوزين، فالضمير مستكنٌ فيهما فلا يظهر، وعلى هذا التأويل فالمصدر المؤول الذي هو اسم الفاعل نكرة.

---

(١) همع الهوامع ٢٨٢/٢.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٣٥/٣، وتمهيد القواعد ٢٢٠٧/٥، وهمع الهوامع ٢٨٢/٢.
(٣) ينظر: مغني اللبيب ١٧٩/١.
(٤) ينظر: السابق ١٧٩/١.
(٥) ينظر: الجنى الداني ٤٣٧/١.

أمّا النصب على الاستثناء ففيه كثيرٌ من التكلّف، وهو ما أكّده **الغلاييني** بقوله: "أنتَ ترى ما فيه من التكلف والبعد بالكلام عن أسلوب الاستثناء"[١]، أمّا كون (ما) زائدةً فشاذٌ، كما أنّه لا يجوز تقدّم (ما) الزائدة على حرف الجر كما ذكر **ابن هشام** آنفًا، ويثبت صحة مذهبه قوله –تعالى–: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ**﴾ [٢]، وقوله –أيضًا–: ﴿**قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ**﴾ [٣]، حيث تلت (ما) الزائدة حرف الجر.

مسألة: كونُ عامل الحَالِ المُؤكِّدة لمضمونِ الجملةِ مُقدّرًا

قال ابن مالك:

وَإِنْ تُـؤَكِّـدْ جُـمْـلَةً فَمُـضْـمَرُ عَـامِـلُهَـا وَلَـفْـظُـهَا يُـؤَخَّـرْ[٤]

قال **المرادي:** "قوله: فمُضمَرُ عامِلُها، يعني: بعد الجملة. وتقديره: أُحِقُّه أو أعرِفُه، إنْ كان المخبر عنه غيرَ (أنا)، وإن كان (أنا) فالتقدير: أُحَقُّ أو أُعرَفُ أو اعرِفْني، وكون عاملها مقدّرًا هو الصحيح"[٥]، ويرى **ابن خروف** أنّ عاملها هو المبتدأ مضمَّنًا تنبيها[٦].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

الحال عند النُّحاة على قسمين: حال مُؤسِّسة؛ وهي التي لا يُستفاد معناها بدونها، نحو: جاء زيدٌ راكبًا، وحال مُؤكِّدة؛ وهي التي يُستفاد معناها بدونها؛ لأنّ التأكيد المراد به التقوية[٧]، والحال المؤكدة قد تأتي مؤكِّدة لعاملها كقوله –تعالى–: ﴿**وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [٨]، أو مؤكّدة لصاحبها نحو قوله –تعالى–: ﴿**لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا**﴾ [٩]، وقد تكون مؤكدة لمضمون الجملة نحو قولك: زيدٌ أخوك عطوفًا.

---

(١) جامع الدروس العربية ١٤٤/٣.
(٢) [آل عمران: ١٥٩]
(٣) [المؤمنون: ٤٠]
(٤) متن ألفية ابن مالك ٢٣.
(٥) شرح المرادي ٣٧٢/١.
(٦) ينظر: السابق ٣٧٣/١.
(٧) ينظر: شرح الأشموني ٢٧/٢، والنحو الوافي ٣٩١/٢.
(٨) [البقرة: ٦٠]
(٩) [يونس: ١٠٠]

أمّا الحال المُؤكّدِة لمضمون الجملة فقال **ابن يعيش** عن عاملها: "أمّا العامل في هذه الحال، فهو عند سيبويه فعلٌ مضمرٌ تقديره: أَعرِفُ ذلك، أو أَحُقُّه"[١]، وحكى **المرادي** أنّ الحال المؤكدة لمضمون الجملة عاملها مقدّر[٢]، ثم أردف قائلًا: "وهو مذهب سيبويه"[٣].

وإلى ذلك أشار **ابن مالك** بقوله: (فمضمرٌ عاملُها)، وحكى في (شرح الكافية) وجوب تأخيرها وإضمار عاملها مستدلًا بقوله –تعالى–: ﴿**وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ**﴾[٤]، وقول الشاعر:

أَنَـا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًـا بِهَـا نَسَـبِي وَهَلْ بِـدَارَةَ يَـا لَلنَّـاسِ مِـنْ عَـارِ[٥]

وجه الاستشهاد: وقوع (معروفًا) حالًا مؤكدة لمضمون الجملة، منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا، وتقديره: أُحِقُّ معروفًا.

قال **ابن هشام:** "هذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة، وهي معمولة لمحذوف وجوبًا، تقديره: أُحِقّه ونحوه"[٦]، واشترط **ابن عقيل** في الجملة المؤَكَّدة أن تكون اسميّة وجزآها معرفتان جامدان[٧].

وحكى **المرادي** أنّ تقدير العامل للجملة المؤَكَّدة: أُحِقُّه أو أعرفُه، لكن إنْ كان المخبر عنه (أنا) فالتقدير: أُحَقُّ أو أُعرَفُ أو اعرِفني[٨]، وعلّل **الجوجَري**[٩] حذف العامل وجوبًا بتنزيل الجملة المؤكَّدة المذكورة بدلًا من اللفظ به[١٠].

---

(١) شرح المفصّل ٢٣/٢.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٣٧٢/١.

(٣) السابق ٣٧٢/١–٣٧٣.

(٤) [البقرة: ٩١]

(٥) البيت لسالم بن بدارة، من البسيط، في شرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢، وشرح المفصل ٢٢/٢، وشرح ابن الناظم ٢٤٤/١، وإرشاد السالك ٤٢٠/١. بدارة: اسم أم الشاعر.

(٦) أوضح المسالك ٢٨٤/٢.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ١٢٤/٢.

(٨) ينظر: شرح المرادي ٣٧٢/١.

(٩) هو شمس الدين محمد عبد المنعم بن محمد الجوجري، القاهري الشافعي، عُرف بذكائه، شَرحَ شذور ابن هشام، وهمزية البوصيري، توفي سنة ٨٨٩هـ. ينظر: حاجي خليفة، سلّم الوصول إلى طبقات الفحول ١٨٠/٣–١٨١.

(١٠) ينظر: الجوجري، شرح شذور الذهب ٤٥٠/٢.

وقد خالف **الزجّاج**[١] **سيبويه** ومن تبعه في مذهبه، حيث نقل عنه **الأزهري** قوله: "العامل هو الخبر لتأويله بمسمّى"[٢]، أمّا **ابن خروف** فذهب إلى أنّ عامل الجملة المؤكّدة هو المبتدأ، حيث نقل عنه **ابن الناظم** قوله: "العامل هو المبتدأ لتضمّنه معنى تنبّه"[٣].

وقد منع **الأزهري** ما ذهب إليه **الزجاج** و**ابن خروف** بقوله: "كلا القولين ضعيف، لاستلزام الأول المجاز، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر، وهو ممتنع لعدم تمام الجملة"[٤].

موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:

أظهر المرادي ميله لمذهب سيبويه في المسألة ومخالفته لابن خروف في مذهبه، حيث قال: "وكون عاملها مُقدّرًا هو الصحيح"[٥]، وعندما سُئِل عن إضمار العامل هل هو واجب أم جائز؟ ردّ قائلًا: "بل واجب"[٦]، فهو يرى أنّ العامل مقدّرٌ واجبُ الإضمار.

والذي يميل إليه الباحث في المسألة هو كون عامل الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة مقدّرًا؛ لأنّ العامل في الحال قد يُؤَكَّد بالحال نفسها، نحو قوله –تعالى–: ﴿**وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾[٧]، فـ(مفسدين) حال مؤكِّدة لعاملها؛ لأنّ العَثْوَ هو الإفساد، فإذا أكَّدت الحالُ جملةً حينها يكون المؤكَّد الأول عاملها، والمؤكَّد الثاني الجملة، والمؤكِّد واحد وهي الحال، فوجب حينها أن يكون عاملها محذوفًا، لئلَّا يكون مُؤكِّد واحد لمؤكَّدين–هذا والله أعلى وأعلم–.

مسألة: هَل (عَلَى) اسمٌ أم حرف؟

قال ابن مالك:

وَاسْـــتُعْمِلَ اسْـــمَاً وَكَـذَا عَنْ وَعَلَى مِـــنْ أَجْـــلِ ذَا عَلَيْـهِمَا مِـنْ دَخَـلا[٨]

---

(١) أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السّريّ بن سهل، النّحويّ، البصريّ: لزم المبرّد؛ ومن مصنفّاته: معاني القرآن، وفعلت وأفْعَلت، وما ينصرف ومالا ينصرف؛ توفّي سنة (٣١١هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ٢٣٢/٧.

(٢) شرح التصريح ٦٠٧/١.

(٣) شرح ابن الناظم ٢٤٤/١.

(٤) شرح التصريح ٦٠٧/١.

(٥) شرح المرادي ٣٧٢/١.

(٦) السابق ٣٧٣/١.

(٧) [البقرة: ٦٠]

(٨) متن ألفية ابن مالك ٢٥.

قال **المرادي**: "أمّا (على) فذهب قوم، منهم ابن طاهر و**ابن خروف** والشلَوبين، إلى أنّها اسم ولا تكون حرفًا، وزعموا أنّ ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريّين أنّها حرف جرّ"(١).

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

اختلف النُّحاة في (عَلى) هل هي اسمٌ أم فعلٌ أم حرف؟ وذلك على النَّحو التالي:

ذهب **سيبويه** إلى أنّ (على) لا تكون إلا اسمًا بمعنى الاستعلاء حقيقةً أو مجازًا، فهي بمعنى (فوق) حقيقةً، كقولك: هذا على ظهر الجبل، وبمعنى (فوق) مجازًا، كقولك: عليه مالٌ، وحكى أنّه كالمثل، كأنّ المال علاه وركبه(٢)، واستدل على اسميّتها بقول الشاعر:

غَـدَتْ مِنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَ مَـا تَمَّ ظِمْؤُهَـا تَصِـــــلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَـلِ(٣)

وجه الاستشهاد: استدلّ سيبويه على اسميّة (عَلى) بدخول حرف الجر (مِن) عليها، فهي عنده اسمٌ بتأويل (فوق)، وكأنّه قال: (غَدت من فوقه).

وتبعه **المبرّد** في مذهبه، فقال: "(على) من عَلَوْت، وهي اسم، يدلّك على ذلك قولهم: جِئْت من عَلَيْهِ"(٤)، ووافقه **ابن السرّاج** فيما ذهب إليه(٥)، لكنْ لُوحظ أنّ المبرّد عاد في موضعٍ آخر، وعدَّ (على) حرف جر في نحو قولهم: (على زيدٍ درهم)، وعدّها فعلًا نحو قولهم: (علا زيدٌ الدّابّة)(٦).

وقد خالف **الفرّاء** ذلك، وزعم أنّ (على) لا تأتي إلا حرفًا، وإذا دخلت عليها (مِنْ) تبقى على حرفيّتها، وعلّل ذلك بأنّ (مِنْ) تدخل على حروف الجر كافة، سوى: مذ، واللام، والباء، وفي(٧)، وردّه **أبو حيان** بقوله: "وما ذكروه من دخول (من) على حروف الجر كلّها سوى ما استثنوا لا يعرفه البصريّون، فإنْ ثبت كان ذلك دليلًا على أن جميع الحروف تكون أسماء سوى ما استثنوا"(٨).

---

(١) شرح المرادي ٤٠٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٣٠/٤-٢٣١.

(٣) البيت لمزاحم العقيلي، من الطويل، في الكتاب ٢٣١/٤، والمفصل ٣٨٤/١، وشرح الكافية الشافية ٨١٠/٢، وأوضح المسالك ٥١/٣، واللمحة في شرح الملحة ٢٣١/١. قيض: القشر الأعلى للبيض، وزيزاء: بيداء.

(٤) المقتضب ٥٣/٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢١٦/٢.

(٦) ينظر: المقتضب ٤٢٦/٤.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧٢٢/٤، وشرح المرادي ٤٠٧/١.

(٨) التذييل والتكميل ١٥٤/١١.

أمّا **الأنباري** فيرى بأنّها قد تأتي اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، حيث قال: "وأمّا (على) فتكون اسمًا وفعلًا وحرفًا، فإذا كانت اسمًا، دخل عليها حرف الجر، وإذا كانت فعلًا، كانت مشتقة من مصدر، وتدل على زمانٍ مخصوص، نحو: (علا الجبل يعلو عُلُوًّا، فهو عالٍ) ... وإن كانت حرفًا، كان ما بعدها مجرورًا بها"(١).

ومن النُحاة من ذهب إلى اسميّتِها وحرفيّتِها، ففي قول **ابن مالك:** (واستُعمِل اسمًا) دلالة على أنّ بعض حروف الجر تخرج عن الحرفيّة، وجعل من ضمنها (على)، ثمّ علّل استعمالها اسميّة بقوله: (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلا).

وحكى **المرادي** أنّ **ابن خروف** لا يُجِيز حرفية (على)، وأنّه يرى اسميّتَها، وبعد العودة لشرح ابن خروف لجمل الزجاجي، وجدناه يجيز فيها الاسميّة والحرفيّة، ومن ذلك قوله: "منها ما يشترك لفظه بين الاسم والحرف؛ نحو (عنْ) و(على)؛ إذا خفضتَا كانتَا حرفينِ، وإنْ دخلَ عليهما خافض كانتَا اسمين"(٢)، كما أنّه أجاز فعليّتها بقوله: "تقول: (على زيدٍ ثوبٌ)، و(علا زيدٌ الجبلَ)، و(جئْت مِنْ عَليْهِ)"(٣).

وذكر **العكبري** أنّ (على) قد تكون حرف جر، وقد تكون اسمًا بمعنى (فوق)، وحينها تُقلَب ألفها ياءً مع الضمير(٤)، وتبعه **ابن هشام** الذي ذهب إلى أنّها لفظٌ مشتركٌ بين الحرفيّة والاسميّة، واشترط اسميّتَها بدخول (مِنْ) عليها(٥).

وزاد بعضهم أنّها تكون اسمًا في موضعٍ آخر، وذلك إذا تعدّت فعل المخاطب إلى ضميره المتّصل، وذلك لأنّها لو جُعلت حرفًا لأدى إلى تعدّي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك غير جائز، وقد نسب **أبو حيّان** هذه الإضافة **للأخفش**(٦)، الذي استدل بقول الشاعر:

هَـوِّنْ عَـلَـيْـكَ فـإنَّ الأُمُـورَ بِـكَـفِّ الإلـهِ مَـقـادِيـرُهـا(٧)

---

(١) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية ١٩١/١-١٩٢.

(٢) شرح الجمل ٤٨٠/١.

(٣) السابق ٤٨١/١.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء ٣٥٩/١.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٥٠/٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٤/١١.

(٧) البيت بلا نسبة، من المتقارب، في الكتاب ٦٤/١، وأمالي ابن الحاجب ٦٧٩/٢، والجنى الداني ٤٧١/١، وأوضح المسالك ١٩٤/١، والسيوطي، شرح شواهد المغني ٤٢٧/١، والبغدادي، خزانة الأدب ١٤٨/١٠.

وردّه **ابن هشام** بقوله: "فيه نظر؛ لأنّها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصحّ حلول (فوق) محلّها ... وهذا كلّه يتخرّج إمّا على التعلّق بمحذوف كما قيل في اللام في: سُقيا لك، وإمّا على حذف مضاف، أي: هوّن نفسك"[١].

- **مَوقِفُ المُرَادِي والتَّرجِيح:**

عندما استدلّ المرادي بقول ابن خروف ومن تبعه جعل ذلك زعمًا، وهذا يدل على تضعيفه لقولهم، والذي ظهر للباحث أنّ المرادي غلط في نسبة هذا القول لابن خروف كما ظهر آنفًا، فالأخير يجيز كون (على) حرفًا واسمًا وفعلًا، وهو منافي لما نسبه المرادي له.

والظاهر أنّ (على) سواء كانت اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فهي مشتركةٌ بينهما في اللفظ، فإنْ كانت حرفًا وهو الأصل، فمعناها الاستعلاء حقيقةً، كقوله تعالى: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ**﴾[٢]، ومجازًا كقوله –تعالى–: ﴿**فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾[٣]، وهي حينئذٍ تدل على معنى في غيرها.

ويتعيّن أنْ تكون اسمًا إذا دخلت (مِنْ) عليها؛ لأنّ (مِنْ) حرف جر، والحرف لا يدخل على الحروف، إنّما يدخل على الأسماء، وحينئذٍ فإنّها تدلّ على معنى في نفسها، وهو معنى الظرفية، أي بمعنى (فوق).

وتكون فعلًا إذا رفعت الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ**﴾[٤]، وهي حينئذٍ تدلّ على حدثٍ وزمانٍ معيّنٍ وتصرّف، وليست منهما في شيءٍ أكثر من الاشتراك اللفظي –والله أعلم بالصواب–.

مسألة: رفعُ اسمِ الفاعلِ للفاعلِ المُضْمر

حكى **المرادي** نقلًا عن ابن عصفور أنّ النحاة على اتفاق أنّ اسم الفاعل يرفع المضمر[٥]، وذكر **ابن خروف** أنّ اسم الفاعل لا يرفع المضمر[٦].

---

(١) مغني اللبيب ١٩٤/١.
(٢) [الرحمن: ٢٦]
(٣) [البقرة: ٢٥٣]
(٤) [القصص: ٤]
(٥) ينظر: شرح المرادي ٤٦٦/١.
(٦) ينظر: السابق ٤٦٦/١.

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

ذكر **المُرادِي** أنّ الخلافَ في عملِ اسم الفاعل الماضي دون (أل) مرتبط بالمفعول به، أمّا بالنسبة إلى الفاعل، فإنّه يرفع الفاعل المضمر على مذهب جمهور النحاة[١].

فقد حكى **ابن عصفور** أنّ النحاة متفقون على أنّ اسم الفاعل الماضي يرفع المُضمر[٢]، وقال **أبو حيّان:** "ذهب الجمهور إلى أنّه يرفعه"[٣]، وأردف قائلًا: "والذي تلقّفناه أنّه لاشتقاقه يتحمّل الضمير"[٤]، وحكى **الأزهري** أنّ النّحاة يجيزون رفع الضمير المستتر اتفاقًا[٥].

واشترط **عبّاس حسن** لرفع اسم الفاعل ضميرًا مستترًا أن يكون هذا الضمير غائبًا، وذلك لأنّ اسم الفاعل لا يعود ضميره إلّا على الغائب[٦].

إلّا أنّ **المرادي** و**السيوطي** نَسَبا **لابن خروف** مخالفته لجمهور النحاة، حيث ذهب إلى منع رفع اسم الفاعل للمضمر[٧]، ولعلّهما استدلّا على ذلك بقوله في (شرح الجمل) : "فإنْ كان اسم الفاعل والمفعول لِمَا مضى لم يعملا في مفعول، وضَعُفَ رفعهما للظاهر"[٨]، فتضعيفه لرفع الظاهر وسكوته عن المضمر فيه منع مبطّن لرفع المضمر.

- **مَوقفُ المُرادِي والتَّرجِيح:**

خالف المرادي ابن خروف في مذهبه، والتزم بمذهب الجمهور، حيث ذكر قول ابن خروف وعلّق عليه قائلًا: "وهو بعيد"[٩].

ويظهر مما سبق أنّ مذهب الجمهور هو الأولى بالقبول، وذلك أنّه لاشتقاقه يتحمّل الضمير كما ذكر أبو حيّان.

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٤٦٦/١.
(٢) ينظر: همع الهوامع ٧٠/٣.
(٣) التذييل والتكميل ٣٢٨/١٠.
(٤) السابق ٣٢٨/١٠.
(٥) ينظر: شرح التصريح ١٢/٢.
(٦) ينظر: النحو الوافي ٢٥٢/٣.
(٧) ينظر: شرح المرادي ٤٦٦/١، وهمع الهوامع ٧٠/٣.
(٨) شرح الجمل ٥٣٢/١.
(٩) شرح المرادي ٤٦٦/١.

مسألة: أقوال النحاة في (ما) الواقعة بعد نعم وبئس فاعلًا

قال **ابن مالك:**

وَ(مَـا) مُـمَـيِّـزٌ، وَقِـيْـلَ: فَـاعِـلُ فِي نَحْوِ: نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِـــلُ![1]

حكى **المرادي** أنّ القائلين بأنّ (ما) الواقعة بعد نعم وبئس تُعرب فاعلًا اختلفوا فيها على أقوالٍ عديدة[2]، ويرى **ابن خروف** أنّها اسمٌ معرفة تام، بمعنى أنّها غيرُ مفتقرةٍ إلى صلة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَ![3].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

اختلفَ النُّحاة في (ما) الواقعة بعد (نعم) و(بئس) إذا وَلِيها فعل، وذلك في نحو قوله –تعالى–: ﴿**بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا**﴾[4]، وحكوا أنّ فيها أقوالًا منها: أنّها نكرةٌ في موضع نصبٍ على التَّمييز، أو أنّها المخصوص بالمدح أو الذم، أو أنّها كافة، ومنهم من حكى أنّها في موضع رفعٍ على الفاعليّة[5]، أمّا القائلون بأنّها الفاعل فاختلفوا على أقوال:

الأول: أنّها اسمٌ معرفة تام مُكنًّى به عن اسمٍ مُعَرّف بالألف واللَّام الجنسيّة، أي: لا يفتقر إلى صلة فاعل، والمخصوص بالمدح أو الذم محذوف، والفعل صفةٌ له[6]، والتقدير: بئسَ الشيءُ شيءٌ اشْتَرَوا به أنفُسَهُم، وهو مذهب **سيبويه**[7]، و**الكسائي**[8]، و**ابن خروف**[9].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٣٢.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٥٣٣/١.

(٣) ينظر: السابق ٥٣٣/١.

(٤) [البقرة: ٩٠]

(٥) ينظر: شرح المرادي ٥٣٢/١.

(٦) ينظر: الرضي، شرح الرضي ٢٥٠/٤، والبحر المحيط ٤٨٩/١، وشرح المرادي ٥٣٣/١، والمقاصد الشافية ٥٢١/٤–٥٢٢، وشرح التصريح ٨٢/٢، وهمع الهوامع ٣٤/٣، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضي ٢٥٠/٤، والبحر المحيط ٤٨٩/١، وشرح المرادي ٥٣٣/١، وهمع الهوامع ٣٤/٣.

(٨) ينظر: شرح الرضي ٢٥٠/٤.

(٩) ينظر: شرح المرادي ٥٣٣/١، وشرح ابن عقيل ٧٦/٣، والمقاصد الشافية ٥٢٣/٤.

حكى **أبو حيّان**: "قال سيبويه: هي معرفةٌ تامةٌ، التقدير: بئس الشيءُ، والمخصوص بالذم على هذا محذوف، أي شيءٌ اشْتَرَوا به أنفُسَهُم"[١]، وأردف قائلًا أنّ هذا القول عُزي إلى **الكسائي**[٢].

وقال **ابن عقيل**: "هذا مذهب ابن خروف"[٣]، ونقل **الشاطبي** عن **ابن خروف** قوله: "وتكون (ما) تامَّةً مَعْرفة بغير صِلَة، نحو: دققتُه دَقاً نِعِمَّا، قال سيبويه: أي نعم الدَّقُّ، و (نِعِمَّا هِيَ) أي: نعم الشيءُ إبداؤُها، و: نعم ما صنعتَ، وبِئْسَمَا صنعتَ، أي نعم الشيءُ صنعتَ"[٤].

وقد ردّ **الشاطبي** هذا القول معلِّلًا ذلك بأنّ وقوع (ما) معرفة خلافٌ للظاهر، فقوّتها قوّة النكرة إذا لم تكن موصولة[٥]، وأردف قائلًا: "وما قدّرها به سيبويه من المعرفة لعلّه على غير تفسير الإعراب، بل على التساهل في تقدير المعنى"[٦].

الثاني: أنّها موصولة بمعنى (الّذي)، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف، وقد حكاه **الفراء**[٧]، و**الفارسي**[٨]،والتقدير: بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، واستدل **ابن هشام** على ذلك بقوله –تعالى–: ﴿**نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ**﴾ [٩]، حيث جاءت (ما) في محل رفع فاعل، وجملة (يعظكم به) صلة للموصول، والمخصوص محذوف، أي: نعم الذي يعظكم به[١٠]، وردّ **الرضي** مذهبهم بقوله: "يضعّفه قلة وقوع (الذي) مصرحًا به فاعلًا لـ(نعم) و(بئس)"[١١].

الثالث: أنّها موصولة، وهي فاعل يُكتَفى بها وبصلتها عن المخصوص بالمدح والذم[١٢]، وهو مذهب **الفراء والفارسي**[١٣].

---

(١) البحر المحيط ٤٨٩/١.
(٢) ينظر: السابق ٤٨٩/١.
(٣) شرح ابن عقيل ٧٦/٣.
(٤) المقاصد الشافية ٥٢٣/٤.
(٥) ينظر: السابق ٥٢٥/٤.
(٦) السابق ٥٢٥/٤.
(٧) ينظر: شرح الرضي ٢٥٠/٤.
(٨) ينظر: البحر المحيط ٤٨٩/١، وشرح المرادي ٥٣٣/١.
(٩) [النساء: ٥٨]
(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٢٤٧/٣.
(١١) شرح الرضي ٢٥٠/٤.
(١٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥٢٢/٤، وشرح التصريح ٨٢/٢، وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.
(١٣) ينظر: شرح الرضي ٢٥٠/٤، والبحر المحيط ٤٨٩/١، وشرح التصريح ٨٢/٢.

وردّ **ناظر الجيش** القول الثاني والثالث بأنّ (ما) الموصولة لا تكون نكرةً في حال، ولا يجوز لاسمٍ ظاهرٍ لا يكون نكرة أن يكونَ فاعلًا لـ(نعم) و(بئس)[١]، فهي حينئذٍ ليست جنسية، إنّما معينة، ولا يكون فاعل (نعم وبئس) الظاهر معرفة معينة.

وتبعه **الشاطبي** بقوله: "إنْ كانت موصولةً لم يصح؛ لأنّ الموصولة تتبيّن بالصلة، فتصير في عداد الأسماء المعينة، وهي لا تكون فاعلة لـ(نعم وبئس)، فإنْ لم يكنْ لها صلةٌ، فموصول بغير صلة لا يكون"[٢].

الرابع: أنّها مصدرية، وهي وما بعدها في موضع رفع[٣]، والتقدير: بئس اشتراؤُهم، ونُسِب هذا المذهب **للكسائي**، وردّ **ابن عطيّة**[٤] هذا القول بأنّ (نعم) و(بئس) لا يدخلان على اسم معيّن معروف، والشراء قد تعرّف بإضافته إلى الضمير[٥].

وردّ **أبو حيّان** قول **ابن عطيّة** فقال: "وَما قَالهُ لَا يلْزَمُ إِلَّا إِذَا نُصَّ عَلى أمر مرْفُوع بِبِئْسَ، أَمَّا إِذَا جَعلهُ الْمَخْصُوصَ بِالذَّم، وَجَعَل فَاعلَ بِئْس مُضمرًا وَالتَّمْيِيز مَحذُوفًا، لَفُهِمَ المَعْنى. التَّقدير: بِئْسَ اشْتِرَاءٌ اشْتِرَاؤُهُمْ، فَلا يلْزَم الاعتِرَاضُ"[٦]، لكنّه عاد ليمنع مذهب **الكسائي** بقوله: "يُبْطِلُ هَذَا الْقَوْل الثَّاني عودُ الضَّمِيرِ فِي بِهِ عَلَى مَا، وَمَا المصدرِيَّةُ لَا يعُودُ علَيْها ضمِيرٌ، لِأَنَّهَا حَرْفٌ علَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ"[٧].

الخامس: أنّها نكرةٌ موصوفةٌ مرفوعةٌ بـ(بئس) أو (نِعْمَ)، و(اشْتَروا) صفتها، و(أنْ يَكْفروا) هو المخصوص بالذم[٨]، كأنّه قال: بئس شيءٌ اشْتَروا، وقد نسبه **الشاطبي** للمُتأخّرين دون أن يتطرّق لأسمائهم[٩].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٢٥٥١/٥.
(٢) المقاصد الشافية ٥٢٥/٤.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٨٩/١، وشرح المرادي ٥٣٣/١، وشرح التصريح ٨٢/٢، وهمع الهوامع ٣٤/٣، وشرح الأشموني ٢٨٩/٢.
(٤) أبو محمد عبد الحق بن الحافظ بن عطية المحاربي الغرناطي، كان إمامًا في الفقه والتفسير والعربية، ذكيًا فطنًا، توفي سنة ٥٤٢هـ. ينظر: فوات الوفيات ٢٥٦/٢.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٤٨٩/١.
(٦) البحر المحيط ٤٨٩/١.
(٧) البحر المحيط ٤٨٩/١.
(٨) ينظر: شرح المرادي ٥٣٣/١، والمقاصد الشافية ٥٢٢/٤، وشرح التصريح ٨٢/٢، وشرح الأشموني ٢٨٩/٢.
(٩) ينظر: المقاصد الشافية ٥٢٢/٤.

حكى **ناظر الجيش** أنّ ارتفاع النكرة غير المضافة بـ(نعم) و(بئس) على أنّها فاعل لا يُحفظ من كلام أهل البصرة[١]، ومنع **الشاطبي** وقوع (ما) النكرة فاعلًا؛ لاختصاص الفاعل في باب (نعم) و(بئس) بالتعريف[٢].

- **مَوقِفُ المُرَادِي والتَّرجيح:**

لم يُبدِ المرادي موقفًا جليًّا تجاه الأقوال الخمسة، إلّا أنّه في (الجنى الداني) حكى بأنّ القول الأوّل هو المشهور من هذه الأقوال[٣]، وهو بذلك يميل لمذهب ابن خروف.

والراجح أنّ القول الأوّل هو الأصوب من غيره في حال كون (ما) فاعِلًا؛ وذلك لكون هذا القول أكثر شهرة من غيره عند النّحاة، كما أنّ العلّة التي ساقها **ابن مالك** في (شرح التسهيل) ترجّح ذلك، حيث قال بأنّ (ما) المعرفة التامة كثيرٌ الاقتصار عليها، وذلك في نحو: غسلته غسلًا نِعِمّا!، في حين أنّ النكرة التالية (نِعم) لا يُقْتصر عليها إلّا نادرًا[٤].

مسألة: فاعِليّة (ذَا) فِي قَولِه: (حَبَّذا)

قال **ابن مالك:**

وَمِثْلُ نِـعْـمَ حَـبَّـذَا الفَـاعِـلُ (ذَا) وَأَنْ تُـرِدْ ذَمًّـا فَقُـل لاَ حَـبّذَا[٥]

قال **المرادي:** "وقوله: الفاعلُ (ذا) هو ظاهر مذهب سيبويه، وهو المختار"[٦]، وقال **ابن خروف** بعد أن مثّل بـ(حبّذا زيدٌ): حَبّ: فعل، وذا: فاعلها، وزيد: مبتدأ، وخبره: حبّذا[٧].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

تُعَدّ (حَبَّذا) بمنزلة (نِعْمَ) وفاعلها في إفادة المدح، لكنّ النّحاة اختلفوا في إعرابها على أربعة مذاهب:

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٢٥٥١/٥.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٥٢٥/٤.
(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٣٩/١.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٣/٣.
(٥) متن ألفية ابن مالك ٣٢.
(٦) شرح المرادي لألفية ابن مالك ٥٤١/١.
(٧) السابق ٥٤١/١.

الأول: ذهب إلى أنّ (حبّ) فعلٌ ماضٍ، و(ذا) فاعله، والجملة الفعلية خبرٌ مُقدَّم، وزيدٌ: مبتدأ، وهو مذهب **ابن خروف**، حيث قال في (شرح الجمل): "(حَبّ): فعلٌ ماضٍ غير متصرّف أيضًا، و(ذا): فاعلها، و(زيدٌ): مبتدأ، وخبره: (حبّذا)"[١]، ثم نسبَ هذا المذهب **لسيبويه**، وخَطّأ من نسب إليه غير ذلك[٢].

وإليه أشار **ابن مالك** بقوله: (الفاعل ذا)، وتبعه **السيوطي** قائلًا: "والأصح أنّ (ذا) فاعله، فلا تُتْبَع وتلزم الإفراد والتذكير"[٣]، واستدلّ **الأزهري** على صحة مذهبهم بأنّ الأصل عدم التغيير، ولاقتصارهم على (حبّ) إذا عُطف على (حبّذا)، فيجوز أن تفصل (ذا) عن (حبّ)[٤]، ومن ذلك قول الشاعر:

وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا[٥]

وجه الاستشهاد: عطَف (حبّ) على (حبّذا)، ولم يتغيّر المعنى، أي: وحبّذا ربنا.

الثاني: ذهب إلى أنّ (حَبَّ) مع (ذا) اسمٌ مُركّب في موضع رفعٍ بالابتداء، وخبرها ما بعده، وغُلّبت الاسميَّة لشرف الاسم، وهو مذهب **المبرّد**[٦]، و**ابن السرّاج**[٧]، و**الزجاجي**[٨]، واختيار **ابن عصفور**[٩].

فقد ذهب **المبرّد** إلى أنّ الأصل في (حبّذا): حبّذا الشيء، و(ذا) عنده اسمٌ مبهمٌ يقع على كل شيء، ثمّ جُعلت (حَبّ) و(ذا) اسمًا واحدًا، فصار مبتدأً[١٠]، وتبعه **ابن السرّاج** في مذهبه، حيث

---

(١) شرح الجمل ٥٩٩/٢.

(٢) ينظر: السابق ٥٩٩/٢.

(٣) همع الهوامع ٣٨/٣.

(٤) ينظر: شرح التصريح ٨٨/٢.

(٥) البيت لعبدالله بن رواحة، من الرجز، في شرح الكافية الشافية ١١١٤/٢،واللمحة ٤٢١/١، وشرح التصريح ٨٩/٢، وهمع الهوامع ٤١/٣، وشرح الأشموني ٢٩٦/٢.

(٦) ينظر: المقتضب ١٤٥/٢.

(٧) ينظر: الأصول في النحو ١١٥/١.

(٨) ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو ١١٠.

(٩) ينظر: المقرّب ١٠٦.

(١٠) ينظر: المقتضب ١٤٥/٢.

استدلّ على اسميّتها بعدم جواز قولهم: حبّذه؛ لأنّه يعدّهما بمنزلة اسمٍ واحد في معنى المدح، كما يكون ذلك في الأمثال[١].

ووافقهم **الزجاجي** بقوله: "اعلم أنّ (حبّ) فعلٌ رفع (ذا)، ثمّ لزِمَا مكانًا واحدًا، ولم يتفرَّقا، فصارا بمنزلة اسمٍ واحد يرفع ما بعده"[٢]، ويقول **ابن عصفور** متابِعًا **الزجاجي**: "هي في الأصل مركّبة من: (حبّ) و(ذا) الذي هو اسم إشارة، فَجُعِلا بمنزلة شيءٍ واحد"[٣].

واستدلَّ أصحاب هذا المذهب على اسميّة الجملة وتركيبها بأنّ الاسم أشرف وأقوى، ويستقلّ به الكلام، حيث قال **ابن الورّاق**: "الاسم أقوى من الفعل، فلو جُعلا شيئًا واحدًا، وَجَب أنْ يغلب عليهما حكم الاسميّة؛ لقوة الاسم وضعف الفعل"[٤]، واحتجّوا –أيضًا– بتصغيرها تصغير المفرد كقولهم: (ما أُحَيبذه)[٥]، أمّا **ابن عصفور** فاستدلّ بجواز إدخال النداء على (حبّذا)[٦]، ومن ذلك قول الشاعر:

يـا حَبَّـذا جَبَـلُ الرَّيّـانِ من جَبَـلٍ وحَبَّـذا سـاكِنُ الرَّيّـانِ، مَنْ كـانـا[٧]

وجه الاستشهاد: دخول حرف النداء (يا) على (حبّذا)، ممَّا يُدلّل على اسميّتها وتركيبها.

قال **ابن مالك**: "لا يصحّ ما ذهبا إليه من ذلك؛ لأنّهما مقرّان بفعلية (حبّ) وفاعلية (ذا) قبل التركيب، وأنّهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه"[٨]، وردّ **العكبري** مذهبهم –أيضًا– بأنّ تصغيرهم (حبّذا) شاذٌّ لا يُستدَلّ به، وذهب إلى أنّ المنادى في البيت محذوف وتقديره: (يا قوم)[٩].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١/١١٥.

(٢) الجمل في النحو ١١٠.

(٣) المقرب ١٠٦.

(٤) علل النحو ٢٩٧.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء ١/١٨٨.

(٦) ينظر: المقرب ١٠٦.

(٧) البيت لجرير، من البسيط، في ديوانه ١/١٦٥، والمقرّب ١٠٦، والتذييل والتكميل ٣/١٢٦، والمقاصد الشافية ٤/٥٥٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٤٠٨، وخزانة الأدب ١١/١٩٩، وجامع الدروس العربية ١/٧٥.

(٨) شرح التسهيل ٣/٢٣-٢٤.

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء ١/١٨٨.

الثالث: أنّهما فعلٌ وفاعل، إلّا أنّ المخصوص بدلٌ من فاعل (حبّ) وهو (ذا)، وقد نسبه **المرادي لابن كيسان**(١)، ثمّ أردف قائلًا: "رُدّ بلزومه"(٢)، وردّ **خطّاب الماردي**(٣) مذهب ابن كيسان بأنّه يلزمه أن يقول: حبّذان الزيدان، وهذا لم يقله أحدٌ من قبل(٤).

الرابع: أنّ (حبّذا): فعلٌ ماضٍ، والمخصوص فاعله، فَرُكّبت (حبّ) مع (ذا)، والتركيب أزال اسميّة (ذا)، فصار مع (حبّ) فعلًا، وقد جُعلا فعلًا من باب تغليب الفعل لِتقدّمه، فصار الجميع فعلًا، وفاعله المخصوص بالمدح(٥)، ونسبه **المرادي للأخفش**(٦)، وعزاه **ابن عقيل** إلى **ابن درستويه**(٧).

وإليه ذهب **خطّاب الماردي**، حيث قال: "هذا كلّه فاعل مرفوع بـ(حبّذا)، وهذا على لفظٍ واحد في ذلك كلّه؛ لأنّه صار كالمثل"(٨)، واحتجّ أصحاب هذا المذهب على مذهبهم بتغليب الجزء الأول لأنّه أكثر حروفًا(٩)، وحكى **السيوطي** أنّ مذهبهم رُدّ بسبب جواز حذف المخصوص، والفاعل لا يُحذف(١٠).

وقد رَدّ **ابن خروف** المذاهب المُعارِضَة لمذهبه بقوله: "فلا وجه له؛ لأنّه ضَمَّ الكلمتين بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، وغلّب الاسم تارة، والفعل أخرى لغير ضرورةٍ دعت إلى ذلك"(١١).

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٥٤٤/١، وابن كيسان هو أبو الحسن البغدادي محمد بن أحمد بن كيسان، نحوي معروف، أخذ عن البصريين والكوفيين، وصنّف كتابي غريب الحديث والمهذب في النحو، توفي سنة ٢٩٩هـ. ينظر: إنباه الرواة ٥٧/٣، وتاريخ الإسلام ١٠١٢/٦.

(٢) شرح المرادي ٥٤٤/١.

(٣) أبو بكر الماردي، خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، كان نحويًا بارعًا، تصدّر لإقراء العربية، وقد نقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرًا، وصنّف كتبا منها: كتاب الترشيح، توفي سنة ٤٥٠هـ. ينظر ترجمته: بغية الوعاة ٥٥٣/١.

(٤) ينظر: حسن الشاعر، خطّاب الماردي ومنهجه في النحو ١٣٤/١.

(٥) ينظر: شرح المرادي ٥٤١/١-٥٤٢، وأوضح المسالك ٢٥٢/٣، واللمحة ٤١٧/١، وشرح التصريح ٨٩/٢، وهمع الهوامع ٤٠/٣.

(٦) ينظر: شرح المرادي ٥٤٢/١.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٧٨/٣، وابن درستويه هو أبو محمد الفارسي، عبد الله بن جعفر بن درستويه، صاحب المبرد، وبرع في العربية، له تصانيف عديدة منها: الإرشاد في النحو، والهجاء، ومعاني الشعر، انتصر للبصريين في مؤلفاته، وتوفي سنة ٣٤٧، ينظر ترجمته: تاريخ الإسلام ٨٥٢/٧.

(٨) خطاب الماردي ومنهجه في النحو ١٣٤/١.

(٩) ينظر: شرح التصريح ٨٩/٢.

(١٠) ينظر: همع الهوامع ٤٠/٣.

(١١) شرح الجمل ٥٩٩/٢-٦٠٠.

- **مَوقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يظهر جليًّا أنّ المرادي يوافق ابن خروف في مذهبه، ويتّضح ذلك بقوله: "والصحيح القول بعدم التركيب"[١]، معللًا ذلك بأنَّ فيه إقرار كلّ من اللفظين على ما كان عليه[٢]، وهو بذلك يُقوّي حجة مذهب ابن خروف ويُؤيّده.

وممَّا سبق تبيَّن للباحث أنّ الأرجح في المسألة مذهب ابن خروف الذي عزاه لسيبويه من أنّ (حبّذا) جملةٌ فعلية فاعلها (ذا)، والاسم بعده هو المخصوص لا تابع لاسم الإشارة (ذا)؛ وذلك لصحة التعليلات التي ساقها النحاة للردِّ على المذاهب الثلاثة المعارضة.

ويُضاف إلى ذلك في الردِّ على اسميّتها مركّبة أنّه يجوز على مذهبهم دخول نواسخ الابتداء على (حبّذا)، فعلى ذلك يجوز أن تقول: كان حبّذا زيدًا، وكأنّ حبّذا زيدٌ، وهذا فاسدٌ في العربية، وعلى مذهبهم –أيضًا– يتوجّب تكرار (لا) عند إهمالها، فلا يجوز أن تدخل (لا) على (حبّذا) إلا مع التكرار، فعند قولك: حبّذا زيد، يتوجب أنْ تعطف عليه منفي بـ(لا) فتقول: ولا عمرو، وذلك غير لازم.

ورُدّ الثالث بأنّه يلزمك أنْ تقول: حبّذان الزيدان بالتبعية؛ لأنّ (ذا) لا يتغير، فهو يجري مجرى المثل، وهو ما أكّده **المرادي** بقوله: "لفظ (ذا) لا يُغيّر في تأنيث ولا تثنية ولا جمع"[٣].

ورُدّ الأخير بأنّ العربية لم تعهد تركيب فعل من فعل واسم، كما أنّ فيه تغليبًا لأضعف الجزأين وهو الفعل، على أقواهما وهو الاسم –والله أعلم بالصواب–.

مسألة: اللَّامُ الدَّاخِلةُ عَلى المُسْتَغاث

قال **المرادي**: "اختُلِفَ في اللام الداخلة على المستغاث، فقيل: هي بقية (آل)، والأصل: يا آل زيد ... وذهب الجمهور إلى أنّها لام الجر، ثُمّ إنّهم اختلفوا، قيل: زائدة فلا تتعلق بشيء. وهو اختيار **ابن خروف**. وقيل: ليست زائدة فتتعلق"[٤].

---

(١) شرح المرادي ٥٤٢/١.

(٢) ينظر: السابق ٥٤٢/١.

(٣) السابق ٥٤٣/١.

(٤) شرح المرادي ٧/٢.

التَّحليلُ والتَّوضِيح:

اختلف النُّحاة في اللّام الداخلة على المستغاث على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب إلى أنّها زائدة، فهي لا تتعلق بشيء، وهو مذهب **ابن خروف**، حيث ذكرها في (شرح الجمل) قائلًا: "إنّها زائدة في المنادى فكان فتحها أولى"[١]، فيكون المستغاث منصوبًا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وحكى **ابن هشام** أنّ دليله في ذلك صحة إسقاطها[٢]،فتقول: يا لزيد لعمرو، ويا زيد لعمرو، وقد ردّه **ابن عصفور** بأنّ الأصل عدم الزيادة؛ لأنّ الزيادة ليست بقياس[٣].

الثاني: ذهب إلى أنّها ليست بزائدة، فتتعلّق بالفعل المحذوف، وهو مذهب **سيبويه**[٤] و**ابن عصفور** الذي يرى أنّ اللام متعلّقة بالفعل الذي ينصب المنادى[٥]، وأضاف **الصبّان** أنّ الفعل المحذوف هو الذي نابت عنه (يا)، لكن يتضمن معنى فعل يتعدى بالحرف[٦].

الثالث: ذهب إلى أنّها ليست بزائدة، فتتعلّق بحرف النداء، وهو مذهب **ابن جنّي**[٧]، وذكر **الصبّان** أنّه اختار تعلّقها بحرف النداء لنيابته مناب الفعل[٨]. قال **ابن عصفور**: "أمّا مذهب ابن جنّي ففاسدٌ؛ لأنّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات، ولا في الظروف"[٩].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

اتَّخذ المرادي موقف السكوت تجاه المسألة، واكتفى بعرض مذاهب النحاة دون التحيّز لأيّ منها، وهو نفس الموقف الذي اتخذه في كتابه (الجنى الداني)، حيث لم يظهر تفضيله لأحد هذه المذاهب.

---

(١) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي ٧٤٣/٢.
(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢٨٨/١.
(٣) ينظر: شرح الجمل ٢١٠/٢.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢١١/٤، وتمهيد القواعد ٣٥٩٧/٧.
(٥) ينظر: شرح الجمل ٢١٠/٢.
(٦) ينظر: حاشية الصبّان ٢٤٤/٣.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢١١/٤، والجنى الداني ١٠٤/١، وشرح الأشموني ٥١/٣.
(٨) ينظر: حاشية الصبّان ٢٤٤/٣.
(٩) شرح الجمل ٢١٠/٢.

والأرجح أنّ اللام الداخلة على المُستغاث أصلية، وهي متعلقة بالفعل لا بالياء؛ لأنّ حرف النداء لا يعمل، والفعل مُلاحظ، بدليل بقاء أثره في المحل، وقول ابن خروف أنّها زائدة ليس دقيقًا؛ لأنّ الزيادة خلاف الأصل، والأصل في الحرف أنّه أصلي –هذا والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: إعرابُ مَا بعد الوَاو عندَ التَّحذِير فِي نَحو قَولِك: (إيَّاكَ والشرَّ)

قال **ابن مالك**:

إيَّـاكَ وَالشَّـــرَّ وَنَـحْـوَهُ نَصَـــبْ مُـحَـذِّرٌ بِـمَـا اسْـتِـثَـارُهُ وَجَـبْ[1]

حكى **المرادي** أنّ النُّحاة اختلفوا في إعراب ما بعد الواو في الإغراء والتحذير[2]، فقد ذهب **ابن خروف** إلى أنّ الثَّاني منصوبٌ بفعلٍ آخر مضمر[3].

- **التَّحليل والتَّوضِيح:**

التحذير هو تنبيه المخاطب إلى أمرٍ مكروهٍ يجب الاحتراز منه[4]، ويأتي على عدّة صور، من ضمنها أن يكونَ التحذير بـ(إيّاك) أو أحد فروعه، ثمّ تذكر المحذَّر منه بواو العطف نحو قولك: إيّاك والشرَّ، وقد اختلف النحاة في إعراب ما بعد الواو على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب إلى أنّه معطوفٌ على (إيّاك)، فالكلام جملةٌ واحدةٌ، والتقدير: اتّق نفسك أنْ تدنو من الشرِّ، والشرِّ أنْ يدنو منك، وهو مذهب **السيرافي**[5]، واختيار **ابن عصفور**[6]، حيث إنّه لمّا حُذِف الفعلُ استُغني عن النفس فانفصل الضمير، قال **السيرافي**: "وأمّا قوله: (إياك والأسد) فإنّه يُضمر فعلًا ينصب به (إيّاك)، ويُعطف الأسد على (إياك) كأنّه قال: زيدًا فاضرب عمرًا"[7].

وحكى **الأزهري** أنّه أُعترض على هذا المذهب كون (إيّاك) محذّرًا، و(الشرّ) محذّرًا منه، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى[8]، فأجاب **المرادي** عن ذلك بقوله: "الجواب أنّه لا يلزم اشتراك

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٤١.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٣٩/٢.

(٣) ينظر: السابق ٤٠/٢.

(٤) شرح المكودي ٢٥٦/١، واللمحة في شرح الملحة ٥٢٩/٢.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ١٧٠/٢.

(٦) ينظر: شرح المرادي ٤٠/٢، وشرح التصريح ٢٧٤/٢، وهمع الهوامع ٢٣/٢.

(٧) شرح السيرافي ١٧٠/٢.

(٨) ينظر: شرح التصريح ٢٧٤/٢.

المعطوف والمعطوف عليه إلا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه"[١]، أي أنّه لا مانع لأن يكون أحدهما خائفًا والآخر مخوفًا منه.

وذكر **الشاطبي** أنّ المعطوف والمعطوف عليه ينتصبان معًا بالفعل (اتّق) أو (باعِد)، أو ما كان بهذا المعنى؛ لأنّ واو العطف شركت بينهما في العامل، ويجوز التشريك في التحذير وإن كان التحذير بالنسبة إليهما مختلفًا[٢].

الثَّاني: ذهب إلى أنّ ما بعد الواو منصوب بفعلٍ آخر مضمر، فيكون الكلام جملتين من قبيل عطف الجمل على بعضها، وهو مذهب **ابن طاهر وابن خروف**[٣].

والتقدير على مذهبهم كما قال **أبو حيّان:** إياك باعد من الشرِّ، واحذر الشرَّ[٤]، وقد منع **ابن مالك** ما ذهبوا إليه بقوله: "وليس العطف بعد إياك من عطف الجمل"[٥].

الثالث: ذهب إلى أنّ ما بعد الواو معطوفٌ عطف مفرد، لا على تقدير المذهب الأول، بل على تقدير: اتّقِ تلاقيَ نفسك والشَرّ، حيث حُذِف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهو مذهب **ابن مالك**[٦] الذي علّل مذهبه بقوله: "ولا شكّ أنّ هذا أقلّ تكلّفًا، فكان أولى"[٧].

وتبعه **ابن قيم الجوزية** في مذهبه بقوله عن (إيّاك والأسد)**:** "فتقدير الأول: احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف المضاف الأول وهو (تلاقي) وأقيم الثّاني مقامه، ثمّ حُذف الثّاني وأُقيم الثالث – وهو الضمير – مقامه، فانفصل، فعطف عليه بالنصب، ثم حذف الفعل لظهور المعنى"[٨].

---

(١) شرح المرادي ٤٠/٢.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٤٧٦/٥-٤٧٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٧٨/٣، وشرح المرادي ٤٠/٢، وشرح التصريح ٢٧٤/٢، وهمع الهوامع ٢٣/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٧٨/٣.

(٥) شرح التسهيل ١٦١/٢.

(٦) ينظر: السابق ١٦١/٢.

(٧) السابق ١٦١/٢.

(٨) إرشاد السالك ٧١٠/٢.

- **مَوقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يبدو أنّ المرادي يميل لأصحاب المذهب الأول، وقد ظهر ذلك في أمرين: الأول: أنّه عدَّ قولهم مذهبَ كثيرٍ من النُّحاة، حيث قال: "هذا مذهب كثير"(١)، الثَّاني: ردّه على منتقديهم كما ظهر آنفًا، وفي ردّه انتصارٌ لمذهبهم ومخالفةٌ لمذهب ابن خروف.

ويميل الباحث لمذهب ابن خروف في المسألة منْ أنّ الثاني منصوبٌ بفعلٍ مضمر، ولو قلنا أنّه عطف مفرد لفسد المعنى، وصار المعنى: أحذّرك وأحذّر الشرَّ، وهذا لا يستقيم؛ لأنّ العطف على نية تكرار العامل.

كما أنّ النحاة يعدّون الواو من الحروف التي تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، حيث ذهب **الزمخشري** إلى ضرورة الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، فتقول جاء بي زيدٌ وعمرو، فتجمع بين الرجلين في المجيء(٢)، وقال **ابن هشام**: "ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، وهو الواو والفاء وثمّ وحتّى"(٣)، وهو ما أكّده **الغلاييني** بقوله: "الواو تكونُ للجمع بين المعطوفِ والمعطوف عليه في الحُكم والاعرابِ جمعًا مطلقًا، فلا تُفيدُ ترتيبًا ولا تعقيبًا، فإذا قلتَ (جاءَ عليٌّ وخالدٌ)، فالمعنى أنّهما اشتركا في حكم المجيء، سواءٌ أكان عليٌّ قد جاءَ قبل خالد، أم بالعكس، أم جاءَا معًا، وسواءٌ أكان هناك مُهلةٌ بين مجيئهما أم لم يكن"(٤)، وعلى ذلك يكون التقدير: إيّاك أحذّر، واجتنب الشرَّ –هذا والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: جازمُ الفعلِ بعدَ سُقوطِ الفَاء

قال **ابن مالك**:

وَبَعْـدَ غَيْرِ النَّفْي جَزْمَـاً اعْتَمِـدْ إنْ تَسْـــقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِـــدْ(٥)

(١) شرح المرادي ٤٠/٢.
(٢) ينظر: المفصّل ٤٠٣/١.
(٣) أوضح المسالك ٣١٨/٣-٣١٩.
(٤) جامع الدروس العربية ٢٤٥/٣.
(٥) متن ألفية ابن مالك ٤٥.

قال **المرادي**: "إذا جُزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه أقوال"[١]، وذهب **ابن خروف** إلى أنّ لفظ الطلب ضُمّن معنى حرف الشرط فجَزم[٢].

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

ذكر **المرادي** أنّ الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب يُجْزَم إذا سقطت الفاء، بشرط أنْ يُقصد الجزاء؛ أي: يترتب مضمون الفعل المضارع على شرط من مضمون الطلب[٣]، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

قِفَـا نَبْـكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيـبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[٤]

وأردف قائلًا بأنّه في حال جُزِم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه أربعة أقوال:

القول الأول: أنّ الجازم هو لفظ الطلب ضُمِّن معنى حرف الشرط فجزم، كما أنّ أسماء الشرط تضمّنت معنى حرف الشرط (إنْ) فجَزَمت، فأغنى ذلك التَّضمين عن تقرير لفظها بعد الطلب، وهو مذهب **ابن خروف**[٥]، و**ابن مالك** الذي نسبه إلى **الخليل** و**سيبويه**[٦].

قال **ابن خروف**: "كلّ جوابٍ يُجْزَم، فَلِتَضَمُّن الكلام معنى الشرط"[٧]، وتبعه **ابن مالك** في مذهبه حيث قال: "والصحيح أنّه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إنْ) بل تضمين لفظ الطلب لمعناها مغنٍ عن تقدير لفظها، كما هو مغنٍ في أسماء الشرط، نحو: (من يأتِني أكرمْه)"[٨]، ثم أردف قائلًا: "وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه"[٩].

---

(١) شرح المرادي ١٤٢/٢.

(٢) ينظر: السابق ١٤٢/٢.

(٣) ينظر: شرح المرادي ١٤٢/١.

(٤) البيت لامرئ القيس، من الطويل، في ديوانه ٢١، وفي الكتاب ٢٠٥/٤، وشرح المكودي ٢٨٣/١، وشرح المرادي ١٤٢/٢، وأوضح المسالك ٤٦/٣.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٨٦١/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣.

(٧) شرح الجمل ٨٦١/٢.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣.

(٩) السابق ١٥٥١/٣.

ونقل **السيوطي** عن **ابن عصفور** اعتراضه على مذهبهم بأنّ تضمين الفعل معنى الحرف يقتضي أن يكون العامل جملة، ولا يكون العامل جملة[١]، ومن الاعتراضات –أيضًا– أنّ في تضمين الطلب معنى الشرط تضمين معنيين: معنى (إنْ) ومعنى الفعل، ولا يوجد في لسان العرب تضمينٌ لمعنيين، إنما يكون التضمين لمعنى واحد، وهذا الاعتراض نقله **ناظر الجيش** عن **أبي حيّان**[٢]، وردّ **الصبّان** مذهبهم – أيضًا– بأنّه من غير الواقع، أو من غير الكثير تضمّن الفعل معنى الحرف، بخلاف تضمّن الاسم معنى الحرف[٣].

القول الثاني: أنّ الجازم هو الأمر والنهي وباقي معاني الطلب، حيث نابت مناب الشرط، بمعنى أنّ جملة الشرط قد حُذِفت، وأُنيبت هذه منابها في العمل، وهو مذهب **الفارسي**[٤]، **وابن عصفور**[٥]، ونسبه **المرادي** إلى **السيرافي**[٦].

قال **الفارسي:** "وقد يحذف الشرط في مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه. وتلك المواضع: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض. تقول: أكْرِمني أُكْرِمْك، والتأويل: أكرمني فإنّك إنْ تكرمني أكرمْك"[٧].

وحكى **ابن عصفور** في (شرح الجمل) أنّ جملة الطلب جَزمَت ما بعدها لنيابتها مناب الشرط وفعله، فالأصل في: (أطِع اللهَ يغفرْ لك): إنْ تُطِع الله يغفرْ لك، حيث حُذفت (إنْ تُطِع الله)، وأُقيم (أطِع الله) مقامه[٨]، ورُدّ مذهبهم بأنّ نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط؛ إذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط[٩].

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٣٩٨/٢.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٤٢٣٣/٨.
(٣) ينظر: شرح الصبّان ٤٥٣/٣.
(٤) ينظر: الإيضاح ٣٢٢/١.
(٥) ينظر: شرح الجمل ٣٠٨/٢.
(٦) ينظر: شرح المرادي ١٤٣/٢.
(٧) الإيضاح ٣٢٢/١.
(٨) ينظر: شرح الجمل ٣٠٨/٢.
(٩) ينظر: شرح التصريح ٣٨٣/٢.

القول الثالث: أنّ الجازم هو شرطٌ مقدّر دلّ عليه الطلب، وهو مذهب **أبي حيّان**[١]، وحكى **المرادي:** "إليه ذهب أكثر المتأخّرين"[٢]، فقد استعرض **أبو حيّان** الأقوال الأربعة، ثمّ علّق على القول الثالث قائلًا: "وهو الذي نختاره"[٣].

وقد نسب **الأزهري** هذا القول **للخليل** و**سيبويه** و**السيرافي**، وعدّه مذهب **الجمهور**، ثم رجّحه على غيره من الأقوال، حيث قال: "ومذهب الجمهور أرجح؛ لأنّ الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنّهما خلاف الأصل لكنّ في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، ولأنّ نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط"[٤].

القول الرابع: أنّ عامل الجزم في جواب الطلب هو لام مقدّرة، وهذا القول لا يُؤخذُ به، حيث قال **المرادي:** "وهو ضعيف ولا يطّرد إلّا بتجوّز وتكلّف"[٥].

قال **الصبّان:** "أما التجوّز فلمَّا قيل من أنّ أمر المتكلم نفسه إنّما هو على التجوّز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي، وأما التّكلف؛ فلأنّ دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل"[٦].

- **موقفُ المُرادَي والتَّرجيح:**

صرّح المرادي بموافقته للقول الثالث حيث قال: "والمختار القول الثالث"[٧]، معللًا ذلك بأنّ التّضمين زيادة بتغيير الوضع، في حين أنّ الإضمار زيادة بغير تغيير، الأمر الذي يجعل الإضمار أسهل من التضمين[٨]، ثم أظهر المرادي اعتراضه على مذهب ابن خروف في المسألة موافقًا لابن عصفور وأبي حيّان في ردّهم على مذهبه، وقد أضاف إلى اعتراضاتهم أنّ الأصل في التضمين أن يكون لفائدة، ولا يوجد فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنّه يدل عليه بالالتزام[٩].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٨٤/٤.
(٢) شرح المرادي ١٤٣/٢.
(٣) ارتشاف الضرب ١٦٨٤/٤.
(٤) شرح التصريح ٣٨٣/٢.
(٥) شرح المرادي ١٤٣/٢.
(٦) حاشية الصبّان ٤٥٤/٣.
(٧) شرح المرادي ١٤٣/٢.
(٨) ينظر: السابق ١٤٣/٢.
(٩) ينظر: السابق ١٤٣/٢.

والظاهر أنّ الخلاف بين النحاة في الأقوال الثلاثة الأولى يدور حول ثلاثة مصطلحات: التَّضمين، والنيابة، والتَّقدير، ولعلَّ الخلاف ظهر عند النُّحاة المتأخرين بعدما حاولوا تأويل كلام المتقدّمين وتوجيهه وفق مذهبهم، حتى ازدادت حدّة الخلاف.

وبالعودة إلى حديث **سيبويه** في المسألة نجده يقول: "وإنّما انْجَزم هذا الجواب كما انجزم جواب: إنْ تأتني، بإنْ تأتني، لأنّهم جعلوه معلّقًا بالأول غير مستغنٍ عنه- إذا أرادوا الجزاء- كما أنّ (إنْ تأتني) غير مستغنية عن (آتك)"(١)، ثمّ نقل عن **الخليل** قوله: "أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب"(٢).

وعند التدقيق وإمعان النظر في قولي سيبويه والخليل نجدهما لم يصرّحا بتأييدهما لمذهب على حساب الآخر، فمقتضى كلام سيبويه أنّ الجازم (إنْ والفعل)، وهذا يعني احتمالية كون الجازم بشرطٍ مقدّر، ويحتمل أن يكون الجازم الطلب تضمّن معنى الشرط المقدّر، أو الطلب ناب مناب الشرط المقدّر.

أمّا فيما يتعلّق بقول الخليل: (إنّ هذه الأوائل فيها معنى إنْ)، فإنّه يحتمل أنّها تضمّنت معنى (إنْ)، أو أنّها نابت مناب (إنْ) ودلّت على معناها، كما يحتمل أن يدلّ على أنّ الشرط ملحوظ مقدّر.

فقولهما يحتمل المذاهب الثلاثة الأولى، وهو ما أكّده **الشاطبي** بقوله: "والخطب في المسألة يسيرٌ، وكلاهما محتملٌ ممّا يُقال به، فلا حاجة إلى الإكثار"(٣)، **ومن باب التوفيق بين هذه المذاهب، يمكننا القول بأنّ عامل الجزم في جواب الطلب هو شرطٌ مقدّرٌ ملحوظٌ، تضمّنه الكلام، وناب منابه.**

---

(١) الكتاب ٣/٩٣-٩٤.

(٢) السابق ٩٤.

(٣) المقاصد الشافية ٦/٧٢.

مسألة: جرُّ تَمييز (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّة

قال **ابن مالك:**

وَأَجِـزَ أَنْ تَـجُـرَّهُ (مِـنْ) مُضْـــــمَـرَا إنْ وَلِيَـتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا[١]

قال **المرادي:** "يجوز في نحو (بكم درهم) النصب على الأصل – وهو الأجود والأكثر– والجرّ –أيضًا–، وفيه قولان: أحدهما: أنّه –كما ذكر– بـ (مِن) مقدّرة ... والثاني: أنّه بإضافة (كم) إليه"[٢]، وحكى **ابن خروف** أنّ (كم) بمنزلة عددٍ ينصب ما بعده، فلا يمكن الخفض بها[٣].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

كم الاستفِهامِيّة: اسم استفهام يُستفهم بها عن عددٍ مجهول، والأصل في الاسم بعدها أن يكون تمييزًا منصوبًا[٤]، وفي قول **ابن مالك:** (وأجِزَ أنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا) أمرٌ بجواز جر تمييز (كم) الاستفهامية، وقد اشْتُرِط لجرّه أنْ يدخل على (كم) حرف جرٍ ظاهر، وظهر ذلك بقوله: (إنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا)، وللنُّحاة في جر تمييز (كم) مذهبان:

الأول: أنّه مجرور بـ(مِن) مقدّرة مضْمَرة، وهو مذهب **الخليل وسيبويه**[٥]، **وابن خروف**[٦]، وذكر **الشاطبي** أنّه مذهب جمهور **البصريّين**[٧]، فقد حكى **سيبويه** أنّه سأل **الخليل** عن قوله: (على كم جذع بيتك مبني؟) فأجابه قائلًا: "القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأمّا الذين جرّوا فإنّهم أرادوا معنى (مِن)، ولكنّهم حذفوها هاهنا تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضًا منها"[٨].

قال **ابن خروف** عن (كم): "مميّزها في الاستفهام مفردٌ منصوبٌ أبدًا، لا يجوز خفضه إلّا إذا دخل عليها حرف خفض، نحو: (بكم درهم اشتريت ثوبك؟)"[٩]، واشترط **المكودي** لجرّ تمييز كم أنْ يدخل على (كم) حرف جر ظاهر، حينها يَحْذِف (مِن) ويُبقِي عملها[١٠].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٤٩.
(٢) شرح المرادي ٢/٢٢٤.
(٣) ينظر: السابق ٢/٢٢٤.
(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١/٤٣٧.
(٥) ينظر: الكتاب ٢/١٦٠.
(٦) شرح الجمل ٢/٦٥١.
(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٦/٢٩٧.
(٨) الكتاب ٢/١٦٠.
(٩) شرح الجمل ٢/٦٥١.
(١٠) ينظر: شرح المكودي ١/٣٠٨.

وأكّد **الشلوبين** ذلك بقوله: "قد يُجرّ مفسّر الاستفهامية بشرطين: وهما: اتصاله بكم، ودخول حرف الجر على (كم)، وليس جرّه بالحمل على الخبر، ولكن بإضمار الخافض، وكأنّهم جعلوا حرف الخفض المتقدّم على (كم) عوضًا منه بشرط الاتصال"(١).

قال **الشاطبي:** "هذا في القياس ضعيف، من حيث كان حرف الجر لا يجوز حذفه إلا في النّادر والشاذ، ولكن ألجأهم إلى تقديره ما تقدم من العرب عاملت (كم) هنا معاملة المنون، فصارت من تلك الجهة لا سبيل إلى خفض مميزها، كما لا سبيل إليه في (عشرين) مع بقاء النون، فاضطروا إلى تقدير الحرف"(٢).

وذكر **الأزهري** أنّ **سيبويه** اشترط دخول حرف جر على (كم) لجرّ تمييزها، ليكون حرف الجر الداخل على (كم) عوضًا عن اللفظ بـ (من) المضمرة(٣).

الثاني: أنّ تمييز (كم) مجرور بإضافة (كم) إليه، وهو مذهب **الزجاج**(٤)، وقد ردّ **ابن خروف** مذهبه بأنّ (كم) بمنزلة عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه، إنّما ينصب ما بعده، فكذلك ما كان بمنزلته(٥).

أمّا **ابن الناظم** فردّ مذهب **الزجاج** بقوله: "الجر بعد (كم) الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على (كم)"(٦).

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يُظهر المرادي ميلًا مبطنًا لمذهب ابن خروف في المسألة، حيث وصف الرأي الأول بالأجود والأكثر، كما أنّه استعان بقول الأخير للردّ على مذهب الزجّاج القائل بأنّ التمييز مجرور بإضافة (كم) إليه، وفي الاستعانة بقول ابن خروف تأييدٌ لصاحبه ومخالفة لمن يعارضه.

ممَّا سبق تبيّن للباحث أنّ المذهب الأول القائل بأنّ تمييز (كم) مجرور بـ(مِنْ) مضمرة مقدّرة هو الأرجح في المسألة، وقد مُنعت (مِن) من الظهور؛ لأنّ حرف الجر الداخل على (كم) عِوضٌ

---

(١) التوطئة ٢٨٦.

(٢) المقاصد الشافية ٢٩٧/٦.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٤٧٤/٢.

(٤) ينظر: شرح المرادي ٢٢٤/٢، والمقاصد الشافية ٢٩٨/٦، وشرح التصريح ٤٧٤/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٦٥١/٢.

(٦) شرح ابن الناظم ٥٢٧/١.

من اللفظ بـ(من) المضمرة، ولا يجوز الجمع بينهما، وهو كما أشار ابن خروف، فـ(كم) قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر، فكذا مقامه –هذا والله أعلم بالصواب–.

مسألة: ورودُ (كذَا) الّتي للتَّكثِيرِ مُفردةٌ

قال ابن مالك:

كَـكَـمْ كَـأَيِّـنْ وَكَـذَا وَيَـنْـتَصِـــــبْ تَمِيِيْزُ ذَيْنِ أَو بِهِ صِـــلْ مِنْ تُصِـــبْ[1]

قال **المرادي**: "ظاهر قوله: (وكذا) أنّها تستعمل كناية عن العدد، وهي مفردة[2]، ونازع **ابن خروف** في إفرادها، وزعم أنّه غير مُستعملٍ[3].

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

(كذَا) يُكنَّى بها عن العدد القليل والكثير، والراجح في تمييزها النصب[4]، وقد حكى **المرادي** أنّ ظاهر قول **ابن مالك**: (وكذَا) أنّها تُستعمل مفردةً، أي غير مكررة.

قال **ابن مالك** في (شرح التسهيل): "استعمال (كذا) دون تكرار قليلٌ، وكذا استعماله مكرّرًا بلا عطف"[5]، ومفاد ذلك أنّه سُمع ولكن بقلّة، وحكى **أبو حيّان** أنّ العرب استعملت (كذا) كناية عن عدد وعن غير عدد، فإنْ كانت كناية عن غير عدد فتكون مفردةً ومعطوفة، ومن ذلك قول العرب: مررت بدار كذا، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا[6].

وذهب **الكوفيون** إلى أنّ (كذا) تأتي مفردة، ومن ذلك قولهم: له عندي كذا جوارٍ، وتأتي مكررة بلا عطف كقولهم: كذا كذا درهمًا، وتأتي مكرّرة بالعطف، نحو: له عندي كذا وكذا درهمًا[7].

قال **ابن قيم الجوزية**: "أكثر ما تُستعمل (كذا) مكرّرة بالعطف، وقد تُستعمل مفردة أو مكرّرة بدون عطف"[8]، وتبعه **ابن عقيل** في مذهبه[9]، وحكى **الأزهري**: "لا تُستعمل غالبًا إلّا معطوفًا

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٤٩.
(٢) شرح المرادي ٢٣٢/٢.
(٣) ينظر: شرح المرادي ٢٣٢/٢.
(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢٤٨/١، وشرح التصريح ٤٧٨/٢، والنحو الوافي ٥٨٠/٤.
(٥) شرح التسهيل ٤٢٤/٢.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٦٢/١٠.
(٧) ينظر: السابق ٦٣/١٠.
(٨) إرشاد السالك ٨٥٣/٢.
(٩) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٩/٤.

عليها"[1]، وفي قوله (غالبًا) دلالة على أنّه قد ترد (كذا) مفردة ولكن بقلّة، وهو ما أكّده **عباس حسن** بقوله: "الغالب في (كذا) التكرار مع العطف بالواو، ومن القليل تجرّدهما منهما معًا"[2].

مع ذلك خالف **ابن خروف** جمهور النحاة، وزعم أنّ العرب لم يقولوا: (كذا درهمًا) بالإفراد، ولا (كذا كذا درهمًا)، إنّما قالوا (كذا وكذا بالتكرار مع العطف)[3].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يظهر من كلام المرادي عدم موافقته لابن خروف في مذهبه، واتّضح ذلك من خلال استدلاله بقول ابن مالك في (شرح التسهيل)، حيث علّق عليه قائلًا: "ذلك يدل على ورود الأمرين"[4]؛ أي: مجيء (كذا) مفردة ومكررة بلا عطف، كما أنّه عدَّ قول ابن خروف زعمًا، واستخدم الفعل نازع وفي ذلك تضعيف لمذهبه في المسألة.

والراجح في المسألة مذهب جمهور النحاة من أنّ الغالب في (كذا) التكرار مع العطف بالواو، مع مجيئها مفردة ومكرّرة بلا عطف بقلة، وذلك لإثبات العلماء صحة ذلك وسماعه عن العرب.

مسألة: أصل كلمة (كأيّن)

قال **المرادي**: "(كأيّن) مركّبة من كاف التشبيه و(أيّ)، قيل: الاستفهامية، وحُكيت فصارت كَيَزْيِد، مُسمّى به يُحكى ويُحكم على موضعه بالإعراب"[5]، وجوّزَ **ابن خروف** أن تكون مركّبة من الكاف التي هي اسم، ومن (أيِّن) اسم على وزن (فَيعِل)[6].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

كأيّن: لفظٌ مبني بمعنى (كم) الخبريّة، يُفيد الإخبار عن الكثرة، له صدر الكلام، وتمييزه – غالبًا– مفردٌ مجرورٌ بـ(مِن)[7]، ومنه قوله –تعالى–: ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾[8]، ولقد اختلف النحويّون في حقيقة (كأيّن) أهي بسيطة أم مركّبة على قولين:

---

(١) شرح التصريح ٤٧٨/٢.
(٢) النحو الوافي ٥٨٢/٤.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٦٣/١٠، وشرح المرادي ٢٣٢/٢، ومغني اللبيب ٢٤٩/١.
(٤) شرح المرادي ٢٣٢/٢.
(٥) شرح المرادي ٢٣٣/٢.
(٦) ينظر: السابق ٢٣٣/٢.
(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤، وشرح المكودي ٣٠٩/١، وجامع الدروس العربية ١٢٢/٣.
(٨) [يوسف: ١٠٥]

الأول: ذهب إلى أنّ (كأيّن) مركّبة من كاف التشبيه و(أيّ) الاستفهامية، وهو رأي جمهور النحاة حيث قال به **الخليل وسيبويه**[١]، و**الزمخشري**[٢]، **وابن الشجري**[٣]، و**ابن مالك**[٤]، و**الرضي**[٥]، و**ناظر الجيش**[٦].

فظاهر كلام **سيبويه** أنّه يعدّ (كأيّن) مركّبة، حيث قال: "إنّما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيءٍ واحد"[٧]، وبالعودة إلى (الكتاب) وجدنا **سيبويه** ينسبه لأستاذه بصيغة الزعم فقال: "وسألتُ الخليل عن (كأيّن) فزعم أنّها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنّها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو: (كأيٍّ رجلًا)"[٨].

وحكى **الزمخشري** أنّ (كأيّن) مركّبة من كاف التشبيه و(أيّ)، والغالب فيها اقترانها بـ(مِن)[٩]، ومن ذلك قوله –تعالى–: ﴿**وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ**﴾[١٠]، وقول **سيبويه:** (بمنزلة شيءٍ واحد) هو ما فسّره **ابن الشجري** في تركيب (كأيّن) حين قال: "(أيّ) دخلت عليها كاف التشبيه فعملت فيها الجر، وأُزيلتا عن معنييهما، فجُعلتا كلمة واحدة مضمّنة معنى (كم) التي للتكثير"[١١].

وذهب **الرضي** إلى أنّ (كأيّن) عبارة عن كاف التشبيه، حيث قامت بالدخول على (أيّ) التي هي غاية الإبهام إذا قُطعت عن الإضافة[١٢]، وحكى **ناظر الجيش** أنّ في (كأيّن) تركيبًا مُوجِبًا للحكاية، فهي مركّبة من كاف التشبيه و(أيّ)، وحُكيت فصارت بمنزلة (يزيد) مسمّى به يُحكى ويُحكم على موضعه بالإعراب[١٣].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥١/٣.
(٢) ينظر: المفصّل ٢٢٨/١.
(٣) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ١٦٠/١.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٢/٢.
(٥) ينظر: شرح الرضي ١٥٠/٣.
(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٢٥٠٨/٥.
(٧) الكتاب ١٧١/٢.
(٨) الكتاب ١٥١/٣.
(٩) ينظر: المفصّل ٢٢٨/١.
(١٠) [الطلاق: ٨]
(١١) أمالي ابن الشجري ١٦٠/١.
(١٢) ينظر: شرح الرضي ١٥٠/٣.
(١٣) ينظر: تمهيد القواعد ٢٥٠٨/٥.

وتبع **ابن خروف** و**ابن عصفور** جمهور النحاة في مذهبهم من أنّ (كأيّن) مركّبة، إلّا أنّهما خالفا الجمهور في ماهية هذا المركّب.

فابن خروف كما نقل عنه **المرادي** يرى أنّ (كأيّن) مركّبة من الكاف وهي عنده اسم، ومن (أيّن) اسم على وزن (فيْعِل)، وردّ **أبو حيان** مذهبه بقوله: "هذا ليس بشيء؛ لأنّ جعْلَها مركّبة مما استقر في كلام العرب وعُرِف معناه أولى من جعْلها مركّبة من كاف الجر ولفظٍ لم يستقر في كلامهم، ولا عُرف له معنى"(١).

أمّا **ابن عصفور** فيرى أنّ الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء، فقد نقل عنه **السيوطي** قوله: "الكاف فيها هي الزائدة ... ألا ترى أنّك لا تريد بها معنى تشبيه، قال: وهي مع ذلك لازمة كلزوم (ما) الزائدة في (لا سيّما) وغير متعلّقة بشيءٍ كسائر حروف الجر الزوائد، وأيّ مجرور بها"(٢).

أمّا فيما يتعلّق بالنون في آخر الكلمة فقد تطرَّق إليها **السمين الحلبي** في (الدر المصون) قائلًا: "وكأيِّن مِنْ حقِّها على هذا أَنْ يُوقَفَ عليها بغير نونٍ، لأنَّ التنوين يُحْذَفُ وقفًا، إلا أنَّ الصحابة كتبتها: (كأيِّن) بثبوتِ النونِ، فَمِنْ ثَمَّ وَقَفَ عليهما جمهورُ القرّاء بالنون اتّباعًا لرسم المصحف، ووقف أبو عمرو وسَوْرة بن مبارك عن الكسائي عليها: (كأي) من غير نونٍ على القياس. واعتلَّ الفارسي لوقفِ النونِ بأشياءَ طَوَّل بها، منها: أنَّ الكلمة لَمَّا رُكِّبت خَرَجَتْ عن نظائِرها، فَجُعِل التنوينُ كأنه حرفُ أصلي من بنية الكلمة"(٣).

الثاني: ذهب إلى أنّ (كأيّن) بسيطةٌ غير مركّبة، وهو مذهب **أبي حيّان**(٤)، ونسبه **المرادي** لبعض المغاربة(٥)، فبعد أن استعرض **أبو حيّان** قول **جمهور النحاة** في أصل (كأيّن) ردّه بقوله: "هي دعوى لا يقوم على صحّتها دليل، وقد ذكرنا رأينا فيها أنّها بسيطة مبنية على السكون، والنون من أصل الكلمة وليس بتنوين"(٦).

---

(١) التذييل والتكميل ٤٧/١٠.
(٢) همع الهوامع ٦٠٤/٢.
(٣) الدر المصون ٤٢٢/٣.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٧٠/٣.
(٥) ينظر: شرح المرادي ٢٣٣/٢.
(٦) البحر المحيط ٣٧٠/٣.

واستدلّ **أبو حيّان** على كونها بسيطة بتلاعب العرب بها في تعدد اللغات، حيث وردت على خمس لغات[١].

وقد علّل **السمين الحلبي لأبي حيّان** والتمس العذر **لجمهور النحاة** فيما ذهبوا إليه، فقال: "واختار الشيخ أَنَّ (كأيِّنْ) كلمةٌ بسيطةٌ غيرُ مركبةٍ، وأنَّ آخرَها نونٌ هي من نفس الكلمة لا تنوينٌ، لأنَّ هذه الدَّعَاوى المتقدمة لا يقومُ عليها دليل، والشيخُ سَلَكَ في ذلك الطريقَ الأسهلَ، والنحويون ذَكَروا هذه الأشياءَ محافظةً على أصولِهم، مع ما ينضَمُّ إلى ذلك مِنَ الفوائِدِ وتشحيذِ الذهن وتمرينِه"[٢].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ذكر المرادي أنّ (كأيّن) مركّبة من كاف التشبيه و(أيّ)، ثمّ استعرض الأقوال المخالفة، حيث ضمّن منها قول ابن خروف القائل بأنّها مركّبة من الكاف، ومن (أيِّن) على وزن (فيْعِل)، وفي تقديمه للقول الأول على غيره من الأقوال تأييدٌ له ومخالفةٌ لقول ابن خروف.

والظاهر أنّ قول الجمهور في حقيقة (كأيّن) من أنّها مركبة من كاف التشبيه و(أيّ) هو الأرجح والأصوب؛ حيث استدلوا على تركيبها بالقياس على نظائرها، نحو: (كذا) و(لولا) إذ أحدث التركيب في كلٍّ منهما معنًى جديدًا، لم يكن في كل جزء من قبل، وهو ما أكّده **ابن يعيش** بقوله: "وهي مركبة، أصلُها: (أيٌّ)، زيدت عليها كافُ التشبيه، وجُعلا كلمة واحدة، وحصل من مجموعهما معني ثالثٌ، لم يكن لكلّ واحد منهما في حال الإفراد، ولذلك نظائرُ من العربيّة وغيرها"[٣].

وقد لوحظ أنّ **أبا حيّان** ناقض نفسه في المسألة، فبعد أن قال ببساطتها في كلٍّ من (البحر المحيط) و(التذييل والتكميل)، عاد في كتابه (النهر المادّ من البحر المحيط) الذي ألّفه بعد البحر، ليقول بتركيبها، حيث قال: "(كأيّن) بمعنى كم للتكثير، وهي مركّبة من كاف التشبيه ومن (أيّ)"[٤]، وهو بذلك يُظهر عدم استقراره على قولٍ معين، الأمر الذي يؤكّد صحة مذهب جمهور النحاة ورجحانه –هذا والله أعلى وأعلم–.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤٧/١٠.

(٢) الدر المصون ٤٢٦/٣.

(٣) شرح المفصّل ١٨١/٣.

(٤) أبو حيّان، النهر المادّ من البحر المحيط ٥٦٧/١.

❖ ثانيًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن طَلحَة) (ت٦١٨هـ)

مسألة: القولُ بأنَّ الفعلَ المضارعَ المُتَّصل بنونِ الإنَاثِ مَبنيٌ بِلا خِلاف

قال **ابن مالك:**

مِنْ نُوْنِ تَوْكِيْدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُوْنِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[١]

قال **المرادي:** "قال في (شرح التسهيل): (وأمّا المتصل بنون الإناث فمبنيّ بلا خلاف)، وليس كذلك، بل ذهب قوم إلى أنّه مُعرب، لوجود سبب الإعراب فيه"[٢]، وذهب **ابن طلحة** إلى أنّ الفعل المضارع المتَّصل بنون الإناث معرب، والإعراب عنده مقدّر[٣].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الفعل المضارع لا يُبنى إلّا في حالتين؛ وذلك إذا اتّصل به نون التّوكيد، نحو قوله –تعالى–: ﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**﴾[٤]، وإذا اتّصلت به نون النسوة نحو قوله –تعالى–: ﴿**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ**﴾[٥].

وقد نقل **المرادي** عن **ابن مالك** قوله: (أمّا المتّصل بنون الإناث فمبني بلا خلاف)، كذلك ذكر **السمين الحلبي** أنّ **الزمخشري** لم يذكر خلافًا في بناء الفعل المضارع المتّصل بنون النسوة[٦].

وحكى **أبو حيّان** أنّ ما ذكره **ابن مالك** بأنّه لا يوجد خلاف في بناء المضارع المتصل بنون الإناث ليس بصحيح، حيث منع مذهبه بقوله: "بل المسألة خلافية"[٧]، وتبعه **المرادي** في ذلك بقوله: (بل ذهب قوم إلى أنّه معرب، لوجود سبب الإعراب فيه)، وذكر منهم **ابن دُرُستويه وابن طلحة** و**السّهيليّ**[٨].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٢.
(٢) شرح المرادي ٥٥/١.
(٣) ينظر: السابق ٥٥/١.
(٤) [الأنبياء: ٥٧]
(٥) [البقرة: ٢٣٣]
(٦) ينظر: الدر المصون ٤٩٣/٣.
(٧) التذييل والتكميل ١٢٨/١.
(٨) ينظر: شرح المرادي ٥٥/١.

قال **ناظر الجيش:** "وأمّا نون الإناث فالمتّصل بها مبني، وبناؤه على السكون، وذهب بعضهم إلى أنّه معرب، وهو ابن درستويه ومتابعوه"[١]، ومنع **الدماميني** في **(**تعليق الفرائد**)** كلام **ابن مالك** بقوله: "ما في شرح المصنّف من التّصريح بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتّصلت به نون الإناث مقدوحٌ فيه، فقد ذهب ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وطائفة إلى أنّه مُعرب تقديرًا"[٢]، كما حكى **السيوطي** أنّ ما ذهب إليه **ابن مالك** ليس بصحيح، فالمسألة خلافية حيث قالت بإعراب المضارع جماعةٌ من النحاة[٣].

وبالرغم من أنّ كثيرًا من النحاة ذكروا أنّ في المسألة خلافًا، إلّا أنّ غالبيتهم ذهبوا إلى القول ببناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإناث، حيث قال **أبو حيّان:** "من وقف مع أنّه معرب تَكلَّفَ في إخراج البناء"[٤]، وتبعه **ابن عقيل** بقوله: "والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يُعرب إلّا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث"[٥].

واشترط **الشهاب الأبّذي** لبقاء الفعل المضارع معربًا أنْ يُعرّى من نون التوكيد المباشرة، ومن نون الإناث[٦]، وتبعه **الشاطبي** الذي اشترط لإعراب الفعل المضارع سلامته من نون الإناث[٧].

وقد ذهب القائلون ببنائه إلى أنّ المضارع مبني حملًا على الماضي، فالأصل في كل واحد منهما البناء على السكون، إلا أنّ المضارع أصبح معربًا لشبهه باسم الفاعل من جهتي اللفظ والمعنى، وأُخرج عنه الماضي إلى الفتح تفضيلًا على الأمر لشبهه بالمضارع[٨].

وحكى **ناظر الجيش** أنّ علّة بناء المضارع المتصل بنون الإناث تكمن في نقصان شبهه بالاسم، حيث إنّ النون لا تلحق الأسماء، وإنَّما تلحق الأفعال، وما لحقته من الأفعال إنْ باين الاسم ازدادت به مباينته، وإنْ شابهه نقصت به مشابهته[٩].

---

(١) تمهيد القواعد ٢/٢٣٥.

(٢) تعليق الفرائد ١/١٢٩.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/٧٣.

(٤) التذييل والتكميل ١/١٢٩.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٢١.

(٦) ينظر: الحدود في علم النحو ٤٥٣.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ١/١١٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٧، وشرح الكافية الشافية ١/١٧٦-١٧٧، وتعليق الفرائد ١/١٣٠.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٢/٢٣٦.

أمّا **ابن طلحة** ومن قال بإعراب المضارع المتّصل بنون الإناث فقد استدلوا بأنّ "الإعراب قد استُحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليلٌ على أنّه معرب كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرًا، وهو معها مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا ... وإنّما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدراً"(١).

ومنع **أبو حيان** مذهبهم بقوله: "البناء أصل الفعل، فأدنى شيء يردّه إليه، والإعراب فيه خروج عن الأصل"(٢).

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجِيح:**

استدلَّ المرادي بقول ابن طلحة على أنّ المسألة الخاصة بالفعل المضارع المتّصل بنون الإناث مسألةٌ خلافيةٌ بين النحاة، فبعد أن استعرض قول ابن مالك القائل بأنّ المضارع المتصل بنون الإناث مبني بلا خلاف، ردّ ذلك بقوله: "ليس كذلك، بل ذهب قوم إلى أنّه معرب"(٣)، ثم ذكر ابن طلحة كونه مخالفًا لمذهب ابن مالك في المسألة، فالمرادي يوافق صاحب الألفية في أنّ المضارع المتصل بنون الإناث مبني، ويظهر ذلك بقوله: "نون الإناث فلا تكون إلا مباشرة ... والفعل معها مبني على السكون"(٤)، إلّا أنّه يثبت أنّ هناك خلافًا بين النحاة في المسألة.

والراجح في المسألة أنّها خلافيّةٌ بين النحاة، ودليل ذلك إقرار النُّحاة بذلك، إضافة إلى ما أوردته مؤلفاتهم عن مذهب ابن درستويه وابن طلحة القائل بإعراب المضارع المتصل بنون الإناث وحجّتهم في ذلك، ويبقى مذهب الجمهور القائل ببناء المضارع عند اتّصاله بنون الإناث هو الأولى بالقبول.

مسألة: إعمالُ المصْدرِ المُقترنِ بـ(أل)

قال **ابن مالك:**

بِفِعْلِـهِ الْمَصْـــــدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَـلْ مُضَـــــافَـاً أَوْ مُـجَرَّدَاً أَوْ مَـعَ أَلْ(٥)

---

(١) التذييل والتكميل ١/١٢٩.
(٢) السابق ١/١٢٩.
(٣) شرح المرادي ١/٥٥.
(٤) شرح المرادي ١/٥٥.
(٥) متن ألفية ابن مالك ٢٨.

قال **المرادي**: "وإعماله مع (أل) أقلّ من المُجرّد ... وفيه خلاف. أجازه سيبويه ومن وافقه، ومنعه الكوفيّون وبعض البصريين"[١]، أمّا **ابن طلحة** فقد فصل بين أن تكون (أل) مُعاقبة للضميرَ فيجوز- نحو: إنّك والضربَ خالدًا لَمُسيءٌ إليه – أو لا، فلا يجوز نحو: عجبتُ من الضربِ عمرًا[٢].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر **ابن مالك** ثلاثة أحوال لإعمال المصدر عمل فعله، أوّلها: أن يكون مضافًا نحو قوله –تعالى-: ﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ**﴾[٣]، ثانيها: أن يكون مجرّدًا من الإضافة و(أل)، وهو (المُنوَّن) نحو قوله –تعالى-: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ**﴾[٤]، ثالثها: أن يكونَ مقترنًا بـ (أل) نحو قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[٥]

وجه الاستشهاد: إعمال المصدر المقترن بالألف واللام (النِكاية)، ونصبه المفعول (أعداءَه).

وقد اختلف النحاة في إعمال المصدر المقترن بـ(أل) عمل فعله على أربعة مذاهب:

الأول: ذهب إلى جواز إعماله مطلقًا، وهو مذهب **سيبويه**، حيث قال في كتابه: "تقول: عجِبتُ من الضربِ زيدًا، كما قلتَ: عجبتُ من الضاربِ زيدًا، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين"[٦]، واستدل **سيبويه** على قوله بالسماع عن العرب، ومنه قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا[٧]

---

(١) شرح المرادي ٤٥٧/١.

(٢) ينظر: السابق ٤٥٧/١.

(٣) [الحج: ٤٠]

(٤) [البلد: ١٤-١٥]

(٥) البيت بلا نسبة، من المتقارب، في الكتاب ١٩٢/١، والإيضاح ١٦٠/١، وشرح ابن الناظم ٢٩٧/١، وشرح ابن عقيل ٤٤/٣، وشرح التصريح ٦/٢، وشرح الأشموني ١٩٩/٢. النكاية: الإضرار، يخال: يظنّ، يُراخي: يباعد.

(٦) الكتاب ٢٩٢/١.

(٧) البيت للمَرّار الأسدي، من الطويل، في الكتاب ١٩٣/١، والإيضاح ١٦١/١، وشرح ابن الناظم ٢٩٧/١، والمقاصد الشافية ٢١٧/٤، وجامع الدروس العربية ٢٧٧/٣. أنكل: أرجع عن قتال العدو جبنًا، مِسمعا: اسم رجل.

وجه الاستشهاد: أعمل المصدر المقترن بالألف واللام (الضرب) عمل فعله، فنصب به المفعول به (مِسمعًا)، وقال **المبرد:** "أَرَادَ عَن ضرْب مِسْمَع، فلمّا أَدخل الأَلف وَاللَّام امْتنعت الإِضافة فَعمِل عمَلَ الْفِعْل"(١).

الثَّاني: جوّز إعماله على قبح، وهو مذهب **الفارسي**، حيث لم يستسغْ أنْ يستعمله الإنسان في نثر الكلام، لكنّه جوّزه لورود السماع به، ومثّل على إعماله بقولهم: أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا، والشتم بكرٌ خالدًا قبيحٌ(٢).

وقد جعل **الفارسي** المصدر المقترن بالألف واللام أضعف الوجوه في الإعمال، حيث قال: "وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأول (قَصَد المُنوّن)، ثم المُضاف"(٣)، وحكى –أيضًا–: "ولَمْ أعلم شيئًا من المصادر بالألف واللام مُعْملًا في التنزيل"(٤).

الثالث: جوّز إعماله إذا كانت (أل) معاقبة للضمير، وهو مذهب **ابن طلحة**، حيث إنّه أجاز قولهم: إنّك والضرب خالدًا لمسيء إليه، ومنع قولهم: عجبتُ من الضرب عمرًا.

وقد وافق **أبو حيان ابن طلحة** في مذهبه بقوله: "وإيّاه أختار"(٥)، ورُدّ مذهبهما بقول الشاعر:

عَجِبْتُ من الرّزْقِ المسيءَ إلهُه ومن تَرْكِ بعضِ الصالحين فقيرا(٦)

وجه الاستشهاد: أعمل المصدر المقترن بالألف واللام (الرّزق)، دون معاقبة (أل) للضمير، ونصبَ المفعول به (المسيءَ).

الرابع: منع إعماله مطلقًا، وهو مذهب **الكوفيّين**(٧)، وبعض **البصريّين كابن السرّاج** الذي قال: "قال قومٌ: إذا قلتَ: أردتُ الضرب زيدًا، إنّما نصبته بإضمار فعل؛ لأنّ الضرب لا يَنصب، وهو عندي قولٌ حسن"(٨).

---

(١) المقتضب ١٥/١.
(٢) ينظر: الإيضاح ١٦٠/١.
(٣) السابق ١٦٠/١.
(٤) السابق ١٦٠/١.
(٥) ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥.
(٦) البيت بلا نسبة، من الطويل، في التذييل والتكميل ٨٦/١١، وتمهيد القواعد ٢٨٤٧/٦، وشرح التصريح ٦/٢.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥، وشرح المرادي ٤٥٧/١.
(٨) الأصول في النحو ١٣٧/١.

وعدَّ **الكوفيون** المعمول الذي ظهر بعد المصدر، لعاملٍ يفسّره المصدر، كما أنّهم أجازوا خفض الاسم على تقدير: مصدر محذوف[١]، واعتبروا أنّ ما جاء مخالفًا لِمَا ذهبوا إليه شاذٌ ومؤوّل[٢].

ورُدّ مذهبهم بسماع إعمال المصدر المحلّى بـ(أل)، كما أنّ تقدير الفعل لا يصلح في كل موضع، ففي قول الشاعر: (ضعيفُ النِكاية أعداءَه) يرى النّحاة أنّ كون (أعداءَه) معمول (النِكاية) أكثر بلاغة في الهجاء من إرادة ضعف النكاية مطلقًا[٣].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

الظاهرُ أنّ المرادي يُجيز قول سيبويه في المسألة، ويتّضح ذلك بقوله: "وإعماله مع (أل) أقل من المجرّد"[٤]، فهو لم يمنع إعمال المصدر المقترن بـ(أل)، إنّما أجازه ولكن بقلّة، كما أنّه لم يضع شروطًا لإعماله كما فعل ابن طلحة، إنّما قال بإعماله دون قيدٍ أو شرط، وهو بذلك يميل للقول الأول ويخالف الأقوال الثلاثة الأخرى.

ويرى الباحث رجحان مذهب **سيبويه** القائل بجواز إعمال المصدر المحلّى بـ(أل) على غيره من الآراء والأقوال؛ وذلك لوروده وسماعه عن العرب، فالسماع هو الأصل في اللغة، ومن الأدلة السماعية التي تُثبِتُ صحة مذهب **سيبويه** –أيضًا– قول الشاعر:

فإنكَ وَالتَّأْبِينَ عُروَةَ بَعْدَمَا دَعَاك وأَيْدِينَا إِلَيكَ شَوَارِعُ[٥]

وجه الاستشهاد: نصَبَ المصدرَ المقترن بأل وهو قوله: (التأبينَ) المفعول به (عُروَة).

أمّا عن مذهب **الكوفيّين** ومن وافقهم ففيه نوعٌ من التكلّف، لأنّه يُحوجهم إلى التَّقدير، كما أنّ السماع عن العرب بقول الشاعر: (عجبتُ من الرزقِ المسيءَ) يُضعّف مذهب **ابن طلحة** ومن

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢١٨/٤.

(٣) ينظر: السابق ٢٢٠/٤.

(٤) شرح المرادي ٤٥٧/١.

(٥) البيت بلا نسبة، من الطويل، في شرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، وإرشاد السالك ٥٢١/١، وشرح ابن عقيل ٤٤/٣، وحاشية الصبّان ٤٢٩/٢.

تبعه، مع هذا يبقى إعمال المصدر المقترن بـ(أل) قليل الاستعمال في العربية، وهو ما حكاه الأشموني بقوله: "وإعمال الثالث قليلٌ"(١) –هذا والله أعلى وأعلم–.

المَطْلبُ الثَّانِي: آراءُ النُّحاةِ فِي الرّبعِ الثَّانِي مِن القرنِ السَابِع الهِجْرِي

❖ أولًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (أبو علي الشَلوبِين) (ت٦٤٥هـ)

مسألة: اللُّغاتُ الّتي حُكيت في اسمِ الإشارة (أُولَى)

قال **ابن مالك**:

وَبِـ(أُوْلَـى) أَشِـرْ لَجِـمْـعٍ مُـطْـلَقَاً وَالْمَـدُّ أَوْلَى، وَلَـدَى الْبُعْـدِ انْطِقَـا(٢)

قال **المرادي** عن (أُولَى): "حُكي فيه لغات أخر، وهي: هُلاءِ بإبدال الهمزة هاء، وأولاءُ بضمّ الهمزتين، وأولاءٍ بالتنوين"(٣)، وحكى **الشلوبين** عن بعض العرب قولهم: (هَوْلاءِ)(٤).

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

اسم الإشارة (أُولَى) يُشارُ به للجمع المطلق سواء كان هذا الجمع مذكرًا أو مؤنثًا، وسواء كان هذا الجمع عاقلًا أو غير عاقل، وقد أشار **ابن مالك** لذلك بقوله: (وَبِـ(أُوْلَـى) أَشِـرْ لَجِـمْـعٍ مُـطْـلَقَاً).

وحكى **المرادي** أنّ النحاة ذكروا لـ(أُولَى) لغاتٍ أخرى، فقد ذكر **ابن عقيل** أنّ (أُولَى) جاءت على لغتين: إحداهما بالمد (أُولاءِ) وهي لغة أهل الحجاز، والأخرى بالقصر (أُولَى) وهي لغة بني تميم(٥)، ويرى **ابن قيم الجوزية** أنّ المدّ أَولى من القصر؛ وذلك لوروده في القرآن(٦)، ومنه قوله –تعالى–: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾(٧)، وقال **المكودي**: "لم يجئ في القرآن إلّا ممدودًا"(٨)، واستدل بقوله –تعالى–: ﴿**هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ**﴾(٩).

---

(١) شرح الأشموني ١٩٩/٢.
(٢) متن ألفية ابن مالك ٦.
(٣) شرح المرادي ١٣٣/١.
(٤) ينظر: السابق ١٣٣/١.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٦٤/١.
(٦) ينظر: إرشاد السالك ١٣٩/١.
(٧) [البقرة: ١٧٧]
(٨) شرح المكودي ٣٢/١.
(٩) [آل عمران: ١١٩]

وذكر **ابن جنّي** لغةً أخرى في (أُولاء)، وهي مجيئها مكسورة مع التنوين، فتقول: هؤلاءٍ قوم، ورأيت هؤلاءٍ[١]، ثمّ أردف قائلًا: "وهي لغة بني عقيل"[٢]، وقال **المرادي**: "أُولاءٍ بالتنوين حكاه قطرب"[٣]، ونقل **ابن مالك** في (شرح التسهيل) عن **قطرب**[٤] قوله: "تسمية هذا تنوينًا مجاز؛ لأنّه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين"[٥].

وقد منع **ابن مالك** كلام **قطرب** بقوله: "الجيدُ أنْ يُقال: إنَّ صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة (أولاء) نونًا، كما زِيد بعد فاء (ضيف) نون، إلّا أنّ (ضيفًا) معرب، فلمّا زِيد آخره نون صار حرف إعراب فتحرّك، و(أولاء) مبني فلمّا زِيد آخره نونٌ سكن إذ لا موجب لتحرّكه، فإنه آخر مبني بحركة"[٦].

واعترض **أبو حيّان** على قول **ابن مالك** لأنّه يعدّ أنّ هذه النون ليست كنون (ضيفن)؛ لأنّ نون (ضيفن) زيدت للإلحاق بجعفر، أي أنّ النون جاءت لغرض الإلحاق، في حين أنّ نون (أولاء) لم يُؤتَ بها لشيء[٧].

ونقل **الشاطبي** لغةً أخرى في (أُولاء)، وذلك عبر ضمّ الهمزتين من غير تنوين، أي: (أُولاءُ)، ونسبها لقطرب، كما عدَّ أنّ كلًا من (أُولاءٍ) و(أُولاءُ) لغتان ضعيفتان، وعدّ لغة القصر أَوْلَى منهما[٨].

ونقل **ناظر الجيش** عن **أبي علي الشلوبين** أنّ العرب تقول في لغة أخرى (هَوْلاءِ)[٩]، حيث استدل بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب ٣١٧/١.

(٢) السابق ٣١٧/١.

(٣) شرح المرادي ١٣٣/١.

(٤) أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد، وقطرب لقبٌ دعاه به أستاذه سيبويه فلزمه، وهو نحوي عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة، من كتبه: معاني القرآن، والنوادر، وقد توفي سنة ٢٠٦هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣١٣/٤، والأعلام ٩٥/٧.

(٥) شرح التسهيل ٢٤١/١.

(٦) السابق ٢٤١/١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٩/٣.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية ٤٠٣/١.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٧٩٨/٣.

تَـجَـلَّـدْ لا يَـقُـل هَـولاءِ هـذا بَكَى لمـا بَكَى أسَـفًـا عَليْـه[1]

ويرى **الدماميني** أنّ (هَوْلاءِ) أصلها (هاؤلاء)، وقد أُبدلت الهمزة واوًا، ثم استثقلت الضمة على الواو، فأُسكنت فحذفت الألف لالتقاء الساكنين[2]، وحكى **المرادي** لغةً أخرى، وهي قولهم: (أُولّاك) بالقصر والتشديد، ونسبه لبعض أهل اللغة دون التطرق لأسمائهم[3]، ومنه قوله:

مـــــن بَـــيْـــن أُلَاك إلَـــــى أُلّاكَـــــا[4]

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

عَمد المرادي على ذكر اللغات كافة التي استخدمها العرب في اسم الإشارة (أُولَى)، وتطرّق لـ(هَوْلاء) –أيضًا– اللغة التي نقلها أبو علي الشلوبين عن بعض العرب، لكنّه عدّ لغة المد (أُولاء) الأفصح والأصوب، حيث قال: "والمدّ وهو لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء القرآن"[5]، فهو يجيز اللغات المختلفة لـ(أُولَى) لورودها وسماعها عن العرب، لكنّه يفضّل (أُولاء) عن غيرها من اللغات.

ويميل الباحث لمذهب المرادي في المسألة، خاصة أنّ لغة المد هي اللغة الوحيدة التي ضمّنها القرآن الكريم بين ثناياه، ومنه قوله –تعالى–: ﴿**قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَىٰ أَثَرِي**﴾[6]، وقوله –أيضًا–: ﴿**أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[7].

مسألة: القولُ بأنَّ (أل) المَوصُولة حَرفٌ

قال **ابن مالك:**

وَمَنْ وَمَـا وَأَلْ تُسَـــاوِي مَـا ذُكِرْ وَهكَـذَا ذُو عِنْـدَ طَـيِّـئ، شُـــهِرْ[8]

---

(١) البيت بلا نسبة، من الوافر، في التذييل والتكميل ١٩١/٣، وتمهيد القواعد ٧٩٩/٣، وتعليق الفرائد ٣٢٠/٢. تجلّد: أي تحفّظ من الجزع.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٣٢٠/٢–٣٢١.

(٣) ينظر: شرح المرادي ١٣٣/١.

(٤) البيت بلا نسبة، من الرجز المشطور، في شرح التسهيل ٢٤٢/١، وتمهيد القواعد ٧٩٩/٣، وتعليق الفرائد ٣٢١/٢.

(٥) شرح المرادي ١٣٢/١.

(٦) [طه: ٨٤]

(٧) [البقرة: ٥]

(٨) متن ألفية ابن مالك ٦.

قال **المرادي**: "وأل: يشترك فيها العاقل وغيره، وهي اسمٌ موصولٌ عند الجمهور، وذهب المازني إلى أنّها حرفٌ موصول، وذهب الأخفش إلى أنّها حرف تعريف"(١)، ونقل المرادي عن **الشلوبين**: "الدليل على أنّ الألف واللام حرفٌ قولك: جاء القائمُ، فلو كانت اسمًا لكانت فاعلًا"(٢).

- **التَّحليل والتَّوضِيح:**

(أل) الموصولة: هي الداخلة على اسم الفاعل نحو قوله –تعالى–: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ**﴾(٣)، والداخلة على اسم المفعول نحو قوله –تعالى–: ﴿**وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ، وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ**﴾(٤)، وتُستعمل للعاقل وغير العاقل، وقد اختلف النحاة حول إنْ كانت اسمًا أو حرفًا على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب إلى أنّها حرف، واختلفوا في نوعه، فحكى **المازني** أنّها حرفٌ موصول(٥)، وذكر **الأخفش** أنّها حرف تعريف، فـ(أل) في الضارب عنده كـ(أل) في الغلام(٦).

واحتجّ أصحاب هذا المذهب على حرفيّتها بما يلي:

١– تخطّي العامل لها كما يتخطّاها مع الجامد، ومن ذلك قولهم: مررت بالضارب، فالمجرور (ضارب)، ولا موضع لـ(أل) من الإعراب، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب(٧). ورُدّ بأنّ نقل الإعراب إلى ما بعدها لمجيئها على صورة الحرف(٨).

٢– استدلّ **الشلوبين** على حرفيّتها بأنّه في نحو قولك: جاء القائم، فعند عدّها اسمًا، فالأصل أن يكون موضعها من الإعراب (الفاعلية)، واستحقّت (قائم) البناء؛ لأنّه على هذا التقدير مهمل؛ لأنّه صلة، والصلة لا يتسلّط عليها عامل الموصول(٩).

---

(١) شرح المرادي ١٥٣/١.
(٢) السابق ١٥٣/١.
(٣) [الحديد: ١٨]
(٤) [الطور: ٥–٦]
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٦١/٣، وشرح المرادي ١٥٣/١، والمقاصد الشافية ٤٤٧/١، وحاشية الصبان ٢٢٦/١.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥٩/٣، شرح المرادي ١٥٣/١، وحاشية الصبان ٢٢٦/١.
(٧) ينظر: شرح الأشموني ١٤٠/١.
(٨) ينظر: شرح التصريح ١٦٠/١.
(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٣/١، والتذييل والتكميل ٦٢/٣، وشرح المرادي ١٥٣/١.

وردّ **ابن مالك** دليل **الشلوبين** بقوله: "مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، لأنّ نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن مَنَع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جِيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع"(١).

٣- أنّه في حال كانت (أل) اسمًا، فالأصل أنْ تكون من الأسماء الظاهرة، ولا يُمكن أنْ يكون اسمٌ ظاهرٌ مكوّنًا من حرفين أحدهما ألف وصل(٢).

وقد رَدّه **أبو حيان** بقوله: "أما كون الاسم الظاهر لا يكون علي حرف واحد فباطلٌ، حُكي من كلامهم (ام الله) وهمزته همزة وصل مع أنّه معرب، فالأحرى أن يجيء علي ذلك الاسم المبني"(٣).

واعْتُرِض مذهبهم -أيضًا- بأنّ (أل) وما بعدها لا تؤوّل بمصدر؛ لأنّه لم يوجد في كلامهم حرف موصول إلا وهو وما بعده بمنزلة المصدر، وهذا لا يتقدّر بمصدر فدلَّ على اسميّتها(٤).

المذهب الثاني: ذهب إلى أنّها اسمٌ موصول، ونسبه **المرادي** لجمهور النحاة، وقال **أبو حيّان:** "ذهب أبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وأكثر النحويين إلى أنّ (أل) موصول اسمي"(٥).

وتبعهم في ذلك كثيرٌ من النحاة، حيث قال **ابن الناظم:** "أمّا الألف واللام فتكون اسمًا موصولًا بمعنى (الذي) وفروعه"(٦)، ووافقه **ابن عقيل** بقوله: "ذهب قومٌ إلى أنّها اسم موصول، وهو الصحيح"(٧).

وحكى **الشاطبي** أنّ الجمهور على أنّها اسم(٨)، وهو مذهب **الأزهري** حيث قال: "ليست أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولًا حرفيًا"(٩)، وتبع **الغلاييني** جمهور النحاة في مذهبهم حيث عدّ (أل) اسمًا موصولًا بشرط أنْ لا يُراد بها العهد أو الجنس(١٠).

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٣/١.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٦٢/٣.
(٣) التذييل والتكميل ٦٣/٣.
(٤) ينظر: شرح التصريح ١٦٠/١.
(٥) التذييل والتكميل ٦٠/٣.
(٦) شرح ابن الناظم ٥٨/١.
(٧) شرح ابن عقيل ٧١/١.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية ٤٤٧/١.
(٩) شرح التصريح ١٦٠/١.
(١٠) ينظر: جامع الدروس العربية ١٥٢/١.

ومن الأدلة التي ساقها أصحاب هذا المذهب ما يلي:

١- دخول (أل) الموصولة على الفعل، في حين أنّ (أل) التعريف لا تدخل عليه، ومنه قول الشاعر:

مـا أنـت بـالحَكَمِ التُرْضَـــى حُكُومَتُـهُ ولا البَـلِيـغِ ولا ذِي الـرَّأْيِ والجَـــدَلِ[١]

٢- عَوْدُ الضمير عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، نحو: قد أفلح المتقي ربه، ففي كلمة (المتقي) ضمير تقديره: (هو) لا مرجع له إلا (أل) التي بمعنى (الذي) هنا[٢]، وذهب **المازني** إلى أنّ الضمير يعود على موصوف محذوف[٣]، ورُدّ بأنّ حذف الموصوف له مواطن معينة، بحيث يُمنع أن يُحذف في غيرها إلّا لضرورة، وهذا الموطن ليس من ضمن هذه المواطن[٤].

٣- أنّ الوصف يعمل معها بلا شرط، حيث يُستحسن أن تخلو الصفة معها عن الموصوف، نحو: (جاء الكريم)، حيث اعتمدت الصفة على (أل) الموصولة كاعتمادها على الموصوف؛ لقبح خلوّها من الموصوف مع الألف واللام كما يقبح بدونها[٥].

٤- إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، نحو قولك: (جاء الضارب أبوه زيدًا أمس)، فلولا أنّها موصولة، واسم الفاعل معها في تأويل الفعل، لكان مَنْع إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي معها أحقَّ منه بدونها[٦]، كما أنّه في حال كانت (أل) للتعريف لكان لحاقها اسم الفاعل قادحًا في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال[٧].

٥- أنّه في بعض الأحيان يجوز في الأسماء التي دخلت عليها (أل) أن يُعطف عليها الفعل، نحو قوله -تعالى-: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾[٨]، فالفعل (أقْرَض) معطوف على (المُصَّدّقين)، والفعل لا يُعطف إلا على فعل مثله أو ما يشبه الفعل[٩].

---

(١) البيت للفرزدق، من البسيط، ليس في ديوانه، وهو في الإنصاف ٤٢٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٩٩/١، وأوضح المسالك ٤٥/١، وهمع الهوامع ٣٣٢/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٩/١، والمقاصد الشافية ٤٤٧/١، وشرح التصريح ١٦٠/١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٤٤٧/١، وشرح التصريح ١٦٠/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٦٠/٣، وشرح التصريح ١٦٠/١.

(٥) ينظر: شرح المرادي ١٥٣/١، وشرح الأشموني ١٥٣/١.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٩/١.

(٧) ينظر: شرح المرادي ١٥٣/١.

(٨) [الحديد: ١٨]

(٩) ينظر: جامع الدروس العربية ١٥٣/١.

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ظهر جليًّا مخالفة المرادي لأبي علي الشَلوبين ومَنْ وافقه في المسألة، حيث قال: "والصحيح أنّها اسمٌ"[١]، وهو ترجيحٌ صريحٌ لاسميّة (أل) الموصولة، ومَنْعٌ للمذهب القائل بحرفيّتها، كما استعرض المرادي بعضًا من الأدلة التي ساقها أصحاب المذهب الثاني التي ذُكرت آنفًا، وهو بذلك يُثبت صحة ما ذهبوا إليه.

ويظهر ممّا سبق أنّ المذهب الثّاني هو الراجح في المسألة من أنّ (أل) اسمٌ موصول؛ وذلك لصحة الحجج والبراهين التي احتجّوا بها لإثبات صحة مذهبهم، وقدرتهم على اعتراض أدلة المذهب الأول ومنْع حججهم وردّها –والله أعلى وأعلم–.

مسألة: إعرابُ مَا بعد (إنْ) الشَرطيَّة إذا حُذِفت (كَان) واسمها بعدها

قال **ابن مالك:**

وَيَـحْـذِفُـوْنَـهَـا وَيُـبْقُـوْنَ الْخَـبَـر وَبَعْـدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيْرَاً ذَا اشْـتَهَرْ[٢]

قال **المرادي:** "كَثُرَ في كلامهم حذفُ (كان) مع اسمها وإبقاءُ خبرها، بعد (إن) الشرطية، كقولهم: (المَرءُ مَجزِيٌ بعَمَلِه، إنْ خيرًا فخَيرٌ، وإنْ شرًا فشَرٌ)، أي: إنْ كان عملُه خيرًا فجزاؤه خيرٌ، وفي هذا المثال ونحوه أربعة أوجه: الأول: نصب الأول ورفع الثاني ... والثاني: عكسه ... والثالث: رفعهما ... والرابع: نصبهما ... ومذهب **الشلوبين** أنّهما متكافئان"[٣].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

ذكر النُّحاة في إعراب ما جاء بعد (إنْ) الشرطية في قولهم: (المَرءُ مَجزِيٌ بعَمَلِه، إن خيرًا فخَيرٌ، وإنْ شرًا فشَرٌ) أربعة أوجه إعرابية:

الأول: نصب الأول ورفع الثاني، فتقول: (إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًا فشرٌ)، والتقدير حينئذٍ: (إنْ كان عملُهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وإنْ كان عملُهم شرًا فجزاؤهم شرٌ)، فيكون انتصاب (خيرًا) الأول بتقدير فعل، ويكون ارتفاع (خيرٌ) الثاني على أنّه خبر المبتدأ[٤].

---

(١) شرح المرادي ١٥٣/١.
(٢) متن ألفية ابن مالك ١٠.
(٣) شرح المرادي ٢٠٣/١-٢٠٤.
(٤) ينظر: شرح السيرافي ١٥٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٩٥/٢، وشرح ابن الناظم ١٠١، وابن هشام، شرح شذور الذهب ٢٤٣، وأوضح المسالك ٢٥٤/١.

الثاني: رفع الأول ونصب الثاني، فتقول: (إنْ خيرٌ فخيرًا، وإنْ شرٌ فشرًا)، والتقدير حينئذٍ: (إنْ كان في عمله خيرٌ، كان جزاؤه خيرًا)[١].

الثالث: رفعهما، فتقول: (إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ شرٌ فشرٌ)، وتقدير رفعهما أنْ يحسن تقدير (فيه) أو (معه) أو نحوهما مع (كان) المحذوفة، والتقدير حينئذٍ: (إنْ كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ، وإنْ كان في عمله شرٌ فجزاؤه شرٌ)[٢]، وعلى هذا تكون (خيرٌ) الأولى مرفوعة على أنّها اسم كان، وخبر كان محذوف تقديره الجار والمجرور الذي ذُكر آنفًا، أمّا (خيرٌ) الثانية مرفوعة على أنّها خبر لمبتدأ محذوف.

ويمكن تقدير رفعهما على تقدير (كان) التامة، إلّا أنّ **ابن مالك** يرى أنّ ارتفاعه بـ(كان) الناقصة أولى من ارتفاعه بكان التامة، وعلّل ذلك بأنّ إضمار الناقصة مع النصب متعيّن، وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه[٣].

وقد ضَعّف **الرضي** رفعهما من جهتين: **أولاهما** من جهة اللفظ: حيث إنّ حذف (كان) مع خبره الذي جاء في صورة المفعول الفضلة حذفُ شيءٍ كثير، بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه، ولا سيّما إذا كان ضميرًا متصلًا[٤].

و**ثانيهما** من جهة المعنى: إذ معنى: (إنْ كان في عمله خيرٌ) معنى غير مقصود، ذلك لأنّ مراد المتكلم: إنْ كان نفس عمله خيرًا، لا: أنّ له أعمالًا وفي تلك الأعمال خير، كذلك ضعّف تقدير الرفع بـ(كان) التامة لقلة استعمالها، والعربية لا تحذف إلا كثير الاستعمال[٥].

الرابع: نصبهما، فتقول: (إنْ خيرًا فخيرًا، وإنْ شرًا فشرًا)، وقد انتُصِبا بفعلين مضمرين أحدهما شرط، والآخر جزاء، حيث دلّت (إنْ) عليهما، ويكون التقدير حينئذٍ: (إنْ كان عملُه خيرًا فيكون جزاؤه خيرًا، أو فهو يُجزى خيرًا، وإنْ كان عملُه شرًا فيكون جزاؤه شرًا، أو فهو يُجزى شرًا)[٦].

---

(١) ينظر: الكنّاش ٢٠٥/١، وارتشاف الضرب ١١٨٩/٣، وشرح ابن الناظم ١٠١.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٥٦/٢، وشرح ابن الناظم ١٠١، وهمع الهوامع ٤٤١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٥/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي ١٤٧/٢.

(٥) ينظر: السابق ١٤٧/٢.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ٢٤٨/٢، وشرح السيرافي ١٥٦/٢-١٥٧، وشرح المفصل ٨٥/٢، وهمع الهوامع ٤٤٢/١.

فعلى تقدير (كان) المحذوفة يكون الأول خبر (كان)، والثاني حينها خبر (كان) الثانية، أمّا إنْ قُدّرت (يُجزى) فيكون الثاني مفعولًا ثانيًا[١].

- **موازنة النحاة في الترجيح بين الوجوه الأربعة:**

اتّفقَ جمهور النُّحاة على رجحان الوجه الأوّل على غيره من الوجوه[٢]، فقال **السيرافي:** "أجود هذه الوجوه، نصب الأول ورفع الثاني"[٣]، ووافقه **ابن يعيش** بقوله: "هو الوجه المختار"[٤].

وعلّل **ابن يعيش** مذهبه بأنّ (إنْ) الشرطية تقتضي فعلًا، فالشرط بالاسم لا يجوز، فكان لا بدّ من تقدير فعلٍ، وهو (كان) أو إحدى أخواتها، فإذا نصبنا كنّا قد أضمرنا (كان)، والفعل يحتاج لفاعل، وهما كالشيء الواحد، واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب، التي يُؤتى بها في الجواب إذا كان مبتدأً وخبرًا، أما في حال كان الجواب فعلًا فلم يحتج إلى الفاء[٥].

وحكى **أبو الفداء** أنّ الوجه الأول هو الأقوى لقلة الحذف والتقدير فيه[٦]، وتبعه **المرادي** بقوله: "هو أرجحها؛ لأنّ فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إنْ)، وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما كثيرٌ مطّرد"[٧].

أمّا الوجه الثاني القاضي برفع الأول ونصب الثاني، فقد أجمع النحاة على أنّه الأضعف بين الوجوه الأربعة، حيث وصف **أبو حيّان** هذا الوجه بأنّه أردأ الوجوه، وحكى أنّ **سيبويه** لم يذكره[٨]، وقال **المرادي:** "هو أضعفها"[٩]، وذكر **أبو الفداء** أنّ تضعيف النحاة لهذا الوجه يرجع إلى كثرة الحذف والتقدير فيه[١٠].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٥٦/٢، وشرح المفصل ٨٥/٢، وشرح ابن الناظم ١٠١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢٤٨/٢، وشرح السيرافي ١٥٦/٢، وشرح المفصل ٨٦/٢، والكنّاش ٢٠٤/١، وارتشاف الضرب ١١٩٠/٣، وشرح المرادي ٢٠٤/١، وأوضح المسالك ٢٥٤/١، وهمع الهوامع ٤٤٢/١.

(٣) شرح السيرافي ١٥٦/٢.

(٤) شرح المفصل ٨٦/٢.

(٥) ينظر: السابق ٨٦/٢.

(٦) ينظر: الكنّاش ٢٠٤/١.

(٧) شرح المرادي ٢٠٤/١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٩٠/٣.

(٩) شرح المرادي ٢٠٤/١.

(١٠) ينظر: الكنّاش ٢٠٥/١.

أمّا الوجهين الثالث والرابع فقد اختلف النحاة في رتبتهما على قولين:

الأول: ذهب إلى أنّهما متوسطان بين الأرجح والأضعف، وهما متكافئان على حدٍ سواء، وهو مذهب **الشلوبين**[١]، و**الرضي**[٢]، و**المرادي**[٣]، و**ابن هشام**[٤]، و**السيوطي**[٥].

فقد ذكر **الشلوبين** أنّهما متكافئان لأنّ ما في نصب الأول من الحسن يقابله قبح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه[٦]، وقال **الرضي:** "رفعهما ونصبهما متوسطان"[٧]، وحكى **المرادي:** "هما متوسطان"[٨].

ونقل **الدماميني** عن **الصفّار**[٩] أنّه منع مذهبهم بقوله: "هو باطلٌ؛ لأنَّك إذا نظرت إلى الأحسنين رأيت رفع الثاني خيرًا من نصب الأول؛ لاستوائهما في الإضمار، ورجحان رفع الثاني بأنَّك أضمرت نفس ما أظهرت، وإذا نظرت إلى الأقبحين، رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول؛ لاستوائهما في الإضمار، وضعف نصب الثاني بأنَّك أضمرت جملة"[١٠].

الثَّاني: ذهب إلى أنّ رفعهما أولى من نصبهما، وهو مذهب **الصفّار**، و**ابن عصفور**، فقد حكى **الصفار:** "أحسن الأوجه نصب بعده رفع، ثم رفعهما –يعني لأنَّك حذفت عين ما أثبت– ثم نصبهما، ثم عكس الأول"[١١]، وذكر **ابن عصفور** أنّ رفعهما أحسن لقلة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما[١٢].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٩٠/٣، وشرح المرادي ٢٠٤/١، وتعليق الفرائد ٢٢٩/٣، وهمع الهوامع ٤٤٢/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي ١٤٨/٢.

(٣) ينظر: شرح المرادي ٢٠٤/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٥٤/١.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٤٤٢/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٩٠/٣، وشرح المرادي ٢٠٤/١، وهمع الهوامع ٤٤٢/١.

(٧) شرح الرضي ١٤٨/٢

(٨) شرح المرادي ٢٠٤/١.

(٩) أبو علي الصفار المُلحيّ، إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، صاحب المبرّد، وكان نحويًّا إخباريًا، وله شعرٌ قليلٌ، توفي سنة ٣٤١هـ. ينظر: تاريخ الإسلام ٧٦٦/٧.

(١٠) تعليق الفرائد ٢٢٩/٣.

(١١) تعليق الفرائد ٢٢٩/٣.

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٩٠/٣، وشرح المرادي ٢٠٤/١، وهمع الهوامع ٤٤٢/١.

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجِيح:**

التزم المرادي بمذهب جمهور النحاة، حيث قال عن المذهب الأول: "هو أرجحها"[١]، وقال عن الوجه الثاني: "هو أضعفها"[٢]، وذهب إلى أنّ الوجهين الثالث والرابع متوسطان ومتكافئان بين الأرجح والأضعف، وظهر ذلك بقوله: (وهما متوسطان)، وهو بذلك يوافق الشلوبين في مذهبه.

والذي يميل إليه الباحث في المسألة هو مذهب الشلوبين ومَنْ وافقه مِنْ أنّ رفعهما ونصبهما متوسطان ومتكافئان بين الأرجح والأضعف، فقد خالف كلٌّ منهما الأصل في وجه واحد، فما في نصب الأول من الحسن يقابله قبح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه، فعند رفعهما تُحذف (كان) مع خبرها ويبقى اسمها، وهذا قليلٌ في العربية، كذلك يعدّ حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء كثيرٌ في العربية، أمّا عند نصبهما فتُحذف (كان) مع اسمها ويبقى خبرها، وهو كثير، ويُحذف الناصب بعد الفاء وهذا قليل.

مسألة: رافعُ خبرِ لا النَّافية للجِنْس عندَ تركيبِها

قال ابن مالك:

فَانْصِـــبْ بِهَا مُضَـــافاً أَوْ مُضَـــارِعَهْ وَبَـعْـدَ ذَاكَ الْـخَـبَـرَ اذْكُـرْ رَافِـعَـهْ[٣]

قال **المرادي**: "قال: (وبعد ذاك، الخبرَ اذكرْ، رافِعَه) أي: اذكر الخبر بعد نصب الاسم، رافعًا له بـ(لا)، لأنّها تعمل عمل (إنّ)"[٤]، ونقل المرادي عن **الشلوبين** قوله: "لا خلاف في أنّ رفع الخبر بها عند عدم تركيبها، فإنْ ركّبت مع الاسم ففيه خلاف: مذهب الأخفش أنّها أيضًا رافعة له"[٥].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

في قول **ابن مالك**: (بعد ذاك الخبر اذكر رافعه) دلالة على أنّه لا بدّ من الترتيب بين اسم (لا) وخبرها، حيث يتوجّب أن يُذكر الخبر بعد الاسم، و(لا) تنصب الاسم وترفع الخبر، ولا خلاف

---

(١) شرح المرادي ٢٠٤/١.

(٢) شرح المرادي ٢٠٤/١.

(٣) متن ألفية ابن مالك ١٣.

(٤) شرح المرادي ٢٣٥/١.

(٥) السابق ٢٣٥/١.

بين النحاة في أنّ (لا) هي الرافعة للخبر عند عدم تركيبها، أي إذا كان اسمها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، وهو ما حكاه **الشلوبين** في (التوطئة)[١].

وظهر الخلاف بين النحاة عند تركيب (لا) مع اسمها، أي: تركيبها مع الاسم المفرد نحو: لا رجلَ حاضرٌ، فمذهب **سيبويه** أنّ (لا) واسمها رُكّبا فصارا كاسمٍ واحد، وشابهت بذلك تركيب (خمسة عشر)، فأصبحا في موضع رفع بالابتداء، والمبتدأ يحتاج إلى خبر، فعليه يكون الخبر مرفوعًا بما رُفِع به قبل دخول (لا)، وقبل دخول (لا) الخبر مرفوع بالمبتدأ[٢].

وقد انتصر **العكبري** لمذهب **سيبويه** مستدلًا على صحته بأنّ (لا) عامل ضعيف في حال كونه فرع فرع، وعمله ليس بلازم، وهو بذلك لا يقوى على العمل في الخبر[٣].

وخالف **الأخفش** مذهب **سيبويه**، حيث ذهب إلى أنّ (لا) رفعت الخبر مع التركيب، كما ترفعه مع عدم التركيب[٤]، ونسب **السيوطي** هذا المذهب إلى **المازني** و**المبرّد** و**السيرافي**[٥]، وحجّتهم في ذلك أنّ (لا) تقتضي اسمين، فعملها في أحدهما يُوجب عملها في الآخر كـ(إنَّ)[٦].

وقد صحّح **ابن مالك** مذهب **الأخفش**، ومنع قول **سيبويه** معللًا ذلك بأنّ جَعْل (لا) المركبة مع اسمها مانعها من العمل في الخبر، يُوجب منعها من العمل في الاسم أيضًا، لأنّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أنّ التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر، كما أنّه عدّ عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم، فتأثيرها في معناه أشدّ من تأثيرها في معنى الاسم[٧].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

استعان المرادي بقول الشلوبين ليؤكِّدَ على اتّفاق النحاة بأنّ (لا) هي التي ترفع خبرها عند عدم تركيبها، لكنّ موقفه من مسألة رافع الخبر عند تركيبها لم يكن ظاهرًا، حيث اكتفى بعرض آراء

---

(١) ينظر: التوطئة ٣١٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥.

(٣) ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين ٣٦٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥/٢٣٦، وشرح المرادي ١/٢٣٥، والجنى الداني ٢٩١، وهمع الهوامع ١/٥٢٩.

(٥) ينظر: همع الهوامع ١/٥٢٩.

(٦) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٣٦٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٥/٢٣٧.

النحاة في المسألة، إلّا أنّه ذكر في (الجنى الداني) أنّ كثيرًا من النحاة ذهبوا إلى أنّ (لا) هي الرافعة لخبرها عند تركيبها كما ترفعه عند عدم تركيبها[١]، ولعلّ في ذلك إشارة مبطنة بأنّه يميل لمذهب الأخفش في المسألة.

والمسألة أظهرت إشكالًا كبيرًا بين النحاة، وهذا ما أكّده أبو حيّان الذي علّل ذلك بقوله: "وذلك أنّهما من حيث التركيب صار كلٌّ منهما كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل في الجزء الآخر، ومن حيث العمل لا يكون كجزء كلمة، فتدافعا"[٢]، ففي قول الشاعر:

فَـلاَ لَـغْـوٌ وَلاَ تَـأْثِـيـمَ فِـيـهَـا وَمَـا فَـاهُـوا بِـهِ أَبَـدًا مُـقِـيـمُ[٣]

لك في (فيها) أنْ تجعلها خبرًا عن الاسمين على مذهب سيبويه، ولك أنْ تجعلها خبرًا عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف.

مسألة: نصبُ المُختصّ مِن المَكانِ بَعدَ (دَخلَ)

قال **ابن مالك**:

الظَّرْفُ: وَقْـتٌ أَوْ مَكَـان ضُـمِّنَـا (فِي) بِـاطِّرَادٍ، كَهُنَـا امْكُـثْ أَزْمُنَـا[٤]

قال **المرادي**: "في نصب المختصّ من المكان بعد (دَخلَ) ثلاثة مذاهب: أحدها: أنّه منصوب نصب المفعول به، بعد إسقاط الخافض توسّعًا ... والثاني: أنّه منصوب على الظرفيّة، تشبيهًا له بالمُبهم ... والثالث: أنّه مفعول به (ودَخلَ) يتعدّى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجرّ"[٥]، ونَسَبَ **الشلوبين** المذهب الثاني إلى **سيبويه**[٦].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

حكى **ابن مالك** في بيت الألفية أنّ الظرف يتضمّن معنى (في)، وهو قسمان: ظرف زمان وظرف مكان، وقد أضاف قيدًا على تعريف الظرف، وهو قوله: (باطّراد)، وقصد به أنّ الظرف سواء كان زمانيًّا أو مكانيًّا لابد أن يتضمّن معنى (في) مع كل فعل مناسب للمعنى، وإنّما زاد ابن

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٢٩١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٣٨/٥.

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، من الوافر، في ديوانه ٤٥٧، وفي ابن جني، اللمع في العربية ٤٥/١، وشرح الكافية الشافية ٥٢٥/١، واللمحة ٤٩٣/١، وأوضح المسالك ١٦/٢. فاهوا: تلفظوا وتكلموا.

(٤) متن ألفية ابن مالك ٢٠.

(٥) شرح المرادي ٣٢٤/١-٣٢٥.

(٦) ينظر: السابق ٣٢٥/١.

مالك هذا القيد ليحترز من نحو ما سُمع من قول العرب: (دخلتُ الدّارَ)، فإنّ (الدّار) وإنْ كان ظرفًا مكانيًّا متضمنًا معنى (في) مع الفعل (دخلتُ) لكن هذا التضمين ليس مطّردًا مع الأفعال الأخرى، فيمتنع قولك: هدمْتُ الدار أو بنيتُ الدار، لذا اختلف النحاة في نصب المختص من المكان بعد (دخل) على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّه منصوبٌ على أنّه متعدٍ في الأصل بحرف، ثمّ حُذف الحرف اتّساعًا، فانتصب على المفعول به، وهو مذهب **الفارسي**[١]، و**ابن مالك**[٢]، و**المرادي**[٣]، و**ابن هشام**[٤]، و**ناظر الجيش**[٥]، و**الأزهري**[٦].

قال **الفارسي:** "قد يتّسع فيُحْذَف حرف الجر فيصل الفعل الذي لا يتعدّى إلى ما كان مخصوصًا من الأماكن"[٧]، أمّا **ابن مالك** فنسبَ هذا القول **لسيبويه** موافقًا إياه فيما ذهب إليه، حيث استدلّ على ذلك بأنّ **سيبويه** بعد أنّ مثّل بـ(قُلِبَ زيدٌ ظهره، ودخلتُ البيت) قال: "ليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف، لأنّك لو قلتَ: هو ظهره وبطنه وأنت تريدُ شيئًا على ظهره وبطنه لم يجز"[٨].

ونازع **أبو حيان ابن مالك** في نسبته هذا المذهب **لسيبويه** حيث قال: "فلا حجة له في ذلك على أنّه ينتصب (البيت) بعد (دخلت) نصب المفعول به؛ لأنَّ انتصاب الظهر والبطن ليس على تقدير (في)، إنَّما هو على تقدير (على)، والأصل قلب زيد على ظهره وبطنه، ولذلك قال (يقصد سيبويه) في امتناع أن ينتصب على الظرف: (إنك لو قلت: هو ظهره وبطنه –وأنت تريد شيئًا على ظهره وبطنه– لمْ يَجزْ)، فجعل المحذوف (على)، ولم يجعل المحذوف (في)؛ لأنّ حذف (على) ووصول الفعل إلى الاسم المجرور بها فينصبه لا يكون نصبه على الظرف"[٩].

---

(١) ينظر: الإيضاح ١/١٨٢.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٠١.
(٣) ينظر: شرح المرادي ١/٣٢٤.
(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٠٨.
(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٨٩٧.
(٦) ينظر: شرح التصريح ١/٥٢٠.
(٧) الإيضاح ١/١٨٢.
(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٠١، وقول سيبويه في الكتاب ١/١٥٩.
(٩) التذييل والتكميل ٧/٢٥٤، وقول سيبويه في الكتاب ١/١٥٩.

وقد وافق **المرادي** الفارسي و**ابن مالك** في مذهبهما، حيث قال: "هو منصوب نصب المفعول به، بعد إسقاط الخافض توسعًا"[١]، وتبعه **ابن هشام** في ذلك، فهو يرى أنّ انتصاب (الدار) على التّوسع بإسقاط الخافض؛ لأنّه لا يطّرد تعدّي الأفعال إلى الدار[٢].

وحكى **الأزهري** أنّ الأصل في قولك: (دخلتُ الدار): (دخلتُ في الدار)، فلمّا حُذِف الخافض نُصِبت (الدار) على المفعول به توسعًا[٣]، ومثّل على حَذْف الجار ونَصْبِ ما بعده بقول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ[٤]

وجه الاستشهاد: الفعل (تمرّون) تعدّى إلى المفعول (الديار) بحرف الجر الذي حُذِف للضرورة.

الثاني: أنّه منصوب على الظرف تشبيهًا للمكان المختص بغير المختص(المبهم)، وقد نسبه **الشلوبين** إلى **سيبويه**[٥]، ووافقه **أبو حيان** في مذهبه[٦]، وقال **السيوطي:** "مذهب سيبويه والمحققين أنّه منصوبٌ على الظرف تشبيهًا للمختص بغير المختص"[٧].

ومنع **ابن مالك** في (شرح التسهيل) مذهب **الشلوبين**، حيث تعجّب من عدم دقّته في نسبة هذا القول، خاصة وأنّه اعتاد عليه عنايته بجمع متفرّقات (الكتاب) وتبيين بعضها عن بعض[٨].

قال **أبو حيّان:** "ليس هذا بعجيب، بل العجيب غفلة المصنّف (أي: ابن مالك) عن نصّ سيبويه"[٩]، ثمّ ذكر حديث **سيبويه** في (الكتاب): "وقد قال بعضهم ذهب الشامَ، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شاذ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ، ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيت"[١٠].

---

(١) شرح المرادي ٣٢٤/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٠٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٥٢٠/١.

(٤) البيت لجرير، من الوافر، في ديوانه ٢٧٨/٢، وفي شرح المفصل ٤٥٥/٤، وشرح التصريح ٥٢٠/١، وبلا نسبة في اللمحة ٣٢٦/١، وجامع الدروس العربية ٤٨/١. والرواية في ديوانه: أتمضونَ الرسومَ ولا تُحَيّا ... كلامكمُ عليَّ إذنْ حرام.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٠١/٢، وشرح المرادي ٣٢٥/١، والجوجري، شرح شذور الذهب ٤٣٩/٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٥/٧.

(٧) همع الهوامع ١٥٢/٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢٠١/٢.

(٩) التذييل والتكميل ٢٥٥/٧.

(١٠) الكتاب ٣٥/١.

ثمّ علّق على نصّه قائلًا: "هذا نصٌ على أنّ انتصاب (البيت) بعد (دخلت) مثل انتصاب (الشام) بعد (ذهبتُ)، والشام ظرف مكان مختص"[١].

إلا أنّ **المرادي** ردّ مذهبهم بقوله: "لو كان ظرفًا لم يختص بـ(دخل)؛ لأنّ الظرف لا يختص بعامل دون عامل، بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدّى إليه كل فعل"[٢].

كذلك انتصر **ناظر الجيش** لمذهب **ابن مالك**، فمنع مذهب **الشلوبين** ومن وافقه، حيث قال: "المكان المختص الواقع بعد دخلت، لو كان ينتصب على الظرفيّة لَمَا جاز تَعدّي (دخل) إلى ضميره إلا بـ(في)، على القاعدة المعروفة، وهي أنك إذا قلتَ: سرتُ يوم الجمعة، ثمّ قدّمت اليوم، وسلّطت الفعل على ضميره وجب أن نقول: يوم الجمعة سرتُ فيه، ولا يجوز: سرته، إلا إنْ اتّسعت في الفعل، وقد عُدّي (دخل) إلى ضمير المكان المختصّ دون (في)، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كانَ آمِناً﴾ [آل عمران: ٩٧]، وهذا دليلٌ صريحٌ على ما اختاره المصنف"[٣].

ومنع **الأزهري** مذهبهم –أيضًا– حيث ذهب إلى أنّه ليس من الشائع تعدّي سائر الأفعال إلى (الدار) على معنى (في)، فلا تقول: صلّيت الدار؛ لأنّ (الدار) اسم مكان مختص، له حدودٌ تحيطه، ولا يُنصب على الظرفية من أسماء المكان إلّا المبهم[٤].

الثالث: أنّه منصوبٌ على أنّه مفعولٌ به، و(دخل) فعل يتعدّى بنفسه تارة، وتارة بحرف الجر، وهو مذهب **ثعلب**[٥]، و**الأخفش**[٦]، ووافقهما **ابن يعيش** في مذهبهما[٧].

حيث نقل **ابن يعيش** عن **أبي العبّاس** قوله: "هو من الأفعال التي تتعدى تارة بأنفسها، وتارة بحرف جر، نحو: (نصحتُ زيدًا)، و(نصحتُ لزيدٍ)، و(شكرتُه) و(شكرتُ لهُ)، فكذلك قلتَ: (دخلتُ الدار)، و(دخلتُ فيها)"[٨].

---

(١) التذييل والتكميل ٢٥٥/٧.

(٢) شرح المرادي ٣٢٤/١.

(٣) تمهيد القواعد ١٨٩٧/٤.

(٤) ينظر: شرح التصريح ٥٢٠/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤٢٨/١.

(٦) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل ٣٠٨/١، وتمهيد القواعد ١٨٩٦/٤، والجوجري، شرح شذور الذهب ٤٤٠/٢، وهمع الهوامع ١٥٢/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصّل ٤٢٨/١.

(٨) شرح المفصّل ٤٢٨/١.

وعلّق **ابن يعيش** على حديثه قائلًا: "وهو الصواب؛ لأنّه لو كان على تقدير حرف الجرّ لاختصّ مكانًا واحدًا كَثُر استعماله فيه، كما كان (ذهبتُ) مقصودة على الشام، فلمّا كان (دخلتُ) شائعًا في سائر الأمكنة، دلّ على صحة مذهب أبي العباس"[١].

وردّ **ابن عصفور** هذا المذهب من عدّة وجوه: أولاهما: أنّ (دَخلَ) نقيض (خرج)، والفعل (خرج) غير متعدٍ بنفسه، والنقيض يجري كثيرًا مجرى ما يناقضه، ثانيهما: أنّ (الدخول) مصدر لـ(دخل)، و(الفعول) في الغالب مصدر ما لا يتعدّى، ثالثهما: أنّ (دخل) نظيرهما (عبر)، وهو غير متعدٍ، والنظير كثيرًا ما يجري مجرى نظيره[٢].

- **مَوقِفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ظهر جليًا معارضة المرادي للشلوبين في مذهبه، حيث أظهر انتصاره للمذهب الأول، وردّ مذهب الشلوبين بقوله: (لو كان ظرفًا لم يختص بـ(دخل)، لأنّ الظرف لا يختص بعامل دون عامل، بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث، يتعدّى إليه كل فعل).

ويظهر مما سبق بطلان مذهب ثعلب ومن وافقه، حيث تمكّن ابن عصفور من الردّ على مذهبهم من وجوه عدة، أمّا القولان الآخران فيظهر للباحث رجحان القول الأول على غيره من الأقوال، فـ(الدار) منصوبةٌ نصبَ المفعول به مجازًا بعد إسقاط الخافض، فإنّه لا يطّرد تعدي الأفعال إلى الدار على معنى (في)، وكون(الدار) اسم مكان مختص يمنعه من الانتصاب على الظرفية، لاختصاص الأسماء المبهمة بالانتصاب على الظرفيّة، كما أنّه يُمنع اختصاص الظرف بعامل دون الآخر –هذا والله أعلى وأعلم–.

مسألة: مَجِيء البَاءِ بعدَ السُّؤال بمعنى (عَن)

قال **ابن مالك:**

بِـالْبَـا اسْـــتَعِنْ وَعَـدِّ عَوِّضْ أَلْصِـــقِ وَمِـثْـلَ مَـعْ وَمِـنْ وَعَـنْ بِـهَـا انْـطِقِ[٣]

حكى **المرادي** أنّ الباء تأتي لعدة معانٍ، وذكر منها أنْ تأتي بمعنى (عن) بعد السؤال، ونسب هذا المذهب **للكوفيّين**[٤]، وتأوّله **الشلوبين** على أنّها باء السببيّة، أي: فاسأل بسببه[٥].

---

(١) شرح المفصّل ٤٢٨/١.
(٢) ينظر: شرح الجمل ٣٠٨/١-٣٠٩.
(٣) متن ألفية ابن مالك ٢٥.
(٤) ينظر: شرح المرادي ٤٠٣/١.
(٥) السابق ٤٠٣/١.

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

استعرض **ابن مالك** في بيت الألفية عدّة معاني للباء، وذكر منها: الاستعانة، والتعدية، والتعويض، والإلصاق، والمصاحبة بمعنى (مع)، والتبعيض بمعنى (من)، والمجاوزة بمعنى (عنْ).

ويرى **الكوفيّون** أنّ الباء تأتي للمجاوزة بمعنى (عن) خاصة بالسؤال لوقوعها بعد لفظه[١]، مستدلين بقوله –تعالى–: ﴿**الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا**﴾[٢]، أي: فاسأل عنه خبيرًا، وحكى **الزركشي**[٣] أنّها تكثر بعد السؤال[٤]، ومنه قوله –تعالى–: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ**﴾[٥]، وقال **الدماميني**: "يجوز أنْ تكونَ الباء بمعنى (عن) متعلقة بسأل"[٦].

وعلّلَ **ابنُ السِيد البطليوسي** إجازة استعمال الباء مكان (عن) بعد السؤال خاصة بأنّ السؤال عن الشيء يكون عن عناية به، فلمّا كان السؤال بمعنى العناية، عُدّي مما يُعدّى به[٧].

وحكى **أبو حيّان** بأنّه من باب التضمين، حيث إنّ سؤالك عن الشيء اعتناءٌ واهتمامٌ به، فعدَّى السؤال بالباء إجراءً له مجرى ما ضمن معناه، أي: (فاعتن به، أو اهتم به)[٨]، ووافقه **ناظر الجيش** في مذهبه[٩].

وساق **الكوفيون** أدلة أخرى لمجيء الباء بمعنى (عنْ)، ومنها قول الشاعر:

فَـإِنْ تَسْـــأَلُونِي بِـالنِّسَـــاءِ فَـإِنَّنِي ... عَلِيمٌ بِـأَدْوَاءِ النِّسَـــاءِ طَبِيـبُ[١٠]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٦/١١، وشرح المرادي ٤٠٣/١، وتمهيد القواعد ٩٤٨/٧، والزركشي، تشنيف المسامع ٥١٠/١.

(٢) [الفرقان: ٥٩]

(٣) الشيخ محمد بن بهادر بن عبد الله، التركي الأصل، المصري بدر الدين الزركشي، عني بالفقه والأصول والحديث، شرح صحيح البخاري، وتوفي سنة ٧٩٤هـ بالقاهرة. ينظر: الدرر الكامنة ١٣٣/٥–١٣٥.

(٤) ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع ٥١٠/١.

(٥) [المعارج: ١]

(٦) بدر الدين الدماميني، مصابيح الجامع ٦٥/٢.

(٧) ينظر: الاقتضاب ٢٧١/٢.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٧/١١.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد ٩٤٨/٧.

(١٠) البيت لعلقمة الفحل، من الطويل، في ديوانه ٧، والاقتضاب ٢٧١/٢، وابن عصفور، شرح الجمل ٥١٤/١، والجنى الداني ٤١/١، وتمهيد القواعد ٩٤٨/٧.

حيث جاءت الباء في قوله (بالنساء) بمعنى (عنْ)، أي: فإنْ تسألوني عن النساء، ومثله قول الشاعر:

دَعِ المُغْمَّرَ لا تســـــألْ بمصـــــرعـه واســـــألْ بمصـــــقلةَ البكريّ ما فَعَلا[1]

وأوّله **الشلوبين** في الأدلة السابقة على أنّ الباء سببية؛ أي: فاسأل بسببه خبيرًا، أو بسبب النساء[2]، وقال **ابن عصفور**: "أي: فاسأل بسببه خبيرًا، لأنّ طلب السؤال منها عام، فكأنّه قال: إذا سألت بسببه عن شيء، فقد وقعت بسؤالك على خبيرٍ به، وقد يتخرّج ذلك على وجه آخر، وهو أن يكون الفعل مضمّنًا معنى فعل يصل بالباء فيُعَامل معاملته، فكأنّه قال: فإنْ تطلبوني بالنساء، أي: بأَخبارِهِنَّ، وكأنّه قال: فاطلُب خبيرًا، لأنّ السؤال طلبٌ في المعنى"[3].

ورُدّ مذهبهم بأنّ الكلام حينئذٍ لا يفيد المجرور، وهو المسؤول عنه مع أنّه المقصود، حيث قال **ابن هشام**: "وتأول البصريون (فاسأل به خبيرًا) على أن الباء للسببية، وزعموا أنّها لا تكون بمعنى عن أصلًا، وفيه بعد؛ لأنه لا يقتضي قولك سألت بسببه أن المجرور هو المسؤول عنه"[4].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

أجاز المرادي مجيء الباء بمعنى (عن) مطلقًا، واستدل بقوله –تعالى–: ﴿**نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم**﴾[5]، أي: عن أيمانهم[6]، وهو بذلك يمنع مذهب الكوفيّين القائل باختصاصها بالسؤال، ثم استعرض خلاف النحاة في تأويل (الباء) في قوله –تعالى–: ﴿**الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا**﴾[7]، دون أن يُظهر ميله لمذهب على حساب الآخر، وهو نفس المسلك الذي سلكه في (الجنى الداني)[8].

والراجح في المسألة أنَّ مجيء الباء بمعنى (عن) أكثر ما يكون بعد السؤال، ويعزّز ذلك كثرة ما ذكره الكوفيون من أدلة سماعية تثبت صحة مذهبهم، ومن هذه الأدلّة –أيضًا– قول الشاعر:

---

(١) البيت للأخطل، من البسيط، في ديوانه ٢٦٦، والتذييل والتكميل ١٩٦/١١، وتمهيد القواعد ٩٤٨/٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٧/١١، وشرح المرادي ٤٠٣/١، وتشنيف المسامع ٥١٠/١.

(٣) شرح الجمل ٥١٥/١.

(٤) مغني اللبيب ١٤٢/١.

(٥) [الحديد: ١٢]

(٦) ينظر: شرح المرادي ٤٠٣/١.

(٧) [الفرقان: ٥٩]

(٨) ينظر: الجنى الداني ٤٢/١.

تُســـــائِـلُ بـابْـنِ أَحْـمَـرَ مَـنْ رآهُ؟ أعـارَتْ عـيـنُــه أمْ لـم تَـعـارا[1]

أي: تُسائل عن ابن أحمر، وقول الآخر:

ولا يَســألُ الضــيفُ الغَريبُ إذَا شَــتَا بِمَـا زَخَرَتْ قِـدْرِي بِـه حِيْنَ وَدَّعَـا[2]

أي: عمّا زخرت، أمّا اعتبار مجيئها بمعنى (عن) خاصًا بالسؤال فهو مردود بقوله –تعالى–: ﴿**وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ**﴾[3]، أي: عن الغمام، وقوله –أيضًا–: ﴿**نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم**﴾[4]، حيث إنّها تَرِد بعد غيره، ولكن بقلّة، ويبدو أنّ البصريين حاولوا تأويل نصوص اللغة خدمة للقاعدة الموضوعة، كما توهّم الكوفيون باختصاصها بالسؤال لكثرة مجيئها بعده.

مسألة: رفعُ اسمِ الفاعلِ للفاعلِ الظاهرِ

حكى **المرادي** أنّ النّحاة على اختلاف حول رفع اسم الفاعل للفاعل الظاهر[5]، فقد ذهب **الشلوبين** إلى أنّ اسم الفاعل لا يرفع الظاهر[6].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

اختلف النحاة في عمل اسم الفاعل الماضي المجرد من (أل) حول إنْ كان يرفع فاعلًا ظاهرًا أم لا، على مذهبين:

الأوَّل: ذهب إلى أنّه لا يرفع الظاهر، وهو مذهب **ابن جنّي**[7] و**الشلوبين**[8]، فقد ذكر **ابن جنّي** أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي فلا يَرفعُ الظاهر، فمنع في قولهم: هذا رجل قائمٌ أمس أخوه، أنْ يكونَ (أخوه) مرفوعًا بـ(قائمٌ)؛ لأنّ اسم الفاعل عنده إذا أُريد به الماضي جرى مجرى غلام

---

(١) البيت لابن أحمر، من الوافر، في السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٢٤٣/٥، والمخصص ٢٣٨/٤، وشرح المفصل ٤٤٦/٥، والتذييل ١٩٦/١١.

(٢) البيت لمالك بن خريم، من الطويل، في الأصمعي، الأصمعيات ٦٧، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٦٦/١، والاقتضاب ٣٤٧/٣، والمقاصد الشافية ٦٤٠/٣.

(٣) [الفرقان: ٢٥]

(٤) [الحديد: ١٢]

(٥) ينظر: شرح المرادي ٤٦٦/١.

(٦) ينظر: السابق ٤٦٦/١.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٧/٢.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٨/١٠، وشرح المرادي ٤٦٦/١.

وفرس ورجل والذي لا معنى فعل فيه[١]، ونقل **المرادي** عن **الشلوبين** أنّه يمنع رفع اسم الفاعل للاسم الظاهر[٢].

الثاني: ذهب إلى أنّه يرفع الظاهر، وهو مذهب **ابن عصفور**[٣]، و**السيوطي**[٤]، وحكى **المرادي** أنّه ظاهر كلام **سيبويه**[٥].

فقد نقل **أبو حيان** عن **ابن عصفور** إجازته رفع اسم الفاعل للفاعل الظاهر[٦]، كما ذكر **الشاطبي** أنّ بعض النَّحويّين يجيزون الرفع باتفاق، فيقولون: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه أمسِ، بجرّ (ضاربٍ)، ورفع (الأب) على الفاعلية، ودليلهم على ذلك أنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا جرى على من هو له يرفع المضمر، فإذا رفع المضمر يرفع الظاهر، إذا جرى على غير مَنْ هو له[٧].

وحكى **السيوطي:** الأصحُّ أنّه يرفع، ومثّل على ذلك بقولهم: مررتُ برجلٍ قائِم أبوه، أو ضارب أبوه أمس[٨]، وذكر **الصبّان** أنّ الاعتماد على النفي أو الاستفهام شرط لعمل اسم الفاعل الرفع في الظاهر[٩].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجِيح:**

استعرض المرادي المذهبين، ثمَّ علَّق على المذهب الثاني قائلًا: (وهو ظاهر كلام سيبويه)، ولعلّه في نسبته هذا المذهب إلى إمام النحاة يميل لرأيه ويرجّحه على غيره، وهو بذلك يخالف قول الشلوبين في المسألة.

والراجح في المسألة أنّ اسم الفاعل يعمل الرفع في الفاعل الظاهر، وشرطه حينئذٍ الاعتماد على استفهامٍ أو نفيٍ أو موصوفٍ أو مُسندٍ إليه، ولا يُشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لعدم

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٨٧/٢.
(٢) ينظر: شرح المرادي ٤٦٦/١.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٨/١٠، وشرح المرادي ٤٦٦/١، والمقاصد الشافية ٢٦٩/٤.
(٤) ينظر: همع الهوامع ٧٠/٣.
(٥) ينظر: شرح المرادي ٤٦٦/١.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٨/١٠.
(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٢٦٩/٤.
(٨) ينظر: همع الهوامع ٧٠/٣.
(٩) ينظر: حاشية الصبّان ٤٤٤/٢.

الحاجة لذلك، وهو ما حكاه **الرضي** حيث عدّ اشتراط الحال والاستقبال في اسم الفاعل خاصًّا بالعمل في المفعول لا الفاعل؛ لأنّ الفاعل لا يحتاج في الرفع إلى شرط الزمان[١].

مسألة: الفصلُ بينَ فعلِ التَّعجبِ ومعمولِه بشبهِ الجُملة

قال **ابن مالك:**

وَفَصْـــلُــهُ بِظَـرْفٍ أو بِـحَـرْفِ جَـرّ مُسْـــتَعْمَلٌ وَالخُلفُ فِي ذَاكَ اسْـــتَقَرْ[٢]

حكى **المرادي** أنّ الفصل بين فعل التعجب والمتعجّب منه بالظرف والمجرور فيه خلافٌ مشهور[٣]، وأجاز **الشلوبين** الفصل بين فعل التعجب والمتعجّب منه بشبه الجملة[٤].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

الأصلُ في صيغتي التعجب: ما أفعَله، وأفعِل به، مجيئهما على الترتيب، فلا يفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بفاصل، واختلف النحاة في جواز الفصل بينهما بالجار والمجرور والظرف على أقوال:

الأول: ذهب إلى منع الفصل بهما بين فعل المتعجب ومعموله، حيث ذكر **الصيمريّ**[٥] أنّ مذهب سيبويه منْعُ الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور والظرف[٦]، معتمدًا على قول **سيبويه:** "ولا تزيل شيئًا عن موضعه"[٧].

قال **السيرافي** معلقًا على قول **سيبويه:** "إنّما أراد أنّك تقدّم (ما) وتُوْلِيها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يعرض الفصل بين الفعل والمتعجب منه"[٨]، وردّ **المرادي** قول **الصيمري** فقال: "والحقّ أنّه ليس لسيبويه فيه نص"[٩].

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٤١٦/٣.

(٢) متن ألفية ابن مالك ٣١.

(٣) ينظر: شرح المرادي ٥١٩/١.

(٤) ينظر: السابق ٥١٩/١.

(٥) أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري، عالم لغوي نحوي، قدم مصر، وصنّف كتابًا سمّاه (التبصرة). إنباه الرواة ١٢٣/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١٠٩٧/٢، وشرح المرادي ٥١٩/١.

(٧) الكتاب ٧٣/١.

(٨) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٣٥٧/١.

(٩) شرح المرادي ٥١٩/١.

قال **ابن مالك** عن الفصل بشبه الجملة: "كثير منهم يأباه منهم الأخفش والمبرد"[١]، **ونقل أبو حيّان** عن **الأخفش** قوله: "لا تفصل بين فعل التعجب والاسم بشيء، لا تقول: ما أحسن في الدار زيدًا، ولا: ما أقبح عندك زيدًا! تريد: ما أحسن زيدًا في الدار، وما أقبح زيدًا عندك! لأنّ أحسَن فعل ضعيف لا يتصرّف"[٢].

ومنع **المبرّد** الفصل بهما فقال: "وَلَو قلت: مَا أحسن عنْدك زيدًا، وَمَا أجمل الْيَوْم عبد الله، لم يجز، وَكَذَلِكَ لَو قلت: مَا أحسن الْيَوْم وَجه زيد، وَمَا أحسن أمس ثوب زيد؛ لِأَن هَذَا الْفِعْل لمَّا لم يتَصَرَّف لزم طَرِيقَة وَاحِدَة وَصَارَ حكمه كَحكم الْأَسْمَاء"[٣]، إلّا أنّني وجدته في موضعٍ آخر يجيز الفصل بهما، حيث أجاز قولك: مَا أحسن إنْسَانا قَامَ إِلَيْهِ زيد، وَمَا أقبح بِالرجلِ أَن يفعل كَذَا[٤].

ومنع **الزمخشري** الفصل بهما –أيضًا–فمنع قولهم: ما أحسن في الدار زيدًا، ولا أكرم اليوم بزيد[٥]، ولم يذكر دليلًا يثبت صحّة مذهبه، لكنّه أردف قائلًا: "وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا، وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرجل أن يصدق"[٦]، فلوحظ أنّه نبّه على دليلهم بعد أنْ خالفهم بلا دليل.

أدلّتهم وحجّتهم:

لم يتعرّض أصحاب هذا الرأي لدليلٍ سماعي يثبت صحة مذهبهم، إلا أنّهم لجأوا إلى القياس، فالقياس عندهم أنّ التعجب يلزم طريقةً واحدةً لا تتغير، فهو يجري مجرى المثل، والأمثال حقّها ألّا تتغيّر عمّا سُمعت، قال **ابن يعيش**: احتجّوا بأن التعجّب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقةً واحدةً، والأمثالُ الألفاظُ فيها مقصورة على السماع، نحوُ قولهم: (الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ) يُقال ذلك بلفظ التأنيث، وإن كان المخاطب مذكّرًا"[٧].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢.
(٢) التذييل والتكميل ٢١١/١٠-٢١٢.
(٣) المقتضب ١٧٨/٤.
(٤) ينظر: السابق ١٨٧/٤.
(٥) ينظر: المفصل ٣٦٨/١.
(٦) السابق ٣٦٨/١.
(٧) شرح المفصّل ٤٢٢/٤.

الثاني: ذهب إلى جواز الفصل بهما بين فعل التعجب ومعموله، حيث قال **ابن مالك:** "وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلافٌ، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب"(١)، ونقل **المرادي** عن **الشلوبين** أنّه يجيزه ويعدّه المشهور والمنصور (٢).

ووافقه **أبو حيان** بقوله: "والصحيح جواز ذلك للقياس والسماع"(٣)، وتبعه **ابن هشام** بقوله: "والصحيح الجواز"(٤)، وقال **الغلاييني:** "لا يُتَصرّف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، إلا الفصل بين فعل التعجب والمتعجّب منه بالظرف أو المجرور بحرف الجر"(٥).

أدلّتهم وحجّتهم:

أولًا: السماع عن العرب، فمن النظم قول الشاعر:

أُقِيمُ بِـدارِ الحَزْمِ مـا دامَ حَزْمُهـا وأحْرِ، إذا حـالَـتْ، بـأنْ أَتَـحَـوَّلا!(٦)

وجه الاستشهاد: الفصل بين فعل التعجب (أحْرِ) ومعموله (بأنْ أتحَوّلا) بالظرف (إذا).

وقول الآخر:

وَقَـالَ نَـبِـيُّ الـمُسْـلِـمِـينَ تَـقَـدَّمُـوا وَأَحْبِـبْ إِلَيْنَـا أَنْ تَكُونَ الـمُقَـدَّمَـا!(٧)

وجه الاستشهاد: الفصل بين فعل التعجب (أحْبِبْ) ومعموله (أنْ تكون) بالجار والمجرور (إلينا).

ومن النثر قول **عمرو بن معد يكرب**(٨): "ما أَحْسَنَ في الهجاءِ لِقاءَها! وأَكْثَرَ في اللَّزباتِ عَطاءَها"(٩)، وقول العرب: "ما أهون على النَّائم القرير سهر المسهّد المكروب"(١٠)، وقولهم: "ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب"(١١).

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢.
(٢) ينظر: شرح المرادي ٥١٩/١.
(٣) التذييل والتكميل ٢١٢/١٠.
(٤) أوضح المسالك ٢٣٣/٣.
(٥) جامع الدروس العربية ٧٢/١.
(٦) البيت لأوس بن حجر، من الطويل، في شرح ابن الناظم ٣٣٢/١، وشرح المرادي ٥١٩/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/٣، وشرح التصريح ٦٦/٢، وجامع الدروس العربية ٧٢/١. دار الحزم: المكان الذي تعتبر الإقامة فيه حزمًا، أحْرِ: أجدر، حالت: تغيّرت.
(٧) البيت للعباس بن مرداس، من الطويل، في شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، وشرح ابن الناظم ٣٣٢/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/١٠، وشرح المرادي ٥١٩/١، وتمهيد القواعد ٢٦٣١/٦.
(٨) عمرو بن معد يكرب، كان فارسًا شجاعًا، أسلم وارتدّ عند وفاة النبي، ثم رجع إلى الإسلام، وله شعرٌ جيد، وله ديوان واحد أسماه بـ(ديوان عمرو بن معد يكرب). ينظر: تاريخ الإسلام ٤٣١/٢، والأعلام ٨٦/٥.
(٩) شرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢، والتذييل والتكميل ٢١٣/١٠، وشرح المرادي ٥١٩/١، وجامع الدروس العربية ٧٢/١.
(١٠) النحو الوافي ٣٥٨/٣.
(١١) المفصل ٣٦٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢، وأوضح المسالك ٢٣٣/٣، وشرح التصريح ٦٦/٢.

ثانيًا: القياس من أوجه:

الأوّل: جواز الفصل بالقياس على باب (نعم) و(بئس)، نحو قوله –تعالى–: ﴿**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا**﴾[1]، فإذا جاز الفصل في هذا الباب، كان جواز الفصل في باب التعجب أجوز؛ لأنّ (نعمَ) و(بئس) أضعف تصرّفًا من فعل التعجب في معموله[2].

الثاني: التوسع في الاستعمال؛ لأنّ الظرف والجار والمجرور يتّسع فيها ما لا يتّسع في غيرهما[3]، كما أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور مغتفرٌ، والفصل بهما بين فعل التعجب والمتعجب منه أحقّ وأولى[4].

الثالث: أنّك تجيز الفصل في إنّ بالظرف والجار والمجرور نحو: (إنّ في الدار زيدًا)، فجواز ذلك مع (إنّ)، والتي هي حرف مشبه بالفعل، فكان في فعل التعجب أجوز؛ لأنّ نقصان تصرّفه لا يجعله أضعف من (إنّ)[5].

وحكى **المرادي** أنّ في المسألة قولًا ثالثًا، وهو جواز الفصل بينهما على قبح[6].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجِيح:**

وافق المرادي الشلوبين في مذهبه في جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور، حيث أورد المرادي عددًا من الأدلة السماعية التي تثبت صحة مذهب الشلوبين، كما أنّه انتصر له بالقياس –أيضًا–، وذلك بقوله: "ومن القياس أنّ الفصل بالظرف والمجرور مغتفر بين المضاف والمضاف إليه، فهنا أولى"[7]، كما أظهر المرادي معارضته لمن نسب مذهب المنع إلى سيبويه، حيث حكى: (والحق أنّه ليس لسيبويه فيه نص)، وهذا يشير إلى ميله لمذهب الشلوبين.

ويميل الباحث للقول الثاني، خاصة أنّه تؤيّده الأدلة السماعية والمنطق، فيجوز الفصل بشبه الجملة بشرط أن يكون متعلّقًا بفعل التعجب مباشرةً، ولو كان متعلّقًا بمعمول فعل التعجب أو بغير

---

(١) [الكهف: ٥٠]

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٤١-٤٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٣/٥٠.

(٤) ينظر: شرح المرادي ١/٥١٩.

(٥) ينظر: علل النحو ١/٣٣٢، وشرح المفصل ٤/٤٢٢.

(٦) ينظر: شرح المرادي ١/٥١٩.

(٧) شرح المرادي ١/٥١٩.

فعل التعجب، لم يصح الفصل به، فلا يجوز قولك: ما أحسن في المسجد معتكفًا؛ لأنّ شبه الجملة متعلق بالمتعجب منه، ولو تعلق بالفعل نفسه لجاز -هذا والله أعلى وأعلم-.

مسألة: جوازُ تنكيرِ عطف البَيانِ ومتبوعه

قال **ابن مالك**:

فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ كَـمَـا يَـكُـونَـانِ مُـعَرَّفَـيْـنِ[1]

قال **المرادي**: "ذهب الفارسي والكوفيّون، وابن جنّي والزمخشري وابن عصفور، إلى جواز تنكيرهما ... وزعم **الشلوبين** أنّ مذهب **البصريّين** التزام تعريف التابع والمتبوع، في عطف البيان"[2].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

عطف البيان: هو التابع الجامد المشبه للصفة في توضيح متبوعه وعدم استقلاله[3]، نحو قولهم: أَقْسَمَ بالله أبو حفض عمر، فـ(عُمر): عطف بيان لأنّه موضّح لـ(أبو حفص)، ولقد اختلف النُّحاة في حكم تنكير عطف البيان ومتبوعه على مذهبين:

الأول: ذهب إلى منع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، فعطف البيان عندهم خاصّ بالمعارف، وقد نُسِب هذا المذهب إلى جمهور **البصريّين**[4].

فقد قال **السيوطي**: "منع البصريّة جريانه على النكرة"[5]، ونقل **المرادي** عن **الشلوبين** أنّه ينسب القول بالتزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان للبصريّين[6]، إلّا أنّ **ابن مالك** علّق على ذلك قائلًا: "لم أجد هذا النقل من غير جهته"[7].

ورَدّ **ابن الناظم** هذا المذهب بقوله: "وليس قول من منع ذلك بشيء؛ لأنّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك: لبستُ ثوبًا جبةً"[8].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٣٥.

(٢) شرح المرادي ٥٩١/١.

(٣) ينظر: الكافية في علم النحو ٣٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٦٦/٩، وشرح المرادي ٥٩١/١، وشرح التصريح ١٤٨/٢، وهمع الهوامع ١٦٠/٣.

(٥) همع الهوامع ١٦٠/٣.

(٦) ينظر: شرح المرادي ٥٩١/١.

(٧) شرح التسهيل ٣٢٦/٣.

(٨) شرح ابن الناظم ٣٦٧/١.

الثاني: ذهب إلى جواز تنكير عطف البيان ومتبوعه، أي: أنْ يُخَصّص النكرة بالنكرة، وهو مذهب **الكوفيّين**[١]، و**الفارسي**[٢]، ومن وافقهم **كالزمخشري**[٣] و**ابن عصفور**[٤]، و**ابن مالك**[٥].

فقد أعرب **الزمخشري** (مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ) في قوله –تعالى–: ﴿**فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ**﴾[٦] عطف بيان على قوله: (آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) وهي نكرة[٧]، فهو بذلك يجوّز مخالفة عطف البيان ومتبوعه.

وردّ ذلك **المرادي** بقوله: "هو مخالف لإجماع الفريقين، فلا يُلتفت إليه"[٨]، وذكر **الأزهري** أنّ ما ذهب إليه **الزمخشري** مخالف لجمهور النحاة؛ لأنّهم أجمعوا على أنّ جمع المؤنث لا يُبيّن بالمفرد المذكر[٩].

وحكى **ابن عصفور** أنّ عطف البيان لا يكون إلّا أعرف من المعطوف عليه، وقد يكون في النكرات، حيث نقل عن **الفارسي** إجازته في قوله –تعالى–: ﴿**مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ**﴾[١٠] أن تكون (زَيْتُونَةٍ) عطف بيان على (شَجَرَةٍ)[١١].

ورُدّ مذهبهم بأنّ الغاية من عطف البيان تكمن في تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه، ولا يمكن للنكرة أن تبين غيرها؛ لأنّها مجهولة ولا يتضح مجهولٌ بمجهول[١٢].

وأجاب أصحاب هذا المذهب على ذلك بأنّه في حال كانت النكرة أخصّ مما جرت عليه، فإنّها ستفيده تبيينًا وتوضيحًا، كما استدلوا بأدلة سماعية منها: قوله –تعالى–: ﴿**وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ**

---

(١) ينظر: شرح المكودي ٢٢٣/١، وشرح المرادي ٥٩١/١،وشرح التصريح ١٤٨/٢، وشرح الأشموني ٣٥٧/٢.
(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل ٢٦٨/١، وشرح المرادي ٥٩١/١، وشرح الأشموني ٣٥٧/٢.
(٣) ينظر: الكشاف ٣٨٧/١.
(٤) شرح الجمل ٢٦٨/١.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٦/٣.
(٦) [آل عمران: ٩٧]
(٧) ينظر: الكشاف ٣٨٧/١.
(٨) شرح المرادي ٥٩٢/١.
(٩) ينظر: شرح التصريح ١٤٩/٢.
(١٠) [النور: ٣٥]
(١١) ينظر: شرح الجمل ٢٦٨/١.
(١٢) ينظر: همع الهوامع ١٦٠/٣.

صَدِيدٍ﴾[1]، فـ(ماء) متبوع، و(صديد) عطف بيان، وقد وقعا نكرتين]، وقوله –تعالى–: ﴿**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**﴾[2] بتنوين(كفارة) [فـ(طعام مساكين) عطف بيان على (كفّارة)].

وذكر **الشاطبي** أنّ هذا المذهب مرجوحٌ على غيره؛ لأنّ القياس يؤيّده، حيث إنّ الحاجة إلى عطف البيان في النكرة أشدُّ منها في المعرفة؛ لأنّ النكرة يلزمها الإبهام بحقّ الأصل، فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بالبيان خلاف مقتضى القياس[3].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

خالف المرادي الشلوبين في نسبته المذهب القائل بضرورة التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان لجمهور البصريين، حيث عدّ قوله (زعمًا)، وفي ذلك تضعيف لِمَا جاء به، ثمّ نفى قوله مستدلًا بقول ابن مالك في (شرح التسهيل): (لم أجد هذا النقل من غير جهته).

من خلال العرض السابق نجد أنّ مذهب الكوفيّين ومَنْ وافقهم هو الأجدر بالقبول، فالأصل أنْ يكون عطف البيان أعرفَ من المعطوف عليه، مع ذلك يجوز تنكيره مع متبوعه، فقد أورد القائلون بإجازته أدلّة سماعيّة من القرآن الكريم تثبت صحة مذهبهم، كما أنّ النكرة تخصّص متبوعها، والتخصيص نوعٌ من البيان والإيضاح، ولعلّ في قول **ابن مالك:** (كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ) إشعارًا بأنّ المعرفة والنكرة في الاحتياج إلى البيان متساويان، مع ذلك يرى الباحث أنّ النكرة أشدّ احتياجًا وافتقارًا إلى البيان من المعرفة؛ لأنّ النكرة مبهمة في الأصل، في حين أنّ الأصل في المعرفة ألا تُخَصّص بالبيان، إلّا أنّه لما كَثرت المعرفة تداخلت فيما بعد، فجاز تخصيصها بالبيان.

كما أنّ عطف البيان كالنعت، إلّا أنّهما يختلفان في الجمود والاشتقاق، فعطف البيان يأتي اسمًا جامدًا، بينما يأتي النعت اسمًا مشتقًّا أو مؤولًا به، وهو ما حكاه **ابن يعيش** بقوله: "عطفُ البيان مجراه مجرَى النعت، يُؤْتَى به لإيضاحِ ما يجري عليه، وإزالةِ الاشتراك الكائنِ فيه، فهو من تَمامه كما أنّ النعت من تمام المنعوت"[4]، كما أكّد ذلك **السيوطي** بقوله: "العطف هو بيان كالنعت في معناه، وهو تكميل ما سبق وموافق له في الإعراب وما ذُكر بعده، ولا يكون معناه إلّا لما قبله

---

(١) [إبراهيم: ١٦]

(٢) [المائدة: ٩٥]

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٤٧/٥.

(٤) شرح المفصل ٢٧١/٢-٢٧٢.

ويفارق النعت في أنّه لا يكون مشتقًا"[١]، والنعت في النكرة جائزٌ اتفاقًا، فكذلك ينبغي جوازه في عطف البيان.

وفي نسبة المذهب الأول لجمهور **البصريّين** خلافٌ، حيث نفى **ابن مالك** أنْ يكونَ أحدٌ غير **الشلوبين** قد قال بذلك، كما أنّه قال في (شرح الكافية الشافية): "والتزم بعض النحويين تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان"[٢]، فمن غير الممكن أنْ تُنسب البعضيّة لجمهور **البصريين**، كما أنّ **ابن الناظم** يرى أنّ أكثر النحاة يجيزون كون عطف البيان نكرة تابعًا لنكرة، حيث قال: "وأجازه أكثرهم"[٣]، فقوله: (أكثرهم) فيه منعٌ صريح لقول الشلوبين في المسألة.

مسألة: العطفُ على ضميرِ الجرّ بدون إعادة الجارّ

قال **ابن مالك**:

وَعَودُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْفٍ عَلَـى ضَـــمِيْرِ خَفْضٍ لاَزِمَـاً قَـدْ جُعِلاَ[٤]

قال **المرادي**: "هذا مذهب جمهور البصريّين، أنّ إعادته لازمة، إلّا في الضرورة، وذهب الكوفيّون ويونُس والأخفش إلى جواز العطف عليه، بدون إعادة الخافض"[٥]، وأجاز **الشلوبين** العطف على ضمير الجر، بدون إعادة الخافض[٦].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

اختلف النُّحاة في العطف على الضَّمير المجرور على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب إلى أنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار، نحو قولك: (مررتُ بكَ وبزيدٍ)، وهو مذهب **البصريين**[٧].

---

(١) السيوطي، إتمام الدراية لقرّاء النقاية ٩٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٩٤/٣.

(٣) شرح ابن الناظم ٣٦٧/١.

(٤) متن ألفية ابن مالك ٣٦.

(٥) شرح المرادي ٦٢٢/١.

(٦) ينظر: السابق ٦٢٢/١.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٣٨٧/٢، وشرح المرادي ٦٢٢/١، والمقاصد الشافية ١٥٦/٥، والجوجري، شرح شذور الذهب ٨١٨/٣، وشرح الأشموني ٣٩٤/٢.

- **وأدلّتهم في ذلك ما يلي:**

أولاً: السماع: حيث ظهر العطف على ضمير الجار مع إعادة الخافض في قوله –تعالى–: ﴿**قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ**﴾ (١)، وقوله: ﴿**وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ**﴾ (٢)، وقوله: ﴿**قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ**﴾ (٣)، وقوله –أيضًا–: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ**﴾ (٤).

ثانيًا: القياس:

أ– احتجّوا بأنّ المعطوف شريك المعطوف عليه في أنّ كلّ واحدٍ منهما يُعطف على صاحبه، فهما بمنزلة شيءٍ واحد، فعطفك على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فكأنَّك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وهو غير جائز؛ لأنَّ العربيّة لا تعطف اسمًا على حرف(٥).

ب– احتجّوا بشبه ضمير الجرّ للتنوين ومعاقبته له، فلمّا لم يجز العطف على التنوين امتنع العطف على الضمير المجرور، والدليل على استوائهما أنّهم يقولون (يا غلامِ)، فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وإنّما اشتبها لأنّهما على حرفٍ واحد، وأنّهما يكمّلان الاسم، وأنّهما لا يُفصَل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك الاسم المظهر(٦).

ج– منهم من احتج بأنْ قال: "لمَّا كان المضمر المجرور لا يُعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض كقولك: مررتُ بزيدٍ وبِكَ، ولا يجوز أنْ تقول: مررتُ بزيدٍ وك، كذلك تقول: مررتُ بك وبزيدٍ، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه"(٧).

د– احتجّوا بامتناع وقوع الضمير المعطوف عليه موقع المعطوف، فالأصل في المتعاطفين صلاحية حلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف، فامتنع العطف عليه(٨).

---

(١) [البقرة: ١٣٣]

(٢) [المؤمنون: ٢٢]

(٣) [الأنعام: ٦٤]

(٤) [فصّلت: ١١]

(٥) ينظر: التذكرة والتبصرة ١٤٠/١–١٤١، واللباب في علل البناء ٤٣٢/١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٣٨٢/٢، واللباب في علل البناء ٤٣٣/١.

(٧) شرح السيرافي ١٤٥/٣.

(٨) ينظر: همع الهوامع ١٢٢/٣.

وضعّف **ابن مالك** أدلة **البصريّين**، حيث ردّ الحجة الثانية بقوله: أنّ "شبه ضمير الجر بالتنوين لو مُنع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمُنع منه مع الإعادة؛ لأنّ التنوين لا يُعطف عليه بوجه، ولأنّه لو مُنع من العطف عليه لمُنع من توكيده والإبدال منه؛ لأنّ التنوين لا يُؤّكد ولا يُبدل منه، وضمير الجر يُؤّكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما"(١).

كذلك ردّ ابن **مالك** قولهم القاضي بأنّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، حيث قال: "يدل على ضعفهما أنّه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحة العطف لم يجز: رُبّ رجلٍ وأخيه، ولا: أي فتى هيجاء أنت وجارها ... فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ما تعلّقوا به مانعًا، وجب الاعتراف بصحة الجواز"(٢).

المذهب الثاني: ذهب إلى جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض، وهو مذهب **الكوفيّين** ومن وافقهم ومنهم: **يونس** و**الأخفش**(٣)، و**ابن مالك**(٤)، و**الشلوبين**(٥)، **وأبو حيان**(٦).

- **وأدلتهم على ذلك ما يلي:**

أولًا: السماع: حيث جاءت شواهد عديدة عُطف فيها على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ومنه قراءة حمزة(٧) لقوله –تعالى–: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**﴾ (٨) بِجَرّ (الأرحام) عطفًا على الهاء المجرورة بالباء، وقوله –تعالى–: ﴿**وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ (٩)، حيث عطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به) دون إعادة الخافض.

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٧٥.

(٢) السابق ٣/٣٧٦.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء ١/٤٣٢، والبحر المحيط ٢/٣٨٧، وشرح المرادي ١/٦٢٢، وأوضح المسالك ٣/٣٥٣، والمقاصد الشافية ٥/١٥٦، وشرح الأشموني ٢/٣٩٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٤، وشرح التسهيل ٣/٣٧٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢/٣٨٧، وشرح المرادي ١/٦٢٢، والمقاصد الشافية ٥/١٥٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٢/٣٨٧.

(٧) ينظر: شرح الرضي ١/٥٢٢.

(٨) [النساء: ١]

(٩) [البقرة: ٢١٧]

وقوله –تعالى–: ﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾[1]، فـ(مَا) في موضع خفض؛ لأنّه عطْفٌ على الضمير المخفوض في (فيهِنَّ)، كذلك نُقل عن العرب قولهم: "مَا فِيهَا غَيره وفرَسِه"[2]، حيث جُرّت (فرسِه) عطفًا على الهاء في (غيره).

ومن النَّظم قول الشاعر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّـــوَارِي سُـــيُوفَنَا فَمَـا بَيْنَهَـا وَالْأَرْضِ غَوْطُ نَفَـانِفِ[3]

فـ(الأرض) مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في (بينَها) دون إعادة الخافض، وقول الآخر:

فـاليوم قـد بـتّ تَهْجُونـا وتَشْـــتِمُنـا فـاذهَبْ فمـا بـك والأيـامِ من عَجَـبِ[4]

فـ(الأيام) عُطفت على الكاف في (بِك) المجرور بحرف الجر دون إعادة الخافض، وقول الآخر:

أَكُـرُّ عَـلَـى الْـكَـتِـيـبَـةِ لَا أُبَـالِـي أَحَتْفِي كَـانَ فِيهَـا أَمْ سِـــوَاهَـا[5]

فعَطَف (سواها) بـ(أمْ) على الضمير في (فيها) دون إعادة الخافض.

ثانيًا: القياس على وجهين:

أ– جواز توكيد الاسم الظاهر للضمير المخفوض وإبداله منه، فكما جاز ذلك جاز العطف عليه[6].

ب– حملوه على عطف الظاهر على الظاهر، وليس مثل المضمر على المظهر، لأنّك وإنْ لم تكسر لزم مجيء الضمير المخفوض غير متّصل، وهذا لا يكون في المخفوض[7].

---

(١) [النساء: ١٢٧]

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٩٤/٢.

(٣) البيت لمسكين الدرامي، من الطويل، في شرح المفصل ٢٨٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١/٣، والبحر المحيط ٣٨٧/٢، والدر المصون ٣٩٥/٢، وشرح الأشموني ٣٩٥/٢.

(٤) البيت بلا نسبة، من البسيط، في شرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٣، والبحر المحيط ٣٨٨/٢، وشرح المرادي ٦٢٣/١، والدر المصون ٣٩٦/٢، وشرح الأشموني ٣٩٤/٢.

(٥) البيت لعباس بن مرداس، من الوافر، في الإنصاف ٣٨٠/٢، البحر المحيط ٣٨٨/٢، الدر المصون ٣٨٠/٢، شرح الكافية الشافية ١٢٥٢/٣.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٢.

(٧) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل ٣٤٦/١.

وقد ردّ المانعون أدلة أصحاب هذا المذهب، حيث خطّأوا من قرأ برواية الخفض في قوله –تعالى–: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾ (١)؛ لأنّ هذا لا يجوز عندهم إلّا في ضرورة الشعر، وقيل هي واو القسم وجواب القسم ما بعده(٢).

وردّ **ابن يعيش** قولهم بأنّ مَن رواها إمامٌ ثقة، كما أنّ جماعةً من غير القرّاء السبعة قرأتها كابن مسعود والقاسم وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، فصحّة الرواية يمنع ردّها(٣)، وقال **الرضي:** "لا يجوز أن تكون الواو للقسم؛ لأنّه يكون إذن قسم السؤال، لأنّ قبله (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ)، وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء"(٤)، وحكى **أبو حيّان:** "من ادّعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب"(٥).

كذلك منعوا الاستدلال بقوله –تعالى–: ﴿**وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ (٦)، حيث قالوا: "لا حجّة لهم فيه؛ لأنّ (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله)، لا بالعطف على (بِه)، والتقدير فيه: وصدّ عن سبيلِ الله وعن المسجدِ الحرامِ؛ لأنّ إضافة الصدّ عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به"(٧).

ومنعوا –أيضًا– استدلالهم بقوله –تعالى–: ﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾ (٨)، فذهبوا إلى أنّ (ما) في موضع جر، لكن بالعطف على النساء لا على الضمير المجرور في (فيهن)(٩)، أمّا ما أورده أصحاب هذا المذهب من أبيات شعرية، فقد رُدّت بأنّها شاذة، وروايتها ضعيفة، وبإمكانية تقدير الجار(١٠).

---

(١) [النساء: ١]
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء ٤٣٣/١.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٢٨٣/٢.
(٤) شرح الرضي ٣٣٦/٢.
(٥) البحر المحيط ٣٨٧/٢.
(٦) [البقرة: ٢١٧]
(٧) الإنصاف ٣٨٥/٢.
(٨) [النساء: ١٢٧]
(٩) ينظر: الإنصاف ٣٨٣/٢.
(١٠) ينظر: اللباب في علل البناء ٤٣٣/١.

المذهب الثالث: ذهب إلى التَّفصيل، حيث أجاز العطف مع التأكيد قياسًا على العطف على ضمير الفاعل إذا أُكّد نحو: مررت بك نفسِك وزيدٍ، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة، وهو مذهب **الجرمي**(١).

قال **المرادي:** "هو حاصل كلام الفراء، فإنّه أجاز: مررتُ به نفسِه وزيدٍ، ومررتُ بهم كلّهم وزيدٍ"(٢)، ومنع **الرضي** مذهب **الفراء والجرمي** بقوله: "ليس بشيء لأنّه لم يُسمع ذلك، مع أنّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف"(٣).

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

استعرض المرادي المذاهب الثلاثة دونَ أنْ يبدِيَ موافقته لأيٍّ منها، مع ذلك ظهرت بعض الأمور التي تشير إلى ميله لمذهب الكوفيين والشلوبين في المسألة، حيث إنّه كثيرًا ما كان ينتصر لمذهب المصنّف (ابن مالك) في المسائل النحوية المختلفة، وعند استدلال الأخير بقول الشاعر: (فما بك والأيامِ من عَجَبِ) أكّد على صحته بقوله: "أنشده سيبويه"(٤)، ثمّ علّق على استدلاله بقوله: "هو كثيرٌ في الشعر"(٥)، وفي كثرته تلميحٌ لجوازه وصحّته.

يظهر للباحث ممّا سبق أنّ مذهب الكوفيّين ومن وافقهم كالشلوبين هو الأولى بالقبول؛ لأنّ مذهب البصريّين مردودٌ بكثرة السماع الصحيح، وهو ما أكّده أبو حيّان بقوله: "يجوز ذلك في الكلام مطلقًا، لأنّ السماع يُعَضِّده، والقياس يقوّيه"(٦)، وبالإضافة للشواهد التي ذُكرت آنفًا، والتي تثبت جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، فقد ذكر **السمين الحلبي** في (الدر المصون) أكثر من عشرةِ شواهدَ شعريّة تثبت جواز ذلك(٧)، ومنها قول الشاعر:

بنــا أبــداً لا غيرنــا تُــدْرَكُ المُنَـى وتُكْشَـــفُ غَمَّـاءُ الخطوبِ الفَوادِح(٨)

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٨٧/٢، وشرح المرادي ٦٢٣/١، والدر المصون ٣٩٤/٢.

(٢) شرح المرادي ٦٢٣/١.

(٣) شرح الرضي ٣٣٧/٢.

(٤) شرح المرادي ٦٢٣/١.

(٥) السابق ٦٢٣/١.

(٦) البحر المحيط ٣٨٧/٢.

(٧) ينظر: الدر المصون ٣٩٤-٣٩٦.

(٨) البيت بلا نسبة، من الطويل، شرح الكافية الشافية ١٢٥٣/٣، والبحر المحيط ٣٨٧/٢، والدر المصون ٣٩٥/٢، وتميد القواعد ٣٥٠١/٧. والشاعر عطف (غيرنا) بلا على الضمير المتصل المجرور محلا بالباء دون إعادة الخافض.

وقول الآخر:

لو كـانَ لي وزهيرٍ ثـالـثٌ وَرَدَتْ من الحِمـامِ عِـدانـا شَـــرَّ مَوْرودِ[1]

ومن الشواهد –أيضًا– ما نقله **ابن مالك** في (شواهد التوضيح) عن **عمر** –رضي الله عنه– الذي تميّز بحسه الأدبي ونقده البارع، وتذوقه الشعر تذوق الملم الخبير الملهم، حيث قال: "وما لنا والرمل، إنّما كنّا راءَينا المشْرِكينَ، وقدْ أهلَكَهم الله"[2]، فقد عطف (الرمل) على ضمير الجر دون إعادة الخافض.

ولعل ورود هذه الشواهد كافة هو ما دفع الباحث للقول بإجازة العطف، وهو دافع **ابن مالك** من قبل، حيث قال في (شرح الكافية الشافية): "ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر، بل نبّهت على أنّ عَوْدَ حرف الجر مع المعطوف مفضّل على عدم عوده"[3] –والله أعلم بالصواب–.

مسألة: أصلُ لفظِ (فُل) الملازم للنِّداء

قال **ابن مالك**:

وَ(فُلُ) بَـعْـضُ مَـــا يُـخَـصُّ بِالـنِّـدَا (لُـؤمَـانْ، نَـومَـانُ) كَـذَا وَاطَّـرَدَا[4]

قال **المرادي**: "يقال: يا فُلُ للرجل، ويا فُلةُ للمرأة، واختُلف فيهما، فذهب سيبويه إلى أنّهما كناية عن نكرتين، فـ(فُل) كناية عن رجل، و(فُلة) كناية عن امرأة، وذهب الكوفيّون إلى أنّ أصلهما: فُلان وفُلانة، فرُخّما ... وذهب **الشلوبين** إلى أنّ (فُل) كناية عن العَلَم بمعنى يا فُلان"[5].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

حكى **ابن مالك** أنّ (فُلُ) بضمّتين للمذكر، و(فُلةُ) للمؤنث من الألفاظ التي تختص بالنداء سماعًا، أي أنّها لا تُستَعمل في غيره، واللفظتان مختلفٌ فيهما عند النحاة على أقوال:

---

(١) البيت بلا نسبة، من البسيط، في شرح الكافية الشافية ١٢٥٣/٣، وشرح التسهيل ٣٧٨/٣، والدر المصون ٣٩٥/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٠١/٧. والشاعر عطف (زهير) بالواو على الضمير المتصل المجرور باللام دون إعادة الخافض.

(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٢٣٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٥٤/٣.

(٤) متن ألفية ابن مالك ٣٩.

(٥) شرح المرادي ٦٧٧/١.

الأول: ذهب إلى أنّهما كنايتان عن نكرتين، فـ(فُلُ) كناية عن رجل، و(فُلةُ) كناية عن امرأة، وهو مذهب **سيبويه**[١]، واستدل **الرمّاني** على صحة مذهبه بأنّه لم يُسمع عن العرب قولهم: يا فُلِ، ولو كان على الترخيم لجاز فيه الوجهان، كما يجوز: يا حارُ، ويا حارِ[٢].

ووافق **ابن القيم سيبويه** في مذهبه، حيث قال: "(فُلُ) ومؤنّثه (فُلةُ)، وليسا ترخيم (فُلان) و(فُلانة)؛ لأنّ (فلانًا) و(فلانة) كناية عن نحو: (زيد) و(هند) من المعارف، ولا يختصّان بالنداء، وأمّا (فُلُ) و(فُلةُ) فكناية عن نحو: (رجل) و(امرأة) على الأصح"[٣].

الثاني: ذهب إلى أنّ أصلهما: فلان وفلانة، فقولك: يا فُلُ، كأنّك قلتَ: يا فُلان، وقولك: يا فُلةُ، كأنّك قلتَ: يا فلانة، فرُخّما ترخيمًا بحذف الحرفين المتأخّرين فصار (فُلُ)، وكذلك (فُلةُ) أصلها (فُلانة)، فحُذفت منها الألف والنون، وبقيت التاء للتأنيث، وهو مذهب **الكوفيّين**[٤].

ورُدّ مذهبهم بأنّه لو كان كذلك لقيل: (فُلا)، وذلك لأنّه "لا يُحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائدٍ إلا إذا كان المرخّم خماسيًّا فصاعدًا، و(فلان) على أربعة أحرف، فحقّ ترخيمه (يا فلا)"[٥].

كذلك لَمَا قيل في التأنيث (فُلةُ)، وذلك لأنّه لو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث (يا فلان) بحذف تاء (فلانة)[٦]، وهو ما حكاه **ابن الناظم** الذي منع كونه ترخيمًا معللًا بأنّه لو كان ترخيمًا لَمَا لحقته التاء، ولما حُذفت منه الألف[٧].

الثالث: ذهب إلى أنّ (فُلُ) و(فُلةُ) كناية عن العَلَم بمعنى (يا فُلان)، فـ(فُلُ) كناية عن زيد مثلًا، بدلًا من قولك: يا زيد، تقول: يا فُلُ، تُكنّي به بدلًا عن كلمة: رجل، وهو نكرة يكون كناية عن

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٤٨/٢.

(٢) ينظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه ٢٧٠.

(٣) إرشاد السالك ٦٨٥/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٣/٥، وشرح المرادي ٦٧٧/١، وشرح التصريح ٢٤٠/٢، وشرح الأشموني ٤٥/٣، وهمع الهوامع ٦٠/٢.

(٥) حاشية الصبان ٢٣٦/٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٤٣٠/١.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ٤١٥/١.

العَلَم، وكذلك الأمر في (فُلةُ) بدلًا من قولك: يا هند، تقول: يا فُلةُ، وهو مذهب **الشلوبين وابن عصفور**[١]، و**ابن مالك**[٢].

قال **أبو حيّان:** "زعم الأستاذ أبو علي وابن عصفور أنّ قولهم: (يا فُلُ) كناية عن العَلَم كقولهم: (يا فلانُ)، وأنّه لا يُستعمل محذوفًا إلا في النداء"[٣].

وقال **ابن مالك:** "يُقال في النداء: يا فُلُ، للرجل، ويا فُلةُ: للمرأة، بمعنى: يا فلان، ويا فلانة وهما الأصل، ولا يستعملان منقوصين في غير النداء إلا في ضرورة"[٤]، وحكى **المرادي** أنّ ابن مالك موافق لمذهب الكوفيّين إلّا أنّه يرى الحذف منه لغير ترخيم، إنّما يرى أنّه لغرض التخفيف[٥].

ومنع **أبو حيّان** مذهبهم حيث ذهب إلى أنّ (فُلُ) و(فُلةُ) كناية عن نكرة مَنْ يعقل من جنس الإنسان بمعنى: يا رجل ويا امرأة، وأنّ (فُلُ) حُذف منه حرف فهو بمنزلة (دم)[٦].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ظاهر مذهب المرادي أنّه يميل لقول سيبويه، حيث ذكر في بداية عرضه للمسألة أنّه يُقال: يا فُلُ للرجل، ويا فُلةُ للمرأة، وهو بذلك يرى أنّهما كنايتان عن نكرتين، حيث إنّه بعد أنْ ثبّت هذا القول في مقدمة عرضه، ذكر وجوه الخلاف بين النحاة، وهو بذلك ينتصر لمذهب سيبويه، ويخالف الشلوبين ومن وافقه في مذهبهم.

ومما سبق تبيّن للباحث أنّ مذهب سيبويه في المسألة هو المشهور عند النحاة من أنّ (فُلُ) كناية عن رجل، و(فُلةُ) كناية عن امرأة، وهذه الألفاظ دارجة في الحديث النبوي، ومنه قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ الله دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةِ بابٍ، أَيْ فُلُ هَلُمَّ"[٧]، وهي بذلك مختصة بالنداء مطلقًا، ومذهب **الكوفيين** مردودٌ عند النحاة كما ذُكر

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٣/٥، وشرح الأشموني ٤٥/٣، وحاشية الصبان ٢٣٦/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤١٩/٣.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٢٣/٥.

(٤) شرح التسهيل ٤١٩/٣.

(٥) ينظر: شرح المرادي ٦٧٨/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٤/٥.

(٧) [البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري/ فضل النفقة، ٢٦/٤: ٢٨٤١]

سابقًا، أمّا إذا بنينا أنّها محذوفة من (فلان) التي يُكنّى بها عن العَلَم، فاستعمالها محذوفة هو المختص بالنداء –هذا والله أعلى وأعلم–.

مسألة: القولُ بأنّ مَعنى (إذَن) الجوابُ والجَزاء

قال **المرادي**: "قال سيبويه: (معناها الجواب والجزاء)، يعني: إذن، فحمله **الشلوبين** على ظاهره، وأنّها للجواب والجزاء في كلّ موضع، وتكلّف تخريج ما خفي فيه من ذلك"(١).

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

تُعدّ (إذَن) من الحروف الناصبة للفعل المضارع، وقد اختلف النحاة في معناها حتى قال **أبو حيّان** في ذلك: "وتحرير معنى (إذن) صعب، وقد اضطرب الناس في معناها، وقد نصّ سيبويه على أنّ معناها الجواب والجزاء، واختلف النحويون في فهم كلام سيبويه"(٢).

وظاهر حديث **أبي حيان** أنّ النحاة اختلفوا في توجيه قول سيبويه، ويُذكر أنّ **سيبويه** قال في (الكتاب): "أمّا إذن فجواب وجزاء"(٣)، ففهم **أبو علي الفارسي** من نصّه أنّها قد تَرِد لهما، وهو الأكثر، وقد تأتي للجواب فقط إذا كان المضارع بعدها حالًا، فلا مدخل للجزاء في الحال، نحو أن يقول قائل: أحبّك، فتقول: إذن أظنّك كاذبًا، وقد تأتي للجزاء والجواب معًا، ومن ذلك أن تقول للرجل: أنا أكرمك، فيقول: إذن أجيئك(٤).

وحمل **الشلوبين** قول **سيبويه** على ظاهره، وعدّها للجواب والجزاء في كل موضع(٥)، أمّا **ابن عصفور** فقد ردّ قول شيخه **الشلوبين** بقوله: "كلامه معترض في هذا بيِّن الاعتراض؛ لأنّه بنى الأمر على أنّ (إذن) شرطٌ وجواب، وليس كذلك، بل إنّما هي جواب، بمعنى أنّها تُقال مبتدأة، ولا بدّ أنْ يتقدّمها كلام، فلا تقول أبدًا: (إذن أزورك) ابتداءً، فهي جواب ... فكذلك تكون إذن جوابًا وجزاءً، فقد يجتمع فيها هذان، وقد ينفرد أحدهما"(٦).

---

(١) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١٢٧/٢.

(٢) البحر المحيط ٣١/٢.

(٣) الكتاب ٢٣٤/٤.

(٤) ينظر: الإيضاح ٣١١/١.

(٥) ينظر: التوطئة ١٤٥، والشلوبين، شرح المقدمة الجزوليّة ٤٧٧/٢.

(٦) شرح الجمل ٢٨٠/٢.

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

أظهر المرادي مخالفةً مبطّنة للشلوبين في مذهبه، حيث عدّ الشلوبين متكلّفًا في تخريج ما ظهر أنّه للجواب فقط، حيث قال: "وتكلّف تخريج ما خفي فيه من ذلك"[١]، وفي اعتباره متكلفًا تضعيفٌ لمذهبه.

والراجح أنّ الأكثر في (إذن) مجيئها للجواب والجزاء، وقد تنفرد للجواب كما ذكر الفارسي، فإذا قال أحدهم لك: أحبّك، فتقول له: أظنّك صادقًا، فهذا جواب، ولا يُتصوّر هنا الجزاء؛ لأنّ الجزاء إمّا في الاستقبال أو الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال –هذا والله أعلى وأعلم–.

مسألة: مَا أصلُ همزةِ الوَصلِ؛ سكون أو حركة؟

قال **المرادي**: "اخْتُلف في همزة الوصل: هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقيل: اجتُلبت ساكنةً ثمّ حُرّكت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين ... وقيل: اجتُلبت مُتحرّكة"[٢]، ويرى **الشلوبين** أنّ همزة الوصل اجتُلبت ساكنةً ثم حُرّكت بالكسر[٣].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذهب **البصريّون** إلى أنّ الأصل في حركة همزة الوصل الكسر[٤]، وقد جِيء بها متحرّكة للتوصّل إلى الابتداء بالساكن[٥]، قال **ابن مالك**: "ولمَّا كان سبب الإتيان بهمزة الوصل التوصّل إلى الابتداء بالساكن، وجب كونها متحركةً كسائر الحروف المبدوء بها، وأحقّ الحركات بها الكسرة"[٦].

حكى **ابن جنّي** في (اللمع): "همزة الوصل أبدًا مكسورة، نحو: اِضْرِب، اِذهَب"[٧]، ويرى البصريّون أنّها ضُمّت في بعض المواضع كقولك: (اُدْخُل) كراهية الخروج من كسر إلى ضم؛ لأنَّ

---

(١) شرح المرادي ١٢٧/١.
(٢) شرح المرادي ٤٩٩/٢.
(٣) ينظر: السابق ٤٩٩/٢.
(٤) ينظر: الإنصاف ٦٠٦./٢
(٥) ينظر: همع الهوامع ٤٤٦/٣.
(٦) شرح التسهيل ٤٦٥/٣.
(٧) اللمع في العربية ١٤٩.

هذا الخروج مستثقلٌ في النطق[١]، وامتنع فتحها في (اِذْهَب) بغية عدم التباسها في المضارع المسند إلى المتكلم في حالة الوقف، فكان كسرها أولى؛ لأنّه أخف من الضم[٢].

ويرى أكثر **الكوفيّين** إلى أنّ الأصل في همزة الوصل أنْ تتبع حركة ثالث الفعل طلبًا للمجانسة، فكُسرت في (اِضرِبْ)، وضُمّت في (اُخرُج)[٣]، أما علّتهم في عدم إتباعها في المفتوح فمنعًا لالتباسها بالخبر[٤].

وذهب بعض **الكوفيّين** إلى أنّ الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنةً، وتُحرّك لالتقاء الساكنين[٥]، ويروي صاحب **همع الهوامع** عن **أبي على الفارسي** أنّه قال عن همزة الوصل: "اُجتلبت ساكنة، وكُسرت لالتقاء الساكنين"[٦]، ووافقه **أبو علي الشلوبين** في ذلك معللًا بأنّ أصل الحروف السكون[٧].

- **موقفُ المرادِي والتَّرجيح:**

خالف **المرادي أبا علي الشلوبين** فيما ذهب إليه، فبعد أنْ ذكر الرأي القائل بأنّ همزة الوصل اجتُلبت متحرّكة، أردف قائلًا: "وهو الظاهر"[٨]، وفي ذلك دلالةٌ على ميله لمذهب **البصريّين** في المسألة.

والراجح أنّ مذهب **البصريّين** أدقُ وأصوب، فهمزة الوصل مجتلبة بحركتها مباشرة، أي أنّها مكسورةٌ دائمًا؛ لوجوب التحريك في كل حرف يُبتدأ به كلام الابتداء –والله أعلم بالصواب–.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤٦٥/٣، همع الهوامع ٤٤٦/٣، والإنصاف ٦٠٦/٢.
(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٦٨٥/٢.
(٣) ينظر: الإنصاف ٦٠٦/٢.
(٤) ينظر: همع الهوامع ٤٤٦/٣.
(٥) ينظر: الإنصاف ٦٠٦/٢.
(٦) همع الهوامع ٤٤٦/٣.
(٧) ينظر: السابق ٤٤٦/٣.
(٨) شرح المرادي ٤٩٩/٢.

❖ ثانيًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن هِشَام الخَضْراوي) (ت٦٤٦هـ)

مسألة: نيابةُ المَفعولِ الثَّالثِ من بَابِ (أعلَمَ) عن الفَاعِل

قال ابن مالك:

في بــابِ ظَنَّ وأَرَى المَنعُ اشـــتَهَر ولا أرى مَنعَــاً إذا القَصـــــدُ ظَهَر[١]

قال **المرادي:** "الثالث من باب (أعلَمَ) فلم يتعرّض له، إلّا أنّ قوله في (التسهيل): (ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا)، يقتضي جوازه، وقد نقل جوازه عن بعضهم"[٢]، ومنع **ابن هشام الخضراوي** نيابة المفعول الثالث عن الفاعل[٣].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

حكى **ابن مالك** في بيت الألفيّة أنّ الفعل إذا تعدّى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كـ(ظنّ) وأخواتها، أو إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أعلم وأرى)، فالأشهر عند النحاة أنّه يجب إنابة الأول مناب الفاعل، ومنع إقامة الثاني، وفي نيابة الثالث خلافٌ بين النحاة على مذهبين:

الأوّل: جوّز نيابته، وهو مذهب **ابن مالك**، فيجيز: أُعْلِمَ زيدًا فرسَك مُسرَجٌ، وإلى ذلك أشار بقوله: (ولا أرى مَنعَاً إذا القَصدُ ظَهَر)، وحكى في (شرح الكافية) أنّ أكثر النحاة يمنع نيابة الثالث من باب (أعلم) إلّا أنّه يجوّزه إذا أمِن اللبس[٤].

وقال في (التسهيل): "ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا"[٥]، وقد حكى **المرادي** بأنّ قوله في (التسهيل) يقتضي بأنّه يجيزه[٦]، وذكر **ابن قيم الجوزية** أنّ بعض النحاة أجازه دونَ أنْ يتطرّق لأسمائهم[٧]، وكذلك فعل **المرادي**[٨].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ١٧.

(٢) شرح المرادي لألفية ابن مالك ٢٨٣/١.

(٣) ينظر: السابق ٢٨٣/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٢/١.

(٥) التسهيل ٧٧/١.

(٦) ينظر: شرح المرادي ٢٨٣/١.

(٧) ينظر: إرشاد السالك ٣٢٧/١.

(٨) ينظر: شرح المرادي ٢٨٣/١.

الثاني: مَنَعَ نيابة المفعول الثالث عن الفاعل، وهو مذهب **ابن هشام الخضراوي** الذي نقل منع نيابته باتفاق النحاة[١]، وقال **ابن الناظم:** "لم يجز نيابة الثالث باتفاق"[٢]، وتبعهما في ذلك **ابن أبي الربيع**[٣].

ووجه المنع عند أصحاب هذا المذهب أنّ المفعول الأول مفعول به حقيقة، أمّا الثاني والثالث فأصلهما المبتدأ والخبر، فوجود الأول جعل وجود الثاني والثالث كوجود الظرف والمصدر مع المفعول، خاصة أنّ الأول مفعول حقيقة، والثاني ليس مفعولًا حقيقة، ولا الثالث، فوجود هذه الثلاثة يُعيّن أنْ يُقام الأول[٤].

واستدلّ أصحاب هذا المذهب –أيضًا– بأنّ السماع جاء بإنابة الأوّل، ومنه قول الشاعر:

نُبِّئْتُ عبدَ اللهِ بِالجَوّ أَصْبَحَتْ كِراماً مَوَالِيها لَئِيماً صَميمُها[٥]

وجه الاستشهاد: أناب الشاعر المفعول الأول (تاء المتكلم) عن الفاعل، ولم يُنِبْ الثاني أو الثالث، وهذا هو الشائع والمستعمل بكثرة في الاستعمال العربي.

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

لم يُظهر المرادي موقفه تجاه المسألة، إلّا أنّ هناك ملمحًا يشير إلى ميل المرادي لقول ابن هشام الخضراوي الذاهب إلى منع نيابة المفعول الثالث، حيث قال: "نُقِلَ جوازه عن بعضهم"[٦]، فاختياره اللفظ (بعض) يشير إلى قلة من أجاز الإنابة، ولعلّه بذلك يشير إلى كثرة مَن قال بمنع الإنابة، والكثير عنده مقدّم على القليل، إلّا أنّه خالف ابن هشام في نقله اتفاق النحاة على المنع، فهو يرى أنّ المسألة خلافية بين النحاة، حيث استعرض قول ابن مالك المنافي لقول جمهور النحاة، كما أنّه ذكر موافقة بعض النحاة لابن مالك في مذهبه.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٤/٦، وشرح المرادي ٢٨٣/١، وأوضح المسالك ١٣٢/٢، وشرح التصريح ٤٣٥/١، وشرح الأشموني ٤٢٣/١، وحاشية الصبّان ٩٩/٢.

(٢) شرح ابن الناظم ١٧١/١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٦/٢، وشرح الأشموني ٤٢٣/١، وحاشية الصبّان ٩٩/٢.

(٤) ينظر: شرح المكودي ١٠٠/١، وشرح التصريح ٤٣٤/١، وشرح الأشموني ٤٢٣/١، وحاشية الصبّان ١٠٠/٢.

(٥) البيت للفرزدق، من الطويل، وفي الكتاب ٣٩/١، وأوضح المسالك ١٣٣/٢، وشرح التصريح ٤٣٤/١، وشرح الأشموني ٤٢٣/١، وليس في ديوانه.

(٦) شرح المرادي ٢٨٣/١.

والظاهر أنّ مذهب جمهور النحاة الذي نقله ابن هشام الخضراوي هو الأصوب، خاصة أنّ السماع وردَ بإقامة الأوّل فقط، ولم يرد بالثاني والثالث، كذلك لصحّة العلّة التي ساقها أصحاب هذا المذهب، فلا يجوز في باب (أعلم وأرى) أنْ يتحوَّل العمل إلى الثاني والثالث، بل يتعيّن أنْ يكون الأوّل هو نائب الفاعل، فلو وقع ذلك لأحدث لبسًا في المعنى، وهو ما وضّحه **الشاطبي** بقوله: "أرأيتُ زيدًا عمرًا صديقك، لو قلت: أُرِيَ زيدٌ عمرًا صديقك، فزيدٌ هو الرائي، وعمرو هو المرئي، فلو عكست النيابة لأُلتبس بعكس المعنى"(١).

مع ذلك لم يُوفّق **ابن هشام الخضراوي** في جزئية اتفاق النحاة على المنع، حيث ظهر مخالفة **ابن مالك** لقول النحاة، وقد أكَّد **الأشموني** حقيقة وجود خلاف في المسألة بقوله: "والحقُّ أنّ الخلاف موجودٌ"(٢).

مسألة: التَّوجِيه النَّحْوي للمصدَرِ المُنكّر والمُعرّف بعدَ (أمّا) الشرطيّة

قال **ابن مالك**:

وَمَـصْـدَرٌ مُـنَـكَّـرٌ حَـالاً يَـقَـعْ بِكَـثْـرَةٍ كَـبَـغْـتَـةً زَيْـدٌ طَـلَـعْ(٣)

قال **المرادي**: "فلو كان المصدر التالي (أمّا) معرّفًا بـ (أل) فهو عند سيبويه مفعول له، وذهب الأخفش إلى أنّ المنكّر والمعرّف كليهما بعد (أمّا) مفعول مطلق"(٤)، ونقل **ابن هشام الخضراوي** عن الكوفيّين قولهم أنّ المنكّر والمعرّف بعد (أمّا) مفعولٌ به، بفعلٍ مُقدَّر(٥).

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر **المرادي** أنّ النُّحاة على خلاف حول إعراب المصدر المنكّر والمعرّف بعد (أمّا) الشرطيّة على ثلاثة أقوال:

الأول: وهو قول **سيبويه**، الذي ذهب إلى أنّ المصدر النكرة يُعرب حالًا، وعامل الحال فعل الشرط المحذوف، وصاحبها هو المرفوع، فالحال لا تكون معرفة، ولو جاءت معرفة فإنّها تُؤوّل بالنكرة، كما في قول الشاعر:

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٥٤.
(٢) شرح الأشموني ١/٤٢٣.
(٣) متن ألفية ابن مالك ٢٢.
(٤) شرح المرادي ١/٣٦٠.
(٥) ينظر: شرح المرادي ١/٣٦٠.

فـأَرْسَـــلَـهـا الـعِراكَ ولـم يَـذُدْهـا ولم يُشْـــفِقْ على نَغَصِ الـدَّخـالِ[1]

كأنّه قال: اعتراكًا. قال **سيبويه** عن قولهم: (وأَمّا عِلْماً فعالم): "وزعم الخليل –رحمه الله– أنّه بمنزلة قولك: أنت الرجل علمًا ودِينًا، وأنت الرجلُ فَهمًا وأَدَبًا، أي أنت الرجلُ في هذه الحال، وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده، ولم يَحسن في هذا الوجه الألفُ واللام كما لم يَحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعلٍ حالًا، وكذلك هذا، فانتَصب المصدرُ؛ لأنَّه حالٌ مَصِيرٌ فيه"[2].

ويُعرب المنصوب المعرفة بعد (أمّا) عند سيبويه مفعولًا لأجله، ومنه قوله: أمّا العلمَ فعالمٌ، وتقديره: مهما يذكر إنسان لأجل علم، ولا يتأتّى إعرابه حالًا؛ لأنّه معرّف، ولا مصدرًا؛ لأنّ المصدر المؤكد لا يكون معرّفًا[3].

الثاني: وهو قول **الأخفش**، الذي ذهب إلى أنّ المصدر بعد (أمّا) معرفة كان أو نكرة هو منصوب على أنّه مفعول مطلق، والنصب بفعل الشرط المُقدَّر أو بما بعد الفاء، فتقدير (أمّا علمًا فعالمٌ): مهما يكن من شيء فالمذكور عالمٌ علمًا، فَلَزِمَ تَقْدِيمه كَما لزم تَقْدِيم المَفْعُول فِي قوله –تعالى–: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيم فَلَا تقهر**﴾[4]، وَالْأَصْل: مهما يكن من شَيْء فاليتيم لَا تقهر[5].

وردَّ **أبو حيّان** مذهب **الأخفش**، وعدّه فاسدًا، واستدلّ على فساده من وجهين:

أولاهما: أنّه لا يجوز أنْ يكون مصدرًا مؤكدًا إذا كان ما بعد الفاء، ولذلك لا يمكن أن يعملَ فيما قبلها، نحو: أمّا علمًا فلا علم له[6].

ثانيهما: أنّ المصدر المؤكّد لا يمكن أنْ يكونَ معرفًا بالألف واللام؛ لأنّ الألف واللام يخرجانه من الإبهام والتخصيص، ودعوى زيادة (أل) على خلاف الأصل[7].

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة، من الوافر، في الكتاب ٣٧٢/١، والمقتضب ٢٣٧/٣، وشرح المفصل ١٨/٢، والجوجري، شرح شذور الذهب ٤٥٥/٢، وشرح التصريح ٥٧٩/١، رواية الديوان: (فأوردها العراك)، ينظر: ديوانه ٧٠/١. اللغة: العراك: الجماعة، أي أوردها جماعة، لم يذدها: لم يحبسها، الدخال: أن يشرب بعض الإبل، ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

(٢) الكتاب ٣٤٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٨٥/١.

(٤) [الضحى: ٩]

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٩/٢، وشرح ابن الناظم ٢٣٢/١، وارتشاف الضرب ١٥٧٣/٣، وشرح المرادي ٣٦٠/١، وتمهيد القواعد ٢٢٧٢/٥، وشرح التصريح ٥٨٢/١، وهمع الهوامع ٣٠٠/٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٥٤/٩.

(٧) ينظر: السابق ٥٤/٩.

الثالث: وهو ما نقله **ابن هشام الخضراوي** عن **الكوفيّين**، حيث ذكر أنّهم ينصبون المصدر سواء كان نكرة أو معرفة بعد (أمّا) على أنّه مفعول به بفعل الشرط المقدّر، والتقدير: مهما تذكر علمًا أو العلم فالذي وصف عالمٌ[١]، وحكى **السيوطي:** "هذا مذهب الكوفيّين، واختاره السيرافي، وابن مالك"[٢].

قال **ابن مالك:** "هذا القولُ عندي أولى بالصواب، وأحقّ ما اعتُمِد عليه في الجواب؛ لأنّه لا يخرج فيه شيءٌ عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانعٌ، بخلاف الحكم بالحاليّة، فإنَّ فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطّراد لجواز تعريفه"[٣].

ولقد منع **أبو حيّان** قول **ابن مالك**، وعدّه فاسدًا، ودلّل على فساده بقوله: "والدليل على فساد ما اختاره المصنِّف (يقصد: ابن مالك)، أنّه لو كان على إضمار الفعل المتعدي النّاصب له لم يكنْ ذلك مختصًّا بالمصدر، نحو: (أمّا علما فعالم) أو بالصفات نحو: (أمّا صديقًا فصديق)، وكان جائزًا في كل الأسماء"[٤].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

صرّح المرادي بموافقته لمذهب سيبويه في المسألة، حيث قال: "الناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع"[٥]، وكذلك فعل في (الجنى الداني)[٦]، وهو بذلك يمنع مذهب الكوفيّين المنقول عن ابن هشام الخضراوي ويخالفه.

ويميل الباحث لقول سيبويه ومن وافقه في المسألة؛ لأنّه مذهب جمهور النحاة، إضافة إلى أنّ أبا حيّان تمكّن من الاعتراض على القولين المخالفين بأدلّة تفنّد وتضعّف ما ذهبوا إليه –والله تعالى أعلم بالصواب–.

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٣٦٠/١.
(٢) همع الهوامع ٣٠٠/٢.
(٣) شرح التسهيل ٣٣٠/٢.
(٤) التذييل والتكميل ٥٤/٩.
(٥) شرح المرادي ٣٥٩/١.
(٦) ينظر: الجنى الداني ٥٢٧/١.

مسألة: كونُ (حتّى) بِمَعنى (إلّا أن) لتنصبَ المضارعَ بعدَها

قال **المرادي**: "إذا انتصب المضارع بعد (حتّى) فالغالب أنْ تكون للغاية، كقوله –تعالى–: ﴿لَن نَبرَح عَلَيهِ عاكِفينَ حَتّى يَرجِعَ إلينا مُوسَى﴾، وعلامتها أن يحسن في موضعها (إلى)"[1]، وذكرَ **ابن هشام الخضراوي** أنّ (حتّى) تكون بمعنى (إلّا أنْ)[2].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر النّحاة أنّ (حتّى) الداخلة على الاسم المُؤَوَّل من أنْ والفعل المضارع تأتي على معنيين:

الأول: أنْ تكونَ للغاية، وعلامتها أنْ يحسن في موضعها (إلى)[3]، ومنه قوله –تعالى–: ﴿**لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ**﴾ [4].

الثاني: أنْ تكونَ للتعليل، وعلامتها أنْ يحسن في موضعها (كي)[5]، ومنه قوله –تعالى–: ﴿**وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ**﴾ [6].

وزاد **ابن هشام الخضراوي** معنًى ثالثًا، وهو أنّها تكون بمنزلة (إلّا) الاستثنائيّة[7]، فجعل (حتّى) استثنائيّة في حديث النبي –صلى الله عليه وسلّم–: "كلُّ مَوْلُود يُولد على الْفطْرَة حتى يكون أَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَو ينصرَانِهِ"[8]، وقد نقل **السيوطي** عنه قوله: "يجوز أَنْ يكون (على الْفطْرَة) حَالًا من الضَّمِير، ويولد فِي مَوضِع خبر، وَحَتَّى بِمَعْنى إِلَّا أَن المنقطعة، كَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا أَن يكون أَبَوَاهُ والمعني لَكِن أَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَو ينصرَانِهِ"[9].

---

(١) شرح المرادي ١٣٥/٢.

(٢) ينظر: شرح المرادي ١٣٥/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٥٥٤/١، ومغني اللبيب ١٦٩/١، والجوجري، شرح شذور الذهب ٥٢٨/٢، وهمع الهوامع ٣٨١/٢.

(٤) [طه: ٩١]

(٥) ينظر: الجنى الداني ٥٥٤/١، ومغني اللبيب ١٦٩/١، والجوجري، شرح شذور الذهب ٥٢٨/٢، وهمع الهوامع ٣٨١/٢.

(٦) [البقرة: ٢١٧]

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٦٢/٤، وشرح المرادي ١٣٥/٢، ومغني اللبيب ١٧٠/١، وهمع الهوامع ٣٨١/٢.

(٨) الرواية: (كلُّ مولودٍ يُولدُ على الفطرة، فأبَواه يهوّدَانه، أو ينصّرانه، أو يمجّسانه)، في [البخاري: صحيح البخاري، باب ما قيل في أولاد المشركين، ١٠٠/٢: ١٣٨٥]، و[أبو داود: سنن أبي داود، باب في ذرارى المشركين، ٩٧/٧: ٤٧١٤].

(٩) همع الهوامع ٣٨١/٢.

وقدْ منعَ صاحب (مغني اللبيب) حديث **ابن هشام**، وخرّجها للغاية والتعليل فقال: "زمن الميلاد لا يتطاول، فتكون (حتّى) فيه للغاية، ولا كونه يُولد على الفطرة علّته اليهوديّة والنصرانية، فتكون فيه للتعليل"(١).

وكان **ابن مالك** قد ذكر في (شرح التسهيل) بأنّ (حتّى) الناصبة للمضارع قد تأتي بمعنى (إلّا أنْ)(٢)، واستدلّ على حديثه بقول الشاعر:

لَيْسَ العطاءُ من الفُضُــول سَــماحةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ(٣)

وجه الاستشهاد: ابن مالك يرى بأنّ (حتّى) الجارة دخلت على الفعل المضارع فنُصِبَ بعدها بـ(أنْ) مضمرة وإضمارها للوجوب، وهي مرادفة هنا لـ(إلّا أنْ) فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع.

وقد نَقلَ **السيوطي** عن **أبي حيان** تعليقه على استدلال **ابن مالك** بالبيت السابق، فقال: "وَقد أغنانا ابْنه عَن الرَّد عَلَيْهِ فِي ذَلِك، وَقَالَ إِنَّه يَصح فِيهِ تَقْدِير (إِلَى أَن)، وَإِذا احْتمل أَنْ تكون (حتّى) فِيهِ للغاية فَلَا دَلِيل فِي الْبَيْت على أَنّ (حتىّ) بِمَعْنى (إِلَّا أَن)"(٤).

ولعلّ دافع **ابن مالك** و**ابن هشام الخضراوي** لإضافة المعنى الثالث، أنّهما سَمِعا عن **سيبويه** قوله: "والله لا أفعل إلّا أنْ تفعَل"(٥)، وذهب **المرادي** إلى أنّ قول **سيبويه** ليس نصًّا على أنّ (حتّى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلّا أن)، وأضاف بأنّه لا حجة لابن مالك في البيت؛ لإمكان جَعْل (حتّى) بمعنى (إلى)(٦).

ويرى بعضهم بأنّ حتى استثنائيّة في قوله –تعالى–: ﴿**وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا**﴾ (٧)، وردّ **ابن هشام** قولهم، فذهب إلى أنّ المراد في الآية معنى الغاية(٨).

---

(١) مغني اللبيب ١٦٩/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٤/٤.

(٣) البيت للمقنع الكندي، من الكامل، في شرح التسهيل ٢٤/٤، والجنى الداني ٥٥٥/١، ومغني اللبيب ١٦٩/١، وتمهيد القواعد ٤١٧٢/٨.

(٤) همع الهوامع ٣٨١/٢.

(٥) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٥٥٥/١.

(٧) [البقرة: ١٠٢]

(٨) ينظر: مغني اللبيب ١٦٩/١.

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

منع المرادي إضافة ابن هشام لمعنى ثالث، فبعد أن عرضَ استدلال ابن مالك بقول الشاعر: (سماحةً حَتَّى تَجُودَ) علّق قائلًا: "هذا معنى غريب، وممّن ذكره ابن هشام"[١]، ثمّ أبطل استدلالهما بالبيت المذكور لإمكان جعلها بمعنى (إلى).

والراجح عند الباحث أنّ (حتّى) الناصبة للفعل المضارع بعدها تقتصر دلالتها على الغاية والتعليل، وأيّ دلالات أخرى فيمكن ردّها إلى المعنيين السابقين –والله تعالى أعلم بالصواب–.

مسألة: هَل (لو) الّتي للتَّمني قسمٌ برأسِه أو راجعة إلى قسمٍ آخر؟

حكى **المرادي** أنّ النحويّين على خلاف حول كون (لو) قسمًا برأسه أو راجعة إلى (لو) الشرطيَّة أو المصدرية[٢]، **فابن هشام الخضراوي** يرى أنّها قِسمٌ برأسه، فلا تُجاب بجواب الامتناعيّة[٣].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

(لو) تأتي على ثلاثة أضرب: شرطية، وهي قسمان: امتناعية، وبمعنى (إنْ)، ومصدرية، وبمعنى (ليت) للتمنّي، وقد اختلف النحاة في (لو) التي للتمني حول إنْ كانت تُمثّل قسمًا برأسه أو أنّها راجعةٌ إلى أحد الضربين السابقين على ثلاثة أقوال:

الأول: نصَّ على أنّها قسمٌ برأسه فلا تُجاب بجواب الامتناعيّة، وذهب إلى أنّ (لو) التي للتمني لا تحتاج إلى جواب كجواب (لو) الشرطية، ولكن قد يُؤتى لها بجوابٍ منصوبٍ كجواب (ليت)، وهو مذهب **الزمخشري**[٤]، و**ابن الضائع** و**ابن هشام الخضراوي**[٥].

قال **الزمخشري:** "قد تجيء لو بمعنى التَّمنِّي كقولك: لو تأتيني فتحدّثني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدّثني"[٦]، وذهب **ابن عادل** إلى أنّ (لو) التي للتَّمني تحتاج إلى جواب، وهذا الجواب مقدّر[٧].

---

(١) شرح المرادي ١٣٦/٢.

(٢) ينظر: شرح المرادي ١٧٧/٢.

(٣) ينظر: السابق ١٧٧/٢.

(٤) ينظر: المفصل ٤٤٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٢٨٩، وشرح المرادي ١٧٧/٢، ومغني اللبيب ٣٥٢، وتمهيد القواعد ٧٧١/٢.

(٦) المفصل ٤٤٣.

(٧) ينظر: اللباب في علوم الكتاب ١٤٦/٣.

وحكى **الزركشي** أنّ علامة (لو) التي للتمني أنْ يصحّ موضعها (ليت) كما في قوله –تعالى– : ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[1]،لهذا نُصبت (فنكون) في جوابها؛ لأنّها أفهمت التمنّي، كما انتُصِب (فأَفُوز) في جواب (ليت) في قوله –تعالى–: ﴿**يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾[2].

الثاني: قال بأنّها الامتناعيّة، وقد أُشربت معنى التمنّي، استدلّ على ذلك بأنّهم جمعوا لها بين جوابين: جوابًا منصوبًا بعد الفاء رعاية لمعنى التمنّي، وجوابًا باللام نظرًا لكونها امتناعيّة[3]، ومثّلوا على ذلك بقول الشاعر:

فلَو نُبِشَ المَقابرُ عن كلَيْب فيُخْبَرَ بالذَّنائب أيُّ زِيرِ
بيوم الشَّعْثَمَيْنِ لقَرَّ عَينًا وكيفَ لِقاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ؟[4]

قال **الدماميني:** "يمكن أنْ يُقال أنّ (يُخبَرَ) ليس منصوبًا في جواب التمنّي، وإنما هو منصوب بأنْ مضمرة، وهي وصلتها مصدر فاعل (حصل) مضمرًا، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفة على جملة الشرط، أي: فلو نُبشَ المَقابرُ عن كُليب فحصل إخباره بما تم بعده لقرّ عينًا، وعلى هذا فـ(لو) هي التعليقية على بابها"[5].

الثالث: ذهب إلى أنّها المصدريّة، وقد أغنت عن التمنّي؛ لكونها لا تقع غالبًا إلا بعد مفهم تمنّ نحو: يود، وهو مذهب **ابن مالك**، فهو يرى أنّ تقدير لو تأتيني فتحدثني: (وددتُ لو تأتيني)، فُحذِف فعل التمنّي (وددتُ) لدلالة (لو) عليه[6]، وأشار إلى قول الشاعر:

سرينَا إليهم في جُمُوعٍ كَأنَّهَا جِبالُ شَرَورَى لوْ نُعَانُ فننْهَدَا[7]

---

(١) [الشعراء: ١٠٢]

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣٧٥/٤، والآية في [النساء: ٧٣]

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢٨٩، ومغني اللبيب ٣٥٢، وابن عاشور، التحرير والتنوير ٦٤٩/١، وخزانة الأدب ٣٠٥/١١.

(٤) البيتان للمهلهل بن ربيعة، من الوافر، في ديوانه ٣٩، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والجنى الداني ٢٨٩/١، وشرح المرادي ١٧٨/٢، ومغني اللبيب ٣٥٢/١، وتمهيد القواعد ٧٧٢/٢. الذنائب: هضبة بنجد، الزير: من يُكثر زيارة النساء، الشعثمين: ابنا معاوية بن عمرو.

(٥) تعليق الفرائد ٢٨٩/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٩/١–٢٣٠.

(٧) البيت بلا نسبة، من الطويل، في شرح التسهيل ٢٢٩/١، والتذييل والتكميل ١٥٨/٣، وشرح المرادي ١٧٨/٢، وتمهيد القواعد ٧٦٨/٢. شَرورى: اسم موضع.

ثمّ علّق عليه قائلًا: "فلك في نصب (تَنهَد) أنْ نقول: نُصب لأنّه جواب تمنٍّ إنشائي كجواب (ليت) لأنّ الأصل: ودِدنا لو نُعان، بحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه، فأشبهتْ (ليت) في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب (ليت)، وهذا عندي هو المختار، ولك أن تقول :ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر؛ لأنّ (لو) والفعل في تأويل مصدر"(١).

كما أنّه ذهب إلى أنّ (لو) في قوله –تعالى–: ﴿**فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ (٢)، مصدرية، وقد اعتذر عن الجمع بينها وبين (أنْ) المصدريّة بوجهين: الأول: أنَّ التقدير: لوْ ثبتَ أنْ، والثاني: أنّ ذلك من باب التوكيد اللفظي(٣).

وقد ذكر **أبو حيّان** أنّ جمهور النحاة ذهبوا إلى منعِ كون (لو) مصدريّة، ونسبه إلى الفراء، وأبو زكريّا التبريزي(٤)، وأبو البقاء العكبري(٥)، كما أنّه ردّ دعوى **ابن مالك** بأنّ (لو) في الآية مصدرية، حيث قال: "لا نعلم أحدًا ذهب إلى ذلك غير هذا الرجل"(٦).

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

الظاهر أنّ المرادي يميل لمذهب ابن هشام الخضراوي ومن وافقه من أنّ (لو) التي للتمنّي قسمٌ برأسه، حيث استعرض المسألة قائلًا: "(لو) على ثلاثة أضرب: شرطية ومصدريّة وللتمني"(٧)، فجعلها قسمًا مستقلًّا بذاته دون أنْ يرجعها إلى أحد القسمين السابقين، وهو ذات المسلك الذي اتّبعه في (الجنى الداني)(٨)، وفي ذلك إشارة إلى استقلالها عن (لو) الشرطيَّة والمصدريَّة.

والراجح عند الباحث أنّ (لو) قد تكون شرطيّة امتناعيّة، تشرّبت معنى التمني، فتُجاب بما تُجاب به (ليت) من الفاء المنصوب بعدها المضارع بإضمار (إنْ)، نحو: (لو أنّ لنا شبابًا أمثال

---

(١) شرح التسهيل ٢٢٩/١.

(٢) [الشعراء: ١٠٢]

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٠/١.

(٤) أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، من أئمة اللغة والأدب، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، وشرح سقط الزند للمعري، وتوفي سنة ٥٠٢هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢٨/٤–٣٠، والأعلام ١٥٧/٨.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٧/٣.

(٦) التذييل والتكميل ١٦٢/٣.

(٧) شرح المرادي ١٧٧/٢.

(٨) ينظر: الجنى الداني ٢٨٨.

عبد العزيز الرنتيسي إذنْ ما ضاعت القدس)، وهي بذلك حرفٌ لِمَا كان سيقع لوقوع غيره، **وقد تأتي للتمني برأسها**، نحو قوله –تعالى–: ﴿**لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾[1].

مسألة: الخبرُ حينَما يكونُ موضعُ (أنّ) بعدَ (لو) مبتدأً

قال ابن مالك:

وَهْيَ فِي الاخْتِصَـــاصِ بِـالْفِعْلِ كَـإِنْ لَـكِـنَّ لَـوْ أَنَّ بِـهَـا قَـدْ تَـقْـتَـرِنْ[2]

قال **المرادي**: "اختُلف في موضع (أنّ) بعد (لو)، فذهب سيبويه إلى أنّها في موضع رفع بالابتداء ... فإذا جُعلت مُبتدأ فما الخبر؟ قلتُ: قال **ابن هشام الخضراوي**: مذهب سيبويه والبصريين أنّ الخبر محذوفٌ، وقال غيره: مذهب سيبويه أنّها لا تحتاج إلى خبر؛ لانتظام المُخبَر عنه والخبر بعد (أنّ)"[3].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

ذكر النحاة أنّ (لو) تختص بالدخول على الفعل، وهي بذلك مثل (إنْ) الشرطيّة في دخولها على الفعل، إلّا أنّ (لو) تنفرد بدخولها على (أنّ)[4]، نحو قوله –تعالى–: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا**﴾[5]، وقد اختلف النحاة في اختصاصها على مذهبين:

الأول: ذهب إلى أنّها باقية على اختصاصها، وعَدَّ (أنّ واسمها وخبرها) في محل رفع فاعل بفعلٍ محذوف تقديره: (ثَبَتَ)، والتقدير في الآية: (لو ثَبتَ صبرُهم)، وهو مذهب **الكوفيّين** و**المبرّد** و**الزجّاج**[6].

---

(١) [الزمر: ٥٨]

(٢) متن ألفية ابن مالك ٤٦.

(٣) شرح المرادي ١٨٣/٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٣٩٥/٣، وشرح المكودي ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٣/٤، وإرشاد السالك ٨١٣/٢، وشرح التصريح ٨١٣/٢.

(٥) [الحجرات: ٥]

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٥٧/٣، والجنى الداني ٢٧٩، وإرشاد السالك ٨١٤/٢، والمقاصد الشافية ١٨٤/٦، وشرح التصريح ٤٢٣/٢.

ودليلهم في ذلك (أنّ) فهي تُعطي معنى الثبوت، كما ذكر النحاة في (أنّ) الواقعة بعد (ما) الموصولة، من كون (أنّ) وصلتها في محل رفع فاعلٍ بتقدير الفعل (ثبت) في قولهم: (لا أُكلِّمهُ ما أنَّ في السماءِ نجمًا)، أي: ما ثبَتَ أنّ في السماء نجمًا[١].

الثاني: ذهب إلى أنّها زال عنها الاختصاص، فعدّ (أنّ واسمها وخبرها) في محل رفع بالابتداء، وهو مذهب **سيبويه**[٢]، **وجمهور البصريّين**[٣].

قال **ابن مالك:** "إنّ سيبويه شبّهها في مباشرة (أنّ) على سبيل الشذوذ بانتصاب (غدوة) بعد (لدن)"[٤]، فشذّ عند سيبويه كون (أنّ) وصلتها مبتدأً، فجعلها في موضع رفع بالابتداء، وإنْ كانت لا تدخل على مبتدأ غيرها، كذلك (غدوة) بعد (لدن) تُنصَب، وإنْ كان بعدها يجب جرّه، فلا ينصبون بعد (لدن) إلّا (غدوة)[٥].

لكنْ إنْ جُعِل موضع (أنّ) مبتدأ، فاختلف النحاة في الخبر، فنقل **ابن هشام الخضراوي** عن سيبويه والبصريّين أنّ الخبر محذوفٌ، فيُقدَّر مقدّمًا على المبتدأ، وتقديره في الآية: (ولو ثابتٌ صبرُهم)، ويُقدّر مؤخرًا عليه، وتقديره: (ولو صبرُهم ثابتٌ)[٦]، وذكر بعض النحاة أنّها لا تحتاج إلى خبرٍ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه؛ أي لانتظام المخبر عنه والخبر بعد (أنّ)[٧].

- **موقف المُرادي والتّرجيح:**

استعان المرادي بما نقله ابن هشام الخضراوي للإبانة عن مذهب سيبويه في المسألة المتعلّقة بتحديد الخبر في حين كان موضع (أنَّ) مبتدأً، ويبدو أنَّ المُرادي يُجيز المذهبين السابقين، حيث قال في شرحه: "يحتمل المذهبين"[٨].

---

(١) ينظر: شرح التصريح ٤٢٤/٢.
(٢) ينظر: الكتاب ١٢١/٣، ١٤٠.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب
(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٣٥/٣.
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٠٥.
(٦) ينظر: شرح المرادي ١٨٣/٢، وشرح التصريح ٤٢٣/٢.
(٧) ينظر: شرح التصريح ٤٢٣/٢.
(٨) شرح المرادي ١٨٣/٢.

ويميل الباحث إلى أنَّ موضع (أنَّ) بعد (لو) في محل رفع فاعل، لأنّه أقيس إبقاءً للاختصاص، كما أنَّ (لو) تفيد الشرط، والشرط هو تعليق الحكم على شيءٍ بأداة شرط، وهذا التعليق يلزم منه عدم الثبوت، فهو يدلُّ على التجدّد، بخلاف الجملة الاسمية التي تدل على الثبوت، ويتطابق عدم الثبوت مع الجملة الفعلية، حينئذٍ يجب تأويل موضع أنَّ على أنَّها فاعل (ثَبَتَ) مُقدَّرًا –هذا والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: ثبوت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾

قال **المرادي**: " قد ثبتت ألف ما الاستفهامية المجرورة غير المركبة في الضرورة، كقول الشاعر:

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد

وحكاه **الزمخشري** في كشّافه لغةً، وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾. قالوا: معناه: بأي شيء غفر لي ربي"[1]، وذكر **ابن هشام أنَّ هذا** القول مرغوبٌ عنه، لأنّ النحويّين على خلافه[2].

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

اختلف النحاة في (ما) من قوله –تعالى–: ﴿**بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي**﴾[3] على ثلاثة أوجه: أحدها أنّها موصولة بمعنى الذي؛ أي بالذنب الذي غفره، والثاني ذكر أنّها مصدرية؛ أي بغفرانه، والثالث حكى أنّها استفهامية على التعظيم[4].

والقياس في (ما) الاستفهامية أنّه إذا دخل عليها حرف الجر حُذفت ألفها، وبقيت الفتحة دليلًا عليها[5]، نحو قوله –تعالى–: ﴿**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**﴾[6] وقوله –أيضًا–: ﴿**فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا**﴾[7]،

---

(١) شرح المرادي ٤١٥/٢.
(٢) ينظر: شرح المرادي ٤١٥/٢.
(٣) [ياسين:٢٧]
(٤) ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٠/٣.
(٥) ينظر: همع الهوامع ٤٦١/٣.
(٦) [النبأ:١]
(٧) [النازعات:٤٣]

وعلّة حذف الألف في (ما) هو الفرق بين الاستفهام والخبر، وكما تُحذف الألف في الاستفهام تثبت في الخبر[١].

إلّا أنّ **الفرّاء** أجاز مجيء ما استفهامية، في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾، وأضاف أنّه لا عبرة بحذف ألف الاستفهام نظرًا لوجوده في الشعر مثبتًا[٢]، واستدل بقول الشاعر:

إنّا قتلنا بقتلانا سَراتَكُم أهلَ اللِّوَاءِ ففِيما يُكثَر الْقِيلُ[٣]

وتبعه **الزمخشري** بقوله: "ويحتمل أن تكون استفهامية، أعني بأي شيء غفر لي ربّي ... فطرحُ الألف أجود وإن كان إثباتها جائزًا"[٤]، كما أنّه جوّز أن تكون (ما) موصولة[٥].

وذكر صاحب **(مغني اللبيب)** أنّ **الكسائي** ردّ ما ذهب إليه الفرّاء وبعض المفسّرين من أنّ (ما) في الآية استفهامية، وذهب إلى أنّها مصدرية[٦]، وأضاف: "لو صح هذا، يعني الاستفهام، لقال: بِمَ من غير ألف"[٧].

وحكى **ابن هشام الخضراوي** أنّ ما جاء به الفراء ومن تبعه قول مرغوب عنه عند كثير من النحاة[٨]، وقد وافقه **أبو حيان** في معارضته **للفراء**، فقال: "والظاهر أنّ (ما) في قوله: بما غفر لي ربّي مصدرية"[٩].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يدل قول المرادي: "حمل عليه قوم من المفسّرين"[١٠] على قلة من قال بهذا الرأي، ودرجت العادة عند المرادي أنَّه يميل إلى القول الذي يكثر مَن قال به، ولعلّه بذلك يوافق ابن هشام الخضراوي

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٣٩٣/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣٧٥/٢.

(٣) البيت لكعب بن مالك، من البسيط، في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي ١٠٦/٦، والبيت للكميت في ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف ٨٥، وبلا نسبة في معاني القرآن ٢٩٢/٢، ومغني اللبيب ٣٩٤/١. السراة: الأشراف وواحدها سرى.

(٤) ينظر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل ١١/٤-١٢.

(٥) ينظر: الكشاف ١١/٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٣٩٤/١.

(٧) البحر المحيط في التفسير ٥٨/٩.

(٨) ينظر: شرح المرادي ٤١٥/٢، وهمع الهوامع ٤٦٢/٣.

(٩) البحر المحيط في التفسير ٥٨/٩.

(١٠) شرح المرادي ٤١٥/٢.

في منعه لكون (ما) استفهامية في الآية.

ويظهر ممَّا سبق أنّ ما ذهب إليه ابن هشام الخضراوي من منع كون (ما) استفهامية إذا ثبتت ألفها، وجُرّت بحرف جر هو المشهور، وإنْ وردت قراءة أُثبتت فيها ألف (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف جر فهي شاذة، وإنْ ورد في الشعر فضرورة –والله أعلم بالصواب–.

الفصلُ الثَّاني: مَوقِفُ المُرَادِي مِنْ نُحاةِ الأَنْدَلسِ مَا بَعدَ مُنتصَفِ القِرنِ السَابِعِ الهِجْرِي

المبحثُ الأوّل: موقفُ المُرادِي مِن نُحاةِ الأنْدَلُس
فِي الرُّبعِ الثَّالِث من القَرنِ السَّابع الهِجْري

❖ مَوقفُ المُرادِي مِن النَّحوي (ابن عُصْفُور) (ت٦٦٩هـ)
مسألة: القولُ بجوازِ تثنية (ذُو) الطَائيّة وجمعها

قال **ابن مالك:**

وَكَـالَّـتِـي أيضـــا لَـدَيْـهِـمْ ذَاتُ وَمَـوْضِـــعَ الـلَّاتِـي أَتَـى ذَوَاتُ[١]

قال **المرادي:** "بعض طيّئ يقول: (ذاتُ) إذا أراد معنى (الّتي)، و(ذوات) إذا أراد معنى (اللّاتي) بالبناء على الضمّ فيها، وظاهر هذا أنّه إذا أراد غير الّتي واللّاتي يقول (ذو) على الأصل"[٢]، أمّا **ابن عصفور** فقد أطلق القول في تثنية (ذو) و(ذات) وجمعهما[٣].

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

(ذو) اسمٌ موصول في لغة (طيِّئ)، فيأتي بمعنى (الذي) وفروعه، بخلاف (ذو) في الأسماء الستة التي تأتي بمعنى (صاحب)، ومن مجيئها موصولة قول الشاعر:

ذَاكَ خَـلِـيـلِـي وَذَو يُـعـاتِـبُـنِـي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَـــهْم وَامْسَـــلِمَهْ[٤]

وقد اختلف النحاة في تثنية (ذو) وجمعها على قولين:

الأوّل: جوّز تثنية (ذو) وجمعها، وهو مذهب **ابن السرّاج**[٥]، **وابن الشجريّ**[٦]، و**ابن عصفور**[٧]،

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٦.

(٢) شرح المرادي ١/١٥٥.

(٣) ينظر: شرح المرادي ١/١٥٥.

(٤) البيت لبجير بن غنمة الطائي، من المنسرح، في شرح الكافية الشافية ١/١٦٥، والجنى الداني ١/١٤٠، ومغني اللبيب ١/٧١، وحاشية الصبان ١/٢٢٨. بامسهم: أي السهم، وامسلمه: أي السلمة في لغة الحمير، والسلمة: الحجارة الصغيرة.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٦٣.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/٥٥.

(٧) ينظر: المقرب ٨٦-٨٧.

و**القرافي**[١]، و**ابن الناظم**[٢]، و**ابن هشام**[٣].

فقد نقل **ابن السرّاج** عن (طيِّئ) أنّهم يجيزون قولك: ذوات للجمع، وذوات للأنثى[٤]، وحكى **ابن الشجري** نقلًا عن بعض النَّحويين قولهم: "ربّما ثنّوا وجمعوا، فقالوا: هذان ذوا تعرف، وهؤلاء ذوو تعرف، وهاتان ذواتا تعرف، وهؤلاء ذوات تعرف"[٥].

وأطلق **ابن عصفور** الجمع والتثنية في (ذو) و(ذوات) بقوله: "وتقول في تثنية ذو الطائية: ذوا في الرفع، وذَوَى في النصب والخفض، وفي جمعها: ذوو في الرفع، وذَوِي في النصب والخفض، وتقول في تثنية ذات الطائية: ذواتا في الرفع، وذواتى في النصب والخفض، وفي جمعها: ذواتُ بضم التاء في الأحوال كلّها"[٦]، وقد وافقه **القَرَافِيّ** في مذهبه حيث استعرض حالات (ذو) و(ذات) في التثنية والجمع[٧].

وحكى **ابن الناظم** أنّ في (ذو) لغتين، وذكر منهما: إجراؤها مجرى (الذي)، أي تختلف حالتها في الإفراد والتذكير وفروعهما، مستدلًا بقول **الفراء**: (بِالْفَضْلِ ذُو فَضلكُمْ الله بِهِ والكرامة ذَات أكْرمكُم الله بِه)[٨].

قال **ابن هشام الأنصاري** عن (ذو) الطائية: "قد تُؤنّث وتُثنّى وتُجمع...وكلّهم حكى (ذات) للمفردة، و(ذوات) لجمعها"[٩]، واستدل بقول الشاعر:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوارِقِ ذَوات يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ[١٠]

وجه الاستشهاد: مجيء (ذوات) جمعًا لـ(ذات)، وهي اسم موصول بمعنى اللواتي.

---

(١) ينظر: القرافي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم ٣٩/٢. والقرافي هو: شهاب الدين أحمد بن إدريس القَرَافي، كان إمامًا بارعًا في الفقه والأصول والتفسير، حيث ترأس المذهب المالكي في عصره، وتوفي سنة ٦٨٤هـ. ينظر ترجمته في: ابن فرحون، الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب ٢٣٦/١-٢٣٩، ومحمد مخلوف، شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكية ٢٧٠/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٠/١.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١٦١/١.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٢٦٣/٢.

(٥) أمالي ابن الشجري ٥٥/٣.

(٦) المقرب ٨٦-٨٧.

(٧) ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم ٣٩/٢.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٠/١.

(٩) أوضح المسالك ١٦١/١.

(١٠) البيت لرؤبة، من الرجز، في ديوانه ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ٢٧٥/١، وشرح ابن الناظم ٦٠/١، وأوضح المسالك ١٦٢/١، وشرح الأشموني ١٤٤/١، همع الهوامع ٣٢٦/١. أينق: جمع ناقة.

الثَّاني: ذهب إلى إفراد (ذو) ومنْع تثنيتها وجمعها، فتجري (ذو) مجرى (مَنْ) في ثبات حالتها في الإفراد والتذكير وفروعها، وهو مذهب **الصيمري**[١]، و**ابن مالك**[٢]، و**أبو حيّان**[٣]، و**المرادي**[٤]، و**الغلاييني**[٥].

قال **الصيمري**: "أمّا (ذو) فإنّها في لغة طيّئ بمنزلة (الذي) تُوصل بالفعل وتُوصف به، ولا تُثنّى ولا تُجمع ولا تُعرب، وتقول: أنا ذو قلت ذاك، ونحن ذو قلنا ذاك، وهما ذو قالا ذاك"[٦]، وعلّل عدم تثنيته وجمعه لـ(ذو) بأنّها منقولة عن (ذو) التي بمعنى صاحب، الأمر الذي يضعّف تصرّفها، وإلزامها وجهًا واحدًا[٧].

ومنع **ابن مالك** قول **ابن عصفور** بقوله: "وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها، وأظنّ حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى: التي واللواتي، فأضربتُ عنه لذلك"[٨]، وذهب **أبو حيّان** إلى أنّ اللغة الفصيحة في (ذو) تتمثّل في مجيئها مفردة، حيث قال: "الأفصح في (ذو) أنْ لا تُثنى ولا تُجمع، بل تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع من المذكر"[٩].

قال **الغلاييني**: "تكون (ذو) اسمًا موصولًا بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث"[١٠]، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فَـإِنَّ الـمَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي وَبِـئْـرِي ذُوْ حَـفَـرْتُ وَذُوْ طَـوَيْـتُ[١١]

وجه الاستشهاد: مجيء (ذو) اسمًا موصولًا لمؤنث بمعنى التي، بدلًا من (ذات)، الأمر الذي يدلل على ثبوت حالتها في الإفراد والتذكير وفروعها.

---

(١) ينظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة ٥١٩/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٩٩/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥١/٣.

(٤) ينظر: شرح المرادي ١٥٤/١-١٥٥.

(٥) ينظر: جامع الدروس العربية ١٣٦/١.

(٦) التبصرة والتذكرة ٥١٩/١.

(٧) ينظر: السابق ٥١٩/١.

(٨) شرح التسهيل ١٩٩/١.

(٩) التذييل والتكميل ٥١/٣.

(١٠) جامع الدروس العربية ١٣٦/١.

(١١) البيت لسنان بن الفحل الطائي، من الوافر، في إرشاد السالك ١٤٧/٢، والمقاصد الشافية ١٤٣/١، وجامع الدروس العربية ١٣٦/١، اللمحة ١٧١/١.

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

أظهر المرادي مخالفته لابن عصفور فيما ذهب إليه، حيث منع تثنية (ذو) وجمعها، وظهر ذلك بقوله: "(ذو) عند طيّئ اسم موصول يُستعمل بمعنى (الذي) وفروعه بلفظ واحد، فيُقال: جاءني ذو فَعَلَ، وذو فَعَلت، وذو فَعَلا، وذو فَعَلوا، وذو فَعَلْنَ"(١)، كما أنّ المرادي استعان بقول ابن مالك في (شرح التسهيل) للاعتراض على مذهب ابن عصفور، وفي ذلك ميلٌ للمذهب الثاني في المسألة.

والأجدر في المسألة استعمال (ذو) الطائية مفردة في حالاتها المختلفة، مع جواز تثنيتها وجمعها لصحة ذلك بدليل ما ورد من أدلة سماعيّة نقلها الفراء وابن السرّاج عن بعض طيّئ، إضافة لقول الشاعر: (ذوات ينهضن).

وبالعودة لأصحاب القول الثاني، فإنّك تجدهم رغم ميلهم للمذهب القائل بإفرادها، إلّا أنّهم ينقلون عن العرب جواز تثنيتها وجمعها، ولك في ابن مالك مثال، حيث نقل قول الفراء المذكور آنفًا عن طيِّئ(٢).

مسألة: ما اللغاتُ في (سوى) التي يُستَثنى بها؟

قال **ابن مالك**:

وَلـــــ(سِـوًى) (سُـوًى) (سَـوَاءٍ) اجْعَلاَ عَلَى الأَصَـــحِّ مَا لِـــــ(غَيْرٍ) جُعِلاَ(٣)

قال **المرادي**: "هذه ثلاث لغات. وزاد بعضهم: رابعة، وهي المدّ مع الكسر، وظاهر كلامه أنّه يستثني بالثلاثة، وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يُمثّل سيبويه إلّا بالمكسورة"(٤)، ونقل عن **ابن عصفور**: "لم يُشرَب منها معنى الاستثناء إلا (سِوًى) المكسورة السين"(٥).

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

ذكر **ابن مالك** ثلاث لغات لـ(سوى) وهي: (سِوًى) بالقصر وكسر السين، و(سُوًى) بضمّها، و(سَواء) بالمدّ مع فتح السين، واكتفى **سيبويه** في كتابه بذكر لغة واحدة لـ(سوى)، وهي كونها

---

(١) شرح المرادي ١/١٥٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٩٥-١٩٦.

(٣) متن ألفية ابن مالك ٢٢.

(٤) شرح المرادي ١/٣٤٣.

(٥) شرح المرادي ١/٣٤٣.

مكسورة السين، وقد مثّل على ذلك بقول العرب: أتاني القوم سواك[١]، وحكى **المرادي** أنّ بعض النحاة زاد لغةً رابعة، وهي: (سِواء) بالمدّ مع كسر السين[٢].

وظاهر قول **ابن مالك**: (اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلاَ) أنّه يجيز الاستثناء في اللغات الثلاثة، قال **المرادي**: "هو ظاهر كلام الأخفش"[٣]، فهما يذهبان إلى أنْ تجعل لـ(سوى) ما جعلتَ لـ(غير)، وقد عُرف عنْ (غير) أنّها تجرّ ما بعدها بالإضافة دائمًا، كما أنّها تُعرب كإعراب المستثنى بـ(إلا)، فتقول مثلًا: قام القوم سوى زيدٍ، أي: غير زيدٍ.

وذكر **المكودي** أنّ اللغات الثلاثة يُستثنى بها كلّها كما يستثنى بـ(غير)، كما أنّها تُعرب بما تُعرب بها (غير)[٤]، ووافقه **ابن الناظم** في مذهبه، حيث ذهب إلى أنّ اللغات الثلاثة مثل (غير) في المعنى والاستعمال[٥].

وأكّد **ابن القيم** أنّ النحاة على اتّفاق بأنّه يُستثنى باللغات الثلاثة، حيث قال: "في (سِوى) ثلاث لغاتٍ، أشهرها: كسر السين مع القصر، ثم (سُوى) بالضم والقصر، ثم (سَواء) بالفتح مع المدّ، وحكي غيره: الكسر مع المدّ أيضًا، وحكم المستثنى بها الجرّ بالإضافة، كالواقع بعد (غير) اتفاقًا"[٦]، وحكى **الشاطبي** أنّ (سوى) بلغاتها الثلاثة تعدّ من أدوات الاستثناء، ولها في الاستثناء من الحكم ما تقرر لغير[٧].

وقد نقل **المرادي** عن **ابن عصفور** أنّه يخصّ معنى الاستثناء بـ(سوى) مكسورة العين، وبالعودة لشرح **ابن عصفور** لـ(جمل الزجاجي) وُجِد أنّه يخالف ما نقله **المرادي** عنه، حيث قال: "سِوى، وسُوى، وسَواء بمنزلة (غير) في المعنى"[٨]، فهو بذلك يرى أنّ اللغات الثلاثة تشرّبنَ معنى (غير) في الاستثناء.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٣٥٠.
(٢) ينظر: شرح المرادي ١/٣٤٣.
(٣) شرح المرادي ١/٣٤٣.
(٤) ينظر: شرح المكودي ١/١٣٠.
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ١/٢٢٢.
(٦) إرشاد السالك ١/٣٩٤-٣٩٥.
(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٣٩٥.
(٨) شرح الجمل ٢/٣٩١.

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

لم يبدِ المرادي أيَّ اعتراضٍ على قول ابن عصفور في المسألة، إنّما علّق على مذهبه قائلًا: "فإنْ استُثني بما عداها فبالقياس عليها"[١]، ولعلّه بذلك يقرّ بصحة مذهب ابن عصفور، حيث يرى أنّ اللغات غير (سِوى) المكسورة يُستثنى بها بالقياس عليها، لا بتشرّبها معنى (غير)، وقد ذُكر آنفًا أنّ قول ابن عصفور في (شرح الجمل) يُخالف ما نسبه المرادي إليه.

والراجح عند الباحث أنّ اللغات الثلاثة لِـ(سوى) يُستثنى بها، لإقرار غالبية النحاة بذلك، ووُرودها عن العرب، وهو ما أثبته **ابن عقيل** بقوله: "أمّا (سوى) فالمشهور فيها كسر السين والقصْرُ، ومن العرب من يفتح سينَها ويمُدّ، ومنهم من يضمّ سينها ويَقْصر"[٢]، أمّا اللغة الرابعة فقَلّ مَنْ ذكرها.

مسألة: سَوى بينَ الظَرفيّة والتَّصرّف

قال **ابن مالك**:

وَلِـــــ(سِـوَى) (سُـوَى) (سَـوَاءٍ) اجْعَلاَ عَلَى الأَصَــحِّ مَا لِـــــ(غَيْرٍ) جُعِلاَ[٣]

قال **المرادي**: "أشار بقوله (على الأصح) إلى مذهب سيبويه وأكثر البصريّين، وهو أنّها ظرفٌ لا يتصرَّف إلا في الشعر"[٤]، وحكى **ابن عصفور**: "لمَّا كانت الظرفيّة فيها مجازًا لم يتصرَّفوا فيها"[٥].

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

من المسائل الخلافية التي استعرضها **المرادي** في شرحه لألفية ابن مالك مسألة: (سوى بين الظرفية والتصرّف)، حيث تعدّدت أقوال النحاة ومذاهبهم فيها على النَّحو التالي:

---

(١) شرح المرادي ٣٤٣/١.

(٢) شرح ابن عقيل ١٠١/٢.

(٣) متن ألفية ابن مالك ٢٢.

(٤) شرح المرادي لألفية ابن مالك ٣٤٤/١.

(٥) السابق ٣٤٤/١.

المذهب الأول: ذهب إلى أنّ (سوى) ظرف مكان ملازمٌ للظرفيّة، ولا علاقة له بالتصرّف الحاصل في الأسماء، وهو مذهب **الخليل**[١]، و**سيبويه**[٢] ومن تبعهما من النحاة **كأبي علي الفارسي**[٣]، و**ابن جنّي**[٤]، و**ابن الورّاق**[٥].

يقول **سيبويه:** "هذا سَواءَك، وهذا رجلٌ سَواءَك فهذا بمنزلة مكانَك"[٦]، وحكى في موضعٍ آخر: "وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل –رحمه الله– أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك"[٧].

ويقول **أبو علي الفارسي** مقتفيًا أثر **سيبويه:** "ومن ظروف المكان ما يستعمل اسمًا وظرفًا، ومنها ما يُستعمَل ظرفًا ولا يُستعمَل اسمًا فالأول: كخَلْفَ، وأمام، والثاني: نحو: عند، وسوى وسواء"[٨].

ونسب **الأنباري** هذا القول **للبصريّين** بقوله: "وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفًا"[٩]، وقال **ابن عقيل:** "مذهب سيبويه والجمهور أنّها لا تخرج عن الظرفيّة إلا في ضرورة الشعر، وما استُشهِد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل"[١٠].

وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب لتدعيم وجهة نظرهم بأدلة، منها:

أولًا: الاستقراء والاستعمال، حيث إنّ كل المواضع التي استُعملت فيها (سوى) كانت ظرفًا، وفي حال خروجها عن الظرفيّة فهي متأوّلة[١١].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٥٠/٢.
(٢) ينظر: الكتاب ٤٠٧/١.
(٣) ينظر: الإيضاح ١٨٦/١.
(٤) ينظر: اللمع في العربية ٦٩.
(٥) ينظر: علل النحو ٤٠٠.
(٦) الكتاب ٤٠٧/١.
(٧) الكتاب ٣٥٠/٢.
(٨) الإيضاح ١٨٦/١.
(٩) الإنصاف ٢٣٩/١.
(١٠) شرح ابن عقيل ١٠٣/٢.
(١١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤١٩/١، والتذييل والتكميل ٣٥٤/٨.

ثانيًا: وصل الموصول بها، فهي تقع صلة للموصول، نحو: جاء الذي سواك، فـ(سواك) هنا ظرف بمعنى (مكانك)[١]، قال **الأنباري:** "وقوعها هنا يدل على ظرفيّتها بخلاف (غير)"[٢].

ثالثًا: أنّ العامل يتخطّاها ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك إلّا في الظرف[٣]، ومنه قول الشاعر:

وابْـذُلْ سَـــوَامَ الـمَـالِ إنَّ سِـــوَاءَهَـا دُهْـمًـا وجُـونَـا[٤]

وجه الاستشهاد: نَصبَ (سواءَهما) على الظرف، و(دُهمًا) اسم إنّ، وتخطّاها العامل إلى ما بعده، كما تقول: إنّ عندك زيدًا، ولو أنّه لم يستعمل (سواء) ظرفًا لنصبه على أنّه اسم إنّ، ورفع ما بعده، وذلك لأنّ اسم إنّ لا يتأخر عن خبرها إلّا أنْ يكون الخبر ظرفًا.

رابعًا: معنى (سوى): وسط الشيء، وهو ظرف، فهي كذلك استحقّت الظرفيّة[٥].

المذهب الثاني: ذهب إلى أنّها تكون ظرفًا، لكنّها تخرج عن الظرفيّة، وهو مذهب **الكوفيّين** الَّذين يرون أنّها قد تُفارق الظرفية، فتأتي اسمًا بمعنى (غير)[٦].

قال **الأنباري:** "ذهب الكوفيّون إلى أنّ (سِوى) تكون اسمًا وتكون ظرفًا"[٧]، فنحاة **الكوفة** يوافقون نحاة **البصرة** في مجيء (سوى) ظرفًا، إلّا أنّهم يفارقونهم في قضية خروجها عن الظرفيّة، حيث ذهبوا إلى تصرّفها واحتجوا على ذلك بما يلي:

أولًا: السماع، حيث ظهر تصرّفها في كلام العرب المنظوم والمنثور، فدخلَ عليها حرف الجر في قول **النبي** –صلى الله عليه وسلم–: "إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٣٤٤/١، وشرح التصريح ٥٥٩/١.

(٢) الإنصاف ٢٤١/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٥٤/٨.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري، من مجزوء الكامل، في ديوانه ١٣٨، والإنصاف ٢٤١/١، وشرح المفصل ٤٢٩/١، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣. سوام المال: الدواب التي ترعى حيث شاءت فلا تُمنع، الدُهم: جمع أدهم ودهماء وهي السود من الخيل وهي خيارها. والرواية في ديوانه: وابْذُلْ سَنَامَ القِدْرِ إ ... نَّ سوَاءَها دُهْماً وجُونا.

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤٢٠/١، والتذييل والتكميل ٣٥٤/٨.

(٦) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤١٩/١، والمقاصد الشافية ٣٩٨/٣، وشرح التصريح ٥٦٠/١.

(٧) الإنصاف ٢٣٩/١.

عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ"[1]، وقوله –أيضًا–: "مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ"[2]، كما أنّها وقعت فاعلًا في قول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[3]

ورُفعت بالابتداء في قول الشاعر:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيْمَةٌ أَو تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي[4]

كما أنّها نُصِبت بـ(أنّ) في قول الشاعر:

وَآخ لحَالِ السِّلم مَن شئتَ وَأعلَمن ... بِأَنَّ سِوَى مولَاكَ في الجَورِ أَجنَبُ[5]

ثانيًا: أنّ (سواء) بمعنى مكان، و(مكان) يكون ظرفًا وغير ظرف، فكذلك (سواء).

المذهب الثالث: ذهب إلى أنّ (سوى) اسمٌ ملازمٌ للإضافة، ولا علاقة له بالظرفيّة، وانفرد **أبو القاسم الزجاجي** بهذا المذهب، حيث قال في (الجمل): "أمّا الظروف فنحو: (خلف، وأمام، وقُدّام، ووراء، ووسط، وبين، وأسفل، وأعلى ... وأمّا الأسماء، فنحو: (مِثْل، وشِبْه، وشبيه، وسوى، وسُواء، وسَواء ... وما أشبهَ ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة، ولا تُستعمل مفردة"[6].

المذهب الرابع: ذهب إلى استعمالها اسمًا متصرفًا كـ(غير)، وفي حال مجيئها ظرفًا فهي ظرفٌ مجازي، وهو مذهب **ابن مالك**[7]، ونسبه **المرادي** إلى **ابن عصفور** بقوله: "قال ابن عصفور: ولمّا كانت الظرفية فيها مجازًا لم يتصرّفوا فيها"[8]، وهو بذلك يرى أنّ دلالة (سوى) على الظرفيّة دلالة مجازية تمنعها أنْ تتأثر بالعوامل التي تسبقها، ولا تسمح لها بأنْ تتقلب في التصرّف الإعرابي.

---

(١) [مسلم: صحيح مسلم، بَاب هَلَاكِ هذِهِ الْأُمةِ بعضِهِمْ بِبَعْضٍ، ٤/٢٢١٥: ١٩]

(٢) [مسلم: صحيح مسلم، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، ١/٢٠١: ٣٧٨]

(٣) البيت للفِنْد الزمّانيّ، من الهزج، في العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين ١/٤٢١، واللمحة ١/٤٧٧، وأوضح المسالك ٢/٢٤٠، وهمع الهوامع ٢/١٦١، وشرح الأشموني ١/٥٢٠. العدوان: الظلم الصريح، دنّاهم: جازيناهم.

(٤) البيت لابن المولى –محمد بن عبد الله بن مسلم المدنيّ–، من الكامل، في شرح الكافية الشافية ٢/٧١٨، واللمحة ١/٤٧٧، والتذييل والتكميل ٨/٣٥٥، وشرح ابن الناظم ١/٢٢٣.

(٥) البيت لقرّاد بن عبّاد، من الطويل، في معجم الشعراء ١/٣٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٨، ومحمد بن أيدمر المستعصمي، الدر الفريد وبيت القصيد ٩/٤٩٣.

(٦) الجمل ٦١–٦٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧١٦، وشرح التسهيل ٢/٣١٦.

(٨) شرح المرادي ١/٣٤٤.

وبالعودة إلى مؤلفات **ابن عصفور** وجدناه ينصّ على ملازمة (سوى) للظرفيّة، حيث قال في شرح الجمل: "ولا تُستعمل بعد عامل مفرغ، فلا تقول: (ما قام سواكَ)، كما تقول: (ما قام غيرُك)، وكذلك لا تقول: (ما ضربتُ سِواكَ)، كما تقول: (ما ضربتُ غَيرك وما مررتُ بِغيرِكَ)؛ لأنّها أُلزمت الظرفيّة"(١)، وقال في (المقرّب): "أمّا الاسم الواقع بعد (سِوى)، وسُوى، وسَواء، فلا يكون إلا مخفوضًا بها، وتكون هي أبدًا منصوبة على الظرفيّة"(٢).

وبالنظر في النصوص المنقولة عن **ابن عصفور** نجده ينص على أنّ دلالة (سوى) على الظرفيّة دلالةٌ صريحة، وليست مجازية، وهو بذلك يخالف **ابن مالك** في مذهبه، وقد احتجّ الأخير على صحة مذهبه بأمور، ذكر منها:

أولًا: إجماع اللُّغويين على أنّ قول القائل: (قاموا سواك) يحمل نفس معنى قوله: (قاموا غيرك)، كما أنّ لا أحد منهم يقول: إنّ (سوى) عبارة عن مكان، أو زمان، وكونها لا تدل على مكان أو زمان، فهي حينئذٍ بمعزلٍ عن الظرفيّة(٣).

ثانيًا: إنّ الواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا تصرّف (سوى)، وعدم لزومها الظرفيّة(٤)، ولقد اقتفى **ابن مالك** أثر **الكوفيّين** في الاستدلال على تصرّفها، وذكر من الأدلة السماعية قول الشاعر:

أأتْرُك لَيْلَى لَيْس بَيْني وبَينها ... سوى لَيْلةٍ إنّي إذن لصَبُورُ(٥)

حيث وقعت (سوى) اسمًا لـ(ليس)، كما أنّها جاءت مجرورة بالإضافة في قول الآخر:

فَإنَّني وَالَّذي يَحُجُّ لَهُ النَّا ... سُ بِجَدْوى سِواكَ لَمْ أَثِقِ(٦)

ثالثًا: تصريح **سيبويه** بأنّ معنى (سواء) معنى (غير)، وهذا يستلزم انتفاء الظرفية عنها كما هي منتفية عن (غير)(٧).

---

(١) شرح الجمل ٣٩١/٢.

(٢) المقرّب ٢٣٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢-٧١٧.

(٥) البيت لمجنون ليلى، وقيل لأبي دهبل الجمحي، من الطويل، في شرح الكافية الشافية ٧١٨/٢، وشرح التسهيل ٣١٥/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٢٨/٥، وهمع الهوامع ١٦٢/٢.

(٦) البيت بلا نسبة، من المنسرح، شرح الكافية الشافية ٧١٩/٢، وشرح الأشموني ٥١٨/١، وحاشية الصبّان ٢٣٥/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣١٦/٢.

رابعًا: الظرف عند جمهور النحاة يتضمَّنُ معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان، و(سوى) ليس كذلك، فوجب منع كونها ظرفًا[١].

وقد ردَّ **ابن مالك** استدلال **البصريّين** على ظرفيّتها بوقوعها صلة في قولهم: رأيت الذي سواك، حيث ذهب إلى أنّه لا يلزم من وقوعها صلة كونها ظرفًا، وجوّز أن يكون موضعها بعد الاسم الموصول مرفوعًا على أنّه خبرٌ لمبتدأ مضمر، أو منصوبًا على أنّه حال، وقبله (ثَبَتَ) مضمرًا[٢].

ولقد منع **المرادي** مذهب **ابن مالك**، حيث ردّه بقوله: "ما استدلّ به لا ينهض دليلًا على دعواه: أمّا ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مُسلّم لما نقله سيبويه عن الخليل، وأما ما استشهد به من النظم فلا حُجّة فيه؛ لأنَّ سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر ... وأما تجويزه كون (سواك) بعد الموصول خبر (مبتدأ) مضمرًا فضعيف؛ لأنّ فيه حذف صدر الصلة من غير طول، ولو كان كذلك لجاز في (غير) فصيحًا كما جاز في (سوى)، وأيضا فقولهم: (رأيت الذي سواك) بالنصب يضعّفه ... وأما تقدير: (ثَبَتَ) فلا يُخفى بُعده"[٣].

المذهب الخامس: ذهب إلى أنّ (سوى) ظرف غالبًا، واسمٌ كـ(غير) قليلًا، وهو مذهب **الرماني** و**العكبري**[٤]، و**المرادي**[٥]، وقال **ابن هشام:** "إلى هذا أذهب"[٦].

وقد وضّحه **العكبري** بقوله: "وأمّا سوى فهي ظرفٌ في الأصل، ولا تُستعمل في الاستثناء إلّا منصوبة إذا وقعت بعد تمام الكلام، ليتوفَّر عليها حكم الظروف، وقد جاءت غير ظرف قليلًا"[٧].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

انتصر المرادي للمذهب الخامس القاضي بأنّ (سوى) تُستعمل ظرفًا غالبًا، واسمًا قليلًا، حيث قال: "اتّضح بذلك صحة القول بالظرفيّة، إلّا أنّ الظاهر عدم لزومها، لكثرة تصرّفه في الشعر ...

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣١٦/٢.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣١٦/٢.
(٣) شرح المرادي ٣٤٧/١.
(٤) ينظر: شرح المرادي ٣٤٦/١، وأوضح المسالك ٢٤١/٢، شرح التصريح ٥٦٠/١.
(٥) ينظر: شرح المرادي ٣٤٧/١.
(٦) أوضح المسالك ٢٤١/٢.
(٧) اللباب في علل البناء ٣٠٩/١.

فهو إذًا ظرفٌ مُتصرّف، يُستعمل ظرفًا كثيرًا، وغير ظرفٍ قليلًا"[١]، وهو بذلك يوافق ابن عصفور في جزئية أنّ (سوى) دالة على الظرفيّة، ويخالفه في ملازمتها ذلك، فهو يرى أنّها تتصرف قليلًا خاصة في الشعر.

ويظهر مما سبق أنّ الاختلاف بين النحاة بدا واضحًا في المسألة، ولعلَّ مرجع هذا الخلاف يعود لقول النَّحويّين أنّ (سوى) تكون ظرفًا، مع أنّها تفيد ما تفيده (غير)، حتى **سيبويه** إمام النحاة كان في حيرة في استعمالها، حيث ذكر أنّها بمعنى (مكانك)، إلّا أنّه في موضع آخر صرّح بأنّها تكون بمعنى (غير)، حيث قال: "إلّا أنّ في سواك معنى الاستثناء"[٢]، وأردف قائلًا: "فعلوا ذلك؛ لأنّ معنى سواء معنى غير"[٣].

والذي يميل إليه الباحث في المسألة هو مذهب الرماني ومَنْ تبعه مِنْ أنّ (سوى) تُستعمَل ظرفًا غالبًا، واسمًا قليلًا متأثرًا بالعوامل خاصة في الشعر، وما استُدلّ بها على خلاف ذلك يحتمل التأويل، لأنّه ظاهر قول سيبويه، حيث قال: "لا يكون اسمًا إلا في الشعر"[٤]، ولأنّ هذا المذهب كما قال **الأزهري**: "أخلص"[٥]، وكما قال **الأشموني**: "أعدل"[٦] -والله تعالى أعلى وأعلم-.

مسألة: هل لجملتي (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء محل من الإعراب؟

قال **المرادي**: "هل لجملتي (ليس) و(لا يكون)، في الاستثناء، محل من الإعراب؟ قلتُ: في ذلك خلاف، قيل: هما في موضع نصبٍ، على الحال، وقيل: لا محلّ لهما، وصحّحه **ابن عصفور**"[٧].

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

ذكر النّحاة أنّ حكم المستثنى بـ(ليس) و(لا يكون) النَّصب على أنّه خبرٌ لهما، نحو: قام القوم ليس زيدًا، وقام القوم لا يكون زيدًا، فـ(زيدًا) في المثال الأول: خبر ليس، وفي الثاني: خبر لا

---

(١) شرح المرادي ٣٤٦/١.
(٢) الكتاب ٣٥٠/٢.
(٣) الكتاب ٣٢/١.
(٤) الكتاب ٤٠٧/١.
(٥) شرح التصريح ٥٦٠/١.
(٦) شرح الأشموني ٥٢١/١.
(٧) شرح المرادي ٣٤٨/١.

يكون، واسمهما ضمير مستتر وجوبًا[١]، واختلف النحاة في محل جملتي (ليس) و(لا يكون) من الإعراب على أقوال:

فقد ذكر **سيبويه** أنَّهما يأتيان في موضع حال، ونَقَلَ عن **الخليل** أنّه يجيز في جملتي (ليس) و(لا يكون) أنْ يكونا في موضع صفة، ودليله على ذلك أنّ بعض العرب كانت تقول: ما أتاني امرأة لا تكون فلانة، وما أتتني امرأة ليست فلانة، فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنثوه[٢].

ويرى **السيرافي** أنّ جملتهما في موضع حال، أو استئنافية لا محل لها من الإعراب، وقد تكون صفة لأنّ (ليس) و(لا يكون) نصٌّ في النفي عن الثاني، وهو معنى الاستثناء[٣].

قال **ابن الورّاق**: "إذا جعلتَ (ليس) و(لا يكون) صفات لما قبلها، ولم تجعلها استثناءً، ثنّيت وجمعت وأنّثت، فقلتَ: أتتني امرأة ليست فلانة، وعلى هذا فَقِسْ"[٤]، واشترط **ابن مالك** في الموصوف أن يكون معرّفًا بلام الجنس نحو: جاءني القوم ليسوا إخوتك[٥].

وعندما سُئِل **ابن يعيش** عن موضع (ليس) و(لا يكون) من الإعراب في الاستثناء، ذهب إلى أنّها تحتمل وجهين: الأول: ألّا يكون لواحدٍ منهما محلٌ من الإعراب، فهما جملتان مستأنفتان، الثاني: أنْ يكونا في موضع حال، فتقدير قولك: جاءني القوم ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا: (جاءني القوم وليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا)[٦].

وذكر **ابن عصفور** في (شرح الجمل) أنّ جملة (ليس زيدًا)، و(لا يكون زيدًا) في موضع حال، أوْ لا موضع لهما من الإعراب[٧]، أمّا في (المقرّب) فاكتفى بأنّهما في موضع حال[٨].

وذكر **أبو حيّان** علّة النحاة الذين عدّوا جملتهما استئنافية، حيث قال: "قال قوم: لا موضع لها؛ لأنَّها جملةٌ منفصلة، أُعطيت معنى الاستثناء بإعقابها الجملة الأخرى قياسًا على غيرها من

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣١١/٢، وشرح ابن الناظم ٢٢٤/١، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢.
(٢) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٢.
(٣) ينظر: شرح السيرافي ٩٦/٣-٩٧.
(٤) علل النحو ٤٠٢/١.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣١١/٢.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٥١/٢.
(٧) ينظر: شرح الجمل ٣٩٤/٢.
(٨) ينظر: المقرب ٢٤٠.

الجمل"[1]، أمّا علّة النحاة الذين جعلوا لها موضعًا من الإعراب فقال **أبو حيان:** "وقال قوم: لها موضع من الإعراب؛ لأنَّ تغييرهم لها واختصاصهم هذه من سائر الجمل يدلُّ على إرادة الاتِّصال كما بعد إلا"[2].

وحينما سُئل **الأزهري** عن وقوع جملة (ليس) حالًا، برغم أنّ الفعل الماضي لا يقع حالًا إلّا مع (قد) أجاب: "هذه مستثناة"[3]، كذلك أجاب على من قال بأنّ كون جملتي (ليس) و(لا يكون) مستأنفتين يخلّ بالمقصود بقوله: "لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى، بل في الإعراب فقط؛ وذلك لأنّ هذه الجملة وقعت موقع (إلا زيدًا) فكما أنّ (إلا زيدًا) لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه"[4].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

اكتفى المرادي بعرض مذهبين من مذاهب النحاة في المسألة: وهو كونهما في موضع نصب على الحال، أو عدّهما مستأنفتين، فلا موضع لهما من الإعراب، وسكت عنهما دون ترجيحٍ لمذهب على آخر، ولعلّ سكوته دليلٌ مبطنٌ على تجويزه لكلا المذهبين، كما أنّه حينما سُئل عن موضع جملتي (عدا) و(خلا) من الإعراب أجاب: "إنْ وقعا صلة لـ(ما) فلا محل لهما، وإلا فقولان، كما تقدّم في ليس"[5]، فإثباته للقولين في المسألة تسويغٌ وإنفاذٌ لهما، وهو بذلك يوافق ابن عصفور في مذهبه.

ويظهر للباحث مما سبق أنّ جملتي (ليس) و(لا يكون) قد يكونان في موضع صفة وذلك إذا كان الموصوف نكرةً منفيَّةً نحو: ما أتاني أحدٌ ليس زيدًا، أو إذا كان الموصوف معرّفًا متصلًا بـ(أل) الجنسية، نحو: أتاني القوم ليسوا إخوتك.

أمّا في حال كان الموصوف معرفةً ممّا يصلح أنْ يُستثنى منه، فالقياس يقتضي أنْ يكونا **في موضع نصبٍ على الحال**، ولكَ أنْ تجعلهما **مستأنفتين لا موضع لهما من الإعراب**، وهي حينئذٍ انفصلت من جهة الإعراب لا من جهة المعنى؛ لأنّ المعنى تابعٌ لا يمكن أن ينفصل–هذا والله أعلم بالصواب–.

---

(١) ارتشاف الضرب ٨/ ٣٢٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٣٢٢/٨.

(٣) شرح التصريح ٥٦٢/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٥٦٢/١.

(٥) شرح المرادي ٣٥١/١.

مسألة: العاملُ في تمييزِ الجُملة

قال **المرادي:** "تمييز الجملة: هو ما رَفَعَ إبهام نسبةٍ في جملة، أو شِبهها، وعامل هذا النوع، عند سيبويه والمازنيّ والمبرّد ومن وافقهم، هو الفعل أو ما جرى مجراه، من مصدرٍ ووصفٍ واسم فعل"[١]، وذهب **ابن عصفور** إلى أنّ العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن إتمامها، لا الفعلُ ولا ما جرى مجراه[٢].

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

اختلف النُّحاة في العامل الذي نصب تمييز الجملة أو(النسبة)، وهم في ذلك على قولين:

القول الأول: حكى بأنّ العامل في نصب تمييز الجملة هو الفعل أو ما جرى مجراه من مصدرٍ ووصفٍ واسم فعل، وهو مذهب **سيبويه**[٣]، و**المازني**[٤]، و**المبرّد**[٥]، و**الزجاج**[٦]، و**الفارسي**[٧]، وتبعهم في ذلك **ابن هشام**[٨]، و**السيوطي**[٩]، و**الغلاييني**[١٠].

قال **المبرد:** "اعْلَم أَنّ التَّمْيِيز يعْمل فِيهِ الْفِعْل وَمَا يُشبههُ في تَقْدِيره"[١١]، وحكى **ابن هشام الأنصاري:** "الناصب لمبيّن النسبة المسند من فعل أو شبهه"[١٢]، وقال **السيوطي:** "في ناصب تمييز الجملة قولان أصحّهما ما فيها من فعلٍ وشبهه لوجود ما أصل العمل له"[١٣].

---

(١) شرح المرادي ٣٨١/١.
(٢) ينظر: شرح المرادي ٣٨١/١.
(٣) ينظر: الكتاب ٢٠٤/١.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/٩، وهمع الهوامع ٣٤١/٢، وشرح الأشموني ٤٧/٢، وحاشية الصبان ٢٩٠/٢.
(٥) ينظر: المقتضب ٣٢/٣.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/٩، وهمع الهوامع ٣٤١/٢، وشرح الأشموني ٤٧/٢، وحاشية الصبان ٢٩٠/٢.
(٧) ينظر: الإيضاح ٢٠٣/١.
(٨) ينظر: أوضح المسالك ٢٩٨/٢.
(٩) ينظر: همع الهوامع ٣٤١/٢.
(١٠) ينظر: جامع الدروس العربية ١٢٣/٣.
(١١) المقتضب ٣٢/٣.
(١٢) أوضح المسالك ٢٩٨/٢.
(١٣) همع الهوامع ٣٤١/٢.

ومن أدلتهم على انتصاب تمييز الجملة بالفعل قوله –تعالى–: ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾[1]، وقولهم: (تصبّب زيد عرقًا)، حيث انتصبت كلٌ من (عيونًا) و(عرقًا) بالفعلين (فجّرنا) و(تصبّب) على الترتيب، ومما انتُصب بما جرى مجرى الفعل قوله: (عجبتُ من طيبِ زيدٍ نفسًا)، فالتمييز (نفسًا) انتصب بالمصدر (طيب)، وقوله –أيضًا–: (سُرعان ذا إهَالة)، حيث نُصبت (إهالة) باسم الفعل (سُرعان)[2].

أمّا **ابن مالك** فذهب إلى أنّ العامل في تمييز الجملة، إنَّما هو الفعل من الجملة الفعلية فقط، وعلّل ذلك بأنّ تمييز الجملة هو المذكور بعد جملة فعلية مبهمة النسبة، نحو: امتلأ الكوز ماءً، وكفى الشيب ناهيًا[3].

إلّا أنّ **أبا حيّان** استنكر على **ابن مالك** اختصاص كون العامل في تمييز الجملة فعلًا فقط، وذكر أنّ النحاة يجيزون أنْ يكون التمييز بعد جملةٍ فعليةٍ أو اسميّةٍ أو اسمٍ أو فعلٍ، نحو: زيدٌ أكثر مالًا، ومسرور قلبًا، والزيدان حسان وجوهًا، وهي عندهم من قبيل ما انتصب عن تمام الكلام، أما **ابن مالك** فعدّها من قبيل مميز المفرد، وهذا لم يذكره النحاة من قبل[4].

و**المكودي** يرى بأنّه لا يجب أنْ يُحمل كلام **ابن مالك** على ظاهره، فإنّه قد نصّ بعد ذلك على أنّ العامل في تمييز الجملة أو ما أشبهه[5]، أما **الأشموني** فقد ذهب إلى أنّه لا اعتراض على حديثه لأنّه يصحّ أنْ يُقال: إنّه فسّر العامل؛ لأنّه رفع إبهام نسبته إلى معموله، كما أنّه فسّر الجملة؛ لأنّه رفع إبهام ما تضمنته النسبة[6].

القول الثاني: ذهب إلى أنّ العامل في تمييز الجملة هو الجملة نفسها لا الفعل ولا ما جرى مجراه، وهو اختيار **ابن عصفور** الذي نسبه إلى المحققين[7].

---

(١) [القمر: ١٢]

(٢) ينظر: شرح المرادي ٣٨١/١، وحاشية الصبان ٢٩٠/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٣/٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤١/٩.

(٥) ينظر: شرح المكودي ١٤٤/١.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٤٧/٢.

(٧) ينظر: المقرب ٢٣٠، والتذييل والتكميل ٢٤٣/٩، وشرح المرادي ٣٨١/١، وتمهيد القواعد ٣٧٤/٥.

قال **ابن عصفور** في (المقرّب): "فالمنتصب عن تمام الكلام: هو كلُّ تمييزٍ مُفسِّرٍ لمبهم، ينطوي عليه الكلام؛ نحو قولك: (امتلأ الإناء ماءً)، (وتصبّب زيدٌ عرقًا)؛ ألا ترى أنّ (ماءً) مفسّر للمالئ الإناء، الذي انطوى عليه قولك: امتلأ الإناء"[١]، وظاهر قوله أنّه يرى أنّ الناصب للتمييز بعد تمام الكلام هو الجملة نفسها.

ونقل **ناظر الجيش** عن **ابن عصفور** قوله: "ذهب المحققون إلى أنّ العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه"[٢]، واحتجّ **ابن عصفور** على صحة مذهبه بأمرين:

الأول: أنّه وجد المنتصب عن تمام الكلام قد لا يتقدّمه فعلٌ أو اسمٌ يجري مجراه، ومنه قولهم: (داري خلفك دارك فرسخًا)، فـ(الفرسخ) ليس ممَّا انتصب عن تمام الاسم، فلا تنصبه (خلف) لأنّ الخلف ليس بالفرسخ، إذ الخلف ليس له مقدار، بعكس الفرسخ الذي له مقدار معلوم، ولا تنصبه (داري) لأنّها ليست للفرسخ[٣].

الثاني: أنّه قد يحتوي الكلام على فعل، ولا يكون طالبًا للتمييز، ومن ذلك قولهم: (امتلأ الإناء ماءً)، فليس الماء تبيينًا للفعل، ولا لمعموله الذي هو الإناء، وإنَّما هو تفسيرٌ لما انطوى عليه الكلام[٤].

ونازع **أبو حيان ابن عصفور** في أدلته بقوله:

أمّا **الأول:** فيدّعي فيه أنّ التمييز منتصبٌ عن تمام الاسم؛ لأنّ الخلف مبهم المسافة، وقوله: إنّ الخلف ليس بالفرسخ، أما من حيث المدلول والقطع عن هذا التركيب فصحيحٌ، وأما في هذا التركيب فليس بصحيحٍ، بل مسافة خلف دارك هي الفرسخ[٥].

وأمّا **الثاني** فقال: "فلا أسلّم أنّ (امتلأ) لا يطلب (ماء)، بل هو طالب له من حيث إنّ المطاوع دالٌ علي العامل، فهو طالبٌ له من حيث المعني، وإن لم يصح إسناده إليه"[٦].

---

(١) المقرب ٢٣٠.

(٢) تمهيد القواعد ٥/٢٣٧٤.

(٣) ينظر: السابق ٥/٣٧٤.

(٤) ينظر: السابق ٥/٣٧٤.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٢٤٤.

(٦) التذييل والتكميل ٩/٢٤٤.

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ظاهر كلام المرادي أنّه يميل للقول الأول الذي يرى بأنّ العامل في تمييز الجملة هو الفعل أو ما جرى مجراه، والذي يثبت ذلك أنّه استعرض أمثلة لغالبية أنواع العامل، حيث قال: "وعامل هذا النوع ... هو الفعل أو ما جرى مجراه، من مصدر ووصف واسم فعل، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، وعجبتُ من طيبِ زيدٍ نفسًا، وزيدٌ طيّبٌ نفسًا"(١)، في حين أنّه اكتفى بذكر مذهب ابن عصفور دون أنْ يعرض أمثلة تؤيد مذهبه، ومن خلال ذلك يظهر المرادي مخالفةً مبطّنةً لابن عصفور في مذهبه.

ويميل الباحث للقول الأول خاصة أنّ غالبية النحاة قالوا به وأقرّوه، في حين أنّ ابن عصفور بدا متفردًا برأيه، وقد تمكّن أبو حيّان من منازعته والردّ عليه وتضعيف أدلته –هذا والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: مجيءُ (مِن) دالة على التَّبعيض

قال **المرادي**: "لم يختلفوا في أنّ (مِن) تكون لابتداء الغاية، واختلفوا في التبعيض والتبيين، أمّا التبعيض فذهب إليه الجمهور ... ونفاه المُبرّد والأخفش الأصغر"(٢)، وصحّح **ابن عصفور** ما ذهب إليه الجمهور من أنّ (مِنْ) تأتي للتبعيض(٣).

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

لم يختلف النُّحاة في المعاني الأصلية لحروف الجر، إنّما الخلاف بينهم في المعاني النائبة عن تلك المعاني الأصلية، فقد أثبت النحاة أنّ (مِن) لابتداء الغاية في كثيرٍ من المواضع، لكنّهم اختلفوا في إثبات معنى التبعيض لـ(مِنْ) على قولين:

الأول: ذهب إلى أنّها تكون للتبعيض بالأصالة، وهو مذهب **سيبويه**(٤)، ومن وافقه **كالأنباري**(٥)،

---

(١) شرح المرادي ٣٨١/١.
(٢) شرح المرادي ٣٩٥/١.
(٣) ينظر: شرح المرادي ٣٩٥/١.
(٤) ينظر: الكتاب ٢٢٥/٤.
(٥) ينظر: أسرار العربية ١٩٣.

و**الشلوبين**[١]، و**ابن عصفور**[٢]، و**ابن مالك**[٣]، و**الرضي**[٤]، و**المرادي**[٥]، و**الشاطبي**[٦].

يقول **سيبويه**: "وأمّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ... وتكون أيضًا للتبعيض، تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنّك قلتَ: بعضه"[٧]، ووافقه **ابن عصفور** في مذهبه، حيث قال في (المقرّب): "وأمّا (مِنْ) فإنّها تكون ... للتبعيض، نحو قولك: قبضتُ من الدراهم"[٨].

ونقل **أبو حيّان** عن **ابن عصفور** أنّه صحّح مذهب **سيبويه** بقوله: "وهو الصحيح، بدليل أنّك لو جعلت مكانها بعضًا لكان المعنى واحدًا؛ ألا ترى أنّه لا فرق بين قولك: أخذتُ من ماله، وأخذتُ بعض ماله، وقبضتُ من الدراهم، وقبضتُ بعض الدراهم، ولو وضعتها موضع (مِنْ) التي لابتداء الغاية في نحو: سرت من الكوفة، لم يسغ أنْ تقول: سرت بعض الكوفة"[٩].

وعلامة (مِنْ) التي للتبعيض أنْ يصحّ حلول (بعض) مكانها، وأنْ يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بـ(مِنْ) نحو قوله –تعالى–: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً**﴾ [١٠]، أو مقدّرة نحو: أخذتُ من الدراهم، أي من الدراهم شيئًا[١١].

وحكى **ابن مالك** أنّ مجيء (مِنْ) للتبعيض كثيرٌ في العربية[١٢]، واستدل بقوله –تعالى–: ﴿**اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ**﴾ [١٣]، وذكر أنّ علامتها أنْ يُستغنى عنها بـ(بعض) ممثلًا بقراءة عبد الله بن

---

(١) ينظر: التوطئة ٢٤٣.
(٢) ينظر: المقرب ٢٧١–٢٧٢.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٣٤/٣.
(٤) ينظر: شرح الرضي ٢٦٥/٤.
(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٠٩.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٥٨٥/٣.
(٧) الكتاب ٢٢٥/٤.
(٨) المقرب ٢٧١–٢٧٢.
(٩) التذييل والتكميل ١٢٣/١١.
(١٠) [التوبة: ١٠٣]
(١١) ينظر: شرح التسهيل ١٣٤/٣.
(١٢) ينظر: شرح التسهيل ١٣٤/٣.
(١٣) [النور: ٤٥]

مسعود[١] لقوله –تعالى–: ﴿**لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾ [٢]، وتبعه **المرادي** في مذهبه حيث استدل بقوله –تعالى–: ﴿**مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ**﴾ [٣] على أنّ (مِنْ) للتبعيض[٤].

الثاني: ذهب إلى أنّها تكون لابتداء الغاية، والتبعيض معنى راجع إليه، فهي في كل المواضع عندهم تفيد الابتداء، ودلالتها على التبعيض دلالة اقتضاءٍ وتضمين، وهو مذهب **المبرّد**[٥]، و**الأخفش الصغير**[٦]، و**ابن السرّاج**[٧]، و**السهيلي**[٨]، و**ابن يعيش**[٩].

قال **المبرّد:** "مِنْ وأَصلها ابتداءُ الْغَايَة نَحْو: سرت من مكّة إِلى الْمَدِينَة ... وكونهُا فِي التَّبْعِيض راجعٌ إِلى هَذَا، وَذَاكَ، أَنَّك تَقول: أَخذت مَال زيد، فإِذا أَردت الْبَعْض، قلت: أَخذت من مَاله، فإِنَّما رجعت بهَا إِلى ابْتِدَاء الْغَايَة"[١٠].

وظاهر قول **المبرّد** أنّه يثبت معنى التبعيض لـ(مِنْ) إلّا أنّه يرجعه إلى معنى ابتداء الغاية، وقد وافقه **ابن السرّاج** في قوله، حيث حكى: "الأصل يرجع إلى ابتداء الغاية، لأنّك إذا قلتَ: أخذت من المال، فأخذك إنّما وقع ابتداؤه من المال"[١١].

قال **المرادي:** "ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنّها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأنّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى"[١٢].

---

(١) ينظر قراءته في البحر المحيط ٢٦١/٣، والقراءة: (حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ).

(٢) [آل عمران: ٩٢]

(٣) [البقرة: ٢٥٣]

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٠٩.

(٥) ينظر: المقتضب ٤٤/١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٢٢/١١، وشرح المرادي ٣٩٥/١، والجنى الداني ٣١٥، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٧/٢.

(٧) ينظر: الأصول في النحو ٤٠٩/١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ١٢٢/١١، وشرح المرادي ٣٩٥/١، والجنى الداني ٣١٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٧/٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٤٦٢/٤.

(١٠) المقتضب ٤٤/١.

(١١) الأصول في النحو ٤٠٩/١.

(١٢) الجنى الداني ٣١٥.

وذكر **ابن يعيش** أنّ قولك: (أخذت من الدراهم درهمًا) يعني أنّك ابتدأت بالدرهم، ولم تنته إلى آخر الدراهم، فكل تبعيضٍ يحتوي على معنى الابتداء، فالدرهم ابتداء الأخذ، إلى أنْ لا يبقى منه شيء[١].

ومنع **ابن عقيل** مذهبهم بقوله: "زعم المبرد والأخفش الصغير والسيرافي وجماعة أنّها لا تكون إلّا لابتداء الغاية، وقالوا في: أكلتُ من الرغيف، إنّه يرجع إلى الابتداء؛ لأنّه إنّما أوقع الأكل على جزءٍ، فانفصل من الجملة، وهو ضعيفٌ؛ لصحة وقوع بعض هنا، وعدم صحة وقوع ذلك في: سرت من الكوفة"[٢].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

اكتفى المرادي في شرحه لألفية ابن مالك بعرض أقوال النحاة في المسألة، دون أنْ يبديَ رأيه، أو يميل لأحد المذاهب السابقة، إلا أنّه أظهر مذهبه في (الجنى الداني)، حيث عدّ (مِنْ) دالة على التبعيض بالأصالة، مستدلًا على ذلك بقوله –تعالى–: ﴿**مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ**﴾ [٣]، وهو بذلك موافقٌ لابن عصفور في مذهبه ومؤيّدٌ له.

ويظهر للباحث مما سبق أنّ دلالة (مِنْ) على التبعيض دلالةٌ أصليّةٌ يؤيّدها السياق، وتدعمها القرائن اللفظية والمعنوية، فظاهر قول سيبويه: (هذا من الثوب) أنّه لِمَنْ يحمل في يده قطعةً صغيرةً تمثّل جزءًا أو بعضًا من ثوب، كما أنّ معظم النحويين ذهبوا إلى كثرة مجيء (مِنْ) دالة على التبعيض، وذكروا أدلّةً سماعيةً كثيرةً تثبت صحة ذلك، ومنها: قوله –تعالى–: ﴿**فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ**﴾ [٤]، وقوله –تعالى–: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ**﴾ [٥]، وقوله –أيضًا–: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ**﴾ [٦] –والله أعلم بالصواب–.

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤٦٢/٤.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٧/٢.

(٣) [البقرة: ٢٥٣]

(٤) [الأحزاب: ٢٣]

(٥) [يونس: ٤٢]

(٦) [يونس: ٤٣]

مسألة: حكمُ (مُذْ) و(مُنْذُ) إذا وليهما جُمْلَة

قال ابن مالك:

وَمُـذْ وَمُنْـذُ اسْـــمَـانِ حَيْـثُ رَفَعَـا أَوْ أُولِيَـا الْفِعْـلَ كَجِئْـتُ مُـذْ دَعَـا[1]

قال **المرادي**: "اعلم أنّ لـ (مُذ وُمنذُ) ثلاثة أحوال: ... الثانية: أن يليهما جملة، والكثير كونها فعليّة، نحو: ما زالَ مُذ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ، وقد تكون اسميّة، كقوله: مُذ أنا يافِعُ، وفي ذلك مذهبان: أحدهما: أنّ (مُذ ومُنذ) ظرفان مضافان إلى الجملة، وهو المختار وصرّح به سيبويه، والثاني: أنّهما مبتدآن"[2]، واختار **ابن عصفور** المذهب الثاني حيث ذهب إلى أنّهما مبتدآن[3].

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

اختلف النحاة في حكم (مُذْ) و(مُنْذ) إذا وليهما جملة على مذهبين:

الأول: ذهب إلى أنّهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وهو مذهب **سيبويه**[4]، و**ابن خروف**[5]، و**ابن مالك**[6]، و**أبي حيّان**[7]، و**المرادي**[8]، و**ابن الناظم**[9]، و**ابن هشام**[10]، و**ناظر الجيش**[11].

قال **سيبويه**: "مما يُضاف إلى الفعل قولك: ما رأيته منذ كان عندي، ومذ جاءني"[12]، وهو بذلك يصرّح بإضافة (منذ) إلى (كان)، وإضافة (مذ) إلى (جاء) ، وذكر **ابن خروف** في (شرح الجمل) أنّ (مذ) و(منذ) من الظروف، ويُضافان إلى الفعل، لا على حذف مضاف[13].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٢٥.
(٢) شرح المرادي ٤٠٩/١.
(٣) ينظر: شرح المرادي ٤٠٩/١.
(٤) ينظر: الكتاب ١١٧/٣.
(٥) ينظر: شرح الجمل ٦٦٢/٢-٦٦٣.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢١٦/٢.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٣٣٧/٧.
(٨) ينظر: الجنى الداني ٥٠٤.
(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ٢٦٧.
(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٥٥/٣.
(١١) ينظر: تمهيد القواعد ٩٦٩/٤.
(١٢) الكتاب ١١٧/٣.
(١٣) ينظر: شرح الجمل ٦٦٢/٢-٦٦٣.

قال **ابن مالك:** "من زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه"[١]، وعلّق **ناظر الجيش** على مذهبهم بقوله: "هو الأصح"[٢]، وذكر **الأشموني** أنّه المشهور[٣]، ونقل **السيوطي** عن **ابن عصفور** أنّه يرى أنّهما مضافان إلى زمنٍ مضافٍ إلى الجملة، وعلّل ذلك بأنّهما لا يدخلان عنده إلّا على أسماء الزمان الملفوظة أو المقدَّرة[٤]، وهو بذلك يخالف ما ذكره ابن عصفور في (شرح الجمل).

الثاني: ذهب إلى أنّهما مرفوعان على الابتداء، ولا بدّ من تقدير اسم زمانٍ محذوفٍ يكون خبرًا عنهما، وهو مذهب **الأخفش**[٥]، واختيار **ابن عصفور**، حيث ذكر في (شرح الجمل) أنّ (مذ) و(منذ) لا يدخلان إلّا على الزمان، ودخولهما على جملة فعلى حذف اسم الزمان، فتقدير قولك: (ما رأيته مذ زيد قائم) هو: (ما رأيته مذ زمن زيد قائم)[٦].

قال **ناظر الجيش:** "لا شكّ أنّ هذا مصادمة لقول سيبويه"[٧]، أمّا **أبو حيّان** فمنع مذهبهم، وحكى أنّ كلام **سيبويه** دليل على أنّهما مضافان إلى الجملة الفعلية، لا على حذف مضاف[٨].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

صرّح المرادي بمخالفته لابن عصفور في مذهبه، حيث عرض المذهب الأول، وعلّق عليه قائلًا: "وهو المختار"[٩]، وقوّى رأيه بنسبته إلى سيبويه، حيث قال: "وصرّح به سيبويه"[١٠]، وسلك المرادي المسلك ذاته في (الجنى الداني) فقال: "والمختار أنّ (مذ) و(منذ) إنْ وليهما مرفوع أو جملة، فهما ظرفان مضافان إلى الجملة"[١١].

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٦.
(٢) تمهيد القواعد ٤/٩٦٩.
(٣) ينظر: شرح الأشموني ٢/١٠٢.
(٤) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٢٥.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٣٣٦، وتمهيد القواعد ٤/٩٦٨، وهمع الهوامع ٢/٢٢٥.
(٦) ينظر: شرح الجمل ٢/١٥٦.
(٧) تمهيد القواعد ٤/٩٦٩.
(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٣٣٧.
(٩) شرح المرادي ١/٤٠٩.
(١٠) شرح المرادي ١/٤٠٩.
(١١) الجنى الداني ٥٠٤.

والمشهور عند النحاة أنّ (مُذ) و(مُنذ) إذا وليهما جملةٌ فعليةٌ أو اسميةٌ فهما ظرفان مضافان إليها، والجملة بعدهما في موضع جرٍ بالإضافة إليهما، ومنه قول الشاعر:

مَـا زَالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ فَسَـمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَـةَ الأَشْـبَارِ[1]

فقد أُضيفت (مذ) إلى جملة فعلية، كما أُضيفت إلى جملة اسمية في قول الآخر:

وَمَـا زِلْـتُ مَحْمُولاً عَلَيَّ ضَـغِينَـةٌ وَمُضْـطَلِعَ الأَضْـغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ[2]

مسألة: هلْ (نعمَ) و(بئسَ)، اسْمَان أمْ فِعلان؟

قال **ابن مالك:**

فِعْلاَنِ غَيْـرُ مُتَصَـرِّفَيْـنِ نِـعْمَ وَبِـئْسَ رَافِـعَـانِ اسْـمَـيْـنِ[3]

قال المرادي: "قوله: (فِعلانِ) خبرٌ مقدم لـ (نِعم وبئس). وفي ذلك خلاف، وفي نقله طريقان: أحدهما: أنّ البصريين والكسائي ذهبوا إلى فعليّتهما ... وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنّهما اسمان"[4]، ونقل المرادي عن **ابن عصفور** قوله: "لم يختلف أحد من النحويّين، البصريّين والكوفيّين، في أنّ (نعم) و(بئس) فعلان، وإنّما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل"[5].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

احتدم الخلاف بين البصريّين وجماعة من الكوفيين وعلى رأسهم الفرّاء حول (نعم) و(بئس) أهما فعلان أم اسمان؟. وحاصل الكلام فيهما مذهبان:

الأول: ذهب إلى أنّ (نعم) و(بئس) اسمان، وقد تبنّاه **الفرّاء** ومن تبعه من الكوفيّين، وأشار **المرادي** إلى ذلك بقوله: "وذهب الفرّاء إلى أنّ الأصل في قولك: (نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو): رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، ورجلٌ بئس الرجل عمرٌو! فحذف الموصوف الذي هو (الرجل)، وأقيمت

---

(١) البيت للفرزدق، من الكامل، في ديوانه ٢٦٧، وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢، واللمحة ٢٣٦/١، والجنى الداني ٥٠٤/١، وأوضح المسالك ٥٣/٣، ومغني اللبيب ٤٤٢/١. إزاره: ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل، سما: شبّ وارتفع، أدرك: بلغ.

(٢) البيت للكميت، من الطويل، ليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٤٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢، واللمحة ٢٣٧/١، والجنى الداني ٥٠٤/١. المضطلع: هو الحامل بين أضلاعه الضغينة والعداوة.

(٣) متن ألفية ابن مالك ٣٢.

(٤) شرح المرادي ٥٢١/١

(٥) شرح المرادي ٥٢١/١

الصفة التي هي الجملة من (نعم) وفاعلها و(بئس) وفاعلها مقامه، فحكم لها بحكمه"[١]، وقد احتجّ أصحاب هذا المذهب بأمور منها:

١- دخول حرف الجر عليهما، وحروف الجر مختصّة بالأسماء دون الأفعال، قال **ابن يعيش**(ت٦٤٣هـ): "حكى الفراء أنّ أعرابيًّا بُشّر بمولودة، فقيل له: "نعم المولودةُ مولودتُك، فقال: (والله ما هي بنِعمَ المولودةُ)"[٢]، ومثال ذلك -أيضًا- قول بعضهم وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء :"نعمَ السَّيرُ على بئْسَ العَيْرُ"[٣].

٢- دخول النداء على(نعم)، كقولهم: "يا نعم المولى ويا نعْمَ النصيرُ"[٤]، فتوجّه النداء نحوه دلالةٌ على أنّه اسمٌ، لأنّ النداء من خصائص الأسماء.

٣- عدم استحسان اقتران الزمان بهما كبقية الأفعال، فلا يصح قولك: (نعم الرجل أمس) ولا (بئس الرجل غدًا)[٥].

٤- السماع عن العرب قولهم: (نَعِيْمَ الرجلُ زيدٌ)، ووزن (فعيل) ليس في أمثلة الأفعال، فأخرجوا بذلك (نعم) و(بئس) من الاسميّة[٦].

الثَّاني: ذهب إلى أنّ (نعم) و(بئس) فعلان، وقد تبنّاه جميع **البصريين** و**الكسائي** من الكوفيين. حيث يرى سيبويه أنّ الأصلّ في نِعْم وبِئْس: نَعِمَ وبَئِسَ بكسر عينها، وهما فعلان وُضعا للصلاح والرداءة[٧].

وذهب **ابن عصفور** إلى أنّه لا يوجد خلاف بين البصريين والكوفيين حول فعلية (نعم) و(بئس)، بل يظهر الخلاف في حكمهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، **فالبصريّون** يرون أنّ قولك: (نعم الرجل) جملة فعلية، أمّا **الكسائي** فذهب إلى أنّهما اسمان محكيان بمنزلة (تأبط شراً)[٨].

---

(١) شرح المرادي ٥٢٢/١

(٢) شرح المفصل ٣٩٠/٤.

(٣) شرح ابن عقيل ٧٣/٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٨٢

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٦/١.

(٦) ينظر: السابق ٨٦/١.

(٧) ينظر: الكتاب ٢ / ١٧٨.

(٨) ينظر: شرح المرادي ٥٢٢/١

وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب بأمور منها:

١- دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، ومن ذلك قول سيبويه: "اعلم أنّ (نعم) تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نِعمَتِ المرأةُ، وإن شئت قلت: نِعمَ المرأةُ، كما قالوا: ذَهَبَ المرأةُ، والحذف في نِعْمَت أكثرُ"(١).

٢- اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، قد حكى الكسائي: "نِعَمَا رجلين ونِعْمُوا رجالاً"(٢)، وهذا دلالة على أنّهما فعلان؛ لأنّ ضمائر الرفع البارزة المتصلة من خصائص الأفعال.

٣- كونهما فعلين ماضيين والدليل على ذلك أنّهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علة هنا توجب بناءهما غير كونهما فعلين(٣).

وقد اعترض **ابن القيم**(ت٧٦٧هـ) على مذهب **الفراء** ومن تبعه بقوله: "ولا دليل للكوفيين على اسميّتهما باتصالهما بحرف الجر في نحو: بئس السير على بئس العير، وما هي بنعم الولد، لتأوله بدخول حرف الجر على موصوفٍ محذوف، تقديره: على عير بئس العير، وبمولود نعم الولد"(٤)، أما ردّهم في دخول النداء عليهما، فَحُذِفَ المنادى في قول العرب: يا نعم المولى ويا نعم المصير، للعلم به والتقدير فيه: (يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت)(٥).

وذكر **الأنباري** أنَّ قولهم بعدم استحسان اقتران الزمان بهما، فذلك لأنّ (نعم) و(بئس) موضوعان لغاية المدح وغاية الذم، فدلالتهما مقصورة على الآن، لا على الماضي والمستقبل، وفيما يتعلق بقولهم: (نعيم الرجلُ) فهي رواية شاذة انفرد بها قطرب، ولا يقاس عليها(٦).

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يبدو أنّ المرادي يوافق ما ذهب إليه ابن عصفور مِنْ أنّ (نعم) و(بئس) فعلان، وأن الخلاف بين النحاة في حكمهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، وهذا تأييدٌ مبطن لابن عصفور في هذا التخريج،

---

(١) الكتاب ٢ / ١٧٨.
(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ١١١١.
(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١ / ٤٠٥.
(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٥٧٢.
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٦/١.
(٦) ينظر: الإنصاف ٩٩/١

ذلك لأنه نقل طريقتين للخلاف حول المسألة، جعل الطريق الأول لتوضيح الخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد عرضه بشكلٍ مختصر، ثم اقتصر برأي ابن عصفور وحده في النقل الآخر للمسألة، عارضًا فيه رأيه بإسهاب، وعناية المرادي برأي ابن عصفور فيه دلالة مبطنة بموافقته له.

يظهر مما سبق أن ما ذهب إليه البصريّون والكسائي هو الأولى بالقبول؛ وذلك لأنّ تأويلهم لحجج الكوفيين مستساغٌ ومقبولٌ، فضلًا عن وجود شواهد أُخر تعزز ما ذهبوا إليه، ومنها قول ذي الرُّمة:

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجفَرَةٌ دعائم الزَّور نِعمَتْ زورَقُ البلدِ[1]

وجه الاستشهاد: اقترن الفعل (نعم) بتاء التأنيث، فهو يقبل التذكير والتأنيث وفي ذلك دلالة على أنّه فعل.

مسألة: اقتران (لكنْ) العاطفة بـ(الواو)

قال **المرادي:** "وأمّا (لكنْ) فذهب أكثر النحويّين إلى أنّها من حروف العطف، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: أحدها: أنّها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ... الثاني: أنّها عاطفة، ولا تُستعمل إلا بالواوِ، والواوُ مع ذلك زائدة ... الثالث: أنّ العطف بها، وأنت مُخيّر في الإتيان بالواو"[2].

نقل **المرادي** عن **ابن عصفور** ردّه على القول الثاني: "عليه ينبغي أن يُحمل مذهب سيبويه والأخفش؛ لأنّهما قالا: إنّها عاطفة، ولمّا مثّلا العطف بها مثّلاه مع الواو"[3].

التَّحليل والتوضيح:

(لكنْ) حرفٌ مخفّف النون، ومعناه الاستدراك، وقد ذهب أكثر النحاة إلى أنّها حرفٌ من حروف العطف، واختلفوا في اقترانها بـ(الواو) على مذاهب:

---

(١) البيت لذي الرمة، من البسيط، في ديوانه ١/١٧٤، وشرح المفصل ٤/٤٠١، والتذييل والتكميل ١٠/١٤١، وتمهيد القواعد ٥/٢٥٧٠.

(٢) شرح المرادي ١/٥٩٧-٥٩٨.

(٣) السابق ١/٥٩٨.

الأول: منع اقترانَها بـ(الواو)، فاقترانها بها يمنع كونها عاطفة، وهو مذهب الفارسي[١]، وذكر **المرادي** أنّه مذهب أكثر النحويّين[٢]، ووافق **السهيلي أبا علي الفارسي** في مذهبه، فذهب إلى أنّ اقتران (لكنْ) بـ(الواو) يمنع كونها حرف عطف؛ وعلّل ذلك بأنّه يمتنع في العربية اجتماع حرفي عطف[٣].

وقد جاءت (لكنْ) في قوله –تعالى–: ﴿**مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ**﴾[٤]، وقوله –أيضًا–: ﴿**وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ**﴾ [٥] مقترنةً بالواو، وقد علّق **الرجراجي**[٦] على ذلك قائلًا: "فإنّ (لكنْ) في هاتين الآيتين مخفّفةٌ من الثقيلة، وليست بعاطفة؛ لدخول الواو عليها؛ إذ لا يدخل حرف عطف على حرف عطف، فهي داخلةٌ على جملةٍ تقديرها: ولكنْ كان تصديق الذي بين يديه، ولكنْ كان رسول الله في الآية الأخرى"[٧].

الثاني: ذهب إلى أنّ (لكنْ) العاطفة لا تأتي إلّا مقترنة بالواو، والواو زائدة لازمة، وهو مذهب **ابن عصفور**[٨].

فابن عصفور يرى بأنّها عاطفة، حيث قال في (شرح الجمل): "إنْ وقع بعدها مفرد، كانت حرف عطف، ويكون معناها الاستدراك، ولا يُعطف بها إلا بعد نفي"[٩]، ونقل **ناظر الجيش** عنه أنّ (لكنْ) عنده لا تُستعمل إلّا مقترنة بالواو، واستدلّ على صحّة حديثه بأنّ الواو إذا عَطفَت مفردًا على مفردٍ شركت بينهما في الإعراب والمعنى، وما بعد (لكنْ) مخالفٌ لما قبلها في المعنى، وهذا دليل على أنّ الواو زائدة، و(لكنْ) هي العاطفة[١٠].

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٨٧، وشرح المرادي ٥٩٧/١.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٥٩٧/١.

(٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو ٢٠٢.

(٤) [يوسف: ١١١]

(٥) [الأحزاب: ٤٠]

(٦) حسين بن علي بن طلحة الرجراجي المغربي، له شرح على مورد الظمآن في رسم القرآن، وألّف كتاب رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، وتوفي في أواخر المائة التاسعة. ينظر: عبد الفتاح المصرفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٧٧٥/٢.

(٧) الرجراجي، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ٣٤٤/٢.

(٨) ينظر: شرح الجمل ١٩٩/١، وشرح المرادي ٥٩٨/١، وتمهيد القواعد ٤٢٩/٧–٤٣٠.

(٩) شرح الجمل ١٩٨/١–١٩٩.

(١٠) ينظر: تمهيد القواعد ٤٢٩/٧–٤٣٠.

وقد ذكر **المرادي** أنّ **ابن عصفور** يرى بأنّ مذهبه قال به **سيبويه** و**الأخفش**، ودليله على ذلك أنّهما ذكرا أنّها عاطفة، وقد مثّلا العطف بها مقترنة بالواو[١].

واحتجّ **الأنباري** بدخول الواو على (لكنْ) من السماع بقوله –تعالى–: ﴿**وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ**﴾ [٢] بقراءة التخفيف، وقوله –تعالى–: ﴿**وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا**﴾ [٣] بالتخفيف –أيضًا–، وحكى أنّ الشواهد على ذلك كثيرة في كتاب الله تعالى وكلام العرب[٤].

وقد وافق **المالقي**[٥] **ابن عصفور** في مذهبه مستدلًا على صحّته بأنّه لا يبعد أنْ يدخل حرف عطف على حرف عطفٍ آخر[٦]، ومنه قول الشاعر:

أَرانـي إذا مـا بـتُّ بِـتُّ عـلـى هَـوًى فَثَمَّ إذَا أصْـبَحتُ أصـبحتُ غَادِيَا[٧]

وجه الاستشهاد: جواز دخول حرف العطف على حرف عطف آخر، فقد دخل حرف العطف الفاء على حرف العطف (ثمّ).

الثالث: ذهب إلى أنّ اقتران (لكنْ) بـ(الواو) يعود للتخيير، فأنت مخيّرٌ في الإتيان بها؛ إنْ شئتَ قرنتها بها، وإنْ شئتَ لم تقرنها، والواو زائدة لازمة، وهو مذهب **ابن كَيسان**[٨].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يبدو أنّ المرادي يميل للمذهب الأول القائل بأنّ (لكنْ) لا تكون عاطفة إلّا إذا لم تدخل عليها الواو، ويظهر ذلك من خلاله تقديمه للمذهب الأول في عرض المذاهب الثلاثة على غيره، كما أنّه

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٨٧.

(٢) [البقرة: ١٧٧]

(٣) [البقرة: ١٠٢]

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٩٨/٢.

(٥) أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي، له كتاب (رصف المباني في حروف المعاني)، وله إملاء على (مقرب) ابن عصفور. ينظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمة النحو ٧٨.

(٦) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني ٢٧٥.

(٧) البيت لزهير بن أبي سلمى، من الطويل، في ديوانه ١٤٠، وشرح التسهيل ٣٥٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٨/٣، وشرح المفصل ١٤/٥، والمقاصد الشافية ٦٤/٥، وحاشية الصبّان ١٤١/٣. على هوى: صاحب عشق، عاشق. الغادي: السائر في الصباح.

(٨) ينظر: الجنى الداني ٥٨٨، وشرح المرادي ٥٩٨/١، والمدارس النحوية ٢٥١.

عدّه مذهب أكثر النحويّين، مع ذلك لم يُظهر المرادي اعتراضه على مذهب ابن عصفور، خاصة أنّ سيبويه مثّل على العطف بها مقترنة بالواو.

ويميل الباحث للمذهب القائل بمنع كون (لكنْ) عاطفة عند اقترانها بالواو، وهو ما عليه أكثر النحاة، واقترانها بالواو يُوجب اعتدادها حرف ابتداء، وتكون الواو حينئذٍ هي العاطفة؛ لأنّه يمتنع اجتماع حرفي عطف، ولو كانت عاطفة لاستغنى عنها بالواو كما استغنى بـ(بل) وغيرها من حروف العطف عنها، حتى أنّ **ابن عصفور** نفسه أثبت سماع (لكنْ) غير مقترنةٍ بالواو، حيث قال: "فإنْ قيلَ: إنَّ العرب لا تستعمل (لكنْ) إلّا مع الواو، فالجواب: إنّه قد حُكي من كلامهم: (ما مررت برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ)، بغير واو"[1]، وهذا يثبت صحة المذهب الأول وأفضليّته على غيره –والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: مجِيء (أَوْ) بمعنَى (بَلْ)

قال **ابن مالك**:

خَـيِّـرْ أَبِـحْ قَسِّـــمْ بـأو وَأَبْـهِـمِ وَاشْـكُكْ وَإِضْـرَابٌ بِهَا أَيْضَـاً نُمِي[2]

قال **المرادي** عن (أو): "ذكر لها سبعة معان: الأول: التخيير، نحو: خذْ دينارًا أو ثوبًا ... السادس: الإضراب: كقوله –تعالى–: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾. قال الفراء: (أو) هنا بمعنى (بل)"[3].

ونقل المرادي عن **ابن عصفور** قوله: "والإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدْتَ العامل، كقولك: (لستُ بِشرًا، أو لستُ عمرًا، ولا تضربْ زيدًا، أو لا تضربْ عمرًا). قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق، واستدلوا بقوله –تعالى–: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، وبقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، قال: وما ذهبوا إليه فاسد"[4].

---

(١) شرح الجمل ١/١٧٥.

(٢) متن ألفية ابن مالك ٣٦.

(٣) شرح المرادي ١/٦٠٨-٦٠٩.

(٤) شرح المرادي ١/٦١٠.

- **التَّحليلُ والتَّوضيح:**

ترد (أو) لمعانٍ عديدة في لغة العرب، من ضمنها أن تأتي للإضراب؛ أي بمعنى (بل)، وفي ذلك خلاف بين النحاة على مذاهب:

المذهب الأول: ذهب إلى جواز مجيء (أو) للإضراب مطلقًا دون قيدٍ أو شرط، وهو قول **الكوفيين** ومن تبعهم **كابن برهان**[١] و**أبي علي الفارسي** الذي قال: "(أو) حرف يُستعمل على ضربين: أحدهما أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر أن يكون للإضراب"[٢].

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بما جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى وبعض النصوص اللغوية الواردة في كلام العرب، كقوله –تعالى–: ﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾[٣] فقد جاءت (أو) هنا للإضراب بمعنى (بل)، وهذا مذهب **الفراء** في الآية؛ حيث قال: "(أو) ها هنا بمعنى (بل)"[٤]، وفي موضعٍ آخر جعل من يزعم أنّ (أو) في الآية السابقة على غير معنى الإضراب مفتريًا على الله، معللًا ذلك بأنّ الله سبحانه وتعالى لا يشك[٥].

كذلك استدلوا بقراءة أبي السمّال[٦]: ﴿**أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا**﴾[٧] بسكون واو (أو)[٨]. حكى **ابن جنّي** أنّ (أو) هنا بمعنى (بل) ، فكأنّه قال: بل كلما عاهدوا عهدًا[٩].

ومن أدلتهم –أيضًا–، قول الشاعر:

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمس في رَوْنَقِ الضُّحى وصُورَتِهَا أو أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ[١٠]

---

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ٢٢٩، والإنصاف ٣٩١/٢، وشرح التسهيل ٣٦٣/٣.

(٢) شرح التسهيل ٣٦٣/٣.

(٣) [الصافات: ١٤٧]

(٤) معاني القرآن ٣٩٣/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢٥٠/١.

(٦) أبو السمّال العدوي، المقرئ البصري، اسمه قعنب بن هلال، له حروف شاذة فلا يعتمد على نقله ولا يوثق به، توفي سنة ١٥١–١٦٠هـ. ينظر: تاريخ الإسلام: ١٨٦/٤، ولسان الميزان ٨٦/٩.

(٧) [البقرة: ١٠٠]

(٨) ينظر: مغني اللبيب ٩١/١، والجنى الداني ٢٢٩، والمقاصد الشافية ١٢٠/٥

(٩) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٩٩/١.

(١٠) البيت لذي الرمة، من الطويل، في ديوانه ١٨٥٧/٣، ومعاني القرآن ٧٢/١، والإنصاف ٣٩١/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، تمهيد القواعد ٣٤٦٨/٧. بدت: ظهرت، قرن الشمس: أولها عند طلوعها، رونق الضحى: أوله.

ذكره الفراء في (معاني القرآن)، وحكى أنّ معناه (بل أنتِ في العينِ أملحُ)[١].

المذهب الثاني: أجاز المسلك السابق في (أو)، لكنّه قيّده بشرطين: أولاهما أن تقع (أو) بعد نفيٍ أو نهي، وثانيهما تكرار العامل معها، وقد نسبه **ابن عصفور** إلى **سيبويه**، وذلك كقولك: لستُ بِشرًا أو لستُ عمرًا، ولا تضرب زيدًا أو لا تضربْ عمرًا[٢]، وحكى **ابن عصفور** أنّ القولَ القائل بأنّ (أو) تكون للإضراب على الإطلاق قولٌ فاسد[٣].

المذهب الثالث: ذهب إلى منع مجيء (أو) بمعنى بل، وهو مذهب **البصريين**[٤]، الّذين احتجّوا بأنّ (أو) تكون لأحد الشيئين على الإبهام، و(بل) معناها الإضراب، والأصل في كل حرف ألّا يدل إلّا على ما وُضع له، والتمسك بالأصل عندهم أولى من تركه[٥].

ففي قوله –تعالى–: ﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾ قالوا أنّ (أو) هنا إما أنْ تكون للتخيير؛ أي إذا رآهم الرائي تخيّر في أنْ يقدّرهم مائة ألف، أو يزيدون على ذلك، وإما أن تكون بمعنى الشك؛ أي شَكَّ الرائي في عِدّتِهم لكثرتهم[٦]. قال **ابن عصفور**: "الشك قد يَرِدُ من الله تعالى بالنظر إلى المخاطَبين، كأنّه قال: وأرسلناه إلى مائة ألف، جمعٍ تشكُّون في مَبلَغِه"[٧].

أمّا تخريج **الكوفيين** قول الشاعر على أنّ معناه (بل أنتِ في العينِ أملحُ)، فقد ردّه **البصريون**، واعتبروا (أو) هنا بمعنى الشك، ومذهب الشعراء أنْ يخرجوا الكلام مُخرَج الشكّ[٨]. قال **ابن عصفور**: "إذا خرج التشبيه مخرجَ الشكّ كان فيه الدلالة على إفراط الشبه"[٩].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

لم تتّضح معالم الموقف الذي اتَّخذه المرادي تجاه رأي ابن عصفور في المسألة، خاصة أنّه اعتمد على نقل آراء النحاة حول المسألة وتوجهاتهم، دون أن يميل إلى أحدهم، مع ذلك تبيّن

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٧٢/١.
(٢) ينظر: الجنى الداني ٢٢٩، وشرح المرادي ٦١٠/١، وتمهيد القواعد ٣٤٦٧/٧.
(٣) ينظر: شرح المرادي ٦١٠/١.
(٤) ينظر: مغني اللبيب ٩١/١، والإنصاف ٣٩١/٢.
(٥) ينظر: الإنصاف ٣٩٣/٢.
(٦) ينظر: المقاصد الشافية ١٢٠/٥، والإنصاف ٣٩٣/٢.
(٧) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١٩١/١.
(٨) ينظر: الإنصاف ٣٩٤/٢.
(٩) شرح جمل الزجاجي ١٩٢/١.

للباحث أنّ ابن أم قاسم يخالف ابن عصفور، ويوافق أصحاب المذهب الأول، فقد عدّ الإضراب ضمن المعاني السبعة لحرف العطف (أو)، ثمّ ذكر أدلّةً تثبت ذلك، مستعرضًا أسماء أبرز أئمة النحو الذين أوردوها للإضراب دون قيود كالفراء وأبي علي الفارسي وابن جنّي، ولو كان يخالفهم لقال: وأضاف الكوفيّون معنى آخر وهو الإضراب، كما ذكرت بعض المؤلفات، لكنّه ضمّن الإضراب بشكل مباشر ضمن المعاني السبعة.

يظهر ممَّا سبق أنّ ما أورده الكوفيون هو الأولى بالقبول، وذلك لمجيء (أو) بمعنى (بل) في بعض النصوص القرآنية وكلام العرب كما في الأدلة السابقة، فكثيرٌ من العلماء جعلوا (أو) للإضراب في تخريج بعض الآيات القرآنية، ومن ذلك قوله –تعالى–: ﴿**ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً**﴾[1] فـ(أو) هنا بمعنى (بل)[2]، وقوله –تعالى–: ﴿**وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ**﴾[3].

مسألة: مَجيء (إمّا) عَاطِفة

قال **ابن مالك:**

وَمِثْـلُ (أَو) القَصْـــــدِ (إمَّـا) الثَّـانِيَـهْ فِي نَحْوِ: (إِمَّـا ذِي وَإِمَّـا النَّـائِيَـهْ)[4]

قال **المرادي:** "وقد فهم من البيت فوائد: الأولى: أنّ (إمّا) ليست بعاطفة، إذ لم يجعلها مثل (أو) مُطلقًا، بل في القصد فقط؛ ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف أولًا، ونقل المصنّف عن أكثر النحويّين أنّها عاطفة"[5]، وحكى **ابن عصفور** أنّ النّحويّين على اتّفاق بأنّها ليست عاطفةً، وإنّما أوردوها في حروف العطف لمُصاحبتها لـ(أو)[6].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

---

(١) [سورة البقرة: ٧٤]

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير ٥٦٣/١.

(٣) [النحل: ٧٧] وينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع ٤٩٦/١.

(٤) متن ألفية ابن مالك ٣٦.

(٥) شرح المرادي ٦١٢/١.

(٦) ينظر: شرح المرادي ٦١٢/١.

اختلف النحاة في (إمَّا) بكسر الهمزة في نحو قولك: (قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو)، حول إنْ كانت حرف عطفٍ حقيقة أم لا، فقد عدّها **سيبويه** حرف عطف بقوله: "مررتُ برجلٍ راكعٍ أو ساجد، فإنّما هي بمنزلة إمّا وإمّا، إلاّ أَنّ (إمّا) يُجاءُ بها ليُعْلَمَ أنّه يريد أحدَ الأمرينِ، وإذا قال: أو ساجدٍ، فقد يجوز أن يُقتصر عليه"(١).

قال **المكودي**: "مذهب أكثر النحويّين أنّ (إمّا) المسبوقة بمثلها عاطفة"(٢)، ولعلّ النحاة القائلين بأنّها حرف عطف حملوا كلام سيبويه على ظاهره، وذكر **الشاطبي** أنّ الزجاجي والصيمري والجزولي ذهبوا إلى أنّها حرف عطف كـ(أو)، وأضاف بأنّ بعض النحاة زعم بأنّها مع الواو حرفٌ واحدٌ عاطف(٣)، وذكر **المرادي** أنّ بعض النحاة أوّل كلام سيبويه بأنّ (إمّا) لمّا كانت مصاحبة المعنى، ومُخرِجة الواو عن الجمع، أسموها عاطفةً مجازًا(٤).

وقد ذهبَ جمْعٌ من النحاة إلى أنّ (إمّا) ليست بعاطفة، وهو مذهب **الأنباري** الذي قال في (أسرار العربية): "أمّا (إمّا) فليست حرف عطف، ومعناها كمعنى (أو)"(٥)، وذهب **ابن عصفور** إلى أنّ النحاة مجمعون على أنّها غير عاطفة، وقد أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لـ(أو)(٦).

وقد تبعهما **ابن مالك** فيما ذهبا إليه، حيث لم يجعلها مثل (أو) مطلقًا، بل في القصد فقط، وإلى ذلك أشار في بيت الألفيّة بقوله: (وَمِثْلُ (أَو) القَصْدِ (إمَّا) الثَّانِيَهْ): [أي أنّ (إمَّا) مثل (أو) في المعنى، لا في العمل الذي هو العطف، وقد نَقَلَ عن يونس وابن كَيْسان وأبي علي الفارسي بأنّها ليست بعاطفة(٧)، ووافق **الشاطبي** ابن مالك في مذهبه بقوله: "والصحيح ما ذهب إليه الناظم من إسقاطها من الباب"(٨).

وقد علّل **الأنباري** ومن وافقه مذهبهم بثلاث علل:

---

(١) الكتاب ٤٢٩/١.

(٢) شرح المكودي ٢٢٨/١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ١٣٢/٥.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٥٣٠/١.

(٥) أسرار العربية ٢٢١/١.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٥٢٩/١، وشرح المرادي ٦١٢/١، وتمهيد القواعد ٣٤٨١/٧، وحاشية الصبّان ١٦٢/٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣.

(٨) المقاصد الشافية ١٣٢/٥.

الأول: أنّ الأصل في حرف العطف أنْ يعطِفَ مفردًا على مفرد، أو جملةً على جملة، لكنّ قولك: (قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) ليس من باب عطف مفرد على مفرد ولا جملة على جملة[١].

الثاني: أنّه يمتنع كونها حرف عطف حقيقةً؛ لأنّها تتقدَّم على المعطوف عليه، والأصل في حروف العطف أنْ تتأخر عنه[٢].

الثالث: أنّها تدخل عليها الواو، فتقول: وإمّا، فلمّا جمع بينهما، دَلّ على أنّها ليست حرف عطف، فحرف العطف لا يدخل على مثله[٣].

والعلّة الأولى والثانية خاصة بـ(إمّا) الأولى، أمّا العلّة الثالثة فمشتركة بينَ الأولى والثانية، وقد ردّ **الرمّاني** العلّة الثالثة، وعدَّ الواو هنا للجمع[٤]، إلّا أنّ **المرادي** منع كلامه قائلًا: "ليست هنا كذلك؛ لأنّا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعُلم أنّ العطف لـ(إمّا)"[٥].

- **موقف المرادي والترجيح:**

أظهر المرادي ميله للمذهب القائل بأنّ (إمّا) ليست عاطفة، فقال: "نُقل عن يونس وابن كَيسان وأبي علي أنّها ليست بعاطفة، ووافقهم المصنّف"[٦]، ثم أردف قائلًا: "وهو الصحيح"[٧]، مع ذلك فهو لم يُؤيّد ما جاء به ابن عصفور من أنّ النحاة على اتّفاق بأنّ (إمَا) ليست بعاطفة، فالمسألة خلافية عنده، ودليل ذلك أنّه ذكر مخالفة الرمّاني لمذهب ابن عصفور، كما أنّه حكى بأنّ كثيرًا من النحاة حملوا كلام سيبويه على ظاهره وعدّوا (إمّا) عاطفة.

وخلاصة القول أنّ المسألة خلافية بين النحاة، فـ(إمّا) الأولى ليست عاطفة بإجماع النحاة، وهو ما أكّده **ناظر الجيش** بقوله: "(إمّا) الأولى في مثل: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو، فليست عاطفة إجماعًا"[٨]، ودليل منع كونها للعطف ابتداؤك بها في نحو قوله –تعالى–: ﴿**إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن**

---

(١) ينظر: أسرار العربية ٢٢١/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ٢٢١/١، وشرح ابن الناظم ٣٨٠/١.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٨٠/١، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٣، وشرح الأشموني ٣٨٤/٢، وحاشية الصبّان ١٦١/٣.

(٤) ينظر: شرح المرادي ٦١٢/١.

(٥) شرح المرادي ٦١٢/١.

(٦) السابق ٦١٢/١.

(٧) السابق ٦١٢/١.

(٨) تمهيد القواعد ٣٤٨١/٧.

تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[1]، فهي لا تُدخلُ الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، وهي بذلك تخالف ما عليه حروف العطف.

أمّا الثانية والمختلف فيها بين النحاة، **فيميل الباحث للمذهب القائل بأنّها ليست عاطفة**، إنّما هي حرف تفصيل فقط؛ لدخول حرف العطف (الواو) عليها، ولزومه لها، فحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، ففي قوله –تعالى–: ﴿**فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾[2] جاءت (فِداءً) معطوفة على (منًّا)، والعاطف حرف العطف (الواو) –والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: بدلُ النِّسيان بينَ بدلِ الغلط وبدل الإضْراب

قال **المرادي**: "زاد **ابن عُصفور** وغيره بدل النسيان، نحو: مررتُ برجلٍ امرأةٍ. إذا توهّمت أنّ الممرور به رجل، ثم تذكّرت أنّه امرأة. وقد أدرجه الشارح في بدل الغلط. وإدراجه في بدل الإضراب أقرب"[3].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

حكى النّحاة أنّ البدل المباين منقسم إلى قسمين:

أحدهما: **بدل الإضراب**، ويسمّى (بدل البَدَاء)[4]، وهو "ما يُذكر فيه المبدل منه قصدًا، ولكن يضرب عنه المتكلم ويتركه دون أنْ يتعرّض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البدل"[5]، وذلك نحو: (أقبل القائدُ، الجنديُّ)؛ فقد ذكر القائد قصدًا، لكنّه انصرف عنه واتجه إلى البدل (الجندي).

والثاني: **بدل الغلط**، وهو "ما ذُكر فيه الأوَّل من غير قصدٍ، بل سبق إليه اللسان، أي فهو بدل عمّا ذُكر غلطًا"[6]، نحو: (تحدّث القاضي، المتّهمُ) أردت أن تذكر المتهم، فسبق لسانُك، فذكرت القاضي غلطًا، فأبدلت منه المتهم.

---

(١) [الكهف: ٨٦]

(٢) [محمد: ٤]

(٣) شرح المرادي ٦٣٦/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضَرب ١٩٦٩/٤.

(٥) عبد الله الفوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى ٣٠٨.

(٦) عبد الله الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو ٢٧٠.

وأضاف **ابن عصفور** قسمًا ثالثًا أسماه **(بدل النسيان)** وعرّفه بقوله: "هو أن تبدل لفظًا تريده من لفظٍ توهّمت أنّه المراد، وليس كذلك"[١]، ثمّ مثل على ذلك بقوله: (ضربتُ زيدًا عمرًا)؛ حيث ذكر زيدًا ناسيًا، ثم جاء بالمراد وهو قوله (عمرًا)[٢]، وأيّده **ابن هشام** فيما ذهب إليه، وجعل النسيان قسمًا مستقلًا[٣].

وقد فرّق النحاة بين بدل الغلط والنسيان، فقالوا أنّ الغلط يكون منشؤه اللسان، أمّا النسيان فيكون منشؤه الجنان[٤]، وذكر **الأشموني** أنّ كثيرًا من النحويين لم يفرّقوا بينهما، وقاموا بإدراجهما ضمن بدل الغلط[٥]، أمّا **المرادي** فيرى أنّ إدراج بدل النسيان ضمن بدل الإضراب أقرب[٦]، في حين تبع **المحدثون** ابن عصفور وابن هشام في تقسيماتهم الثلاثة[٧].

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

خالف المرادي ابن عصفور فيما ذهب إليه، وعدَّ إدراج بدل النسيان ضمن بدل الإضراب أصوب وأقرب.

ممّا سبق وجد الباحثُ أنّ هذه الأنواع الثلاثة قليلة الاستعمال في اللغة الفصيحة، وهو ما أكّده المبرّد بقوله: "فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن وشعر"[٨]، لذلك لم يكن لها من الترحيب والوجاهة وكثرة الإيضاح في كتب النحو ما كان لأنواع البدل الأخرى، مع ذلك يميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابن عصفور في تقسيماته، خاصة أنّ سيبويه ذكر الغلط والنسيان بقوله: "وإنّما يجوز رأيتُ زيداً أباه، ورأيت عمراً، أَن يكون أراد أن يقول: رأيتُ عمرًا أو رأيتُ أبا زيد، فَغَلِطَ أو نَسِيَ"[٩] -هذا والله تعالى أعلى وأعلم-.

---

(١) المقرب ٣٢٢.

(٢) ينظر: السابق ٣٢٢.

(٣) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٢٢٨.

(٤) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٩٠.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٤/٣.

(٦) ينظر: شرح المرادي ٦٣٦/١.

(٧) ينظر: جامع الدروس العربية ٢٣٧/٣، والنحو الوافي ٦٧٠/٣-٦٧١.

(٨) المقتضب ١٦٦/١.

(٩) الكتاب ١٥١/١-١٥٢.

مسألة: زيادةُ (لَا) مَع (بَل) في النَّفي والنَّهي

قال **المرادي**: "قال في (التسهيل): وتُزاد (لا) قبل (بل) لتوكيد التقرير وغيره"[١]، ونقل عن **ابن عصفور** قوله: "ولا ينبغي أنْ يُقال بزيادتها مع (بل) في النفي والنهي، إلا أن يشهد له سماع"[٢].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر النحاة أنّ (بل) يعطف بها بشرطين: الأول: إفراد معطوفها، والثاني: أنْ تُسبقَ بإيجابٍ أو أمرٍ أو نهيٍ أو نفيٍ، ويُقصد بها بعد الإيجاب والأمر سلب الحكم عمّا قبلها، وجعله لما بعدها، أمّا بعد النفي والنهي فيراد بها تقرير حكم ما قبلها وجعْل ضدّه لما بعدها[٣].

وقد تُزاد (لا) قبل (بل) لغرض توكيد الإضراب، ومنه قول الشاعر:

وَجْهُك البدرُ لَا بل الشّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ للشَّمْس كَسْفةٌ وأُفولُ[٤]

فإذا زِيدت (لا) بعد إيجاب أو أمر، فهي لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، قال **الرضي**: "وإذا ضممت (لا) إلى (بل) بعد الإيجاب أو الأمر، نحو: قام زيد، لا بل عمرو، و: اضرب زيدًا، لا بل عمرًا، فمعنى (لا) يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدّم، لا إلى ما بعد (بل)، ففي قولك: لا بل عمر، نَفيتَ بلا القيام عن زيد، وأثبتّه لعمرو بـ(بل) ... وكذا في الأمر، نحو: اضرب زيدًا، لا بل عمرًا، أي: لا تضرب زيدًا، بل اضرب عمرًا"[٥].

وإذا زيدت (لا) بعد نفيٍ ونهي، فهي لتأكيد النفي والنهي، وبهذا قال جمهور النحاة **كابن مالك**[٦]، **وأبي حيّان**[٧]، **والسمين الحلبي**[٨]، **والمرادي**[٩]، **وابن هشام**[١٠]، **والأزهري**[١١].

---

(١) شرح المرادي ٦١٩/١.
(٢) شرح المُرادي ٦١٩/١.
(٣) ينظر: السمين الحلبي، عمدة الحفاظ ٢٢٤/١، وأوضح المسالك ٣٤٧/٣، وشرح التصريح ١٧٨/٢.
(٤) البيت بلا نسبة، من الخفيف، في شرح التسهيل ٣٧٠/٣، ومغني اللبيب ١٥٣/١، وشرح التصريح ١٧٨/٢، وشرح الأشموني ٣٩١/٢، وجامع الدروس العربية ٢٤٨/٣. يقضى: يقدر، كسفة: المرة من الكسوف، وهو ذهاب ضوء الشمس والقمر في حالات معروفة، الأفول: الغياب.
(٥) شرح الرضي ٤١٨/٤.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٩/٣-٣٧٠.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٩٥/٤.
(٨) ينظر: عمدة الحفاظ ٢٢٤/١.
(٩) ينظر: شرح المرادي ٦١٩/١.
(١٠) ينظر: مغني اللبيب ١٥٣/١.
(١١) ينظر: شرح التصريح ١٧٨/٢.

وزعم **ابن دُرُستُوَيه** أنّ (لا) لا تُزاد بعد النفي[١]، ونقل **المرادي** عن **ابن عصفور** أنّه لا يجيز زيادتها مع (بل) في النفي والنهي، فذكر قوله: "ولا ينبغي أنْ يُقال بزيادتها مع (بل) في النفي والنهي، إلّا أنْ يشهد له سماع"[٢].

قال **أبو حيّان:** "ما ذهب إليه ابن دُرُستوَيه، واستبعده ابن عصفور مسموع من كلام العرب"[٣]، وعلّق **ابن هشام** على حديث ابن دُرُستويه وابن عصفور قائلًا: "ليس بشيء"[٤]، واستدلّ على صحّة زيادتها بعد النفي بقول الشاعر:

ومـا هَجَرْتُـكِ لا بَـل زَادَنِي شَـــغَفًـا هـجْرٌ وبُـعْـدٌ تَراخَـى لا إلـى أجَـلِ[٥]

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

وافق المرادي جمهور النحاة في مذهبهم من أنّ (لا) تُزاد بعد النفي والنهي، حيث قال: "وإذا زيدت بعد نفي أو نهي نحو: ما قامَ زيدٌ لا بل عمروٌ، ولا تضربْ خالدًا لا بل بشرًا، فهي لتأكيد بقاء النفي أو النهي"[٦]، وهو بذلك يمنع مذهب ابن عصفور ويخالفه.

ويميل الباحث للمذهب القائل بجواز زيادة (لا) مع (بل) في النفي والنهي، وذلك لأنّ أكثر النحاة عليه، كما أنّ الأدلة السماعية تؤيّده وتثبته، ومن الأدلة –أيضًا– إضافة لِمَا ذكره النحاة آنفًا، قول الشاعر:

لَا تَـمـلَّـنَّ طـاعـةَ الله لاَ بَـلْ طـاعـةَ الله مَـا حَييـتَ اسْـتَـدِيمـا[٧]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٩٦/٤، وشرح المرادي ٦١٩/١، ومغني اللبيب ١٥٣/١، وهمع الهوامع ٢١٢/٣.

(٢) شرح المرادي ٦١٩/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٩٩٦/٤.

(٤) مغني اللبيب ١٥٣/١.

(٥) البيت بلا نسب، من البسيط، في شرح التسهيل ٣٧٠/٣، ومغني اللبيب ١٥٣/١، وهمع الهوامع ٢١٢/٣، وشرح الأشموني ٣٩٢/٢، وجامع الدروس العربية ٢٤٨/٣. الشغف: شدة الحب، الهجر: الفراق والمقاطعة، تراخى: استمر، الأجل: الحد.

(٦) شرح المرادي ٦١٩/١.

(٧) البيت بلا نسبة، من الخفيف، في شرح التسهيل ٣٧٠/٣، وتمهيد القواعد ٣٤٨٤/٧، وهمع الهوامع ٢١٢/٣.

مسألة: حرف النداء (آ) بين القريب والبعيد

قال **ابن مالك:**

وَلِلمُنَـادَى النَّـاء أَو كَـالنَّـاءِ (يَـا) وَ(أَيْ) وَ(آ)كَـذَا (أَيَـا) ثُـمَّ (هَيَـا)[1]

حكى **المرادي** أنّ الأخفش ذكر (آ) في (الكبير)، وجعلها **ابن عصفور** حرف نداء للقريب كالهمزة[2].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر النحاة أنّ المنادى البعيد أو المنزل منزلة البعيد له أحرف، وهي (يا، أي، أيا، هيا) وفي (أي) لغتان ثانيهما: (آي)[3]، وقد أضاف **الكوفيّون** في نداء البعيد حرف النداء (آ)[4]، قال **ابن مالك:** "رووها عن العرب الذين يثقون بعربيّتهم، ورواية العدل مقبولة"[5].

ولقد اختلف النحاة في أصل حرف النداء (آ)، فقيل أنّها الهمزة وقد مُدّت، وقيل أصلها (أي) فقلبت ياؤها ألفًا[6]، ومثّل **الشاطبي** عليها بقوله: آزيد، ثم علّق قائلًا: "لم أجد فيه سماعًا"[7].

وذهب جمهور النحاة إلى أنّ حرف النداء (آ) يُستعمل مع المنادى البعيد، وقال بذلك **ابن مالك**[8]، و**المكودي**[9]، **وابن النَّاظم**[10]، **وابن قيم الجوزيَّة**[11]، **وابن الضَّائع**[12]، **والأزهري**[13]،

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٣٧.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٦٤٣/١.

(٣) ينظر: شرح المفصّل ٣٦١/١، والمقرب ٢٤١، وشرح المكودي ٢٣٦/١، وإرشاد السالك ٦٥٢/٢-٦٥٣، وشرح ابن عقيل ١١٥/٣، والمقاصد الشافية ٢٣٤/٥-٢٣٥، وشرح التصريح ٢٠٥/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٣، وشرح ابن الناظم ٤٠١/١، وشرح المرادي ٦٤٣/١، والمقاصد الشافية ٢٣٥/٥.

(٥) شرح التسهيل ٣٨٦/٣.

(٦) ينظر: إرشاد السالك ٦٥٣/٢.

(٧) المقاصد الشافية ٢٣٥/٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٣.

(٩) ينظر: شرح المكودي ٢٣٦/١.

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ٤٠١/١.

(١١) ينظر: إرشاد السالك ٦٥٣/٢.

(١٢) ينظر: اللمحة ٦٠١/٢.

(١٣) ينظر: شرح التصريح ٢٠٥/٢.

والسيوطي[١]، **والأشموني**[٢]، **وبدر الدين العيني**[٣].

وكان **سيبويه** قد ذكر أنّ الهمزة وحدها للقريب المصغِي، وغيرها للبعيد مسافة أو حكمًا، حيث قال في (الكتاب): "فأمّا الاسم غيرُ المندوب فينبَّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهَيا، وأى، وبالألف، نحو قولك: أحارِ بنَ عمرٍو، إلا أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعرِض عنهم، الذي يرَون أنه لا يُقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل"[٤].

قال **الأزهري**: "الهمزة المقصورة للقريب المسافة، وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة، خلافًا لصاحب المقرّب"[٥]، فقد تطرّق **ابن عصفور** إلى حرف النداء (آ)، وذكر أنّ الأخفش حكاه في كتابه، إلّا أنّ ابن عصفور خالف جمهور النحاة، وجعله للقريب كالهمزة[٦].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ذكر المرادي حروف النداء كافة، ومن ضمنها حرف النداء (آ)، ثم استدلّ بقول سيبويه على أنّ جميع الحروف لنداء البعيد سوى الهمزة للقريب، وهو بذلك يخالف ابن عصفور في مذهبه؛ لأنّه يُضمّن (آ) ضمن حروف النداء للبعيد مسافةً أو حُكمًا.

ويظهر للباحث ممّا سبق أنّ مذهب الجمهور من أنّ (آ) حرف نداء للبعيد هو الأولى بالقبول؛ لأنّ أكثر العلماء عليه -والله أعلم بالصواب-.

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٣٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ١٥/٣.

(٣) ينظر: بدر الدين العيني، نخب الأفكار ٧٢/٤، وهو أبو محمد، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني الحنفي، مؤرخ علاّمة أصله من حلب، له مؤلفات عديدة منها: المقاصد النحوية، ونخب الأفكار، توفي سنة ٨٥٥هـ. ينظر: الأعلام ١٦٣/٧.

(٤) الكتاب ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٥) شرح التصريح ٢٠٥/٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل ١٧٧/٢.

المبحث الثاني: مَوقِفُ المُرادِي مِن نُحاةِ الأَنْدَلسِ فِي الرُّبعِ الأَخيرِ مِن القرنِ السابِعِ الهِجْرِي

❖ أولًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن الضَّائِع) (ت٦٨٠هـ)

مسألة: القولُ بأنَّ الإضافةَ بمعْنَى اللَّام على كلِّ حال

قال **المرادي**: "الإضافة على ثلاثة أقسام: الأول: مُقدّر بـ(مِن)، وضابطه أن يكون المُضاف بعض المضاف إليه، مع صحّة إطلاق اسمه عليه ... الثاني: مُقدّر بـ(في)، وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفًا وقع فيه المضاف ... الثالث: مقدّر باللام، وهو ما سوى النوعين المُتقدّمين"[١]، ويرى **ابن الضائع** أنّ الإضافة بمعنى اللام في جميع حالاتها[٢].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

اختلف النحاة في تقدير حرف الجر في الإضافة على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب إلى وجوب تقدير حرف جر، وهو مذهب **جمهور النحاة**، إلّا أنّهم اختلفوا في تعيين حرف الجر المقدّر، فجمهور النحاة يرون أنّ الإضافة تأتي بمعنى اللام، وذكر **ابن عقيل** ذلك حيث قال: "الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنّها تكون بمعنى (مِنْ) أو(في)"[٣]، ونقل **الأشموني** عن **سيبويه** و**جمهور النحاة** أنّ الإضافة لا تعدو أنْ تكون بمعنى (اللام) أو (مِنْ)[٤].

وضابط تقدير الإضافة بمعنى اللام أنّه في حال لم يصلح إلا تقدير (مِنْ) أو (في) فالإضافة بمعنى ما تعيّن تقديره، وإلا فالإضافة بمعنى اللام، نحو: (رسول الله) أي: رسولٌ لله، و(هذا غلام زيد) أي: غلامٌ لزيد[٥].

---

(١) شرح المرادي ٤١٩/١.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٤١٩/١.

(٣) شرح ابن عقيل ٢١/٣.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١٢٣/٢.

(٥) ينظر: شرح المرادي ٤١٩/١، وشرح ابن الناظم ٢٧٢/١، وإرشاد السالك ٤٧٦/١.

ونقل **المرادي** و**الأزهري** عن **أبي الحسن بن الضائع** أنّ الإضافة لا تكون إلّا بمعنى (اللام) على كل حال، فقد كان يقدّر في (ثوب خز) فيقول: الثوب مستحقٌ للخز بما هو أصله[١]، وذكر **المكودي** أنّ المقدّر باللام هو أكثر أقسام المضاف، كما أنّه أجاز التقدير بـ(من) و(في)[٢].

ويرى النحاة –أيضًا– أنّ الإضافة تكون على معنى (مِنْ) وضابطها أنْ يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة الإخبار عنه به، نحو: (خاتم فضة)، والتقدير: خاتم من فضة[٣]، وحكى **المرادي** أنّه في حال لم يصح إطلاق اسمه عليه، فهي بمعنى اللام على الصحيح نحو: (يد زيد)[٤]، وعلّق **ابن مالك** على هذا النوع قائلًا: "من هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المُقَدَّرات"[٥].

ويبدو أنّ جمهور النحاة متفقون على التقديرين السابقين، حيث قال **ابن الناظم**: "يُجرّ المضاف إليه بالمضاف، لتضمنه معنى (مِن) التي لبيان الجنس، أو (اللام) التي للتمليك"[٦]، وحكى **الشاطبي** أنّ الأصل في الإضافة أنْ تكون بمعنى اللام؛ لأنّها الأكثر في الكلام، وقد تكون على نية (مِنْ) على أنّ معنى (مِن) موجود تقديرًا[٧].

وقد أضاف **ابن مالك** حرفًا على ما ذهب إليه الجمهور، وهو (في) الدالة على الظرفيَّة، وجعل ضابطها أنْ يكون المضاف إليه ظرفًا وقع فيه المضاف، حيث قال: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح"[٨]، ومثّل على ذلك بقوله –تعالى–: ﴿**يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ**﴾[٩]، وقوله –أيضًا–: ﴿**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾[١٠].

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٤١٩/١، وشرح التصريح ٦٧٦/١.
(٢) ينظر: شرح المكودي ١٥٨/١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٣/٣، وشرح ابن الناظم ٢٧٢/١، وإرشاد السالك ٤٧٥/١.
(٤) ينظر: شرح المرادي ٤١٨/١-٤١٩.
(٥) شرح التسهيل ٢٢٣/٣.
(٦) شرح ابن الناظم ٢٧٢/١.
(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٦/٤.
(٨) شرح التسهيل ٢٢١/٣.
(٩) [يوسف: ٣٩]
(١٠) [سبأ: ٣٣]

وقد نقل **ناظر الجيش** عن **أبي حيان** قوله: "لا أعلم أحدًا ذهب إلى أنّ الإضافة بمعنى (في) غيره"[١]، وقال **ابن الناظم**: "موهم الإضافة بمعنى (في) محمول على أنَّها فيه بمعنى (اللام) على المجاز"[٢].

وزاد **الكوفيون** (عند)، فقد تأتي الإضافة عندهم بمعنى (عند)، نحو: (هذه ناقة رقود الحلب)، تعني: رقود عند الحلب، و(عند) ليس بحرف، وإنّما هو ظرف، وهذا بعيد؛ لأنّ الظرف لا يُقدّر وهو محذوف، وإنّما تُقدَّر الحروف التي هي حروف المعاني.

المذهب الثاني: ذهب إلى أنّه لا يُقدّر حرف جر في الإضافة، سواء كان حرفًا ملفوظًا أو منويًا، وهو مذهب **أبي حيّان**، فهو يرى أنّ الإضافة ليست على معنى حرف أصلًا، ولا هي على نيّة حرف، فقال في (ارتشاف الضرب): "والذي أذهب إليه أنّ الإضافة تفيد الاختصاص، وأنّها ليست على تقدير حرف ممَّا ذكروه، ولا على نيته"[٣].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

يبدو أنّ المرادي يخالف ابن الضائع فيما ذهب إليه من أنّ الإضافة بمعنى اللَّام في كل أحوالها، فهو يوافقه في أنّ اللام هي الأصل عند تقدير حرف جر في الإضافة، حيث قال: "وتقدير اللام هو الأصل"[٤]، إلّا أنّه يُجيز مجيء الإضافة بمعنى (مِن)، حيث علّق على مذهب ابن الضائع بقوله: "ومذهب الجمهور أنّ الإضافة لا تتقدر بغير (مِن) و(اللام)"[٥]، ولعلّه بذلك ينتصر للمذهب القائل بجواز تقدير حرفي الجر (اللام) و(مِن) في الإضافة، ويمنع مذهب ابن الضائع.

ويظهر مما سبق أنّ المضاف إليه يُجرّ بالمضاف لتضمنه معنى (اللام) بأكثريّة، وعلى معنى (مِن) بكثرة، ويكون المضاف حينها من جنس المضاف إليه، كقولك: (أرغفةُ شعيرٍ) أي: أرغفةٌ من شعير؛ لأنّ الأرغفة بعض الشعير، **وتأتي الإضافة على معنى (في) بقلّة**، وقد ثبت ذلك

---

(١) تمهيد القواعد ١٦٣/٧.

(٢) شرح ابن الناظم ٢٧٣/١.

(٣) ارتشاف الضرب ١٨٠١/٤.

(٤) شرح المرادي ٤١٩/١.

(٥) شرح المرادي ٤١٩/١.

في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ**﴾[1]، وقول العرب: شهيد الدار.

فالمضاف قد يكون من جنس المضاف إليه، وقد لا يكون كذلك، وقد يكون المضاف إليه ظرف المضاف، فالأول بمعنى (مِنْ)، والثاني بمعنى (اللام)، والثالث بمعنى (في) –والله أعلم بالصواب–.

مسألة: ترخيمُ المُستَغاث إذَا لم يكنْ فيه اللَّام

قال **المرادي**: "أجاز **ابن خروف** ترخيم المُستغاث، إذا لم يكن فيه اللام، كقوله: (أعامِ، لكَ، ابن صعصعة بن سعد)، قال **ابن الضائع**: وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير (يا) وذلك ممنوع"[2].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

اشترط النحاة شروطًا عامة لترخيم المنادى، وذكروا منها ألّا يكون مستغاثًا[3]، إلّا أن **ابن خروف** أجاز ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام، حيث قال: "قد يُنادى في الشعر في الاستغاثة بغير زيادة، وبغير (ياء) من حروف النداء"[4]، ومثّل على ذلك بقول الشاعر:

تَـمَـنَّـانِـي لِـيَـلْـقَـانِـي لَـقِـيـطٌ أَعَام لَكَ ابنُ صَـعْصَـعَةَ بْنَ سَـعْدٍ[5]

وعلّق قائلًا: "استغاث بـ(عامر) من غير زيادة، ورخّمه، ونادى بالهمزة وحرف الاستغاثة (يا)"[6]، ومنع **ابن الضائع** دليل **ابن خروف** لأنّه ناداه بغير (يا)، وذكر أنّه ضرورة[7]، وحكى **الصبّان** أنّ قوله: (أعَام) يعني بها: (يا عامر)، وذكر أنّ الاستغاثة مختصة بـ(يا) والاستغاثة بغيرها شاذة[8].

---

(١) [البقرة: ٢٠٤]

(٢) شرح المرادي ٢٥/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٠١/٢، الكناش ١٦٩/١، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٢، حاشية الصبان ٢٦٢/٣.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٧٤٤/٢.

(٥) البيت للأحوص، من الوافر، ليس في ديوانه، وفي شرح جمل الزجاجي ٧٤٥/٢، وفي ارتشاف الضرب ٢٢٧/٥، وشرح التصريح ٢٥٢/٢، وهمع الهوامع ٧٧/٢، وشرح الأشموني ٧١/٣.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٧٤٥/٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧/٥، وشرح المرادي ٢٥/٢، وشرح التصريح ٢٥٢/٢، وهمع الهوامع ٧٨/٢.

(٨) ينظر: حاشية الصبان ٢٦١/٣.

وحكى **المرادي** أنّ ترخيم المستغاث ومعه اللام ذُكر في قول الشاعر:

كُـلَّـمَـا نَـادَى مُـنَـادٍ مِـنْـهُـمُ يَـا لِـتَـيـمِ اللهِ قُـلـنَـا يَـا لِـمَـالِ[1]

قال **أبو حيّان** معلقًا على قول الشاعر: "يريد يا لِمالك"[2]، وعلّق **الأزهري** على دليل المرادي قائلًا: "هو ضرورة اتّفاقًا"[3]، وحكى أنّه يُمنع ترخيم المستغاث المجرور باللّام عند **سيبويه**؛ لأنّه شبيه بالمضاف إليه، فهو مجرور مثله، فكان غير منادى، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه، وإنّما عملت في موضعه[4].

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

أظهر المرادي موافقته لابن خروف في جزئية جواز ترخيم المُستغاث، ولعلّه بذلك يخالف ابن الضَّائع الذي منع ترخيمه، وقد استدل المرادي على جواز ترخيمه بقول الشاعر: (قلنا: يا لِمالِ)، إلّا أنّه جوّز ترخيم المستغاث إذا كان معه اللام، ولم يُظهِر موقفه من ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام.

والراجح عند الباحث أنّ المُستغاث لا يُرخّم في جميع حالاته سواء كان متصلًا باللّام أو لم يتّصل بها، وهو ما حكاه **الصبّان** بقوله: "لا يُرخّم المستغاث مطلقًا"[5]، وقال بذلك كثيرٌ من النحاة[6]، ويضعّف دليل **ابن خروف** أنّ مجوّزه أنّ عامرًا مما كَثُرُ التسمية به عندهم ونداؤه؛ ولذلك أكثر ما ينادى مرخمًا، فصار كأنّه لم يُحذف منه شيء، فلا ينبغي أن يقاس عليه.

أما دليل **المرادي** فضرورة أو شاذ، وهو ما أكّده **الأزهري** بقوله: "هو ضرورة اتفاقًا"[7]، وحكى **الصبّان:** "ضرورة أو شاذ"[8]، ولعلّ علة عدم ترخيم المُستغاث به تكمن في أنّه دائمًا يُسبق بحرف

---

(١) البيت لمرة بن الرواغ، من الرمل، في شرح المرادي ٢٥/٢، وشرح التصريح ٢٥٢/٢، وشرح الأشموني ٧٠/٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٢٧/٥.

(٣) شرح التصريح ٢٥٢/٢.

(٤) ينظر: شرح التصريح ٢٥١/٢.

(٥) حاشية الصبّان ٢٦٢/٣.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٠١/٢، الكنّاش ١٦٩/١، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٢، حاشية الصبان ٢٦٢/٣.

(٧) شرح التصريح ٢٥٢/٢.

(٨) حاشية الصبان ٢٦١/٣.

جر، فيكون هذا الحرف سببًا في جرّه وتنوينه، فالاسم المستغاث مُعرب، في حين أنّ الاسم المنادى مبني، والترخيم لا يلحق المعرب، وإنّما يلحق المبني[١].

❖ ثانيًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (أبو الحسن الأُبَّذي) (ت٦٨٠هـ)

مسألة: العطفُ عَلى ضميرِ الرَّفع المُنفَصِل بِلا شُروط

قال **ابن مالك:**

وَإِنْ عَلَى ضَـــمِيْرِ رَفْعٍ مُتَّصِـــــل عَطَفْتَ فَافْصِـل بِالضَّـمِيْرِ المُنْفَصِـل[٢]

قال **المرادي:** "فُهِم من قوله: (متّصل) أنّ المنفصل يعطف عليه، بلا شرط، فحكم المُنفصلين، في العطف والعطف عليهما، حكم الظاهر، ووهم **الأُبّذيّ** في منعه: رأيتُ زيدًا أو إياكَ"[٣].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

حكى **ابن مالك** في بيت الألفية أنّه في حال عطفتَ على ضمير الرفع المتّصل فلابدّ أنْ تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل، وكثيرًا ما يكون الفصل بضميرٍ منفصلٍ مُؤكِّدٍ للضمير المتصل، نحو قوله –تعالى–: ﴿**لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾[٤].

وذكر **المرادي** أنّ قول **ابن مالك:** (ضمير رفعٍ متّصل) يوحي بأنّ الضمير المنفصل يُعطف عليه بلا شرط[٥]، وما ذكره **ابن مالك** هو مذهب **جمهور النحاة**، حيث قال به **ابن الناظم**[٦]، **وأبو حيّان**[٧]، و**ابن هشام**[٨]، و**ابن عقيل**[٩]، و**الشاطبي**[١٠]، و**المكودي**[١١].

---

(١) ينظر: مهذب الدين المهلبي، نظم الفوائد وحصر الشدائد ١٥٤.
(٢) متن ألفية ابن مالك ٣٦.
(٣) شرح المرادي ٦٢٠/١.
(٤) [الأنبياء: ٥٤]
(٥) ينظر: شرح المرادي ٦٢٠/١.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٨٥/١.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٢/٤.
(٨) ينظر: أوضح المسالك ٣٥٠/٣.
(٩) ينظر: شرح ابن عقيل ١٠٨/٣.
(١٠) ينظر: المقاصد الشافية ١٤٩/٥.
(١١) ينظر: شرح المكودي ٢٢٩/١.

قال **ابن الناظم:** "أمّا الضمير المنفصل فكالظاهر في جواز عطفه والعطف عليه، من غير ما شرط، تقول: زيد وأنت متفقان، وأنا وعمرو مقيمان، ولا تصحب إلا خالدًا وإياي، وإنما رأيت إياك وبشرًا"(١).

وتبعه **الشاطبي** بقوله: "فـ(المنفصل) حكمه حكم الظاهر مطلقًا، فيجوز العطف عليه مرفوعًا كان أو منصوبًا"(٢)، وعلّل **الصبّان** جواز العطف على الضمير المنفصل بأنّ المنفصل ليس كالجزء فأُجرِيَ مجرى الظاهر(٣).

إلّا أنّ **الأُبّذي** خالف جمهور النحاة، فلم يُجوّز عطف ضميرٍ منفصل على ظاهر، فمنع قولهم: رأيتُ زيدًا أو إياك(٤)، وقد عارضه تلميذه **أبو حيّان** وعدّ كلامه وهمًا، معللًا ذلك بأنّ العرب تجيزه(٥)، وأثبت صحته مستدلًا بقوله –تعالى–: ﴿**وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ**﴾(٦).

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

حكى المرادي بأنّ حكم المنفصلين في العطف والعطف عليهما حكم الظاهر، وهو بذلك يوافق شيخه أبا حيان في منعه لمذهب الأُبّذي، كما أنّه عدّ مذهب الأخير وهمًا، حيث قال: "وهم الأُبّذي في منعه: رأيتُ زيدًا أو إيّاك"(٧).

ويظهر ممّا سبق أنّ مذهب جمهور النحاة هو الأولى بالقبول، حيث أثبتت الأدلة السماعية صحته، كما أنّ أبا حيّان ذكر أنّ العرب تُجيزه، ولعلّ النحاة أوجبوا الفصل بين الضمير المتصل المرفوع؛ لأنّه كالجزء من عامله المتصل به لفظًا ومعنًى، فعطفك عليه يبدو كأنّك عطفتَ على جزء الكلمة، فيحتاج إلى فاصلٍ ليحصل له نوع من الاستقلال، وهو بذلك يخالف الضمير المنفصل المستقل بنفسه، فلا حاجة له لفاصل؛ لأنّه أُجْرِيَ مجرى الظاهر –هذا والله أعلم بالصواب–.

---

(١) شرح ابن الناظم ٣٨٥/١.

(٢) المقاصد الشافية ١٤٩/٥.

(٣) ينظر: حاشية الصبّان ١٧١/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٢/٤، وشرح المرادي ٦٢٠/١، وهمع الهوامع ٢٢٠/٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٢/٤.

(٦) [النساء: ١٣١]

(٧) شرح المرادي ٦٢٠/١.

مسألة: القولُ بجوازِ حذف مَجزوم (لا) النَّاهِية إذا دلَّ عَليه دليلٌ بـ(إلّا)

قال **ابن مالك:**

بِـلاَ وَلاَمٍ طَـالِـبَـاً ضَـــــعْ جَـزْمَـا فِـي الْـفِـعْـلِ هـكَـذَا بِـلَـمْ وَلَـمَّـا[1]

قال **المرادي:** "في كلام **ابن عصفور** و**الأُبّذي** ما يدلّ على جواز حذف مجزومها، إذا دلّ عليه دليل بـ(إلّا)، كقولك: اضربْ زيدًا إنْ أساء وإلّا فلا، أي: فلا تضربه"[2].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

تعدّ (لا) الناهية من الأدوات الجازمة للفعل المضارع، فهي لا تحتاج إلى شرطٍ ولا جواب، ولكنّها تفتقر إلى فعلٍ واحد فقط ليظهر أثرها فيه، ولا تحتاج إلى فعل آخر، نحو قوله –تعالى–: ﴿**لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**﴾[3]، وقوله –تعالى–: ﴿**لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**﴾[4].

وذهب **أبو الحسن الأُبّذي** إلى جواز حذف الفعل المجزوم بعد (لا) الطلبية الناهية إذا دلَّ عليه دليل بـ(إلّا) وتبعته (لا) كقولك: اضربْ زيدًا إنْ أساء وإلا فلا، أي: فلا تضربْه[5].

وما ذكره **الأُبّذي** هو قول **ابن عصفور** من قبل، حيث قال في (المقرّب): "كل جملة غير محتملة للصدق والكذب، إذا ضُمّنت معنى الشرط، فإنّها تحتاج إذْ ذاك جوابًا فتجزمه ... إلّا أنْ جملة النهي إذا ضمّنت معنى الشرط، فإنما تتقدّر بفعلٍ منفيٍ بعد أداة الشرط"[6].

حكى **أبو حيان** أنّ ما ذكره ابن عصفور والأبّذي يحتاج إلى سماعٍ من العرب[7]، ونقل عنه **ناظر الجيش** أنّه يمنع اشتراط تعويض (لا) من الفعل المحذوف؛ لأنّ (لا) عنده نافية، وليست عوضًا من الفعل، ولو كانت عوضًا لما جاز الجمع بينهما، حيث يجوز قولهم: وإنْ لا يُسيىء فلا تضربْه[8].

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٤٥.

(٢) شرح المرادي ١٥٢/٢.

(٣) [التوبة: ٤٠]

(٤) [لقمان: ١٣]

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٥٨/٤، وشرح المرادي ١٥٢/٢، وتمهيد القواعد ٤٣٨٢/٩، وهمع الهوامع ٥٤١/٢.

(٦) المقرب ٣٤٨.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٥٨/٤.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ٤٣٨٢/٩.

- **موقفُ المرادي والتَّرجيح:**

حكى المرادي أنّ في كلام الأبّذي ما يدلّ على جواز حذف مجزوم (لا) الناهية، ولم يُظهر موقفه تجاه حديثه، فهو لم يبدِ اعتراضه على مذهبه من جهة القياس، إلّا أنّه حكى بأنّ شيخه أبا حيّان يرى بأنّ مذهب الأبّذي بحاجة إلى أدلة سماعية تثبت صحته.

والذي يترجّحُ عند الباحث أنّه يجوز حذف مجزوم (لا) الناهية إذا دلّ عليه دليلٌ، وذلك لما فيه من الاختصار، ولِمَا ثبت من الدليل في حديث جريج: "وَقَالُوا: نَبْنِي لَكَ صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ طِينٍ"[1] أي: لا تبنوها إلّا من طين –والله أعلم بالصواب–.

❖ ثالثًا: موقفُ المُرادِي من النَّحوي (ابن أبي الربيع) (ت٦٨٨هـ)

مسألة: أسماءُ الإشَارةِ للمُفردِ المُؤنَّث

قال ابن مالك:

بِـــــــ(ذَا) لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـــــرْ بِـ(ذِي) وَ(ذِهْ)، (تِي) (تَا)، عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ[2]

حكى **المرادي** أنّ ابن مالك اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة للدلالة على اسم الإشارة المؤنث، ونقل عن **ابن أبي الربيع** أنّ بعض العرب كانت تقول: (ذِهِي) في الوصل، و(ذِهْ) في الوقف بسكون الهاء تشبيهًا بالمضمر[3].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر **ابن مالك** في بيت الألفيّة أربعة ألفاظ لاسم الإشارة المفرد المؤنث، وهي: (ذِي، وذِهْ، وتِي، وتَا)، ثمّ أردف قائلًا: (اقتصِر)، أي: إذا أردتَ أنْ تُشير إلى أنثى فاقتصر على ما ذكر من الألفاظ الأربعة، فأَشِر بها إليها، ولا يعني قوله: (اقتصِر) بأنّ هذه الألفاظ لا يوجد غيرها، بل إنّما المراد بذلك أنّ هذه الألفاظ هي المشهورة الفصيحة.

فقد قال **المرادي**: "وليس مراده حصر ما يُشار به إلى المؤنث في هذه الأربعة"[4]، وسبق **لابن مالك** أنْ ذكر في (شرح التسهيل) عشرة ألفاظ لاسم الإشارة المؤنثة: خمسة بالذال، وخمسة بالتاء،

---

(١) [البخاري، صحيح البخاري، باب إذا هدم حائطًا فليبنِ مثله، ٣/١٣٧: ٢٤٨٢]

(٢) متن ألفية ابن مالك ٦.

(٣) ينظر: شرح المرادي ١/١٣١.

(٤) شرح المرادي ١/١٣١.

والتي بالذال: ذِيْ، وذاتُ، وذَهْ بإسكان الهاء، وذِهِ بكسر الهاء، وذِهِي بالإشباع، والتي بالتاء: تِيْ، وتَا، وتِهْ بإسكان الهاء، وتِهِ بكسر الهاء، وتِهِي بالإشباع[١].

ونقل **المرادي** عن **ابن أبي الربيع** قوله: "من العرب مَنْ يقول: (ذِهي) في الوصل، و(ذِهْ) في الوقف بسكون الهاء، تشبيهًا بالمضمر، وأنّ منهم من يقول: (ذِيْ) في الوصل، فإذا وقفَ أبدل من الياء هاء، فقال: ذِهْ"[٢]، كما نقل **ابن قيّم الجوزية** عن الفراء لغةً إضافِيّةً، وهي فتح التاء من (تَي) فيُقال: تَيْلك[٣].

وحكى **الشاطبي** أنّ (ذَهْ) هي اللغة الأشهر، وغالبًا ما تستعمل مع هاء التنبيه[٤]، وذكر **السمين الحلبي** أنّ اللغات العشرة جميعها تلحق هاء التنبيه باستثناء ما فيها لام البعد[٥]، ويرى **ابن هشام** أنّ المشهور في استعمال (ذاتُ) أنّها بمعنى صاحبة، كقولك: ذات جمال، أو بمعنى (التي) في لغة بعض طيء[٦]، أمّا **الصبّان** فذهب إلى أنّ (ذاتُ) بالضم هي الأضعف والأغرب بين اللغات[٧].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

استعان المرادي بقول ابن أبي الربيع ليدلّل على أنّ أسماء الإشارة المفردة المؤنثة غير محصورة في الألفاظ الأربعة التي ذكرها ابن مالك؛ بل إنّ هناك لغات أخرى، ومنها ما أدرجه ابن أبي الربيع كـ(ذِهي) في الوصل.

وبالعودة إلى مؤلفات النحاة نجدهم يوردون اللغات العشرة في مؤلفاتهم، حيث ذكرها كلٌّ من **المرادي**[٨]، و**ابن هشام**[٩]، و**ابن قيّم الجوزية**[١٠]، و**ابن عقيل**[١١]، و**السمين الحلبي**[١٢]،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٩/١.
(٢) شرح المرادي ١٣١/١.
(٣) ينظر: إرشاد السالك ١٣٧/١.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣٩٥/١.
(٥) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٥٣/٢.
(٦) ينظر: شرح قطر الندى ١٠١.
(٧) ينظر: حاشية الصبّان ٢٠٣/١.
(٨) ينظر: شرح المرادي ١٣١/١.
(٩) ينظر: شرح قطر الندى ١٠١، وأوضح المسالك ١٣٩/١.
(١٠) ينظر: إرشاد السالك ١٣٧/١.
(١١) ينظر: شرح ابن عقيل ٦٣/١.
(١٢) ينظر: عمدة الحفاظ ٥٣/٢.

و**الشاطبي**[١]، و**المكودي**[٢]، و**الأزهري**[٣]، و**الأشموني**[٤]، و**الصبّان**[٥]، ولعلّ ورودها في مؤلفاتهم دليلٌ جلي على صحتها، وثبوتها في كلام العرب، مع ذلك تبقى اللغات الأربعة التي ذكرها ابن مالك في بيت الألفيّة أكثر شهرة وفصاحة من غيرها –والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: القولُ بأنَّ عطفَ جملةٍ فيها ضَمير بالفَاء رابطٌ من روابط المبتدأِ بالخبر

قال ابن مالك:

وَالْـخَـبَـرُ الْـجُـزْءُ الْـمُـتِـمُّ الْـفَـائِـدَهْ كَـاللَّه بَـرٌّ وَالأَيَـادِي شَـاهِـدَهْ
وَمُـفْـرَدَاً يَـأْتِـي وَيَـأْتِـي جُـمْـلَـهْ حَـاوِيَـةً مَعْنَى الَّـذِي سِـيْقَـتْ لَـهْ[٦]

حكى **المرادي** أنّ هناك أربعة روابطَ بين المبتدأ والجملة الخبرية، وأضاف **ابن عصفور** رابطًا خامسًا، وهو عطف جملة فيها ضمير بالفاء، ونصّ **ابن أبي الربيع** على أنّ الارتباط في قولك: (زيدٌ جاء عمرو فأكرمَه) وقع في الضمير الذي في الثانية[٧].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

قال **ابن مالك** في بيت الألفيّة: (حَاويَةً معْنى الذي سِيقَت له)، أي أنّه يتوجب أنْ تكون الجملة الواقعة خبرًا لها اتصال بالمبتدأ، ولذلك لابدّ من وجود رابط بين هذه الجملة والمبتدأ.

وذكر النحاة أربعة روابط تربط بين المبتدأ والخبر، وهي: الضمير، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، واسم الإشارة، نحو قوله –تعالى–: ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ**﴾ [٨]، وتكرار لفظ المبتدأ وإعادته بلفظه،

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣٩٥/١.
(٢) ينظر: شرح المكودي ٣١/١.
(٣) ينظر: شرح التصريح ١٤٢/١.
(٤) ينظر: شرح الأشموني ١١٩/١.
(٥) ينظر: حاشية الصبّان ٢٠٣/١.
(٦) متن ألفية ابن مالك ٨.
(٧) ينظر: شرح المرادي ١٨٢/١.
(٨) [الأعراف: ٢٦]

نحو قوله –تعالى–: ﴿**الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ**﴾[1]، وإعادة المبتدأ بلفظٍ أعم منه، نحو: زيدٌ نعمَ الرجل[2]، وعلّق **المرادي** على الروابط الأربعة بقوله: "هذه الروابط المتّفق عليها"[3].

وأضاف **ابن عصفور** رابطًا إضافيًا، وهو عطف جملة فيها ضمير الفاء، حيث قال في (المقرّب): "الجملة تنقسم قسمين: اسميّة وفعلية، ويُشترط فيهما أنْ يشتملا على رابطٍ يربطهما بالمبتدأ: إمّا ضمير يعود على المبتدأ ... أو يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنّة لضميرٍ عائدٍ على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء"[4]، ومثّل على حديثه بقول الشاعر:

وإنســـــانُ عَيْنِي يَحْسِـــرُ المــاءُ تــارَةً فَيَبْـدُو وتــاراتٍ يَجُمُّ فيَغْرَقُ[5]

وجه الاستشهاد: عطف جملة (فيَبْدُو)– وهي تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ، وهو (إنسان)؛ لاشتمالها على ضمير يعود إليه– على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من ذلك الضمير؛ وهي جملة (يحسر الماء)، فكأنّ وجوده في الجملة المعطوفة بالفاء غانٍ عن وجوده في الجملة الأولى.

إلّا أنّ بعض النحاة منعوا مذهب ابن عصفور، وذهبوا إلى أنّ أصل جملة الخبر جملة شرطية، حيث إنّه لا يُشترط في الشرط إذا وقع خبرًا أن يكون الرابط في جملة الشرط، بل قد يكون في جملة الجزاء.

فقد نصّ **ابن أبي الربيع** بأنّ الارتباط في جملتي الشرط والجزاء في نحو قولك: (زيدٌ جاء عمرو فأكرمَه) وقع بالضمير الذي في الثانية؛ لأنّهما تنزّلتا منزلة: زيدٌ لما جاء عمرو أكرمَه، حيث قال في (البسيط): "الربط وقع بأحد الضميرين، والآخر جاء لمقتضى الكلام؛ لأنّ المعنى معنى الشرط والجزاء، ألا ترى أنّك إذا قُلْتَ: زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ، فهو في معنى: زيدٌ إنْ يَطِر الذُّباب يغضبْ، فلمّا اكتفى في هاتين الجملتين بضمير واحد لتنزّلهما منزلة الجملة الواحدة اكْتُفِي به فيما هو في معناها"[6].

---

(١) [الحاقة: ١–٢]

(٢) ينظر: المقرب ١٢٤، وشرح المرادي ١٨١/١، وشرح ابن عقيل ٩٦/١، وتمهيد القواعد ٩٧٥/٢، وشرح الأشموني ١٨٥/١.

(٣) شرح المرادي ١٨٢/١.

(٤) المقرب ١٢٤.

(٥) البيت لذي الرّمة، من الطويل، في ديوانه: ٤٦٠/١، والمقرب ١٢٤، وارتشاف الضرب ١٨٨٤/٤، وشرح المرادي ١٨٢/١، وأوضح المسالك ٣٢٦/٣، ومغني اللبيب ٦٥١/١، وهمع الهوامع ٣٧٤/١، وشرح الأشموني ١٨٦/١.

(٦) البسيط ٥٥٨/١.

قال **المرادي**: "التحقيق أنّ الجملتين إذا عُطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزّلنا منزلة الشرط والجزاء، واكتُفي بضمير واحد في إحداهما كما يُكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء"(١).

وذكر **ابن هشام الأنصاري** أنّ بيت ذي الرمة يحتمل أنْ يكون أصله: (يحسِر المَاء فيه)، أي: ينكشف عنه(٢)، وقال **ناظر الجيش**: "الظاهر أن الذي ذكره ابن عصفور مدخول؛ لأنّ الكلام إنما هو فيما يقوم مقام الضمير، ولا شكّ أنّ الرابط في البيت الذي أنشده ونحوه إنّما هو الضمير لا شيء قائم مقامه"(٣).

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

وافق المرادي ابن أبي الربيع في مذهبه من أنّ الارتباط بين المبتدأ وجملة الخبر –إذا عُطفت الجملتين إحداهما على الأخرى– وقع بالضمير في جملة الجزاء، حيث قال: "الإخبار إذًا إنّما هو بمجموعهما، والرابط إنّما هو الضمير"(٤)، والمرادي بذلك يمنع مذهب ابن عصفور ويخالفه.

مسألة: القول بأنّ فاعل (نِعم) و(بئس) المضمر المبهم إذا فُسّر بمؤنث لحقته تاء التأنيث

قال **ابن مالك**:

وَيَـرْفَـعَـانِ مُضْـــمَـرَاً يُـفَسِّـــرُهْ مُمَيِّزٌ كَـــــ(نِعْمَ قَومَـاً مَعْشَـــرُهْ)(٥)

قال **المرادي**: "فاعل (نِعم) في المثال ضمير مبهم، مُفسّر بالتمييز بعده ... ولهذا المضمر أحكام ... الثالث: أنّه إذا فُسّر بمؤنّث لحقته تاء التأنيث، فتقول: نعمتِ امرأةً هندٌ! كذا مثله في (شرح التسهيل)، وقال **ابن أبي الربيع**: لا تلحق. وإنّما يُقال: (نعمَ امرأةً هندٌ) استغناءً بتأنيث المفسِّر"(٦).

---

(١) شرح المرادي ١/١٨٢.
(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/٦٥١.
(٣) تمهيد القواعد ٢/٩٧٧.
(٤) شرح المرادي ١/١٨٢.
(٥) متن ألفية ابن مالك ٣٢.
(٦) شرح المرادي ١/٥٢٨.

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر ابن مالك أنّ (نِعم) و(بئس) يرفعان فاعلًا مضمرًا مفسّرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو: (نِعمَ قومًا معشَرُه)، واختلف النحاة في الضمير المبهم إذا فُسِّر بمؤنث فهل تلحقه التاء وجوبًا أو جوزًا أو تمتنع على أقوال:

الأول: ذهب إلى وجوب تأنيث الفعل بناءً على أنّ المميِّز مؤنّث، فتقول: نعمَت امرأة هند، وهو مذهب **ابن مالك** في (شرح التسهيل)[١]، ونسبه **أبو حيّان لأبي غانم**[٢].

قال **ابن مالك:** "وقد يقع فاعل هذا الباب ضميرًا مستترًا مفسّرًا بعده بتمييز مطابقٍ للمخصوص بالمدح أو الذم، نحو: نعمَ رجلًا زيدٌ، ونعمت امرأةً هندٌ، ونعم رجلين الزيدان، ونعمت امرأتين الهندان، ونعم رجالًا الزيدون، ونعم نساء الهندات"[٣]، وقال **أبو حيّان** في (ارتشاف الضرب): "نصّ أبو غانم في كتابه (المحلّي) على إلحاق التاء، فتقول: نعمت جارية جاريتك، وبئست جارية جاريتك"[٤].

الثاني: ذهب إلى أنّه لا يلزم إلحاق تاء التأنيث للفعل، اكتفاءً بتأنيث المميِّز، فتقول: نعمَ امرأةً هندٌ، وهو مذهب **ابن أبي الربيع**[٥]، ورُدّ مذهبه بما ورد في الحديث الشريف، من قول النبي –صلى الله عليه وسلّم–: "**مَن توضّأ فبِها ونِعْمَت، ومَن اغتَسَلَ فهو أفضَلُ**"[٦].

الثالث: ذهب إلى جواز الأمرين، أي: إلحاق تاء التأنيث للفعل وعدم إلحاقها، فتقول: نعم جاريةً هندٌ، وبئست جاريةً هندٌ، وهو مذهب **ابن جنّي**[٧]، ونسبه النحاة إلى **خطاب الماردي**[٨].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٢/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٥٠/٤، وأبو غانم هو مظفر بن أحمد بن حمدان، وهو مقرئ نحوي مصري، له كتاب: (اختلاف القرّاء السبعة)، وتوفي سنة ٣٣٣هـ. ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٦٧٣/٧، والأعلام ٢٥٥/٧.

(٣) شرح التسهيل ١٢/٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٥٠/٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٥٠/٤، والتذييل والتكميل ١١٤/١٠، وشرح المرادي ٥٢٨/١، وتمهيد القواعد ٢٥٥٨/٥، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢.

(٦) [أبو داود، سنن أبي داود/ باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، ٢٦٥/١: ٣٥٤] و[النسائي، السنن الصغرى للنسائي، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، ٩٤/٣: ١٣٨٠].

(٧) ينظر: اللمع في العربية ١٤١/١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٥٠/٤، والتذييل والتكميل ١١٤/١٠، وشرح المرادي ٥٢٨/١، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢.

قال **ابن جني**: "فَإِن كَانَ الْفَاعِل مؤنثًا كنت فِي إِلْحَاق الْعَلامَة وَتركهَا مُخَيّرًا، تَقول: نعم الْمَرْأَة هِنْد، وَإِنْ شِئْت: نعمت الْمَرْأَة هِنْد، فَمن ألحَق الْعَلامَة قَالَ هَذَا فعل كَسَائِر الْأَفْعَال، وَمن لم يلْحقهَا أَرَادَ معنى الْجِنْس فغلب عِنْده التَّذْكِير"(١).

ووافقهم **الغلاييني** في مذهبهم فذهب إلى جواز الأمرين معلّلًا إجازته عدم إلحاق التاء للفعل بأنّ الفعلين (نعم وبئس) لَمَّا أشبها الحرف في الجمود لزِما طريقةً واحدةً في التعبير(٢).

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

ظاهر مذهب المرادي أنّه يوافق أصحاب المذهب الأول في قولهم، حيث استدل على حديث النَّبي المذكور آنفًا ليدلّل على صحة مذهبهم، فقال: "ويؤيّد الأوّل قوله –صلى الله عليه وسلّم–: (فبِها ونِعْمَتْ)"(٣)، وهو بذلك يخالف ابن أبي الربيع في مذهبه.

ويميل الباحث للمذهب القائل بأنّ الفاعل إذا كان مؤنثًا جاز أن تلحق الفعل تاء التأنيث، وجاز ألّا تلحقه هذه التاء، فأمّا من أُلحق علامة التأنيث فعلى مقتضى الظاهر، أي أنّه مسند إلى مؤنث قبل الوصول إليه كما يكون في سائر الأفعال.

أمّا من أسقطها فعلى معنى الجنس، والجنس مذكر، وذلك لأنّ المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة بعينها، فهم مدحوا الجنس عمومًا، وهو ظاهر كلام **ناظر الجيش** في (تمهيد القواعد)(٤)، كذلك استغناءً عنها بتأنيث المميّز المفسِّر، ذهابًا إلى أنّ هذه الأفعال لمّا أشبهت الحرف في الجمود لزمت طريقة واحدة في التعبير –والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: هل (لكنْ) عَاطِفَة أو غير عَاطِفَة إذا وَلِيها جملة؟

قال ابن مالك:

وَأَولِ (لـكِنْ) نَـفْيَـاً أو نَـهْيَـاً وَ(لاَ) نِـدَاءً أو أَمْـرَاً أوِ اثْـبَـاتَـاً تَـلاَ(٥)

---

(١) اللمع في العربية ١٤١/١.

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية ٨٠/١-٨١.

(٣) شرح المرادي ٥٢٨/١.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٢٥٥٨/٥.

(٥) متن ألفية ابن مالك ٣٦.

تطرّق **المرادي** للحديث عن (لكنْ) العاطفة فقال: "إنْ قلتَ: إذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة، أو غير عاطفة؟ قلتُ: الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنّها حينئذٍ حرف ابتداء، لا حرف عطف، وقيل: إنّها تكون عاطفة جملة على جملة، إذا وردت بغير واو، قال **ابن أبي الربيع**: وهو ظاهر كلام سيبويه"(١).

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

لكن: حرف عطف معناه الاستدراك، ويُعطف به عند جمهور النحاة بشروطٍ ثلاثة: الأول: أن يتقدّمه نهيٌ أو نفيٌ، والثاني: ألّا يقترن بالواو، والثالث: ألا يكون بعده جملةٌ تامةٌ، بل يكون المعطوف بعده مفردًا لا جملة(٢)،ومثال ذلك: ما شربت الماء لكنْ اللبن، ونحو: ما أكلت لحمًا لكنْ ثريدًا.

وفي حال تلت (لكنْ) جملة فهي عند جمهور النحاة حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وقال بذلك **المغاربة**(٣)، و**ابن هشام**(٤)، و**ابن قيم الجوزية**(٥)، و**ناظر الجيش**(٦)، و**الأزهري**(٧)، و**السيوطي**(٨)، و**الأشموني**(٩)، و**الغلاييني**(١٠).

ومثّلوا على ذلك بقول الشاعر:

إنَّ ابنَ وَرْقَـاءَ لا تُخشَـــى بَوادِرهُ لكنْ وَقَـائِعـهُ في الَحرْبِ تُنتَظَرُ(١١)

---

(١) شرح المرادي ٦١٥/١.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٦١٥/١، وأوضح المسالك ٣٤٥/٣، ومغني اللبيب ٣٨٥/١، وإرشاد السالك ٦٣٤/٢، وشرح التصريح ١٧٥/٢، وهمع الهوامع ٢١٦/٣.

(٣) ينظر: شرح المرادي ٦١٥/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣٤٦/٣، ومغني اللبيب ٣٨٥/١.

(٥) ينظر: إرشاد السالك ٦٣٤/٢.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٣٤٩١/٧.

(٧) ينظر: شرح التصريح ١٧٦/٢.

(٨) ينظر: همع الهوامع ٢١٦/٣.

(٩) ينظر: شرح الأشموني ٣٨٧/٢.

(١٠) ينظر: جامع الدروس العربية ٢٤٩/٣.

(١١) البيت لزهير بن أبي سلمى، من البسيط، في ديوانه ٥٣، والجنى الداني ٥٨٩/١، وأوضح المسالك ٣٤٦/٣، ومغني اللبيب ٣٨٥/١، وشرح التصريح ١٧٦/٢، وهمع الهوامع ٢١٦/٣، وشرح الأشموني ٣٨٧/٢. ورْقاء: اسم رجل، بوادره: جمع بادرة وهو ما يبدو من الإنسان عند الغضب.

وجه الاستشهاد: جاءت (لكنْ) في البيت حرف ابتداء، حيث تلتها جملة (وقائِعهُ في الحرْبِ تنتظرُ) ومجيء جملة بعدها، يُوجب اعتدادها حرف ابتداء لا حرف عطف.

ومنه –أيضًا– قوله –تعالى–: ﴿**لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**﴾[1]، حيث إنّ أصل (لكنّا): لكنْ أنَا، وقد حُذفت الألف فالتقت نونان فجاء التشديد[2]، وحكى **ابن قيم الجوزية** أنّ (لكنْ) إنْ تلتها جملة فهي حرف ابتداء[3]، وقد مثّل على ذلك قوله –تعالى–: ﴿**لَّٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ**﴾[4].

وحكى **ابن أبي الربيع** أنّ (لكنْ) حين تليها جملة فهي عاطفة جملة على جملة بشرط عدم اقترانها بالواو، وأردف قائلًا إنّ قوله هو ظاهر مذهب سيبويه[5].

إلّا أنّ **ابن هشام** عدّ قوله زعمًا[6]، ومنع **ناظر الجيش** مذهبه –أيضًا– بقوله: "ما قاله فيه نظر، وهو مخالف لنصوص الجماعة"[7]، وتبعهم **الأزهري** حيث ردّ مذهبه معللًا ذلك بأنّ معطوف (لكنْ) لم يأتِ مفردًا[8].

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

الظاهر أنّ المرادي يخالف ابن أبي الربيع في مذهبه، حيث ذكر أنّ ابن مالك يشترط في (لكنْ) العاطفة أنْ تُسبق بنفي أو نهي قبل المفرد، ثم علّق على حديثه قائلًا: "فإنْ قلتَ: فما المفهوم من كلام الناظم: قلتُ: المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفي أو النهي، أنّ الواقعة قبل الجملة غير عاطفة، إذ لا يُشترط فيها ذلك"[9]، ولعلّه بذلك يمنع ما جاء به ابن أبي الربيع من جواز كون (لكن) عاطفة إذا وَليَها جملة.

وعلى هذا فيمكن أنْ يُقال إنّ المذهب القائل باعتبار (لكنْ) حرف ابتداء، وما بعده كلام مستأنف أدق وأصوب من غيره؛ لأنّ هذا القول عليه أكثر النحاة، حيث اشترطوا على المعطوف بعد (لكنْ) أنْ يكون مفردًا، وقال **عباس حسن** معلقًا على وقوع (لكنْ) قبل الجملة: "(لكنْ) حرف

---

(١) [الكهف: ٣٨]

(٢) ينظر: الخصائص ٣٣٥/٢، والمفصل ٣٩٢/١، وشرح التسهيل ١٤١/١، وجامع الدروس العربية ٢٩٧/٢.

(٣) ينظر: إرشاد السالك ٦٣٤/٢.

(٤) [النساء: ١٦٦]

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٣٨٥/١، وتمهيد القواعد ٣٤٩٠/٧، وشرح التصريح ١٧٦/٢، وهمع الهوامع ٢١٦/٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٣٨٥/١.

(٧) تمهيد القواعد ٣٤٩١/٧.

(٨) ينظر: شرح التصريح ١٧٦/٢.

(٩) شرح المرادي ٦١٥/١.

ابتداء واستدراك معًا، ولا يفيد عطفًا، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها؛ لأنّ (لكنْ) الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة من الناحية الإعرابية"[١].

مسألة: لغةُ تميم في (أمس)

حكى **المرادي** أنّ (أمس) ممنوعٌ من الصرف عند بني تميم، فمنهم من يُعربه في الرفع غير منصرف، ويبنيه على الكسر في النّصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة، وغير بني تميم يبنونه على الكسر، وذكر **ابن أبي ربيع** أنّ بني تميم يُعربونه إعراب ما لا ينصرف، إذا رُفع أو جُرّ بـ(مُذ) أو (منذ) فقط[٢].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

(أمس) تعدّ من الأسماء المتصرفة التي تُسْتَعْمل فِي مَوضِع رفع وَنصب وجر، وَهو اسْم زمَان مَوْضُوع لليوم الَّذِي أَنْت فِيهِ، أَو مَا هُوَ فِي حكمه فِي إِرَادَة القرب، فَإِن اسْتُعْمل ظرفًا فَهُوَ مَبْنِيّ على الْكسر عِنْد جَمِيع الْعَرَب[٣]، أمّا إنْ استُعمل غير ظرف، فذكر النحاة فيه لغتين:

الأولى: بناؤها على الكسر، وهي لغة الحجازيين في الرفع والنصب والجر، ولغة بعض التميميين في النصب والجر دون الرفع، بشرط أن يكون غير ظرف، وأن يكون خاليًا من (أل) والإضافة، وأن يكون علمًا على اليوم الذي قبل يومك مباشرة[٤].

الثانية: إعرابها إعراب الممنوع من الصرف في حالة الرفع عند بعض التميميين، فيمنعه من الصرف في حالة الرفع ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر، وعند بعضهم في الرفع والنصب والجر جميعًا، فيرفعه بالضمة وينصبه ويجرّه بالفتحة من غير تنوين، فيقولون: (مضَى أمسُ) بالرفع من غير تَنْوين، و(شاهَدْت أمْسَ)، و(ما رَأَيْتُ خالداً مذ أَمْسَ) بالفتح[٥].

---

(١) النحو الوافي ٦١٦/٣.

(٢) ينظر: شرح المرادي ١٠٧/٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١٨٧/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٣٦/٣، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢، واللمحة ٩٠٩/٢، وشرح التصريح ٣٤٨/٢، وهمع الهوامع ١٨٩/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣، وشرح التصريح ٣٤٧/٢، وهمع الهوامع ١٨٩/٢.

وذهب **ابن أبي الربيع** إلى أنّ بني تميم يمنعونه من الصرف إذا رُفِع أو جُرَّ بـ(مذْ) و(منذُ) فقط، حيث قال في (البسيط): "أهل الحجاز يبنونه على الكسر، وبنو تميم ينظرون: فإنْ كان في موضع نصبٍ أو خفضٍ بغير (مذ) و(منذ) بنوها على الكسر، ولَحَظُوا ما لحظ أهل الحجاز في تضمّنها الألف واللام، وإنْ كانت في موضع رفع أو خفض بعد (مذ) و(منذ) أجروها مجرى اسم لا ينصرف"(١)، وأردف قائلًا: "هذا الذي ذكرته هو مذهب سيبويه"(٢).

وعند مطالعة نص **سيبويه** نجده يقول: "اعلمْ أنّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيتُه مُذْ أمسُ، فلا يصْرِفونَه في الرفع؛ لأنَّهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عمّا ينبغي له أنْ يكونَ عليه القياسُ، ألا ترى أنَّ أهلَ الحجاز يكْسِرونَه في كلِّ المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر"(٣).

ويُظهر نص **سيبويه** بأنّه يرى بأنّ (أمس) عند تميم تُبنى على الكسر في حالتي النصب والجر، فلا يدخلهما في باب الممنوع من الصرف، ويمنعها من الصرف في حالة الرفع مطلقًا دون تقييدها بـ(مذ) و(منذ)، ومن ذلك قول الشاعر:

اعتَصِـــم بـالرَّجـاءِ إنْ عَنَّ يـأسُ وتَنَـاسَ الـذي تَضـــمَّنَ أمسُ(٤)

وفي موضعٍ آخر نقل **سيبويه** عن العرب كلامهم فقال: "وقد فتح قوم أمس في مذ لمَّا رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع، شَّبهوها بها"(٥)، ومثّل على ذلك بقول الشاعر:

لـقـد رأيـتُ عَـجَـبًـا مُـذْ أمْسَـــا عَجـائزاً مِثْـلَ السَّـــعالي خَمْسَـــا(٦)

---

(١) البسيط ٤٨٢/١-٤٨٣.

(٢) البسيط ٤٨٣/١.

(٣) الكتاب ٢٨٣/٣.

(٤) البيت بلا نسبة، من الخفيف، في شرح التسهيل ٢٢٣/٢، وتمهيد القواعد ١٩٨٣/٤، وشرح التصريح ٣٤٨/٢، وهمع الهوامع ١٨٩/٢، وشرح الأشموني ١٦٥/٣.

(٥) الكتاب ٢٨٤/٣.

(٦) البيت للعجاج، من الرجز، في الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٨١/٣، واللمحة ٩١٠/٢، ونتائج الفكر ٨٩/١. السعالي: جمع (السعلاة): وهي أنثى الغول أو ساحرة الجن.

وعلّق عليه قائلًا: "وهذا قليل"[1]، وحكى **السيرافي** أنّ **سيبويه** يريد هنا (أمس) التميمية التي تمتنع من الصرف[2]، وحكى **الصبّان** أن علّة **ابن أبي الربيع** التي جعلته يقصر منع (أمس) من الصرف برفعها أو جرّها بـ(مذ) و(منذ) في أنّه يكثر جرّ (أمس) بهما[3].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

ذكر المرادي أنّ بني تميم في خلاف حول امتناع (أمس) من الصرف، فمنهم مَن يمنعه مِنَ الصرف في الرفع، ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم مَنْ يمنعه مِنَ الصرف في الأحوال الثلاثة، ثم أردف قائلًا: "خلافًا لمَن أنكر ذلك"[4]، وكأنّه يمنع قول مَنْ ذهبَ إلى غير ذلك كابن أبي الربيع الذي اختصّ منعها من الصرف عند تميم برفعها أو جرّها بـ(مذ) و(منذ) فقط.

وخلاصة القول أنّ في (أمس) عند تميم مذهبين، الأول وهو القليل، والقائل بمنع (أمس) من الصرف في جميع الحالات رفعًا ونصبًا وجرًا، **والثاني وهو الغالب،** والقائل بمنع (أمس) من الصرف في حالة الرفع فقط، وبنائه على الكسر في حالتي النصب والجر، ولعلّ قول ابن أبي الربيع وإنْ أثبت سيبويه صحته إلّا أنّه علّق عليه بأنّه قليل، وهو بذلك يشير إلى أنّ نسبة ابن أبي الربيع مذهبه لبني تميم ليس هو المشهور الشائع، بل القليل النادر –والله تعالى أعلم بالصواب–.

---

(١) الكتاب ٢٨٥/٣.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٥٣/٤.

(٣) ينظر: حاشية الصبّان ٣٩٢/٣.

(٤) شرح المرادي ١٠٧/٢.

المبحث الثالث: موقفُ المُرادِي من نحاةِ الأندلسِ في القَرنِ الثَّامِن الهِجري

❖ موقفُ المُرادِي من النَّحو (أبو حيّان) (ت٧٤٥هـ)

مسألة: حذفُ عَاملِ المَعطوفِ والاستغناء بمعموله

قال ابن مالك:

بِـعَـطْـفِ عَـامِـلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَـقِـي مَـعْـمُـولُـهُ دَفْـعَـاً لِـوَهْـمٍ اتُّـقِـي[١]

حكى **المرادي** أنّه يجوز عطف العامل المعطوف والاستغناء بمعموله، وذلك نحو: علفتُها تبنًا وماءً باردًا، وذهب قومٌ إلى أنّ تالي الواو في ذلك معطوف على الأول، عطف مفرد على مفرد، لا عطف جملة على جملة[٢].

ونقل المرادي عن **أبي حيان** قوله: "والذي أختاره التفصيل، فإنْ كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولًا على الإضمار ... وإنْ كان لا يصح كان العامل مُضمّنًا معنى ما يصحّ نسبته إليه، لأنّه لا يمكن الإضمار"[٣].

- **التَّحليلُ والتَّوضِيح:**

انفردت الواو عن بقية حروف العطف بأنّها تعطف عاملًا محذوفًا وبقي معموله، فيكون العامل محذوفًا والمعمول باقيًا[٤]، وقد مثّل النحاة على ذلك بقول الشاعر:

إذَا مَـا الـغَـانِـيـاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمًـا وَزَجَّـجْـنَ الـحَـوَاجِـبَ وَالْـعُـيُـونَـا[٥]

---

(١) متن ألفية ابن مالك ٣٧.

(٢) ينظر: شرح المرادي ٦٢٥/١-٦٢٦.

(٣) شرح المرادي ٦٢٦/١.

(٤) ينظر: شرح المكودي ٢٣٢/١، وإرشاد السالك ٦٤١/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٩/٣، والمقاصد الشافية ١٦٧/٥، وشرح التصريح ١٨٧/٢، وحاشية الصبّان ١٧٣/٣.

(٥) البيت للراعي النميري، من الوافر، في الخصائص ٤٣٤/٢ الإنصاف ٤٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٥/٣، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، وهمع الهوامع ١٨٩/٣. الغانيات: ج الغانية، وهي المرأة الجميلة التي استغنت عن الزينة. برزن: ظهرن. زججن: رققن.

قال **ابن النّاظم:** "أراد: زجّجن الحواجبَ وكحّلن العيونَ"[١]، فالعيون عاملٌ لمعمول حُذف بعد الواو، حيث عطفته الواو وبقي معموله، فلنا أنْ نقول: زجّجن الحواجب، أي: أخذن من الحواجب، أي: تقصّ منها حتى تكون كالزج، وهو طرف الرمح، ولا يمكن أنْ نقول: زجّجن العيون، إنّما يجب أنْ نقدّر عاملًا يناسبه، أي: كحّلن العيون[٢]، ومنه –أيضًا– قول الشاعر:

عَـلـفْـتُـهـا تـبـنًـا ومـاءً بـاردًا حتّى شَـتَـتْ هَمَّـالَـةً عَيْنَـاهَـا[٣]

فالماء لا يُعلَف، فالواو قد عطفت عاملًا محذوفًا تقديره: سقيتها، وبقي معموله وهو (ماء)، قال **ابن هشام:** "يجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنّه مفعول به، أي: وسقيتها ماء، وكحّلن العيونا"[٤]، وقد نَسَبَ هذا المذهب **للفارسي** و**الفراء**[٥]، أمّا **السيوطي** فقد نَسَبه إلى جمهور النحاة بقوله: "وجعله الجمهور من عطف الجملة بإضمار فعل"[٦].

فالعطف حينئذٍ عطف جملة على جملة، أمّا علّة تقدير العامل فقد أوردها **ابن مالك** في بيت الألفية قائلًا: (دفعًا لوهمٍ اتُّقِي)، أي منعًا للوهم أو اللبس خاصة عندما لا يمكن الجمع مع العامل السابق.

وذهب آخرون إلى أنّه من قبيل عطف مفرد على مفرد، فالعامل المذكور في الكلام ضُمِّن معنى عامل آخر صَحّ تسليطه على كلٍ من المعطوف والمعطوف عليه، وضابطه عندهم أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام[٧]، وذكر **الأشموني** أنّ هذا المذهب قال به **المازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي**[٨].

---

(١) شرح ابن الناظم ٣٩٠/١.

(٢) ينظر: شرح المكودي ٢٣٢/١، والتذييل والتكميل ١٣٣/٨، وشرح ابن عقيل ١١٠/٣، وتمهيد القواعد ٢٠٨٨/٤.

(٣) البيت بلا نسبة، من الكامل، في الخصائص ٤٣٣/٢، والإنصاف ٥٠١/٢، وارتشاف الضرب ١٤٩١/٣، ومغني اللبيب ٨٢٨/١، وأوضح المسالك ٢١٦/٢، وشرح الأشموني ٤٩٩/١. علفتها: قدّمتُ لها العلف، وهو ما يقدم للدواب من الأكل وجمعه علاف، كجبل وجبال، شتت: بدت، همالة: صيغة مبالغة من هملت العين إذا فاض دمعها وكثر نزوله منها.

(٤) أوضح المسالك ٢١٨/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢١٨/٢.

(٦) همع الهوامع ٢٤٧٠/٢.

(٧) ينظر: شرح المرادي ٦٢٥/١، وتمهيد القواعد ٢٠٩٠/٤.

(٨) ينظر: شرح الأشموني ٥٠١/١.

وإليه ذهب **ابن مالك** في (شرح التسهيل)، حيث قال: "في زجّج وكحّل معنى حسّن"[١]، وقال **السيوطي**: "اختاره الجرمي"[٢]، ثم نقل عنه قوله: "يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو: أكلتُ خبزًا وجبنًا، فيضمّن (وزجّجن) معنى حَسّنَّ"[٣].

فلا شاهد عندهم في قول الشاعر: (وَزَجَّجْنَ الحَوَاجبَ وَالْعُيُونَا)؛ لأنّ التزجيج مضمّن معنى التحسين والتزيين، وحينئذٍ لا حاجة لأنْ نقدّرَ فعلًا، وكذلك في قولهم: (علفتها تبنًا وماءً باردًا) فـ(الماء) معطوفة على (تبنًا)؛ لأنّ الشاعر ضَمّن الفعل (علفْتها) معنى (أنلتها)، أو (قدّمت لها)[٤].

ومنع **الصبّان** قولهم، حيث عدّ تأويل العامل من باب المجاز المرسل لا من باب التضمين[٥]، واحتجّ القائلون بحذف العامل بأنّه لو كان التضمين لجاز: علفْتها ماءً وتبنًا، كما ساغ: علفتها تبنًا وماءً[٦]، ورُدّ قولهم بأنّ ما منعوه مسموع من كلام العرب، كقول الشاعر:

أَعَمْرَ بْنَ هِندٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِـــرمـةٍ لَهَا ســبَبٌ تَرعَى بِه الماءَ والشَّــجَر[٧]

وجه الاستشهاد: تضمّن الفعل (ترعى) معنًى يصل به إلى المتعاطفين: الماء والشجر، ولا يسوغ إضمار الفعل هنا؛ لأنّ الاسم غير اللائق وهو (الماء)، هو الذي ولي الفعل.

أمّا **أبو حيّان** فاختار التفصيل، فإنْ صحّ نسب العامل الأول إلى الاسم الذي يليه حقيقة، فالإضمار متعيّن في الثاني؛ لأنّ الإضمار أكثر من التضمين، ومن ذلك قوله: يجدع الله أنفه وعينه، أي: ويفقأ عينه، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة، أمّا إذا لم يصح نسبته إليه حقيقة، فيتعيّن في الثاني التضمين لتعذر الإضمار، ومثّل على ذلك بقول العرب: علفتُ الدابة ماءً وتبنًا، أي غذوتها أو أطعمتها[٨].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٥٠.

(٢) همع الهوامع ٢/٢٤٧٠.

(٣) السابق ٢/٢٤٧٠.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٨/١٣٥، وشرح التصريح ١/٥٣٥-٥٣٦.

(٥) ينظر: حاشية الصبّان ٢/٢٠٧.

(٦) ينظر: شرح المرادي ١/٢٦٢، وشرح التصريح ١/٥٣٦.

(٧) البيت لطرفة بن العبد، من الطويل، في ديوانه ٣٧، وفي ارتشاف الضرب ٣/١٤٩٢، والتذييل والتكميل ٨/١٣٧، ومغني اللبيب ١/٨٢٨، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٩٠، وشرح التصريح ١/٥٣٦.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٤.

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

استعرض المرادي المذهبين الأول والثاني دون أنْ يبديَ اعتراضه على أيٍّ منهما، بل فصّل فيهما، وذكر من الأدلة السماعية ما يُثبت صحّتهما، ولعلّه بذلك يُجيز كونَ العطف من قبيل عطف جملة على جملة عبر تقدير عاملٍ محذوف، كما أنّه يجيز كونه من قبيل عطف مفرد على مفرد عبر تضمين العامل، وفي اختياره هذا تجده يميل بعض الشيء لمذهب أبي حيان في المسألة.

ويظهر للباحث مما سبق جواز الإضمار والتضمين، إلّا أنّ الإضمار أكثر من التضمين كما ذكر أبو حيّان، ففي قول الشاعر: (وزجّجن الحواجب والعيونَا)، يجوز أنْ يكون قوله (العيونا) مفعولًا به لفعل محذوف يناسبه، وكأنه قال: زجّجن الحواجب وكحّلن العيونا، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة، فإنْ ضمّن زجّجن معنى زيّنَ أو حسّنَّ أو جمّلْنَ أو ما أشبه ذلك، صحّ العطف لصحة انصباب الفعل حينئذٍ على المعطوف والمعطوف عليه، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد–هذا والله تعالى أعلى وأعلم–.

مسألة: أصلُ مَادة (هناه) الّتي للنداء

حكى **المرادي** أنّ (هناه) بضم الهاء الثانية وكسرها من الأسماء المسموعة الملازمة للنداء المخْتلف في مادّتها بين النحاة[1]، وقد نقل عن **أبي حيّان** قوله: "ولو ذهب إلى أنّ الأصلَ (هنُ) ومادته (هـ ن ن) مستدلًا بما حكاه أبو الخطّاب من قولهم: يا هَنانانِ، في التثنية يريدُ: يا هَنانِ لكان مذهبًا"[2].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

عدّ النحاة (هناه) اسمًا من الأسماء الملازمة للنداء بحيث لا يُستعمل في غيره إلّا لضرورة، قال **ابن يعيش**: "معنى (يا هناه): يا رجل، وهناه لا يُستعمل إلّا في النداء"[3]، وقد وردت الهاء بالضمّ والكسر، قال **ابن الأنباري**: "منْ ضمّ الهاء قدّر أنّها آخر الاسم، ومن كسرها قال: كسرتها لاجتماع الساكنين"[4]، وقدْ سُمِعت (هناه) في لغة العرب، حيث وردت في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٦٧٦/١.

(٢) السابق ٦٧٧/١.

(٣) شرح المفصل ١٤٧/١.

(٤) ابن الأنباري، المذكر والمؤنث ٢٠٦/٢.

وقَـدْ رَابَـنِـي قـولُـهـا يَـا هَـنَـاهُ ويـحَـك أَلْـحَـقْـتَ شـــرّاً بشَـــرْ[1]

وقد اختلف النحاة في مادة هذه الكلمة على ثلاثة أقوال:

القول الأوّل: أنّ أصل مادته (هـ ن و)، واختلفوا في ذلك على مذاهب:

الأول: ذهب إلى أنّ أصل (هناه): (هناو)، فالهاء بدل من لام الكلمة[2]، قال **المرادي**: "هو مذهب أكثر البصريين"[3]، واستدلّ **ابن السرّاج** على أنّها بدل من اللام بأنّ العرب لم تقل في تثنيته إلّا يا هنان، ولو كانت بدلًا لقيل: يا هناهان[4]، قال **ناظر الجيش**: "في هذا الاستدلال ضعفٌ؛ لأنّ العرب قد تستغني فيما فيه لغتان بتثنية أخصر اللفظين، كقولهم في تثنية سواء: سيّان"[5].

الثاني: ذهب إلى أنّها بدلٌ من همزة مبدلة من الواو؛ لوقوع الواو طرفًا بعد ألف زائدة، فتكون بدلًا من بدل اللام، وبه قال **ابن جنّي**[6]، **وأبو الفداء**[7]، وحكى **ابن الشجري**: "هذا عندي هو الصواب"[8]، وقال **الثمانيني**: "هذا مذهبٌ سديد"[9].

الثالث: ذهب إلى أنّ الألف والهاء زائدتان في نفس الكلمة، ولام الكلمة محذوفة، وذلك نحو زيادة الهمزة والألف في (حمراء)[10].

الرابع: أنّ الهاء للسكت، والألف لاحقة للمنادى البعيد والمندوب، ولام الكلمة محذوفة –أيضًا– وهو مذهب **الفراء**[11]، وضعّف **الثمانيني** مذهبه، وعلّل ذلك بأنّ هاء السكت لا يجوز تحريكها[12].

---

(١) البيت لامرئ القيس، من المتقارب، في ديوانه ١٠٦، وسر صناعة الإعراب ٢١٣/٢، والكناش ٢٤٦/٢، والثمانيني، شرح التصريف ٣٣٥، ولسان العرب ٣٦٧/١٥. رابني: أي أوقعني في الريبة، أي الشك، يا هناه: يا إنسان.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢، واللباب ٣٤٥/٢، وشرح المرادي ٦٧٦/١.

(٣) شرح المرادي ٦٧٦/١.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٣٤٨/١.

(٥) تمهيد القواعد ٣٥٨٨/٧.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢١٣/٢.

(٧) ينظر: الكنّاش ٢٤٦/٢.

(٨) أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢.

(٩) شرح التصريف ٣٣٦.

(١٠) ينظر: شرح المرادي ٦٧٦/١.

(١١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٢١٠/٤، وشرح المرادي ٦٧٧/١.

(١٢) ينظر: شرح التصريف ٣٣٧.

القول الثاني: أنّ أصل مادتها (هـ ن هـ)، حيث إنّها من باب (سلس)، أي: من باب ما كُرّرت فاؤه، قال **المرادي:** "هو مذهب أبي زيد"[١]، واعتُرض هذا المذهب بأنّ باب (سلس) قليلٌ فلا يُقاس عليه[٢].

إلّا أنّ **ابن جنّي** ذكر في (سر الصناعة) أنّ **أبا زيد** يرى بأنّ الهاء من (هناه) زائدة لحقت في الوقف لخفاء الألف، كما تلحق بعد ألف الندبة في نحو: (وا زيداه)، ثمّ إنّها شُبّهت بالهاء الأصلية، فحُرِّكت، فقالوا: يا هناهِ[٣]، وقد علّق على قوله قائلًا: "وهذا من أبي زيد غير مرضٍ عند الجماعة، وذلك أنّ الهاء التي تلحق لبيان الحركات وحروف اللين إنّما تلحق في الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة، فلم توجد فيه ساكنة ولا متحركة"[٤].

القول الثالث: أنّ الأصل (هنُ)، ومادته (هـ ن ن)، وقد حكاه **بدر الدين العيني**، حيث قال في (نخب الأفكار): "أصله هن"[٥]، وكان **أبو حيّان** قد عدّ هذا القول مذهبًا، حيث حكى في (الارتشاف): "ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنّ أصل (هن) ومادته (هـ ن ن) مستدلًا بما حكى أبو الخطاب من قولهم: يا هناتان في التثنية يريد: يا هنان لكان مذهبًا، فـ (هنان) فعال من المضاعف، و (هن) محذوف منه، ولا التفات إلى زعم المازني أنّه لا يعرف هنانين، ولا رأي يعرفه، لأنّ أبا الخطاب ثقة مأمون فيما نقل"[٦].

- **موقفُ المُرادِي والتَّرجيح:**

لم يُظهر المرادي موافقته لأيٍّ من المذاهب الثلاثة، إلّا أنّه أظهر اهتمامًا واضحًا وجليًا بالقول الأول، حيث استعرض كل الآراء المرتبطة بهذا القول، في حين أنّه اكتفى بعرضٍ مختصرٍ للمذاهب الأخرى، ولعلّ اهتمامه الكبير الذي أولاه للمذهب الأول يُوحي بموافقته المبطّنة لهذا المذهب.

---

(١) شرح المرادي ٦٧٧/١. وأبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، عالم في النحو واللغة، ويعد أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي –صلى الله عليه وسلم–، وله كتاب في تخفيف الهمز على مذهب النحويين، وتوفي في البصرة سنة ٢١٤هـ. ينظر: إنباه الرواة ٣٠/٢–٣٣.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢١٤/٢.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢١٤/٢.

(٥) بدر الدين العيني، نخب الأفكار ٣٣/١٠.

(٦) ارتشاف الضرب ٢٢١٠/٤. وكان المرادي قد نقل عن أبي حيان أنّه استدلّ بقول أبي الخطاب: (يا هنانان) في التثنية، وهو بذلك يخالف ما ذُكِر في (الارتشاف).

وممّا سبق يظهر للباحث أنّ القول الأول هو الأولى بالقبول، وهو ما عليه أكثر العلماء، والراجح من أقوالهم-والله أعلى وأعلم-.

مسألة: حكمُ الفعلِ المُضارِع المنصوبِ بعدَ لامِ الجحود

قال **المرادي:** "اختُلف في الفعل الواقع بعد اللام، فذهب الكوفيون إلى أنّه خبر (كان) واللام للتوكيد، وذهب البصريّون إلى أنّ الخبر محذوف واللام متعلّقة بذلك المحذوف ... وصرّح المصنّف بأنّها مُؤكّدة لنفي الخبر، وظاهره موافقة الكوفيّين ... قال الشيخ **أبو حيّان:** (ليس بقول بصريٍ ولا كوفي)"(١).

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

لام الجحود: هي اللام الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفيّة الماضية لفظًا أو معنًى، نحو قوله -تعالى-: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ**﴾ (٢)، وسُمّيت بذلك لأنّها تقع بعد الكون المنفي(٣)، وقد اختلف النحاة في نصب الفعل المضارع بعدها على ثلاثة مذهب:

الأوّل: مذهب **الكوفيّين**، حيث ذهبوا إلى أنّ الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر كان، واللّام زائدة لمجرد التوكيد، وهي ناصبة بنفسها(٤).

قال **ابن هشام:** "وجه التَّوكيد فيها عند الكوفيّين أنّ أصل: ما كان ليفعل: ما كان يفعل، ثُمّ أُدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أُدخلت الباء في: ما زيد بقائم، لذلك فعندهم أنّها حرفٌ زائدٌ مؤكدٌ غير جار، ولكنّه ناصب، ولو كان جارًا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، فكيف به وهو غير جار"(٥).

واحتجّ **الكوفيّون** على صحة مذهبهم بجواز تقديم المفعول على المنتصب بعد اللام، فأنشدوا قول الشاعر:

---

(١) شرح المرادي ١٣٢/٢.

(٢) [الأنفال: ٣٣]

(٣) ينظر: الجنى الداني ١١٦/١، ومغني اللبيب ٢٧٨/١، والجوجري، شرح شذور الذهب ٥٣٠/٢، وهمع الهوامع ٣٧٧/٢، وجامع الدروس العربية ١٧٦/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٨٥/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤، والجنى الداني ١١٨/١، ومغني اللبيب ٢٧٩/١، وحاشية الصبان ٤٢٨/٣.

(٥) مغني اللبيب ٢٧٩/١.

لقـد عَـذَلَتْنِي أُمُّ عمرو، ولم أكنْ مَقَـالَتَهَـا مـا كنـتُ حيّـا لأَسْـــمَعَـا[1]

فـ(أنْ) لو كانت ناصبة لـ(أسمع) للزم تقديم معمول صلتها عليها، وذلك غير جائز، ورَدّ **ابن يعيش** حجّتهم بقوله: "ولا دليل في ذلك؛ لأنّا نقول إنّه منصوب بإضمار فعل، كأنّه قال: (ولم أكن لأسمع مقالتَها)"[2].

وعارضهم **البصريّون** بمجيء ذلك في صريح (أنْ)، حيث تقدّم معمول الصلة على الموصول في قول الشاعر:

رَبَّـيـتُـه حـتـى إذا تـمـعْـدَدا كـان جَزائي بـالعَصـــا أَنْ أُجْلَـدا[3]

فقوله: (بالعصا) يتعلّق بـ(أُجلَدا)، و(أُجْلد) معمول أن وصلتها، وقوله (بالعصا) معمول أنْ.

ورُدّ مذهب **الكوفيّين** –أيضًا– بأنّ نصب الفعل إنْ كان باللام فليست بزائدة، وأنّ الخبر المحذوف قد سُمع مصرّحًا به في قول الشاعر:

سَـــمَوْتَ وَلَمْ تَكُن أَهلًا لتَسْـــمو ولكِنَّ المُضَـــيَّعَ قَـدْ يُصـــابُ[4]

وجه الاستشهاد: صرّح بالخبر الذي هو (أهلًا) مع وجود اللام والفعل بعدها، فذكْرُ الخبر (أهلًا) يمنع أنْ تكونَ اللام في هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها، أو المصدر المؤول هو الخبر.

الثاني: مذهب **البصريّين**، حيث ذهبوا إلى أنّ لام الجحود تتعلق بمحذوف، وهو خبر كان الذي قبلها، والتقدير في قولك: (ما كان زيدٌ ليفعل): ما كان زيدٌ مريدًا للفعل[5].

---

(١) البيت بلا نسبة، من الطويل، في شرح السيرافي ١٩٧/٣، والإنصاف ٤٨٥/٢، وشرح التسهيل ٢٣/٤، وشرح التصريح ٣٧١/٢، وحاشية الصبان ٤٢٨/٣.

(٢) شرح المفصّل ٢٤٤/٤.

(٣) البيت للعجاج، من الرجز، في شرح المفصل ٣٢٩/٥، والتذييل والتكميل ١٧٦/٣، وشرح التصريح ٣٧١/٢، وهمع الهوامع ٣٤٣/١، وحاشية الصبّان ٤١٦/٣. تمعْدَدا: شبّ وغلظ.

(٤) البيت بلا نسبة، من الوافر، في الجنى الداني ١١٩/١، وتمهيد القواعد ٤١٧٥/٨، وشرح التصريح ٣٧١/٢، وهمع الهوامع ٣٧٨/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف ٤٨٥/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤، والجنى الداني ١١٨/١، ومغني اللبيب ٢٧٩/١، وهمع الهوامع ٣٧٧/٢، وحاشية الصبّان ٤٢٨/٣.

فوجهه عند البصريّين أنّ الأصل ما كان قاصدًا للفعل، وهذا أبلغ من نفي الفعل نفسه؛ لأنّ نفي القصد أبلغ من نفي الفعل نفسه، وقد ذهبوا لذلك لأنّ اللام جارة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر[١].

واحتجّ **البصريّون** على صحة مذهبهم بأنّه: "إنما قبح ظهورُ (أنْ) بعد لام الجَحْد، لأنّه نقيضُ فعل ليس تقديره تقديرَ اسم، ولا لفظه لفظَ اسم، وذلك أنّا إذا قلنا: (ما كان زيد لِيخرجَ)، فهو قبل الجحد كان (زيد سيخرج، وسوف يخرج)، فلو قلنا: (ما كان زيدٌ لأنْ يخرج) بإظهارِ (أنْ)؛ لكُنّا قد جعلنا مُقابِلَ (سوف يخرج)، و(سيخرج) اسمًا، فكرهوا إظهار (أنْ) لذلك؛ لأنّ النفي يكون على حسب الإثبات"[٢].

قال **ناظر الجيش**: "وما ذهب إليه البصريون هو الحقّ، أمّا (اللام) و(حتّى) فلأنّهما حرفا جر، ومعناهما إذا نُصب الفعل بعدهما كمعناهما، فوجب أنْ يُقدّر ما دخلتا عليه اسمًا، ولا يُقدّر الفعل إلا بحرف مصدري"[٣]، ثم أردف قائلًا: "ويقوّي ذلك –أعني أنّ المقدر هو (أنْ)– إظهارهم لها مع اللام، فدلّ على أنّها هي مضمرة مع اللام، وغير اللام أيضًا"[٤].

الثالث: ذهب إلى أنّ اللام مُؤكِّدة لنفي خبر كان ماضية لفظًا أو معنى، فاللفظ كقوله –تعالى–: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ**﴾[٥]، والمعنى كقوله –تعالى–: ﴿**لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**﴾[٦]، وهو مذهب **ابن مالك** الذي وافق **الكوفيّين** في أنّ الفعل الذي بعدها هو الخبر، ووافق **البصريّين** بأنْ جعل أنْ مضمرة بعدها، ولم يجعلها ناصبة بنفسها[٧].

قال **أبو حيّان**: "يتركّب من قول ابن مالك مذهب لم يقل به أحد، وليس هذا بقولٍ بصري ولا كوفي"[٨]، ويقتضي اعتداد اللام عند **ابن مالك** مؤكِّدة بأنّها زائدة، إلّا أنّه قال في (شرح التسهيل): "سُمّيت مؤكِّدة لصحة الكلام بدونها، كما تقول في نحو: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنّها زائدة لا معنى لها، إذ لو كانت كذلك لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنّما هي

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢٧٩/١.
(٢) شرح المفصل ٢٤٣/٤.
(٣) تمهيد القواعد ٤١٦٨/٨-٤١٦٩.
(٤) تمهيد القواعد ٤١٦٩/٨.
(٥) [البقرة: ١٤٣]
(٦) [النساء: ١٦٨]
(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٣/٤.
(٨) ارتشاف الضرب ١٦٥٨/٤.

لام الاختصاص، دخلت على الفعل لقصد معنى: ما كان زيد مقدرًا، أو هامًّا، أو مستعدًا لأنْ يفعل"[1].

- **موقف المرادي:**

استعان المرادي بقول أبي حيّان ليؤكّد بأنّ قول ابن مالك في المسألة يُمثّل مذهبًا ثالثًا، فلا هو بصري ولا كوفي، حيث قال: "الناصب عنده بـ(أنْ) مضمرة، فهو قول ثالث"[2]، ثم ذكر رأي شيخه فقال: "قال الشيخ أبو حيّان: ليس بقولٍ بصري ولا كوفي"[3]، ولم يبدِ المرادي ميله لأيٍّ من المذاهب الثلاثة السابقة، واكتفى بعرضها فقط.

مسألة: النصبُ بعدَ واو المعيّة في الدعاءِ والعَرضِ والتَّحضيض والرَّجاء

قال **ابن مالك:**

وَالوَاوُ كَـالفَـا، إِنْ تُفِـدْ مَفْهُومَ (مَعْ) كَـــــــ(لاَ تَكُنْ جَلـدَاً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ)[4]

نقل **المرادي** عن **أبي حيان** قوله: "ولا أحفظ النصبَ جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقدَمَ على ذلك إلا بسماع"[5].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر **ابن مالك** أنّ (الواو) مثل (الفاء) يُنصب الفعل المضارع بعدها بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا، وتكون في جواب نفيٍ محض أو طلبٍ محض، فالنفي نحو قوله –تعالى–: ﴿**وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾[6]، والطلب يُؤدّى بإحدى الصيغ السبعة التالية: (الأمر، النهي، الاستفهام، التمني، الترجي، العرض، التحضيض، الدعاء).

فالأمر نحو قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٢٣/٤.
(٢) شرح المرادي ١٣٢/٢.
(٣) شرح المرادي ١٣٢/٢.
(٤) متن ألفية ابن مالك ٤٥.
(٥) شرح المرادي ١٤١/٢.
(٦) [آل عمران: ١٤٢]

فَـقُـلْـتُ ادْعِـي وَأَدْعُـوَ إِنَّ أَنْـدَى لِصَـــــوْتٍ أَنْ يُـنَـادِيَ دَاعِـيَـانِ[1]

فقوله: (أدعُوَ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة واجبة الإضمار بعد واو المعية؛ لوقوعه في جواب الأمر، أمّا النهي فنحو قول الشاعر:

لَا تَـنْـهَ عَنْ خُـلُقٍ وتَـأْتِيَ مِـثْـلَـهُ عَـارٌ عَـلَـيـكَ إِذا فَـعَـلْـتَ عَظِيمُ[2]

فالفعل (تأتِيَ) فعل مضارع منصوب بأنْ واجبة الإضمار بعد واو المعية؛ لوقوعه في جواب النهي، أمّا الاستفهام فنحو قول الشاعر:

أَلَـمْ أَكُ جَـارَكُـمْ وتَـكُـونَ بَـيـنِـي وبَـيـنَـكُـمُ الـمَـودَّةُ والإِخَـاءُ[3]

فالفعل (يكون) فعل مضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد واو المعية لوقوعه في جواب الاستفهام، أمّا التمنّي فنحو قوله تعالى: ﴿**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[4] في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، فنُصب الفعل المضارع (نَكونَ) بأن مضمرة وجوبًا؛ لوقوعه في جواب التمني بعد واو المعيّة[5].

والظاهر أنّ الصيغ الأربعة السابقة وردت لها أدلّة سماعية تثبت صحّتها، في حين أنّ الصيغ الأربعة الأخرى –الترجي، العرض، التحضيض، الدعاء– لمْ تُسمَع، وهو ما أكّده **أبو حيّان** في (الارتشاف) بقوله: "ولا أحفظُ النصبَ جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض، ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقدَمَ على ذلك إلّا بسماع"[6].

ولعلّ نصبَ المضارع بعد الواو المسبوقة بدعاء أو عرض أو تحضيض أو ترجٍ مقيسٌ على نصبه بعد فاء السببية المسبوقة بواحدٍ من هذه الأمور، فيُقاس ما لم يُسمَع على ما سُمِع[7]، وهو

---

(١) البيت للأعشى، وقيل للحطيئة، وقيل لدثار بن شيبان النمري، من الوافر، في الكتاب ٤٥/٣، والمفصل ٣٢٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٨/٣، وابن هشام، شرح شذور الذهب ٤٠١/١، واللمحة ٨٣٥/٢.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وقيل للأخطل، وقيل للطرماح، من الكامل، في الأصول في النحو ١٥٤/٢، واللمع في العربية ١٢٩/١، واللباب في علل البناء ٤١/٢، واللمحة ٨٣٧/٢، وهمع الهوامع ٣٩٣/٢.

(٣) البيت للحطيئة، من الوافر، في الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٢٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٩/٣، ومغني اللبيب ٨٧٧/١، وهمع الهوامع ٣٩٤/٢.

(٤) [الأنعام: ٢٧]

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٤٩/٣.

(٦) ارتشاف الضرب ١٦٨٠/٤.

(٧) ينظر: شرح التصريح ٣٧٥/٢، وهمع الهوامع ٣٩٤/٢، وحاشية الصبّان ٤٥٠/٣.

ما يُظهره قول **ابن مالك:** (والواو كالفا) في جميع أنواع الطلب، فما سُمِع فهو مسموع، وما لم يُسمع يقاس عليه.

قال **الأزهري:** "قس الباقي"(١)، ونقل عن **ابن هشام** قوله: "ولمْ يُسمع نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحدٍ من أربعة، وهي: النفي والنهي والأمر والتمني"(٢).

وقد مثّل **أبو حيان** على الصيغ الأربعة الأخيرة قياسًا بالمسموع قائلًا: "ومثال ذلك: يا رب اغفرْ لي وتوسعَ علي في الرزق، وأَلَا تنزل وتصيبَ خيرًا، وهلا تأتنا ونكرمَك، ولعلّي سأجاهد وأغنمَ"(٣).

- **موقفُ المُرادي والتَّرجيح:**

قال المرادي: "أمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة النصب بعد الفاء"(٤)، إلّا أنّه استعان بقول أبي حيّان ليؤكّدَ أنّ الصيغ الأربعة الأخيرة – الترجي، العرض، التحضيض، الدعاء– لم تُسمع عند العرب.

وبالعودة لمؤلفات النحاة لم يجد الباحث دليلًا سماعيًّا يُثبت النصب بعد واو المعية في الصيغ الأربعة الأخيرة، وهو ما يثبت صحّة حديث أبي حيّان بأنّ هذه الصيغ تحتاج إلى سماع، مع ذلك قاسها النحاة على النصب بواحدٍ من هذه الصيغ بعد الفاء، على أساس أنّ المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب–والله تعالى أعلم بالصواب–.

مسألة: اقترانُ جوابِ الشرطِ الذي جاءَ على الأصلِ بالفَاء

قال **ابن مالك:**

وَاقْرُنْ بِفَـا حَتْمَـاً جَوَابَـاً لَوْ جُعِـلْ شَـرْطَاً لـــــ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ(٥)

قال **المرادي:** "أصل جواب الشرط أنْ يكون فعلًا صالحًا، لجعله شرطًا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء، يقترن بها ... قال الشارح [أي: ابن الناظم]: ويجوز اقترانه بها، فإنْ كانَ مضارعًا

---

(١) شرح التصريح ٢/٣٧٥.
(٢) شرح التصريح ٢/٣٧٨.
(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٦٨٠.
(٤) شرح المرادي ٢/١٤١.
(٥) متن ألفية ابن مالك ٤٦.

رُفع"[1]، ونقل عن **أبي حيّان** قوله: "ولو قيل: (ربطُ الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان: أحدهما بجزمه، والآخر بالفاء ورفعِه) لكان قولًا"[2].

- **التَّحليل والتَّوضيح:**

ذكر النحاة أنّ جواب الشرط إذا لم يصلح أنْ يكونَ شرطًا فوجب أنْ يقترن بالفاء، وذلك بأنْ كان جملة اسميّة، أو فعليّة فعلها طلبي أو جامد، أو مسبوق بلن، أو قد، أو ما، أو السين، أو سوف، أمّا إنْ كان الجواب يصلح لذلك لم يلزم اقترانه بالفاء، وذلك إذا كان على الأصل كأنْ يكون ماضيًا متصرّفًا مجردًا من (قد)، أو مضارعًا مجردًا، أو منفيًا بـ(لا) أو (لم)[3].

مع ذلك جوّز **ابن الناظم** اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان على الأصل، فقال: "فالأكثر خلوّه من الفاء، ويجوز اقترانه بها، فإنْ كانَ مضارعًا رُفِع"[4]، ومثّل على ذلك بقوله –تعالى–: ﴿**إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ**﴾[5]، وقوله –تعالى–: ﴿**فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا**﴾[6]، وقد وافقه **الأزهري** في مذهبه، فذكر أنّ الماضي يبقى على حاله، ويُرفع المضارع[7]، مستدلًا بقوله –تعالى–: ﴿**وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ**﴾[8].

وقد اعترض **المرادي** مذهب **ابن الناظم** من ثلاثة وجوه: **الأول**: أنّ ظاهر قوله: (ويجوز اقترانه بها) أنّ الفعل المقترن بالفاء هو الجواب، والتحقيق أنّ الجواب جملة اسمية والفعل خبر لمبتدأ محذوف، أمّا **الثاني**: فظاهر كلامه أنّه يُجيز اقتران الماضي بالفاء مطلقًا، وقوله غير دقيق؛ لأنّ الماضي المتصرّف المجرد لا يجوز اقترانه بالفاء إذا كان مُستقبلًا، ولم يُقصد به وعد أو وعيد

---

(١) شرح المرادي ١٦٦/٢.

(٢) شرح المرادي ١٦٦/٢.

(٣) ينظر: شرح المكودي ٢٩١/١، وشرح المرادي ١٦٦/٢-١٦٧، وشرح ابن عقيل ١٩/٤، والمقاصد الشافية ١٤٤/٦، وشرح التصريح ٤٠٥/٢-٤٠٦.

(٤) شرح ابن الناظم ٤٩٨/١.

(٥) [يوسف: ٢٦]

(٦) [الجن: ١٣]

(٧) ينظر: شرح التصريح ٤٠٤/٢.

(٨) [النمل: ٩٠]

نحو: (إنْ قام زيد قام عمرو)، و**الثالث**: إنّ تمثيله بقوله تعالى: (فَصدقت) على جواز اقترانه بالفاء غير دقيق –أيضًا–؛ لأنّه مثال للاقتران الواجب[١].

قال **ابن مالك**: "فإنْ اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغي أنْ يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء، وجُزم الفعل إنْ كان مضارعًا؛ لأنّ الفاء على ذلك التقدير زائدة"[٢]، وقد منع **أبو حيّان** مذهب **ابن الناظم**، حيث قال: "ولو قيل: (ربطُ الجملة الشرطيّة بالمُضارع له طريقان: أحدهما بجزمه، والآخر بالفاءِ ورفعه) لكان قولًا"[٣].

- **موقفُ المرادِي والتَّرجيح:**

الظاهر أنّ المرادي وأبا حيّان يتفقان في منع مذهب ابن الناظم ومعارضته، فقد استدل المرادي بقول أبي حيّان ليدلّل على أنّ صياغة ابن الناظم لرأيه صياغة غير دقيقة، ويظهر اتفاقهما جليًّا في قول أبي حيّان: (والآخرُ بالفاء ورفعِه)، فهو يرى أنّ الفعل خبر لمبتدأ محذوف، والجواب جملة اسمية، وهو مذهب المرادي في المسألة.

والراجح عند الباحث أنّ جواب الشرط إذا جاء على الأصل لم يحتج إلى الاقتران بالفاء، فالمضارع قد يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فيلزمه الاقتران بالفاء، لكون الجملة أصبحت اسمية، والاسميّة بحاجة إلى الفاء، فرُفعُ المضارع في قوله –تعالى–: (فلا يَخافُ بخْسًا) على أنّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف، والتقدير: (فهو لا يخاف)، وقد لا يكون المضارع على تقدير مبتدأ، فلا بدّ من الجزم؛ لعدم وجود مانع من دخوله، فلا يصحّ اقترانه بالفاء.

وكذلك الماضي على قسمين، فقد يكون مستقبل المعنى بالشرط، فلا يلزمه الاقتران بالفاء؛ لأنّ الماضي ليس على تقدير (قد)، وقد لا يكون مستقبل المعنى بالشرط، فيكون على تقدير (قد)، وهنا يرتبط بالفاء لزومًا، فقد ذكر **الشاطبي** أنّ الفعل (صدقت) في قوله تعالى: (قُدّ من قُبُلٍ فصدقَت) قد أضْمر قبله (قد)، والتقدير: (إنْ كان قميصُه قُدّ من قُبلٍ فقد صدَقت)، واستدلّ على كونه على تقدير (قد) بأنّه ماضٍ في المعنى؛ لأنّ الصدق ليس مسببًا عن كون القميص قُدّ من قبل[٤].

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٢/١٦٦-١٦٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٧.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٦/١٤٤.

مسألة: إظهارُ العاطفِ في قولك: (عندي خمسةٌ وعشَرةٌ رجلًا)

قال **المرادي**: "قال في (التسهيل): وتُجعل العشرة مع النيف اسمًا واحدًا مبنيًا على الفتح، ما لم يظهر العاطف، يعني: فإنْ ظهر مُنع التركيبُ والبناءُ، نحو: خمسةٌ وعشَرةٌ"(١)، ونَقلَ عن **أبي حيّان** قوله: "فيحتاج إلى إثبات نحو (عندي خمسةٌ وعشَرةٌ رجلًا)، و(خمسٌ وعشْرٌ أمةً) إلى سماع من العرب"(٢).

- **التحليل والتوضيح:**

أشار **ابن مالك** في (شرح التسهيل) إلى أنّ (النيف) تقترن بـ(العشرة)، وحينها يكونان اسمًا واحدًا مبنيًا على الفتح(٣)، ثمّ أردف قائلًا: "ما لم يظهر العاطف"(٤)، واستدلّ بقول الشاعر:

كـأنَّ بهـا البـدرَ ابن عَشْـــر وأرْبع إذا هَبَوات الصَّـــيف عنــه تجلّــت(٥)

وجه الاستشهاد: جوّز ابن مالك ظهور الواو العاطفة في (ابن عشْر وأرْبع) فمنع التركيب والبناء، وذكر **المرادي** أنّ ابن مالك قصدَ بأنّه في حين ظهور العاطف فيتعيّن الإعراب ويمتنع البناء؛ لانتفاء التركيب نحو: (خمسةٌ وعشَرةٌ).

وعلّل **ابن يعيش** بناءهما بأنّهما على تقدير: خمسة وعشرة، إلّا أنّ العرب اختصرت فحذفت حرف العطف، وركّبت الاسمين، فجعلوهما كالاسم الواحد الدّال على مُسمّى واحد، ليجري مجرى سائر الأعداد المفردة، نحو: خمسة وستة، وأضاف أنّه ربّما أجازت العرب إظهار العاطف، فيجوز أنْ يتوهّم المخاطب في قولهم: (أعطيتُ السلعة خمسة وعشرة) أنّهما صفقتان، أُعطي بها مرّة خمسة، ومرّة عشرة، وعند تركيبها يزول هذا الاحتمال ويرتفع اللبس(٦).

وعلّق **أبو حيان** على استدلال ابن مالك قائلًا: "هذا التركيب الذي في الشعر مخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النيف على عشر، فلا يصلح الاستدلال به على هذا التركيب"(٧)، وأضاف بأنّه

---

(١) شرح المرادي ٢/٢١٢.

(٢) السابق ٢/٢١٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٠١.

(٤) السابق ٢/٤٠١.

(٥) البيت بلا نسبة، من الطويل، في شرح التسهيل ٢/٤٠١، والتذييل والتكميل ٩/٣١٥، وتمهيد القواعد ٥/٢٤٢٤، وهمع الهوامع ٣/٢٥٦. هبوات: جمع هبوة: الغبرة، والهباء الغبار، أو يشبه الدخان، ودقاق التراب.

(٦) ينظر: شرح المفصّل ٣/١٤٥.

(٧) التذييل والتكميل ٩/٣١٥.

لم يسمع عن العرب أنّها فاهت بمثل: عندي خمسةٌ وعشرةٌ رجلًا، وخمسٌ وعشرٌ أمّة[١]، وقال في (الارتشاف): "استدلّ على ذلك بما لا دليل فيه أصلًا"[٢].

قال **ناظر الجيش**: "والحقُّ أنَّه لا حاجة إلى قول المصنف: ما لمْ يظهر العاطف؛ لأنّ الإعراب في هاتين الكلمتين هو الأصل، ولا تُبنيان إلّا إذا جُعلتا اسمًا واحدًا، وذلك لا يتصور فيهما إلا مع التركيب، وحرف العطف لا تركيب معه، فإذا فقد التركيب امتنع البناء، لزوال موجبه؛ وعادت الكلمتان إلى أصلهما من الإعراب"[٣].

- **موقف المرادِي والتَّرجيح:**

لم يتمكّن المرادي من ذكر دليل يثبت فيه صحة حديث ابن مالك، كما أنّه استدل بقول شيخه أبي حيان ليدلل على أنّ ما ذهب إليه ابن مالك يحتاج إلى سماعٍ عن العرب.

والظاهر أنّ الأصل في قولك: (خمسة عشر) هو: (خمسة وعشرة)، إلّا أنّ العرب جعلت الاسمين بمنزلة مسمّى واحد، وهو ما حكاه **سيبويه**[٤] **والمبرّد**[٥]، وقال **العكبري**: "معنى خمسة عشر: خمسةٌ وعشرةٌ"[٦]، مع ذلك لم يذكر النحاة أنّ العرب أظهرت العاطف، إلّا أنّهم قدّروا العاطف، ولعلّ علّة العرب في ذلك الاختصار، ومحاولة التخلص من الوقوع في اللّبس، أمّا اللبس فذكره **السيرافي** قائلًا: "موضع اللبس أن يقول الإنسان لآخر: قد أعطيتك بهذا الثوب خمسة وعشرة ولم تبع، ومعناه أعطيتك بهذا الثوب مرة خمسة فلم تبع ومرة عشرة فلم تبع"[٧].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣١٥/٩.

(٢) ارتشاف الضرب ٧٥٨/٢.

(٣) تمهيد القواعد ٤٢٦/٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٩٧/٣-٢٩٨.

(٥) ينظر: المقتضب ٢٩/٤.

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين ٤٣٣/١.

(٧) شرح السيرافي ٦٤/٤.

- **جدول يُوَضّحُ مَوْقِفَ المُرادِي مِن آرَاءِ نُحَاةِ الأَنْدَلُس:**

المَسْأَلَة النَّحْوِيَّة	مَوْقِفُ المُرُادِي
النَّحْوِي الأَنْدَلُسِي	
آرَاءُ أَبِي بَكْر الزُّبَيْدِي (ت٣٧٩هـ)	
إِضَافَةُ (آل) إِلَى الضَمِيْرِ	مُخَالَفَة
آرَاءُ ابْنِ سِيْدَه (ت٤٥٨هـ)	
جَوازُ إِعْمَالِ المَصْدَرِ المَجْمُوع	مُخَالَفة
آرَاءُ الأَعْلَمِ الشَنْتَمَرِي (ت٤٧٦هـ)	
الإِعْرَابُ فِي الاصْطِلَاحِ	مخالفة
تَكَرُّر لفْظ المُنادَى مُضَافًا	مخالفة
آرَاءُ ابْنِ السِّيّد (ت٥٢١هـ)	
نصْبُ اسْم (إنَّ) وخبرها مَعًا	موافقة
بَدلُ الغَلطِ في كلامِ العَربِ	مخالفة
آراءُ ابنِ الطّراوَة (ت٥٢٨هـ)	
الاتِّصالُ فيْمَا وَقَعَ ثَانِي ضَميْرين منْصوبين بفعلٍ نَاسِخٍ	مخالفة
هَلْ (أيّ) فِي قولِه تَعَالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ مُعْرَبَة أو مَبْنيّة؟	مخالفة
وُقُوعُ المصْدر المعْرِفة ذِي أَدَاة حالًا	مخالفة
القَوْلُ بأنّ إِضَافَةَ المصْدَرِ إِلَى مَرْفُوعِه أوْ منْصُوبِه غير محضة	مخالفة
إِضَافةُ الشَيءِ إِلَى مَا بِمَعْنَاه	موافقة
القَولُ بِجَوازِ نعْت المَعرفَةِ بالنَّكِرَة	مخالفة
عطْفُ أَلْفاظِ التوْكِيدِ بَعضها علَى بَعْض	مخالفة
نوع البدل في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾	مخالفة
آرَاءُ ابْنِ البَاذش (ت٥٢٨هـ)	
الأَحْوَالُ الإِعْرابِيّةُ للمخْصوصِ بالمدْحِ والذمّ عندَ ذكْرِهما بعدَ فَاعِلِهما	موافقة
آرَاءُ ابن يسعون (ت٥٤٢هـ)	

القَولُ بِكَونِ (مَا) فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾ نَكِرَةً مَوْصُوفَة	مخالفة
آرَاءُ ابْنِ مَضَاء القُرْطُبي (ت٥٩٢هـ)	
القَوْلُ بجَوازِ عَمَلِ اسمِ الفَاعِلِ إنْ كَانَ بمعنَى المَاضِي	مخالفة
آرَاءُ ابنِ خَرُوف (ت٦٠٥-٦١٠هـ)	
وُقُوعُ (مَا) عَلَى آحَادِ مَنْ يَعْقِل	مخالفة
الاشْتِراطُ فِي الجُمْلَةِ المَوْصولِ بهَا ألّا تَكُون تَعَجُّبِيَّة	مخالفة
القَولُ بِجَوازِ فَتْحِ هَمزة (إنّ) فِي قولِه: واللهِ إنّ زيدًا قائمٌ	موافقة
نَاصِبُ (نباتاً) في قَولِه تَعَالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	مخالفة
أوْجُهُ نصبِ المصْدَرِ المُؤَوَّلِ منْ (عدَا) و(خلَا) عندَ صلَتِهما بـ(مَا) المصْدَرِيَّة.	موافقة
كونُ عامل الحالِ المُؤكِّدة لِمضْمونِ الجملةِ مُقدَّرًا	مخالفة
هَلْ (عَلَى) اسْمٌ أمْ حَرْف؟	مخالفة
رفْعُ اسمِ الفاعلِ للفاعِلِ المضْمَر	مخالفة
أقْوَالُ النُّحَاةِ فِي (مَا) الواقِعة بعدَ نِعْمَ وبِئْسَ فاعلًا	موافقة
فَاعِليّة (ذَا) فِي قَولِه: (حَبَّذَا)	موافقة
اللَامُ الدَاخِلَة عَلَى المُسْتَغَاثِ	لمْ يبدِ رأيَه
إعْرابُ مَا بَعْدَ الواو عندَ التحْذيْرِ في نحوِ قولِك: (إيّاكَ والشَرَّ)	مخالفة
جَازِمُ الفِعل بعدَ سُقوطِ الفَاءِ	مخالفة
جَرُّ تمْيِيزِ (كَمْ) الاستِفْهَامِيَّة	موافقة
وُرودُ (كذَا) التِي للتَكْثيرِ مُفرَدَةً	مخالفة
أصلُ كلمَة (كَأَيِّنْ)	مخالفة
آرَاءُ ابنِ طَلْحَة (ت٦١٨هـ)	
القولُ بأنّ الفعلَ المُضارِعَ المتّصِلَ بِنُونِ الإِنَاثِ مبنِيٌّ بِلَا خِلَاف	مخالفة
إعْمَالُ المصْدر المُقْتَرن بـ(أل)	مخالفة
آرَاءُ أَبِي عَلِي الشَلَوْبِيْن (ت٦٤٥هـ)	
اللُّغَاتُ التِي حُكِيَت في اسمِ الإِشَارَة (أُولَى)	موافقة
القَولُ بأنَّ (أل) الموصُولَة حرْفٌ	مخالفة

إعْرابُ مَا بعْدَ (إنْ) الشرْطِيَّة إذَا حُذِفَت (كانَ) واسْمها قبلها	موافقة
رافِعُ خبَر (لا) النافِيَة للجِنْسِ عِنْدَ ترْكِيْبِهَا	لمْ يبدِ رأيَه
نَصْبُ المُخْتَصّ مِنَ المَكَانِ بعدَ (دَخَل)	مخالفة
مَجِيءُ الباء بعدَ السُؤَالِ بِمعْنى (عَنْ)	لمْ يبدِ رأيَه
رَفْعُ اسم الفاعلِ للفَاعلِ الظَاهرِ	مخالفة
الفصْلُ بينَ فعْلِ التَّعَجّبِ ومعمولِه بشبْهِ الجمْلَةِ	موافقة
جَوازُ تنكيرِ عَطفِ البيَانِ ومَتْبُوعِه	مخالفة
العطْفُ علَى ضَميرِ الجَرّ بدونِ إعَادَة الجارّ	موافقة
أصلُ لفظِ (فُلُ) المُلازم للنّداء	مخالفة
القَولُ بأنَّ معْنَى (إذَنْ) الجَوابُ والجَزاءُ	مخالفة
مَا أصلُ همْزَةِ الوَصْلِ؛ سكون أو حركة؟	مخالفة
آرَاءُ ابنِ هِشَام الخضرَاوِي (ت٦٤٦هـ)	
نِيَابَةُ المَفْعولِ الثَالثِ منْ بابِ (أعْلَمَ) عن الفَاعلِ	موافقة
التَّوجيْهُ النَّحْويُّ للمصدَر المُنَكَّرِ والمُعرَّفِ بعدَ (أمَّا) الشرْطِيَّة	مخالفة
كونُ (حتَّى) بِمعْنى (إلَّا أَنْ) لِتنْصِبَ المُضَارِعَ بعْدَهَا	مخالفة
هلْ (لوْ) التِي للتَّمَنِّي قِسْمٌ برأْسِه أوْ راجِعَة إلَى قِسْمٍ آخَر	موافقة
الخبرُ حينَمَا يكونُ موضِعُ (أنْ) بعدَ (لَوْ) مبتدَأً	لمْ يبْدِ رأْيَه
ثُبُوتُ أَلفِ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّة المَجْرُورة فِي قَولِه تَعالَى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾	موافقة
آرَاءُ ابنِ عُصْفُور (ت٦٦٩هـ)	
القَولُ بِجوَازِ تَثنِية (ذو) الطَائِيَّة وجمعها	مخالفة
ما اللُّغات في (سِوَى) التِي يُسْتَثْنَى بِها؟	موافقة
(سِوَى) بينَ الظرْفِيَّة والتَّصرُّف	موافقة
هلْ لجملتَي (ليسَ) و(لا يَكُون) في الاستثناءِ محلٌ منَ الإعرابِ؟	موافقة
العامِلُ في تَمِيزِ الجمْلَةِ	مخالفة
مَجيءُ (مِنْ) دالة عَلى التَّبْعيضِ	موافقة
حكْمُ (مُذْ) و(مُنْذُ) إذا وَلِيَهُما جملة	مخالفة

هلْ (نعمَ) و(بئسَ)، اسْمَان أمْ فِعلان؟	موافقة
اقترانُ (لكنْ) العاطِفَة بالواو	موافقة
مجِيءُ (أوْ) بِمَعْنَى (بَلْ)	مخالفة
مجِيءُ(إمَّا) عاطِفة	مخالفة
بَدَلُ النِسْيَانِ بينَ بدَلِ الغَلَطِ وبدلِ الإضْرَابِ	مخالفة
زِيَادَةُ (لَا) معْ (بَلْ) في النَّفيِ والنَّهيِ	مخالفة
حرْفُ النِّداءِ(آ) بينَ القريْبِ والبَعيْدِ	مخالفة
آرَاءُ ابنِ الضَّائِع (ت٦٨٠هـ)	
القولُ بأنَّ الإِضَافةَ بمعنَى اللَام على كلِّ حَال	مخالفة
ترْخيْمُ المُسْتَغاث إذَا لمْ يَكُنْ فيْه اللام	مخالفة
آرَاءُ أبِي الحسن الأُبَّذي (ت٦٨٠هـ)	
العطْفُ على ضَميرِ الرفعِ المنْفصِل بلا شُروط	مخالفة
القَولُ بجوازِ حَذفِ مَجْزومِ (لا) النَّاهية إذَا دلَّ عليه دليل بـ(إلَّا)	لمْ يُبْدِ رأْيَه
آرَاءُ ابنِ أبِي الرَبيع (ت٦٨٨هـ)	
أسمَاءُ الإشَارةِ للمفردِ المُؤنَّثِ	موافقة
القولُ بأنَّ عطفَ جملةٍ فيها ضمير بالفاءِ رابطٌ من روابطِ المبتدأ بالخبرِ	موافقة
القَولُ بأنَّ فاعِلَ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) المُضْمَر المُبْهَم إذا فُسِّر بِمُؤنَّث لَحِقَته تَاءُ التَأنيثِ	مخالفة
هلْ (لَكِنْ) عاطِفَة أو غير عاطِفة إذَا تَلِيَها جملة؟	مخالفة
لُغةُ تميم في (أمس)	مخالفة
آرَاءُ أبِي حيَّان (ت٧٤٥هـ)	
حذفُ عامِل المعطوفِ والاستِغْناءُ بمَعْمُولِه	موافقة
أصلُ مَادة (هَنَاه)	لَمْ يبدِ رأْيَه
حكمُ الفعْلِ المُضَارِعِ المنْصوبِ بعدَ لامِ الجُحودِ	لَمْ يُبْدِ رَأْيَه
النَّصبُ بعدَ واوِ المَعِيَّة في الدُعاءِ والعَرْضِ والتحْضيضِ والرجَاء	موافقة
اقترانُ جوَابِ الشَرْطِ الذي جاءَ علَى الأصلِ بالفَاءِ	موافقة
إظْهَارُ العَاطِفِ في قولِك: عنْدِي خَمْسَةٌ وعشَرةٌ رجلًا	موافقة

- **جَدول إحصَائِي يُوَضّحُ مَوْقِفَ المُرادِي مِن آراءِ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ:**

النَّحْوي الأَنْدَلُسِي	الموافقة	المخالفة	لمْ يُبدِ رأْيَه
أَبُو بَكْر الزُّبَيْدِي	٠	١	٠
ابْنُ سِيْدَه	٠	١	٠
الأَعْلَمُ الشَنْتَمَرِي	٠	٢	٠
ابْنُ السِّيِّد	١	١	٠
ابْنُ الطَّرَاوَة	١	٧	٠
ابن الباذش	١	٠	٠
ابن يسعون	٠	١	٠
ابن مضاء القرطبي	٠	١	٠
ابن خروف	٥	١٠	١
ابن طلحة	٠	٢	٠
أبو علي الشلوبين	٤	٧	٢
ابن هشام الخضراوي	٣	٢	١
ابن عصفور	٦	٨	٠
ابن الضَّائع	٠	٢	٠
أبو الحسن الأُبَّذي	٠	١	١
ابن أبي الربيع	٢	٣	٠
أبو حيّان	٤	٠	٢
عَدَدُ المَسَائِل	٢٧	٤٩	٧

الخَاتِمة:

- النَّتَائج
- التَّوصِيات

الخَاتِمَة:

الحَمْدُ لله حَمْدًا كَثِيْرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا مِلْءَ السَمَاواتِ والأرضِ ومِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا، الحَمْدُ لله الذِي يسَّرَ لِي منَ الوَقْتِ والفَاقَة، ووَفَّقَنِي فِيْمَا دَعَتْ لَهُ الحَاجَة لإِنْجَازِ هَذا البَحثِ بِصحبَةِ عُلَماء أجِلَّاء، وبَعد:

فَهَذا مَا فَتَحَ اللهُ بِه عَليَّ فِي هَذا المَوضُوعِ، فَمَا كانَ في الرِسَالَة منْ جُهدٍ وتسديدٍ وتوفيقٍ فَمنْ فضلِ اللهِ، وَمَا كانَ منْ خَطأٍ فَمنْ نَفْسِي والشَيطَان، وإذ انتَهيتُ في بحَثِي إلى الصُورةِ التِي رَجوتُ، فيجدرُ بِي أنْ أقِفَ علَى أبرز مَا وردَ فيه من أفكارٍ وحقائق ونتائج، على النَّحو التالي:

أولًا: النَتَائِج:

١. يستحقُّ المرادي وكتابُه كلَّ إجلالٍ وتقدير، فهُوَ كِتابٌ نافِعٌ في موضوعِه، مفيدٌ لقرَّائِه، دقيقٌ في عِباراته، إلَّا أنَّنا وجدنَا بعضَ الهَفَواتِ والهَنَاتِ فِي نقلِه لآراءِ نُحاةِ الأندلس وجمعه لأقوالهم، وليس هذا انتقاصًا لقدْره، إنَّما هو تنويهٌ اقْتَضى ذكره حِرصًا على الأمَانة العلميَّة.

٢. تَميَّز المرادي في شرحِه لألفية ابن مالك بسلاسة العبارة، وحسن العرْض، والوقوف على كلِّ مسألة–غالبًا– بالمناقشَة والتوجيه، وتقريب الشارد وردِّه.

٣. كانَ موقفُ المرادي من نُحاة الأندلس موقفَ المختارِ المُميِّز، فقد وافقهم في آراء، وخالفهم في أخرى، فتميّزت شخصيَّتُه بأنّها ناقدةٌ مستوعبة، ولم يكنْ متصيِّدًا لهفواتهم، إنَّما أحسَبُه محبًّا للحقِّ باحثًا عنه.

٤. أظهَرَ المرادِي ثبَاتًا في موقِفِه تُجاه المسألة الواحدة، فرأيُه موحَّدٌ في مؤلفاته كافة التي تتناول المسألة ذاتها، في حين وجدتُ بعضَ نُحاةِ الأندلسِ كابنِ عُصْفُور –مثَلًا– يتبنَّى في مؤلفاته قولين مختلفين للمسألة الواحدة.

٥. الألفاظ التي استخدمها المرادي في اعتراضاته على نحاة الأندلس تدلُّ على نبلِ طبعه وسمو أخلاقه، فكانَ متأدِبًا ليّن العبارة واللفظ، فلم يخدش في اعتراضاته مكانة النحاة أو شخصيتهم.

٦. شخصيّةُ نحاةِ الأنْدَلسِ شخصيّة علميّة متّزِنَة، تَرَى ما تَرَى، وتَرفُضُ ما تَرفُض عن بصيرةٍ نافذةٍ وعلمٍ غزير، فإذَا تتبَّعْنَا آراءَهم ترسخُ في النفوسِ هذه الشخصيّة العلميّة المُتَّزِنَة، فقد زخر شرح المرادي بكثيرٍ من الآراءِ التي تفرّد بها نحاة الأندلس عن غيرهم.

٧. كشفَت الدِّراسة عنْ تأثيرٍ واضحٍ لأبِي حيّان في المُرادي، إذْ كانَ موافِقًا للآراءِ التي يتبنَّاها أستاذه، فكان موقفه موقف المؤيِّد المؤازر في معظم آرائه، وقد تتبّعت معظمَ مسائل المرادي في شرحه للألفية، فوجدته يُعوِّل كثيرًا على كتابي شيخه: (ارتِشَاف الضَرب، والتَذْيِيل والتَّكْمِيل)، وهذا لا يعني أنَّ شخصية المرادي توارت عند أبي حيان، بل كان له رؤيته المستقلة في كثيرٍ من المسائل.

٨. أظهر المرادي انفرادَ ابن الطراوة بالكثير من التوجيهات والآراء التي فتحت عليه باب النقد من النحاة.

- **ومن خلال الجدول الإحصائي المذكور آنِفًا يمكن استقراء ما يلي:**

١. خالف المُرادي نحاة الأندلس في ثلثي المسائل –تقريبًا– ووافقهم فيما تبقَّى من المسائل، ولمْ يُبدِ رأيَه في جزءٍ يسير منها، وبهذا تكون اعتراضاتُه على نُحاةِ الأنْدلس أكثرَ من موافقاته لهم.

٢. أقَلَّ المُرادي النَّقلَ عن نُحاة الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين، وظهر معترِضًا ومخالفًا لآرائهم وأقوالهم كافة.

٣. أكثَرَ المُرادي مِنْ ذِكرِ آراء نحاة الأندلس في القرن السابع الهجري مقارنةً بغيرهم في القرون الأخرى، فَنَالَ كلٌّ من: (ابن خروف والشَلوبين وابن عصفور) النصيبَ الأكبر من مجموعِ الآراء المذكورة في شرحه.

٤. خَالَفَ المرادي كُلًا من: (أبي بَكْر الزُبَيْدي، وابن سِيْده، والأعْلَم الشَنْتمري، وابن يسعون، وابن مَضَاء، وابن طَلْحَة، وابن الضَّائع، والأُبَّذي) في أقوالهم وآرائهم كافة التي استعرضها في شرحه، ولم يوافقهم في مسألةٍ قَط.

٥. يُعَدُّ (أبو حيَّان) النَّحوي الأندلسي الوحيد الذي لم يُخالفْه المرادي في آرائِه وأقوالِه، بل وَافَقَه في كلِّ ما ذَهبَ إليه؛ لأنّه أستاذه وشيخه.

٦. خَالَفَ المرادي ابنَ الطّراوة في المسائل كافة، ولم يُوافقْه سوى في مَسألةٍ واحدة.

٧. تفاوتَ موقفُ المُرادي من ابن عُصفور وابن أبي الربيع فتارةً يؤيّدهما، وتارةً يُناقشهما ويُعارضهما، وهو الغالب عليه.
٨. بلغت اعتراضاتُ المُرادي على مسائل ابن خَروْف والشَلوبين ضِعفَ موافقاتِه لهم، وهو بذلك يميلُ إلى مخالفتِهم ومعارضتِهم.
٩. رجحت موافقات المرادي لابن هشام الخضراوي على اعتراضاته عليه، وهو بذلك يميل إلى موافقته.

ثانِيًا: التَّوْصِيَات:

١. يعدُّ (شرح المرادي لألفية ابن مالك) معينًا جاريًا لكثيرٍ من الاعتراضات ومسائل الخلاف في مجال النَّحو والتصريف واللُّغة، لهذا أوصِي طلبة بدراسة موقف المرادي من نحاة الأندلس دراسةً صرفيَّة، فقد زخر شرح المرادي بكثيرٍ من الآراء الصرفية للنُّحاة الأندلسيين التي تحتاج لدراسةٍ شاملةٍ ومُتَعمّقة تسلّط الضوءَ على آرائهم وفكْرِهم، وتُفصح عن موقف المرادي من هذه الآراء والأفكار.
٢. هناك تنوّعٌ شديدٌ للأدلّة النَّحويَّة عندَ علماءِ الأندلسِ، وهذه الأدلة بحاجة لِمَن يوازن بينها وبين غثِّها وسمينِها، وبين الرأي الراجح منها.
٣. دراسة تَأثُّر المرادي بشيخِه أبي حيّان عبرَ عقدِ موازنة بينَ (شرح المرادي للألفية) وكتابي أبي حيان: (ارتِشَاف الضَرب، والتَذييل والتَّكميل).

خِتامًا: إنَّنا حاولنا أنْ نُعطِيَ لكلِّ مسألة حقَّها من الوقتِ والجهد، حتَّى يخرجَ العملُ بصورةٍ طيِّبة، راجينَ من الله تعالى الإخلاصَ فِي العَمل، مُعْتَرِفين أنَّه لا عمل يخلو من زللٍ وهنَّات، بحكم بشريَّتِنَا، ولكنَّ عزاءَنا فيمَا قاله بعض الحُكماء:

أســـيرُ خلفَ ركَـابِ النُّجْـبِ ذَا عَرِجٍ ... مُؤَمِّلًا كَشْـــفَ مـا لاقيـتُ مِنْ عوجِ
فـإنْ لَحِقْـتُ بهم مِنْ بَعْـد مـا سَـــبَقوا ... فكـم لـربِّ الـوَرَى فـي ذاك مِـنْ فـرجِ
وإنْ بَقِيـتُ بظَـهْرِ الأرضِ مُنقطِعًـا ... فمـا عَلى عَرِجٍ في ذلـك مِنْ حَرَجِ

أسألُ الله أنْ ينفعَ بهذا العمل، إنَّه وليُّ ذلك والقَادرُ عليه، وآخرُ دَعْوَانَا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلّى اللهُ عَلى سَيّدنا مُحَمّد وعلَى آلِه وصَحْبِه وسلّم.

الفهارس الفنيّة:

- فهرس الآياتُ القُرآنية
- فهرس الأحاديث النبويّة
- فهرس الأمثال والأقوال
- فهرس الأبيات الشعريّة

فهرسُ الآياتِ القُرآنيّة

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة			
١.	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾	102	77
٢.	﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾	91	77
٣.	﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	60	94
٤.	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾	91	95
٥.	﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	253	99
٦.	﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾	90	101
٧.	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾	233	124
٨.	﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	177	130
٩.	﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	5	132
١٠.	﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ﴾	133	159
١١.	﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	217	160
١٢.	﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ﴾	217	175
١٣.	﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا﴾	102	176
١٤.	﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾	253	205
١٥.	﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾	177	214
١٦.	﴿وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾	102	214
١٧.	﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾	100	216
١٨.	﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	74	218
١٩.	﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾	204	230
٢٠.	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾	143	255
سورة آل عمران			

١.	﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	59	77
٢.	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	159	94
٣.	﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾	119	130
٤.	﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾	97	156
٥.	﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾	92	205
٦.	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾	142	256
سورة النساء			
١.	﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾	3	82
٢.	﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾	22	81
٣.	﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾	58	102
٤.	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	1	160
٥.	﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾	127	161
٦.	﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	73	178
٧.	﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ﴾	131	233
٨.	﴿لَٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾	166	243
٩.	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾	168	255
سورة المائدة			
١.	﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾	95	157
سورة الأنعام			
١.	﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾	96	79
٢.	﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾	64	159
٣.	﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	27	257
سورة الأعراف			
١.	﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾	26	237
سورة الأنفال			
١.	﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا، لَفَشِلْتُمْ﴾	43	55

٢.	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾	33	253
سورة التوبة			
١.	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	103	204
٢.	﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾	40	234
سورة يونس			
١.	﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾	100	94
٢.	﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	42	206
٣.	﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾	43	206
سورة هود			
١.	﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾	98	60

سورة يوسف			
١.	﴿أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً﴾	107	59
٢.	﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	109	64
٣.	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	105	120
٤.	﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾	111	213
٥.	﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾	39	228
٦.	﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾	26	259
سورة إبراهيم			
١.	﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾	16	156
سورة الحجر			
١.	﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	2	76
٢.	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾	5	180
سورة النحل			
١.	﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾	77	218
سورة الكهف			
١.	﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	18	79
٢.	﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾	50	154

٣.	﴿إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾	86	220
٤.	﴿لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	38	243
سورة مريم			
١.	﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	69	56
سورة طه			
١.	﴿قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَىٰ أَثَرِي﴾	84	132
٢.	﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾	91	175
سورة الأنبياء			
١.	﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾	57	68
٢.	﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	54	232
سورة الحج			
١.	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾	40	127
سورة المؤمنون			
١.	﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾	40	94
٢.	﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	22	159
سورة النور			
١.	﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾	35	156
٢.	﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾	45	204
سورة الفرقان			
١.	﴿الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾	59	147
٢.	﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾	25	149
سورة الشعراء			
١.	﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	102	178
سورة النمل			
١.	﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾	96	81
٢.	﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾	90	259

سورة القصص			
١.	﴿وَمَا كُـنـتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾	44	65
٢.	﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾	15	76
٣.	﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾	4	99
سورة لقمان			
١.	﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾	13	234
سورة الأحزاب			
١.	﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾	23	206
٢.	﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾	40	213
سورة سبأ			
١.	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	33	228
سورة يس			
١.	﴿يَس، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	1-3	88
سورة الصافات			
١.	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	147	215
سورة ص			
١.	﴿نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوّابٌ﴾	44	74
٢.	﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾	71	78
٣.	﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾	75	82
سورة الزمر			
١.	﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾	45	61
٢.	﴿نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾	8	81
٣.	﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	58	18
سورة فصلت			
١.	﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾	11	159
سورة الدخان			
١.	﴿حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾	1-3	88

سورة محمد			
٠١	﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾	4	221
سورة الحجرات			
٠١	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾	5	180
سورة ق			
٠١	﴿فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾	9	65
سورة الطور			
٠١	﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ، وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾	5-6	133
سورة القمر			
٠١	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾	12	201
سورة الرحمن			
٠١	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	26	99
سورة الواقعة			
٠١	﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾	95	65
سورة الحديد			
٠١	﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾	18	133
٠٢	﴿نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم﴾	12	148
سورة الجمعة			
٠١	﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	1	84
سورة الطلاق			
٠١	﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾	8	121
سورة الحاقة			
٠١	﴿الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ﴾	1-2	238
سورة المعارج			
٠١	﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾	1	147
سورة نوح			
٠١	﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	17	89

سورة الجن			
١.	﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	13	259
سورة النبأ			
١.	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	1	182
سورة النازعات			
١.	﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾	43	182
سورة البروج			
١.	﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾	4-5	71
سورة البلد			
١.	﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾	14-15	127
سورة الشمس			
١.	﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾	5	82
سورة الضحى			
١.	﴿فَأَما الْيَتِيم فَلَا تقهر﴾	9	173
سورة البينة			
١.	﴿وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾	5	65
سورة الكافرون			
١.	﴿وَلا أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ﴾	3	83

فهرسُ الأحاديث النبويّة

الرقم	الحديث	رقم الصفحة
١.	سُئِل رسول الله فقِيل: يا رسول الله، مَن آلُكَ؟ فقال: آلي كُلُّ تقيٍّ إلى يوم القيامة.	٣٧
٢.	قال رسول الله: (إنّ قَعْرَ جَهَنّمَ لَسَبعينَ خريفًا)	٤٨

٣.	قال رسول الله: (إنْ يَكُنْهُ، فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ، فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)	٥٣
٤.	قال رسول الله: (إيَاكِ أنْ تَكوْنِيْها يا حُميْراء)	٥٣
٥.	قال رسول الله: (مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ الله دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةِ بابٍ، أَيْ فُلُ هَلُمَّ)	١٦٦
٦.	قال رسول الله: (كلُّ مَوْلُود يُولد على الفطْرَة حتي يكون أَبَوَاهُ يُهَوّدَانِهِ أَو ينصرَانِهِ)	١٧٥
٧.	قال رسول الله: (إِنّي سَأَلْتُ رَبّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ)	١٩٣
٨.	قال رسول الله: (مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ)	١٩٤
٩.	قال رسول الله: (مَن توضّأ فبِها ونِعْمَت، ومَن اغتَسَلَ فهو أفضَلُ)	٢٤

فهرسُ أقوال وأمثال العرب

الرقم	المثل أو القول	رقم الصفحة
١.	سُبحانَ ما يسبّح الرَّعْدُ بحمدِه، وسُبْحانَ ما سخّركُنَّ لنا	٨٢
٢.	الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ	١٥٢
٣.	ما أَحْسَنَ في الهجاءِ لِقاءَها! وأَكْثَرَ في اللَّزباتِ عَطاءَها	١٥٣
٤.	ما أهون على النَّائم القرير سهر المسهّد المكروب	١٥٣
٥.	ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب	١٥٣
٦.	مَا فِيهَا غَيره وفرَسِه	١٦١
٧.	قال عمر –رضي الله عنه: وما لنا والرمل، إنّما كنّا راءَينا المشْرِكينَ، وقدْ أهلَكَهم الله	١٦٤
٨.	بِالْفَضْلِ ذُو فَضلكُمْ الله بِهِ والكرامة ذَات أكْرمكُم الله بِه	١٨٧

٩.	حكى الفراء أنّ أعرابيًّا بُشّر بمولودة، فقيل له: نعم المولودةُ مولودتُك، فقال: والله ما هي بنِعمَ المولودةُ	٢١٠
١٠.	نعمَ السَّيرُ على بئْسَ العَيْرُ	٢١٠
١١.	يا نعم المولى ويا نعْمَ النصير	٢١٠

فهرسُ الأبيات الشعريّة

القـافيــة	البحــر	الشـاعـر	رقم الصفحة
تَمَامُها	الطويل	الحسن المرادي	١٧
آلـَكَ	الكامل	عبد المطلب بن هاشم	٣٨
آلِكَا	الطويل	خُفاف بن ندبة	٣٨
آلهَا	الطويل	الكُميت	٣٩
ارتِفَاعَا	الوافر	مقّاس العائذي	٣٩
الفَنَعَا	البسيط	الأعشى	٤٠
يَثْرِبِ	الطويل	علقمة	٤٠
عُمَرُ	البسيط	جرير	٤٤
أُسْدَا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٧
الأوّلُ	الكامل	بلا نسبة	٤٨
شَنَبُ	البسيط	ذو الرُّمة	٥٠
مُبْتَدِرَا	البسيط	بلا نسبة	٥٣
بِلِبَانِهَا	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٥٣
رقِيْبَا	الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٥٤
الإحَنِ	البسيط	بلا نسبة	٥٤
يَتَغَيَّر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٥٤
أَفْضَلُ	المتقارب	غسان بن وعلة	٥٨
الدِّخالِ	الوافر	لبيد بن ربيعة	٥٩

عَذُولا	الخفيف	بلا نسبة	٦٣
فاتكِ	الطويل	تأبّط شرًا	٦٥
ناقِعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٦٧
قَوَّادِي	البسيط	الأحوص	٦٨
الحِـضْـبِ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٩٠
عَــارِ	البسيط	سالم بن بدارة	٩٥
مَجْهَلِ	الطويل	مزاحم العقيلي	٩٧
مَقادِيرُها	المتقارب	بلا نسبة	٩٨
دِينَا	الرجز	عبد الله بن رواحة	١٠٥
كانا	البسيط	جرير	١٠٦
فَحَوْمَلِ	الطويل	امرؤ القيس	١١٣
الأَجَلْ	المتقارب	بلا نسبة	١٢٧
مِسْمَعا	الطويل	المرّار الأسدي	١٢٧
فقيرا	الطويل	بلا نسبة	١٢٨
شَــوَارِعُ	الطويل	بلا نسبة	١٢٩
عَليْه	الوافر	بلا نسبة	١٣٢
أُلّاكَــا	الرجز المشطور	بلا نسبة	١٣٢
الجَــدَلِ	البسيط	الفرزدق	١٣٥
مُقِيمُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١٤٢
حَرَامُ	الوافر	جرير	١٤٤
طَبِيبُ	الطويل	علقمة الفحل	١٤٧
فَعَلا	البسيط	الأخطل	١٤٨
تَعارا	الوافر	ابن الأحمر	١٤٩
وَدَّعَا	الطويل	مالك بن خريم	١٤٩
أَتَحَوَّلا	الطويل	أوس بن حجر	١٥٣
المُقَدَّمَا	الطويل	عباس بن مرداس	١٥٣
نَفَانِفِ	الطويل	مسكين الدرامي	١٦١

عَجَبِ	البسيط	بلا نسبة	١٦١
سِوَاهَا	الوافر	عباس بن مرداس	١٦١
الفَوادِحِ	الطويل	بلا نسبة	١٦٣
مَوْرودِ	البسيط	بلا نسبة	١٦٤
صميمهُا	الطويل	الفرزدق	١٧١
الدَّخالِ	الوافر	لبيد بن ربيعة	١٧٣
قَلِيلُ	الكامل	المقنع الكندي	١٧٦
القُبُورِ	الوافر	المهلهل بن ربيعة	١٧٨
فننْهَدَا	الطويل	بلا نسبة	١٧٨
الْقِيـلُ	البسيط	كعب بن مالك الكميت	١٨٣
وَامْسَلِمَهْ	المنسرح	بجير بن غنمة	١٨٦
سَائِقِ	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٨٧
طَوَيْتُ	الوافر	سنان بن الفحل	١٨٨
جُونَا	مجزوء الكامل	لبيد بن ربيعة	١٩٣
دَانُوا	الهزج	الفند الزمَّاني	١٩٤
المُشْتَرِي	الكامل	ابن المولى المدني	١٩٤
أَجنَبُ	الطويل	قرّاد بن عبّاد	١٩٤
صَبُورُ	الطويل	مجنون ليلى أبو دهبل الجمحي	١٩٥
أَثِق	المنسرح	بلا نسبة	١٩٥
الأَشْبَارِ	الكامل	الفرزدق	٢٠٩
يَافِعُ	الطويل	الكميت	٢٠٩
البلدِ	البسيط	ذو الرمّة	٢١٢
غَادِيَا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢١٤
أَمْلَحُ	الطويل	ذو الرمّة	٢١٦
أُفولُ	الخفيف	بلا نسبة	٢٢٣

أجَلِ	البسيط	بلا نسبة	٢٢٤
اسْتَدِيما	الخفيف	بلا نسبة	٢٢٤
سَعْدٍ	الوافر	الأحوص	٢٣٠
لِمَالِ	الرمل	مرة بن الرواغ	٢٣١
فيَغْرَقُ	الطويل	ذو الرمّة	٢٣٨
تُنتَظُر	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٢٤٢
أمسُ	الخفيف	بلا نسبة	٢٤٥
خَمْسَا	الرجز	العجّاج	٢٤٥
الْعُيُونَا	الوافر	الراعي النميري	٢٤٧
عَيْنَاهَا	الكامل	بلا نسبة	٢٤٨
الشَّجَر	الطويل	طرفة بن العبد	٢٤٩
بِشَرّ	المتقارب	امرؤ القيس	٢٥١
لأَسْمَعَا	الطويل	بلا نسبة	٢٥٤
أُجْلَدا	الرجز	العجاج	٢٥٤
يُصابُ	الوافر	بلا نسبة	٢٥٤
دَاعِيَانِ	الوافر	الحطيئة الأعشى دثار بن شيبان النمري	٢٥٧
عَظيمُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي الأخطل الطرماح	٢٥٧
الإِخَاءُ	الوافر	الحطيئة	٢٥٧
تجلّت	الطويل	بلا نسبة	٢٦١

المَصادِرُ والمَراجِع

قَائِمَةُ المَصَادِرِ والمَراجِع:

١. القُرْآنُ الكَرِيْم.

٢. الأُبَّذي، أحمد بن محمد(ت٨٦٠هـ). (١٤٢١هـ-٢٠٠١م). *الحدود في علم النحو*. تحقيق: نجاة نولي. ط١. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

٣. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد(ت٦٨٨هـ). (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م). *البسيط في شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٤. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير (ت٨٣٣هـ). (٢٠٠٦م). *غاية النهاية في طبقات القراء*. تحقيق: برجستراسر. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٥. ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ). (٢٠١٠م). *الكافية في علم النحو*. تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر. ط١. القاهرة: مكتبة الآداب.

٦. ابن السرّاج، محمد بن السرِّي(ت٣١٦هـ). (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٧. ابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي(ت٥٤٢هـ). (١٤١٣هـ-١٩٩١م). *أمالي ابن الشجري*. تحقيق: محمود الطناحي. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٨. ابن الصائغ، محمد بن حسن(ت٧٢٠هـ). (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م). *اللمحة في شرح الملحة*. تحقيق: إبراهيم الصاعدي، ط١. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

٩. ابن القيم، برهان الدين الجوزية(ت٧٦٧هـ). (١٣٧٣هـ-١٩٥٤م). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد السهلي. ط١. الرياض: أضواء السلف.

١٠. ابن الناظم، بدر الدين محمد(ت٦٨٦هـ). (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١١. ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس(ت٣٨١هـ). (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *علل النحو*. تحقيق: محمود الدرويش. ط١. الرياض: مكتبة الرشد.

١٢. ابن إيّاز، الحسين بن بدر(ت٦٨١هـ). (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م). *شرح التعريف في ضَرُوريِّ التصريف*. تحقيق: هادي نهر وهلال المحامي. ط١. الأردن: دار الفكر.

١٣.ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد(ت٤٦٩هـ). (١٩٧٧م). *شرح المقدمة المُحْسِبَة*. تحقيق: خالد عبد الكريم. ط١. الكويت: المكتبة العصرية.

١٤.ابن جني. (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها* . تحقيق: جماعة من المحققين. د.ط. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١٥.ابن جنّي. (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). *سر صناعة الإعراب*. تحقيق: محمد إسماعيل، وأحمد عامر. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦.ابن جنّي. (د.ت) *اللمع في العربية*. تحقيق: فائز فارس. (د.ط). الكويت: دار الكتب الثقافية.

١٧.ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ). (د.ت). *الخصائص*. تحقيق: محمد النجار. ط٤. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٨.ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر(٨٥٢هـ). (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمانية*. تحقيق: محمد ضان. ط٢. صيد أباد-الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

١٩.ابن حجر العسقلاني. (٢٠٠٢م). *لسان الميزان*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط١. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

٢٠. ابن حجر العسقلاني. (جزء ١/ ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، جزء ٢-٤/ ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م). *المعجم المؤسس للمعجم المفهرس*. تحقيق: يوسف المرعشلي. د.ط. بيروت: دار المعرفة.

٢١.ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد(ت٤٥٦هـ). (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م). *جمهرة أنساب العرب*. تحقيق: لجنة من العلماء. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٢.ابن خروف، علي بن محمد(ت٦٠٩هـ). (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: سلوى عرب. د.ط. مكة: جامعة أم القرى.

٢٣. ابن خلكان. أحمد بن محمد(ت٦٨١هـ). (١٩٧٢م). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. تحقيق: إحسان عباس. ط١. بيروت: دار صادر.

٢٤.ابن سيده. (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). *المحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد الهنداوي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٥.ابن سيده، علي بن إسماعيل(ت٤٥٨هـ). (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). *المخصص*. تحقيق: خليل جفال. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٦.ابن عادل، أبو حفص بن علي بن عادل(ت٨٨٠هـ). (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). *اللباب في علوم الكتاب*. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٧.ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد(ت١٣٩٣هـ). (١٩٨٤م). *تفسير التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)*. د.ط. تونس: الدار التونسية للنشر.

٢٨.ابن عبد البر النمري، يوسف بن عبد الله(ت٤٦٣هـ). (١٤١٢هـ-١٩٩٢م). *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*. تحقيق: علي البجاوي. ط١. بيروت: دار الجيل.

٢٩.ابن عصفور(ت٦٦٩هـ). (١٤١٨هـ-١٩٩٨م). *المقرّب*. تحقيق: عادل الموجود وعلي معوّض. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٠.ابن عصفور. (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: إميل يعقوب. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١.ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(٧٦٩هـ). (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد بركات. ط١. دمشق: دار الفكر.

٣٢.ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(ت٧٦٩هـ). (٢٠٠٤م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد عبد الحميد. ط٢. القاهرة: دار الطلائع.

٣٣.ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت٣٩٥هـ). (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. تحقيق: أحمد حسن بسج. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٤.ابن فرحون، إبراهيم بن علي(ت٧٩٩هـ). (د.ت). *الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب*. تحقيق: محمد الأحمدي. د.ط. القاهرة: دار التراث.

٣٥. ابن قايماز الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨هـ). *سير أعلام النبلاء*. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٦.ابن قَايْماز، محمد بن أحمد(ت٧٤٨هـ). (٢٠٠٣م). *تاريخ الإسلام ووَفيات المشاهير والأعلام*. تحقيق: بشار معروف. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٣٧.ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر(ت٧٥١هـ). (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م). *المنار المنيف في الصحيح والضعيف*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط١. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

٣٨.ابن مالك. (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). *شرح التسهيل*. تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد المختون. ط١. الجيزة: دار هجر.

٣٩.ابن مالك. (١٤١٣هـ). *شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*. تحقيق: طه محسن. ط٢. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

٤٠.ابن مالك. (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). *متن ألفية ابن مالك*. علّق عليها: عبد اللطيف الخطيب. ط١. الكويت: دار العروبة.

٤١.ابن مالك. (د.ت). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم هريدي. ط١. دمشق: دار مأمون للتراث.

٤٢.ابن منظور، محمد بن مكرم(ت٧١١هـ). (١٤١٤هـ). *لسان العرب*. ط٣. بيروت: دار صادر.

٤٣.ابن هشام(٦٧١هـ). (١٩٨٥م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله. ط٦. دمشق: دار الفكر.

٤٤.ابن هشام. (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: محمد عاشور. ط١. بيروت: دار إحياء التراث.

٤٥.ابن هشام. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. ط٤. بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٦.ابن هشام. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف البقاعي. د.ط. بيروت: دار الفكر.

٤٧.ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هـ). (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). *شرح المفصّل للزمخشري*. قدّم له: إيميل يعقوب. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٨.أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري(ت٥٧٧هـ). (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *أسرار العربية*. تحقيق: بركات هبود. ط١. بيروت: دار الأرقم.

٤٩.أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد(ت٧٣٢هـ). (٢٠٠٠م). *الكناش في فني النحو والصرف*. تحقيق: رياض الخوام. د.ط. بيروت: المكتبة العصرية.

٥٠.أبو القاسم السهيلي. (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). *الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام*. تحقيق: عمر السلامي. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٥١.أبو القاسم السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله(ت٥٨١هـ). (١٤١٢هـ-١٩٩٢م). *نتائج الفكر في النحو*. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٢.أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم(ت٣٢٨هـ). (١٤٠١هـ-١٩٨١م). *المذكر والمؤنث*. تحقيق: محمد عضيمة. د.ط. القاهرة: لجنة إحياء التراث.

٥٣.أبو حيان. (١٤١٨هـ-١٩٩٨م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق: رجب محمد. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٥٤.أبو حيان. (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: حسن هنداوي. ط١. دمشق: دار القلم، والرياض: دار كنوز إشبيليا.

٥٥.أبو حيّان. (١٤٢٠هـ). *البحر المحيط في التفسير*. تحقيق: صدقي جميل. د.ط. بيروت: دار الفكر.

٥٦.أبو حيّان، محمد بن يوسف أثير الدين(ت٧٤٥هـ). (١٤١٦هـ-١٩٩٥م). *النهر المادّ من البحر المحيط*. تحقيق: عمر الأسعد. ط١. بيروت: دار الجيل.

٥٧.أبو داود، سليمان بن الأشعث(ت٢٧٥هـ). (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). *سنن أبي داود*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي. ط١. دمشق وسوريا: دار الرسالة العالمية.

٥٨.أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد(ت٣٧٧هـ). (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م). *الإيضاح العضدي*. تحقيق: حسن فرهود. ط١. الرياض: جامعة الرياض.

٥٩.أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله(ت٤٣٠هـ). (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). *المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم*. تحقيق: محمد الشافعي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٦٠. الإزميري، مصطفى بن عبد الرحمن(ت١١٥٦هـ). (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). *إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمّى بـ(تحرير النشر)*. تحقيق: خالد أبو الجود. ط١. القاهرة: دار أضواء السلف.

٦١.الأزهري. خالد بن عبد الله(ت٩٠٥هـ). (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). *شرح التصريح على التوضيح*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٦٢.الأشموني، على بن محمد(ت٩٢٩هـ). (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. قدّم له: حسن حمد. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٦٣.ألبير حبيب مطلق. (١٩٦٧م). *الحركة اللغوية في الأندلس*. د.ط. بيروت: المكتبة العصرية.

٦٤.الأنباري، أبو البركات كمال الدين(ت٥٧٧هـ). (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. تحقيق: محمد عبد الحميد. ط١. بيروت: المكتبة العصرية.

٦٥. البخاري، محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦هـ). (١٤٢٢هـ). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وسننه وأيامه*. تحقيق: محمد الناصر. ط١. بيروت: دار طوق النجاة.

٦٦.بدر الدين العيني، محمود بن أحمد(ت٨٥٥هـ). (١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م). *نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار*. تحقيق: ياسر بن إبراهيم. ط١. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٦٧.البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد(ت٥٢١هـ). (١٩٩٦م). *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*. تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد. د.ط. القاهرة: دار الكتب المصرية.

٦٨.البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت١٠٩٣هـ). (١٤١٨هـ–١٩٩٧م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٤. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٦٩.الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى(ت٢٧٩هـ). (٢٠٠٤م). *الجامع الصحيح*. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرين. ط٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٧٠.التُّنْبُكتِي، أحمد بابا(ت١٠٣٦هـ). (٢٠٠٠م). *نيل الابتهاج بتطريز الديباج*. تحقيق: عبد الحميد الهرامة. ط٢. طرابلس: دار الكاتب.

٧١.التهانوي، محمد بن علي الفاروقي الحنفي(ت١١٥٨هـ). (١٩٩٦م). *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. إشراف: رفيق العجم، وعلي دحروج. ط١. بيروت: مكتبة لبنان.

٧٢.الثمانيني، عمر بن ثابت(ت٤٤٢هـ). (١٤١٩هـ–١٩٩٩م). *شرح التصريف*. تحقيق: إبراهيم البعيمي. ط١. الرياض: مكتبة الرشد.

٧٣.الجوجري، شمس الدين محمد(ت٨٨٩هـ). (١٤٢٣هـ–٢٠٠٤م). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. ط١. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

٧٤.حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله(ت١٠٦٧هـ). (٢٠١٠م). *سلم الوصول إلى طبقات الفحول*. تحقيق: محمود الأرناؤوط. إستانبول: مكتبة إرسيكا.

٧٥.الحميدي، محمد بن فتوح الأزدي(ت٤٨٨هـ). (١٩٦٦م). *جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس*. تحقيق: إبراهيم الأبياري. د.ط. القاهرة: الدار المصرية.

٧٦. الخُسْروجِردي البيهقي، أحمد بن الحسين(ت٤٥٨هـ). (١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م). *السنن الكبرى*. تحقيق: محمد عطا. ط٣. بيروت: دار الكتب العلمية.

٧٧.الداوودي. شمس الدين(ت٩٤٥هـ). (د.ت). *طبقات المفسّرين*. تحقيق: مجموعة من العلماء. د.ط. بيروت: دار الكتب العلميّة.

٧٨.الدماميني، محمد بدر الدين(ت١٣٦٢هـ). (١٤٠٣-١٩٨٣م). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد المفدى. ط١. الرياض: مطابع الفرزدق.

٧٩.الدماميني، محمد بن أبي بكر(ت٨٢٧هـ). (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). *مصابيح الجامع*. تحقيق: نور الدين طالب. ط١. سوريا: دار النوادر.

٨٠.الرجراجي، الحسين بن علي(ت٨٩٩هـ). (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). *رَفْعُ النِّقَابِ عَن تنقِيح الشّهابِ*. تحقيق: أحمد السراج، وعبد الرحمن الجبرين. ط١. الرياض: مكتبة الرشد.

٨١.الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن(ت٦٨٦هـ). (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م). *شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب*. تحقيق: يوسف عمر. د.ط. ليبيا: جامعة قار يونس.

٨٢.الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن(ت٦٨٦هـ). (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م). *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية.

٨٣.الرماني، علي بن عيسى(ت٣٨٤هـ). (١٤١٨هـ-١٩٩٨م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: سيف العريفي. د.ط. الرياض: جامعة الإمام.

٨٤.الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن(ت٣٧٩هـ). (١٩٨٤م). *طبقات النحويين واللغويين*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. القاهرة: دار المعارف.

٨٥.الزبيدي، أبو بكر(٣٧٩هـ). (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *لحن العوام*. تحقيق: رمضان عبد التوّاب. ط٢. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٨٦.الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت٣٤٠هـ) (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م). *الجمل في النحو*. تحقيق: علي توفيق الحمد. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، إربد: دار الأمل.

٨٧.الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(ت٧٩٤هـ). (١٤١٨هـ-١٩٩٨م). *تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي*. تحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع. ط١. القاهرة: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث.

٨٨.الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي(ت١٣٩٦هـ). (٢٠٠٢م). *الأعلام*. تحقيق: مجموعة محققين. ط١٥. بيروت: دار العلم للملايين.

٨٩.الزمخشري، محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ). (١٤٠٧هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض وفتحي حجازي. ط٣. بيروت: دار الكتاب العربي.

٩٠.الزمخشري، محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ). (١٩٩٣م). *المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق: علي بو ملحم. ط١. بيروت: مكتبة الهلال.

٩١. الزَّوزني، حسين بن أحمد(ت٤٨٦هـ). (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م). *شرح المعلقات السبع*. تحقيق: فاتن اللبون. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٩٢.السامرائي، فاضل صالح. (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *معاني النحو*. ط١. الأردن: دار الفكر.

٩٣.السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين(ت٧٧١هـ). (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). *طبقات الشافعية الكبرى*. تحقيق: محمود الطناجي وعبد الفتاح الحلو. ط٢. الجيزة: دار هجر.

٩٤.السراج، محمد علي. (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م). *اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل*. مراجعة: خير الدين شمسي باشا. ط١. دمشق: دار الفكر.

٩٥. سركيس، يوسف بن إليان(ت١٣٥١هـ). (١٣٤٦هـ-١٩٢٨م). *معجم المطبوعات العربية والمعربة*. د.ط. مصر: مطبعة سركيس.

٩٦.السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت٧٥٦هـ). د.ت. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: أحمد الخراط، د.ط. دمشق: دار القلم.

٩٧. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف(ت٧٥٦هـ). (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). *عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٩٨. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ). (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٩٩. السيرافي، الحسن بن عبد الله(ت٣٦٨هـ). (٢٠٠٨م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيد علي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠٠.السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ). (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). *إتمام الدراية لقراء النقاية*. تحقيق: إبراهيم العجوز. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠١.السيوطي. (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م). *شرح شواهد المغني*. علّق عليه: أحمد كوجان. د.ط. دمشق: لجنة التراث العربي.

١٠٢.السيوطي. (١٤٠٣هـ). *طبقات الحفّاظ*. حقّقه: لجنة من العلماء. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٠٣. السيوطي. (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٤. القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٠٤. السيوطي. (د.ت). *بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١. صيدا: المكتبة العصريّة.

١٠٥. السيوطي. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. د.ط. مصر: المكتبة التوقيفية.

١٠٦. الشاطبي، إبراهيم بن موسى(ت٧٩٠هـ). (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تحقيق: محمد البنا ومجموعة من المحققين. ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

١٠٧. الشاعر، حسن موسى. (١٤٠٨هـ). *خطاب المارديّ ومنهجه في النحو*. د.ط. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

١٠٨. الشاعر، حسن موسى. (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). *الكشف عن صاحب البسيط في النحو*. د.ط. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

١٠٩. الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين(ت٨١٦هـ). (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م). *التعريفات*. تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١١٠. الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد(ت٦٤٥). (١٤٠١هـ-١٩٨١م). *التوطئة*. تحقيق: يوسف المطوع. ط٢. الكويت: جامعة الكويت.

١١١. الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد(ت٦٤٥هـ). (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). *شرح المقدمة الجزولية*. تحقيق: تركي العتيبي. ط١. الرياض: مكتبة الرشد.

١١٢. الشنطي، محمد. (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م). *فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه*. ط٥. السعودية، الحائل: دار الأندلس.

١١٣. شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام(ت١٤٢٦هـ). (١٩٦٨م). *المدارس النحوية*. ط٧. القاهرة: دار المعارف.

١١٤. الصبّان، محمد بن علي(ت١٢٠٦هـ). (١٤١٧هـ-١٩٩٧م). *حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١١٥. الصفدي، صلاح الدين بن أيبك(ت٧٦٤هـ). (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). *نكت الهميان في نكث العميان*. علّق عليه: مصطفى عطا. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١١٦. الصفدي، صلاح الدين(ت٧٦٤هـ). (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١١٧. الصيمريّ، عبد الله بن علي. (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م). *التبصرة والتذكرة*. تحقيق: فتحي علي الدين. ط١. دمشق: دار الفكر.

١١٨. الضبي، أحمد بن يحيى(ت٥٩٩هـ). (١٩٦٧م). *بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس*. تحقيق: إبراهيم الأبياري. د.ط. القاهرة: دار الكاتب العربي.

١١٩. الطبري، محمد بن جرير(ت٣١٠هـ). (١٩٦٩م). *تاريخ الرسل والملوك*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. القاهرة: دار المعارف.

١٢٠. عباس حسن(ت١٣٩٨هـ). (د.ت). *النحو الوافي*. ط١٥. مصر: دار المعارف.

١٢١. العبد، محمود بن محمد. (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). *الروضة الندية شرح متن الجزرية*. علّق عليه: السادات السيد منصور. ط١. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.

١٢٢. عبده الراجحي. (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *التطبيق النحوي*. ط١. القاهرة: دار المعارف.

١٢٣. عبده الراجحي. (١٩٨٠م). *دروس في المذاهب النحوية*. د.ط. بيروت: دار النهضة العربية.

١٢٤. العبيدي، شعبان. (١٩٨٩م). *النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل*. د.ط. بنغازي: جامعة قاريونس.

١٢٥. العكبري، عبد الله بن الحسين(٦١٦هـ). (١٤١٦هـ-١٩٩٥م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: عبد الإله النبهان. ط١. دمشق: دار الفكر.

١٢٦. العكبري، عبد الله بن الحسين(ت٦١٦هـ). (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٢٧. العكبري، عبد الله بن الحسين(ت٦١٦هـ). (١٩٧٦م). *التبيان في إعراب القرآن*. تحقيق: علي البجاوي. د.ط. القاهرة: مكتبة عيسى الحلبي.

١٢٨. العَكري، شهاب الدين أبو الفلاح الحنبلي(ت١٠٨٩م). (١٤١٣هـ-١٩٩٢م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق: محمود الأرناؤوط. ط١. دمشق-بيروت: دار ابن كثير.

١٢٩. عمر يونس. (٢٠١٦م). *الأدب العربي في شمال إفريقيا*. نيجيريا: جامعة ميدغري.

١٣٠. العينِي، بدر الدين محمود بن أحمد(ت٨٥٥هـ). (١٤٣١هـ-٢٠١٠م). *شرح الشواهد الكبرى*. تحقيق: علي فاخر، وأحمد السوداني، وعبد العزيز فاخر. ط١. القاهرة: دار السلام.

١٣١. الغزّي، نجم الدين محمد بن محمد(ت١٠٦١هـ). (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). *الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة*. تحقيق: خليل المنصور. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٣٢. الغلاييني، مصطفى بن محمد(ت١٣٦٤هـ). (١٤١٤هـ-١٩٩٣م). *جامع الدروس العربية*. راجعه: عبد المنعم خفاجة. ط٢٨. صيدا: المكتبة العصرية.

١٣٣. الفاكهي، عبد الله بن أحمد(ت٩٧٢هـ). (١٤١هـ-١٩٩٣م). *شرح كتاب الحدود في النحو*. تحقيق: المتولي رمضان الدميري. ط٢. القاهرة: مكتبة وهبة.

١٣٤. الفراء، يحيى بن زياد(ت٢٠٧هـ). (د.ت). *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي. ط١. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

١٣٥. الفوزان، عبد الله بن صالح. (١٤٣١هـ). *تعجيل الندى بشرح قطر الندى*. ط٢. الدمام: دار ابن الجوزي.

١٣٦. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(ت٨١٧هـ). (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. تحقيق: محمد المصري. ط١. دمشق: دار سعد الدين.

١٣٧. الفيومي، أحمد بن محمد(ت٧٧٠هـ). (د.ت). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. تحقيق: عبد العظيم الشناوي. ط٢. بيروت: المكتبة العلمية.

١٣٨. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس(ت٦٨٢هـ). (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *العقد المنظوم في الخصوص والعموم*. تحقيق: أحمد الختم عبد الله. ط١. مصر: دار الكتبي.

١٣٩. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس(ت٦٨٤هـ). (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). *الاستغناء في الاستثناء*. تحقيق: محمد عطا. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤٠. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف(ت٦٤٦هـ). (١٤٠٦هـ-١٩٨٢م). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١. القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

١٤١. الكتبي، محمد بن شاكر(٧٦٤هـ). (١٩٧٤م). *فوات الوفيات*. تحقيق: إحسان عبّاس. ط١. بيروت: دار صادر.

١٤٢. كحالة، عمر رضا. (١٣٧٦هـ-١٩٥٧م). *معجم المؤلفين*. د.ط. بيروت: دار إحياء التراث.

١٤٣. المالقي، أحمد بن عبد النور(ت٧٠٢هـ). (١٣٩٤هـ). *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. تحقيق: أحمد الخراط. ط١. دمشق: مجمع اللغة العربية.

١٤٤. المبرد. محمد بن يزيد(ت٢٨٥هـ). (١٤١٥هـ-١٩٩٣م). *المقتضب*. تحقيق: محمد عضيمة. ط٣. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

١٤٥. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت٣٨٥هـ). (١٤١٧هـ-١٩٩٧م). *الكامل في اللغة والأدب*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٣. القاهرة: دار الفكر العربي.

١٤٦. محمد الطنطاوي. (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل. ط١. مكة: مكتبة إحياء التراث الإسلامي.

١٤٧. مخلوف، محمد بن محمد(ت١٣٦٠هـ). (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*. علّق عليه: عبد المجيد خيالي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤٨. المرادي، الحسن بن قاسم(ت٧٤٩هـ). (١٤١٣هـ-١٩٩٢م). *الجنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد فاضل. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤٩. المرادي، الحسن بن قاسم(ت٧٤٩هـ). (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). *شرح الألفية لابن مالك*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط١. بيروت: دار مكتبة المعارف.

١٥٠. المرادي، حسن بن قاسم(ت٧٤٩هـ). (٢٠٠١م). *المفيد في شرح عمدة المجيد*. تحقيق: جمال السيد رفاعي. د.ط. القاهرة: مكتبة أولاد الشيخ.

١٥١. المراكشي، محمد بن محمد الأوسي(ت٧٠٣هـ). (٢٠١٢م). *الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة*. تحقيق: إحسان عباس وآخرين. ط١. تونس: دار الغرب.

١٥٢. المرزباني، محمد بن عمران(ت٣٨٤هـ). (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م). *معجم الشعراء*. تصحيح وتعليق: كرنكو. ط٢. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥٣. المرصفي، عبد الفتاح بن السيد(ت١٤٠٩هـ). (د.ت) *هداية القاري إلى تجويد كلام الباري*. ط٢. المدينة المنورة: مكتبة طيبة.

١٥٤. المستعصمي، محمد بن أيدمر(ت٧١٠هـ). (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م). *الدر الفريد وبيت القصيد*. تحقيق: كامل الجبوري. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥٥. مسلم، أبو الحسن بن الحجاج(ت٢٦١هـ). (د.ت). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله-صلى الله عليه وسلم-*. تحقيق: محمد عبد الباقي، د.ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٥٦. المكودي، عبد الرحمن بن علي(ت٨٠٧هـ). (١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م). *شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. د.ط. بيروت: المكتبة العصرية.

١٥٧. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد(ت٧٧٨هـ). (١٤٢٨هـ). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: علي فاخر وآخرين. ط١. القاهرة: دار السلام.

١٥٨. النجار، محمد عبد العزيز. (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٥٩. ياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ). (١٤١٤هـ-١٩٩٣م). *معجم الأدباء*. تحقيق: إحسان عباس. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٦٠. يوسف عيد. (١٤١٢هـ-١٩٩٢م). *النشاط المعجمي في الأندلس*. ط١. بيروت: دار الجيل.

- **الدَوَاوِينُ الشِعْرِيَّة:**

١. الأحوص(ت١٠٥هـ). (١٤١١هـ-١٩٩٠م). *شعر الأحوص الأنصاري*. تحقيق: عادل جمال. ط٢. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢. الأخطل، غياث بن غوث. (١٤١٤هـ-١٩٩٤م). *ديوان الأخطل*. تحقيق: مهدي ناصر الدين. ط٢. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣. الأصمعي، عبد الملك بن قريب(ت٢١٦هـ). (١٩٩٣م). *الأصمعيات*. تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون. ط٧. مصر: دار المعارف.

٤. الأعشى، ميمون بن قيس(ت٧هـ). (د.ت). *ديوان الأعشى الكبير*. شرح وتعليق: محمد حسين. د.ط. الإسكندرية: مكتبة الآداب.

٥. امرؤ القيس، جُندح بن حجر. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). *ديوان امرئ القيس*. شرحه: عبد الرحمن المصطاوي. ط٢. بيروت: دار المعرفة.

٦. أمية بن أبي الصلت(ت٥هـ). (د.ت). ديوان أمية بن أبي الصلت. دراسة وتحقيق: عبد الحفيظ السطلي. د.ط. دمشق: المطبعة التعاونية.

٧. تأبّط شرًا، ثابت بن جابر(٥٣٠م). (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م). *ديوان تأبّط شرًا وأخباره*. تحقيق: علي شاكر. ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٨. جرير (ت١١٠هـ). (د.ت). *ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب*. تحقيق: نعمان طه. ط٣. القاهرة: دار المعارف.
٩. حسان بن ثابت. (٢٠٠٦م). *ديوان حسان بن ثابت الأنصاري*. علّق عليه: وليد عرفات. ط١. بيروت: دار صادر.
١٠. ذو الرُّمَّة، غيلان بن عقبة(ت١١٧هـ). (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م). *ديوان ذي الرُّمة*. شرح: أبو نصر الباهلي. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح. ط١. جدة: مؤسسة الإيمان.
١١. رؤبة بن العجاج(ت١٤٥هـ). (د.ت). *ديوان رؤبة بن العجاج*. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. د.ط. الكويت: دار ابن قتيبة.
١٢. رؤبة بن العجاج. (١٩٩٦م). *ديوان رؤبة بن العجاج*. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسيّ. د.ط. الكويت: دار ابن قتيبة.
١٣. زهير بن أبي سلمى. (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). *ديوان زهير بن أبي سلمى*. تحقيق: علي فاعور. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٤. طَرَفَة بن العبد(٥٦٩م). (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م). *ديوان طَرَفة بن العبد*. تحقيق: مهدي ناصر الدين. ط٣. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٥. علقمة. (١٣٥٣هـ-١٩٣٥م). *ديوان علقمة الفحل*. جمعه وشرحه: أحمد صقر. ط١. القاهرة: المطبعة المحمودية.
١٦. عمر بن أبي ربيعة. (١٤١٦هـ-١٩٩٦م). *ديوان عمر بن أبي ربيعة*. قدّم له: فايز محمد. ط٢. بيروت: دار الكتاب العربي.
١٧. الفرزدق، همام بن غالب(ت١١٤هـ). (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). *ديوان الفرزدق*. شرحه: علي فاعور. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٨. الكميت(ت١٢٦هـ). (٢٠٠٠م). *ديوان الكميت بن زيد الأسدي*. شرح وتحقيق: محمد طريفي. ط١. بيروت: دار صادر.
١٩. لبيد بن ربيعة(ت٤١هـ). (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). *ديوان لبيد بن ربيعة العامري*. اعتنى به: حمدو طمّاس. ط١. بيروت: دار المعرفة.
٢٠. مهلهل بن ربيعة(ت٩٤هـ). (د.ت). *ديوان مهلهل بن ربيعة*. شرح: طلال حرب. د.ط. الإسكندرية: الدار العالمية.

- **الرَسَائِلُ الجَامِعِيّة:**

١. درين، محمد بن عمار. (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). *تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس*. (أطروحة دكتوراة. جامعة الإمام، الرياض.

٢. عصيدة، فادي. (٢٠٠٦م). *جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي*. (أطروحة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

تَمَّ بحمد الله، والله وليُّ التَّوفيق

الباحث: محمّد مُعاوية ناصرِ الدّين